













جامع اسلامی

۶۰۰

میان  
۱۰۰

شعر ۲ کافیہ

کتاب



۵۷۶



بسم الله الرحمن الرحيم

يا مبادي الكبرياء يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الجلال والإكرام  
اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسير على صراط الذين  
أنعم عليهم يسد كل فجوة من فجوات مشكلاتنا وأخطارنا  
شكرا لنعم علينا في إصلاح حالنا وتوفيقنا على العمل الصالح  
لتحصيل كمالنا وصحة ديننا بفضل الله تعالى والنعمة  
التي لا تحصى على عباده المؤمنين الذين هم خير خلق الله  
محمدا وآله الطيبين الطاهرين أجمعين صلوات الله  
وعلى آلهم أجمعين

والله اعلم بالصواب

اللفظ

هذا هو الصواب  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الصواب  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الصواب  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اني اعوذ بك من الفقر والافلاس  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

اللفظ

هذا هو الصواب  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الصواب  
والله اعلم بالصواب



البيان والاشارة

من ثلثة منها الاشارة الى اتقان هذه المعارف حتى صارت بكمال علمها من ثلثة مبصرة  
عنده وتقدر على الاشارة الى احوال اطلالها الطالبت الى ان يبلغ مبلغا صارته المعاني  
معها لمبصرات عنده واستحق ان يشار الى المعقول بالاشارة الحسية وقد لا  
مبالغة في حق الطالبت على كمال المعاني **قول** فوائد جمع فائدة وهو ما يستفاد  
من علم او مال او جاه فادراكه بغيره ان ثبت له كمال فذلك ان تزيد بفوائد الشواهد  
يعني هذه امور ثابتة بغيره من البطلان **قول** وافية اي كفاية تامة يقال وفيه شيء  
وفيما على فعل اي كثر وتم ففعله كل متعلق بواقعة على تضمين معنى المتعلق **قول**  
ان جعل الوافية زوفي بغيره اي لم يقدره ففعله كل متعلق بالواقعة لكن الاول  
ابلى واكثر معنى والفوائد اسم الكتاب في المعارف والواقعة اسم للموضوع والمثا  
اسم كتاب في الحديث وفيه في اسم الكتاب بلاشائبة تكلف من يدو حنين كلام  
البليغ **قول** كل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر من المشرق والمغرب منها  
احاث الاول ان قول العلامة يستدعي حجب المعنى ان يكون في تقدير الكافية للعلامة  
صفة للكافية ويستدعي حجب اللفظ ان يكون في تقدير كفاية للعلامة حالامنها  
والشر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان رايت منها  
جانب اللفظ يتجه الى احوال الابدان يكون عن الفاعل والمفعول والكافية مضاف اليه  
للمشكلات التي هي مفعول لكل حجب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول واجواب عنه  
ان يفتح ايراد احوال عما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا صح حذف المضاف والا  
بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى وانبعث الله ابراهيم خنيفا فانه يصح ان يبعث ابراهيم  
خنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقول الله فعايد واقية بكل الكافية  
التي انظرها ان يقول للعلامة المشتهرة فان الاستناد الى ضمير المؤنث اللفظي هو  
ثانث المستدالة ان اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكروك الاختيار في رواية  
التذكير والثانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمفعول مؤنثا او بالعكس الثالث ان في  
وصف ابن الجاحب بالعلامة نظر الانا هذه اللفظ اي يناسب فيما بين العلم

لمن

العلماء

لمن جمع جميع اقسام العلوم مما هو حقه العقلية والنقلية وليس ابن الجاحب  
الاثر في العلوم النقلية ولما خص من بين العلم قطب الكثرة والدين الشيرازي  
بالعلامة حيث سبق العلم كثر في جميع اقسام العلوم مما هو علم الا هو فيه او حقه  
وما من مقصد الا وهو فيه المعنى وكما في اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم  
الفلسفة الرابع انه اخبر من بين او صافه الاشياء اغناء له عن الوصف بالفضائل  
تفضيلا لا شتمه واعتذار اعز اعراضه عن الاطراف المذمومة الخامس انه جمع المنقولات  
والمغرب لانه لم يرد بها حقيقة من اصح تخلف فقد دعي الذي يستدعيه صيغة الجمع  
اراد البلا المشرف في المعقولة فصنع جمعها بلا مزية **الشيخ** ابن الجاحب  
في القاموس الشيخ والتخلف من استبانته في السنن من اربعين او مائة  
او من احد في حقي الى اخره او الى الشيخان **الشيخ** عظيم مبلغ  
هذا السنن للتجمل ومنه يقال شيخ الرجل على ما في الصحاح اي وصفيق  
بالشيخ للتجمل وهو المراد هنا اذا كثر موران الشيخ ابن الجاحب قتل  
**قول** نعم الله بغيره في الصحاح نعم الله برحمة عنده بانها او الكلمة مأخوذة  
من عندك السيف جعلته في غلافه واغمر غلاف السيف في الجملة اغمار  
يشبه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات **قول** واكنه  
جسوة ضامة اي وسط جناية بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الجنة  
ذات الشجر والنخل **قول** نظمها بقل نظم اللؤلؤ اي جمعه في السلك والسلك  
الحيطة والتقرير جعل الشيء في قراره او جعل على الاقرار او جعل على التماس ابلغ  
في مدح الكتاب والسمط السلك ما في حوزة الامم وسلكه والتعظيم  
وفي اضافة السوط الى التخيير اشارة الى ان تحريه لا يشارك الفوائد التي كاللؤلؤ  
**قول** لؤلؤ العزبة العزبة عند اهل الزكاة والفضل **الشيخ** فوصفه بالقرية  
في قوة وصفه بالزكاة والفضل **الشيخ** في التكميل هو كالتأسف احدا وجمع  
الالفاظ المتداولة في الغلب مستفيض او في عند البليغ **الشيخ** او سميتم

او حقه

الشيخ

وفي استعارات لا يشبه  
فائدة في القضاة والنفائس  
باللؤلؤ فغيره باللفظ المشبه وهو  
استعاره الكسابة واشياء النظم  
له تجللت لانه لو لم يشبهه وتوا  
بوصفه وكر السلك الى التخيير وهو  
في التخيير به حجة في حقه  
في التخيير به حجة في حقه  
في التخيير به حجة في حقه  
في التخيير به حجة في حقه

العلم والعقل



الضمان فان قلت قد تفرغ في محله ان النسبة لا بين الزبير وبين قليب  
 جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي  
 انما النسبة ان كان مقصودا في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة  
 الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء الدين والمقصود  
 في ابن الزبير الزبير ليقع في النسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان  
 اظهر محال في العبودية حتى يبين العباد المضاف الى بسم العبد كانه العبد  
 فان قلت لم يثبت في اسمع مع ان النسبة اليه خالية من تكلف الحذف قلت لان  
 المنسوب اليه اشتبه بالقلب ولان في القلب ما يحد ويجعل حقيقة بان يجعل علة  
 غائبة لتأليفه ولان في نسبة الى الضياء حسب اصل المعنى فيشعر بان معنى القلب  
 وينزل عنها ظلمة الربوب **قوله** لانه طهر اجمع والتأليف الاول ترك اجمع لانه  
 لا فائدة فيه الا اخرج الغفيري عن احواله **قوله** كالعلة الغائبة مما تقدم في  
 التصور وتأخر في الوجود ضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكنه لم يباخر في  
 الوجود والعلة الغائبة تعلية هذا الشرع ولو قال لان علة العلة الغائبة لصح  
 واتضح وكفى في النسبة **قوله** وسائر مشتق من السور بمعنى بقية ما ذكر ومعناه الباقي  
 في الكنايات التي هو انما يجمع الباقي واستعماله في كلام المصنفين يجمع اجمع  
 حتى القول بان في عابث **قوله** فان نزلنا يجمع اجمع لان في قوله لا يترك والاعا  
 في حقه **قوله** ان اصحاب التحصيل يفتقدون لانه ربما يكون من اصحاب الضمايع **قوله** وما  
 توفيق الابا للالتفات في جعل الاسباب موافقة للمسايات وقيل لا يورث تقييد  
 التوفيق بالحق التوفيق باختياره لا يستعمل التوفيق في جعل الاسباب الشر  
 ولا يخفى ان الغافل للتوفيق هو الله تعالى وانه استيقظ اهل الله في نسبة الفعل  
 الى الفاعل بالياء لانه يدخل الالف فلا يحسن حتى يزداد الضارب في زيادة يقال  
 ضربه زيد فالعبرة بما يوفق في الامر الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكتاب  
 في تفسير سورة هو ان يفتد بمرضاة حيث قال اي وما كوني موفقا الا

وتوفيقه

وتوفيقه **قوله** وهو حسي ونعم الوكيل فيه بحث تحده في خواش المطول **قوله**  
 بتجمل ان كتابه يجمع بتجمل نفس نقصان كتابه هذا الترك والتجمل ما يفيد في النفس  
 قبضا او بقاءا ونسب الشغل عليه في هذا المستحق الاقيسة المركبة من القضايا  
 المتخيلة لشعورية والتجمل كما يكون قويا وهو المشهور في ما بين ارباب الصناعة  
 يكون مغليا بان يتفعل فعل فيكون من شأنيته تاثير القول كما نحن فيه **قوله** فيهم  
 النفس من اني **قوله** بما ينادى ان يوقعه في الاحجاب كتنصيف مثل هذا الكتاب من  
 اهتم المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا **قوله** ولا يلزم في ذلك عدم  
 الاستدعاء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه ترك الحد للمخفى كمدقق الغاضل  
 الرمزي لكنه اورد على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي **قوله** فان ارجح حفظه كذا  
 ما يجمع اصلاحه وحذف منه ما ظهر به انه لا يمكن اصلاحه قل الغاضل الرمزي  
 لم يبدأ بالحد هضم للنفس بتجمل ان كتابه مناهم حيث ان كتابه ليس ككتاب  
 السلف حتى يكون على سنهم ولا ذبا لحيث يكون ترك الحد اقطع ولا يخفى انه يزداد  
 انه لا يجمع ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لا مثال هذه النكت  
 وهل هذا الا مثل ان ترك الصلوة والصوم هضم للنفس بتجمل ان ليس في  
 عداد العقلاء المكلفين فاصح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بجملة على ترك كتابه  
 الحد وجعله جزءا من الكتاب كما لم يكن ترك العمل بالسنة وجهه لم يقل به واعرض  
 عنه ويمكن ان يقال ترك الحد اقتضاه ما تضمنه السنية من احوال اركان التي  
 هو الحد حقيق يترجم الاقتصار الذي هو المطلوب في هذا التأليف **قوله** وبدأ  
 بتوفيق الكلمة والكلام لانه بحث في هذا الكتاب عن احوالها كما ان من ذاب المصنفين  
 ان يذكر وقبل الشروع في المقصود في النحو الكلمة والكلام لكونها موضوعي العلم و  
 تعريف النحو يكون اطلاقا على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التوفيق  
 عنده ما يروى عن سائر النسخ فيطلبه وما يروى عن سائر النسخ فيطلبه  
 ولا يبعد عن المطلوب بالاستغناء وان يذكر والغرض في تحصيل النحو ليراد غيبه

ليزداد بيان



الطالب في تحصيله ولا يتفرغ عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصاعف كراثة الكلام  
لأنه لا بد منها ليتمكن الشروع في الفن وأعرض عن الآخرين لأن كتابه للصبي الذي لا  
تحصيله إلا قسراً فلا ينفعه في التحصيل البصيرة وما لا يوجب الرغبة بل غاية امره  
أن يفسر العلم على حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم  
منه فممن لم يعرفوا هو من التعريف والعرفه وعلى التعريف من مسمى البصيرة على دعوى  
أن معرفتها على وجه يستدعي معرفة الاحوال يتوقف على تعريفها فاما ثبت ثم  
والأفلا **قول** وقدم الكلمة كقولنا هذه وجوه أربعة للتقديم توقف تحقق  
على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق  
الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد **قول** فيقول  
والكلام مشتقان من الكلم الاستيفاق وذلك في الاخرى لتسايرها في اللفظ والمعن  
والمشهور في المناسبات المعنوية ان يدخل معنى المشتق من الكلم في المعنى  
اذ يكون في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق من لفظ الكلم وقد استقصينا  
في شرحه ان اللفظية **قول** في الكلم وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما  
الجرح بالضم فهو الجرح **قول** لتأثير معانيها في النفوس الجرح انا الكسر لفظي  
في التنشيط الجرح يكون جارياً في الالفاظ باعتبار تأثيرها في الحسنة والسيئة ولكن  
وقد عبروا عما يدل على ان ارادوا التأثير بحدث الآدمي في تغييره فيضاد في قولنا فلان  
ادم من رتبة كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التأثير المدرك **قول** في الجرح بالضم  
والبحر في الكلام والجرح **قول** في الشراء قال الشاعر والكل لا يفرق قائله المير  
على بني ابي طالب في الاعتراف ولم يبلغ ذلك الشاعر وهو لم يبلغه ثم رض بان يعجز  
عن بعض الشراء **قول** ما جرح اللسان الكلام يكون بمعنى اللفظ والجراحة  
في هذه العبارة **قول** والكلم بالكلام هذا تحقيق للفظ الكلمة لا لفظ الكلمة في معناه  
لهذا المقام لان معرفة معنى الشاء في الكلمة انما هو بتحقيق العلم اذ يعرف ان الشاء للفرق  
بين الجمع والواحد والفرق بين الجنس والواحد **قول**

جنس

جنس لجمع كقوله في الفرق بين وبين التسمية لم يطلق الا على التثنية بخلاف التثنية  
ثأثر الاستعمال حيث عرّف للكلم هذا التخصص والتميز على وضوء العلم والطب  
بأول بعض العلم الطب ثم التأويل بعد من مطلق الاستعمال جدا اذ ليس من ذات اللفظ  
ان يقال في مقام براد الحكم على العلم الطب بعض العلم الطب فبقية بعض العلم  
ويكون ادخال البعض لان الطب من الكلم بعض الكلم فكان كذا ارجح القول الاول  
روى احد الجس من غير حاجة الى التأويل بان يقال قد خرج على التفسير والاصول والنحو بان  
لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل ضم الجمع لم يثبت تعينه وكيف لا يكون مع الجمع  
مزدوجة ولو كانت باقية لزم ان يصعد الكلمة الطبية الواحدة ما لم يجر جماعه من الكلم  
واللام في الجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المختاط فاما ان يشترط  
الاخرى من اللفظ الذي دخلت على لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه  
كما في الانسان حيوان ناطق في لام الحقيقة من حيث هي اى واما يقصد اليه باعتبار فرد  
فهو لام الفرع كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار فرد له في لام الاشتقاق  
كما في قولنا ان الانسان الذي خسر الا الذين امنوا وعللوا الصالحات الآية واما ان  
يشترط في اللفظ مفهوم اللفظ معهود بينك وبين غايك سبق فهمه اليه عند سماع  
اللفظ في لام العهد الخارجي **قول** كما ارسلنا الى فرعون رسولا فاصعب فرعون الرسول  
ثم الجنس لا محالة كونه كثيرة فهذا الاعتبار يتوهم الشافعي في لفظ الكلمة بين اللام والتأني  
للوحد فانتار الادفعه مقبول ولا منافاة بينهما اى بين اللام وبين التأني اوبى الجنس  
والوحد ولا يخفى ان نزهة المناقاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق الفطن وان وقع  
ذلك الى الآن يكتفى بغيره دون الفطن لان المناقاة بين صفة الكلم والتأني لا رقة ودفعه  
بان الجنس بوصف بالوحد ولا يخفى ان دفع المناقاة يمنع المناقاة بين الجنس  
والوحد جواب جدلي الرأى لا تحقيق اذ التحقيق ان التأني ليس لوحد جنس  
اشاء اليه اللام بل جعل افراد هذا الجنس شروطاً بالوحد فيكون افراد اللفظ لا  
يصح جعل كلمتين معاً فرداً للمفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس

القول

العهد

بأنه من التأويل

مع جملة

كأنه قوله تعالى ارسلنا الى فرعون رسولا



**قوله** ويمكن حملها على العهد الخارج بارادة الكلمة المذكورة على السنة النجاة ان  
 باراد الامكان الى ضعف اتا اول فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغز الجسور  
 عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم مفهوم مدحولا  
 والكلمة الجارية على السنة النجاة ليس قسم من مفهوم السلي بل عيني مفهومها وجعل الكلمة  
 بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا من تلك لا يرتكب الا بعد تكلف  
 تأمل **قوله** اللفظ في اللغة الذي يقال اكلت الفرة ولققت النواة اي رمتها انما خرج بقوله  
 اي رمتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رمتها الغم فلا يشاء ان يمتنع الرمي مطلقا فان قلت  
 من اين علم انه لم يقصد الرمي في الغم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا التواء لانه الغم من اجبت  
 في الفرة قبل ان تدخل في الغم فان قلت قد جاء في اللفظ بمعنى النطق والاحتجاج ان منسوبة  
 بتلفظه انما فلم لم يعتبره اصلا للغة الاصطلاح قلت لانه لا بد وان يتعدى بالياء  
 قال في الغاموس لفظ اي نطق فالتمسك للغة الاصطلاح هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لانه اللفظ  
 بدون الصلة جهة التكميل وكون الكلمة خلاف اللفظ بمعنى الرمي بهذا وبعد فبه نظر لانه يكتف  
 للنقل التعلق فيخرج نقل اسم صفة المستعمل الى اللفظ والاول وان كان **قوله** لانه صفة اللفظ  
 لكن التا اقر لانه يخص اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كاللغة ما يتلفظ به فليلا كان  
 او كذا فالاول ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعني المعنى  
 العرف في اللغة لشمول ما يتلفظ به حكما ولم يعمد في اذ باب الاصطلاح النقل من المعنى  
 الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلما جعل اصل الاصطلاح ما هو اعم يعني الرمي  
**قوله** نقل في عرف النجاة ابتداء او بعد ذلك عن المخطوط انما اعتبر جملة المخطوط ليكون في نقل  
 نقل العام الى الخاص لا منسوبة العام الى الخاص انما منسوبة المعبرة جلي النقل  
 ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى المخطوط قد ارتكبت ما ارتكبت في نقل اللفظ ابتداء الى  
 ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى المخطوط وبين جعله ما يتلفظ به فان  
 الاول نقل المصدر المطلق الى مفعول مطلقا والثاني نقل المصدر المطلق الى قسم من اقسام  
 مفعول ومنسوبة الاول انما هو الاحتجاج وينبغي انكاره وجاخره هو ان جعل اللفظ

بعد مقتضى

رشي اللفظ في الغم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم لجعل ما يتلفظ به فيكون  
 نقل اسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص **قوله** مملكا كان او موضوعا المسمى في كلام  
 النجاة مملكا كان او مستعملا او مفعولا لان المملك ما لم يوضع وهو متعلق بالموضوع لا  
 المستعمل وكانهم قصدوا بالمتعلق ما يمكن استعماله بالمثل ما لم يمكن استعماله بعد ما ذكره  
 اولى لان المنادى من المستعمل المتعلق بالفعل **قوله** اللفظ الحقيقي لا يخفى انما اذا وضع اللفظ  
 لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستعمل في ضرب ايضا لفظ حقيقي فالصوت  
 فاللفظ به الحقيقي **قوله** ولم يوضع لفظ فليس في ضرب الالفاظ المعقولة غير ان يكون  
 فاعل مخطوط وانما يفهم من غير لفظ غير اعتبار لفظ فاقم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام  
 المخطوط ايضا جعله جزء الكلام المعقول فهو ليس بمقول له معية بل تارة يكون واجبا  
 وتارة يمكن جعله اجزا او عرضا وتارة يكون من معقول الصوت او **قوله** رجوع الضمير الى  
 الصوت معقول ليس من معقول الحروف والصوت اصلا ليس على شئ فاحفظ فانه يخفى  
 على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من ان معقول هو فليست قوله بلغة **قوله** والاول  
 الرابع وكذا مثاله مثل ضرب النجارة الدالة على ركوب اللطمان والنصب جمع نصب وهي  
 ما وضع لخدمة الطريق **قوله** لانه لم يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والام  
 قصد ما في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصد فيها لصدورها دون التا على الكلمة الواحدة  
 خلافا لاصولها لانه الكلمة الواحدة واللفظ الواحدة عند المحي موضوع لغيره فمناط الواحدة  
 عند الاولاد خلافا لصاحب المفصل فانه يجعل مناط الواحدة ان لا يجمع اللفظ من شئ خينا  
 الاحيان فبعد ذلك عند ليس كلمة لانها ان التلفظ من شئ باعتبار المعنى الاضاح **قوله** والمناط  
 غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يجمع التا نث والتثنية والجمع وان اردت به الصفة  
 صرح به في الكشاف في تفسير قول معاوية نكوة حرصا او نكوة من الرالكبي وانما قال غير لانه  
 الكفاء باذن ما يكتف **قوله** مع كون اللفظ اخصر وما يستعمل ايضا اخصر ما يستعمل  
 تدبر ويكون المعهود محتملا لاحتمال شي فيه من نفس الشئ مع كل منسوب **قوله**  
 اوضح تخصيص شئ بشئ الا ان يبين شئ بشئ ليشير بلفظ المعنى بقوله وضع ولفظ

في علم

ينج

في صفة اللفظ



انه ان اردنا بتخصيص شئ بشئ جعل المفعول مخصوصا بالموضوع يخرج  
 اللفظ المرفوع وان اردنا جعل اللفظ مخصوصا بالمفعول يخرج وضع المفعول  
 بحيث من اطلق كذا في الالفاظ او احسن كما في الدوال الاربع والمراد  
 ان يخصص مقابلة مع اطلاق لا علم احسن اذا اريدت او علمت على ما في القاموس  
 والاول من سماع لربوب حسن مقابلة مع احسن والاسماء كالاحاسن من فعل  
 المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفعول لا انه اردنا ان ينصرف الاطلاق الى معناه  
 العرف وليس في السماء عرف فاعرفه **قوله** بل او اطلق مع ضم ضميمة الاولى  
 من اطلق مع ضميمة **قوله** واجب بان المراد من اطلق اطلاق صحيحا وكذا لم يكتف  
 باحسن وكذا الحال في الوجه الثاني **قوله** والاسماء ان يقال الى اخره ويمكن ان يقال لم  
 يعتبر الحجب الاول ايضا فبما اذا اقبل التفسير بالبناء ومنه الاطلاق كما اكتفيت به  
 وبره على وجهين تعين المسمى المجازي لانه من اطلق اطلاق صحيحا او اطلقه  
 ارباب اللسان اقصاه محاوراته فبهم منه المسمى المجازي لان شيئا من سماع الالفاظ  
 لا يكون بدون التعريف مع ان تعين المسمى ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو  
 المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعين اللفظ للمعنى  
 مطلقا سواء كان بنفس او معبرا مع قريبه والاصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند  
 اطلاق الموضوع او احاسن اعتم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحروف ففهم  
 معناه اجمالا والدلالة على معنى بنفس عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع  
 اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا نزل اخر فبهم ان اوبت الى شئ  
 الرتبة الوضعية وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه وقف في اللغة لا  
 ومنه المسمى وعلى السكالك وعنه شئ معروف حقيقة الحال وصحة المفعول  
 المفعول بما يقصد بشئ في اصطلاحا وقد يكتفى فيه بضميمة المفعول **قوله** وهو اما مفعول  
 مكانا بمعنى المقصد لانه ويرى عدلان مكانا احدث ببياض مفعول فليس  
 يقصد باللفظ تحت المقصد من يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان يبي

س  
 يستعمل  
 في بيان  
 الالفاظ  
 اجمالا

طلافي

جئت

طفا

الاثران  
 المفعول

المفعول

المفعول والظرف منسبة بفتح الفعل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا الوجه  
 للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمانا فاحفظه **قوله** او مصدر بمعنى  
 المفعول اما لفظه واما اصطلاحا فهو اخضر المصدر الجعني بمعنى المفعول لان المقصد  
 المذكور يعني المقصود سواء قصد بشئ او لا والمقصود هو المقصود بالشئ فقول  
 المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص وكذا ان جعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء  
 من غير جعله بالمفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا بد عو اليه  
**قوله** او تخفف مع اسم المفعول خففت بحذف احدى البائين وتبدل الكسرة  
 بالفتحة التي هي اخف وقلت الباء الاخرى الفاء وهذا اقرب لوجهه مع ابعدها  
 لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب **قوله** وما كان المعنى مأخوذا في الوضع  
 فان قلت كما ان المعنى مأخوذ في الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو الشئ الاول  
 فلا بد من تحريك الوضع عن ايضا **قوله** ليصح استثناء الوضع الى غير اللفظ فلا وجه  
 للاقتصاء على بيان التحريك عن المعنى قلت لم يقصد ببيان التحريك لانه لما يوقف  
 على ظاهر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر يدبغ بغيره بعد اجماع  
 الناطقين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا كالباء في اللواقع والتحريك عن  
 الشئ الاول لا يدخل فيه فانه قلت اني قايمة في تحريك الوضع عن المعنى واستعماله  
 في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف ومقتضى الاختصار  
 قلت دعنا الرب الى احتياج الى تعين المعنى بالاولاد الا ان هذا يقتضي كون المعنى قيدا  
 للمعنى **قوله** مخرج به المهملات والالفاظ الدلالة بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة  
 لنفس الدال فالدلال يفتقر كدلالة دبر على وجود الالفاظ فان العقل حكيم يكون  
 دالا لعلاقة حال اللفظ في نفسه والافان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية  
 لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعة كدلالة الاحاج على وضع الصدر فان  
 نفس اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فان مقتضيتها  
 لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والافان كان الدلالة لاجماع طائفة على

خفف كدفع الباء الاولى كدفع الباء  
 فصار مفعول كدفع ثم جعل كدفع الباء  
 فصار مفعول كدفع الباء الثانية كدفع  
 فصار مفعول كدفع الباء الثالثة كدفع  
 فصار مفعول كدفع الباء الرابعة كدفع

فاعلم ان ذكر المعنى

كلفظ



كون الدال علامة للمعنى فالدال في وضعية فان قلت لم يذكر اللفظ الدال  
 بالفعل ايضا قلت لان الدال بالفعل ليست اللفظ الدال والدال باللفظ والدال  
 بالوضع والتأثير لا يخرج بقيد الوضع يعني انه لا حاجة الى ذكر اللفظ الدال باللفظ  
 لانها داخل في اللفظ الدال لان يقال خرج بها عن اللفظ الدال لانها خارجة عن اللفظ الدال  
 باللفظ الدال لانها داخل في اللفظ الدال لانها خارجة عن اللفظ الدال  
 لان حروف الهاء ايضا مهملة والهمزة تقطع اللفظ بحرفها فحرف الهاء حروف  
 اللفظ باي حروف كتب منها اللفظ باي حروف كتب منها اللفظ باي حروف كتب منها  
 مثل حرف ويزال عنه اللفظ باي حروف كتب منها اللفظ باي حروف كتب منها  
 باراء المعنى في نظر لان كثر من حروف الهاء وضع المعنى كثر من اللفظ الدال  
 الغم والعاطفة من حروف الهاء الى غير ذلك ولا يخرج بقول في علم المعاني  
 حروف الهاء بهذا السند الان يقال قول الموضوع لفظ التركيب لباراء المعنى  
 لتقدير حروف الهاء وليست صفة لونه حروف الهاء فلم يحكم بالآثار خارج قول المعنى  
 بعض حروف الهاء لا تقول حروف الهاء من حيث انها حروف الهاء ثم يوضع المعنى  
 فيبقى ان يخرج من التعريف كل لا بعض لاننا نقول نعم لكنه لا يخرج من موضوع المعنى  
 بقول المعنى كما لا يخرج الدال بالفعل من اللفظ الموضوع لفظ من حيث ان الدال بالفعل  
 بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحثية في التعريف **قول** فان قلت  
 قد وضع بعض اللفظ وباراء بعض اخر الاول قد وضع بعض اللفظ وباراء بعض اخر  
 فاد التعريف لعدم صدق عليه فليكن بصدق عليه وضع المعنى ان لم يكن له لفظ  
 المعنى وضع المعنى لكان التعريف اخر واسم اللفظ اذ وضع المعنى لكان التعريف اخر  
 فان قلت بعد تعريف المعنى كما يقصد شي كيف يخرج هذا السؤال قلت كما نعرف  
 عند انت بل مقدمة ومن ان المعنى لا يكون لفظا اكثر من حيث هو اللفظ  
 المعنى حينئذ كما في تعريف المعنى بما هو اللفظ وتفسير كل ما في التعريفات كانت  
 مؤيدة **قول** فلما المعنى ما يتعلق به المقصود به انما زاد من مفهوم المعنى مفهوم

حروف الهاء

اللفظ الدال

اللفظ الدال

اللفظ الدال

اللفظ الدال

ما يتعلق به المقصود به فظاهر بطلان ان المعنى ما يقصد بشي وهو اخص مما  
 يتعلق به المقصود وان صدق ما يتعلق به المقصود على الاسم على الاخص لا يلزم من كونه  
 اسما في اللفظ كون المعنى اسما لانه ان الحيوان صادق على الانسان ولا  
 يلزم من كونه اسما من الغرض كون الانسان اسما منه ويمكن ان يقال اراد الاول  
 واللام في المقصود لغيره الخارج فيقول الى المقصود شي ثم قال ما يقصد بشي لكان اوضح  
 واخصر وهو اسما ان يكون اللفظ او غيره **قول** فليكن بصدق عليه وضع المعنى ان لم يكن له لفظ  
 والطبيعة لا تنتج في كبرى الشكل الاول الان يقال في انتاج الطبيعة في كبرى الشكل  
 الاول في كبرى الانتاج اذ اعتبر عند المبرهن الامور المحتملة والانتاج في هذا المقام  
 بيتي كما في قولنا الانسان حيوان ناطق واطبقوا ان اللفظ على اللفظ الدال  
 المفردة والفايدة في الوصف **قول** فليكن بصدق عليه موضوعا مفردا ثم قيل المعنى مفرد  
 لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى وينتج ان باعتبار قيد المفرد ولا يلزم  
 ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة لللفظ لم  
 يتجه **التمهيد** اللفظ وانما كانت بالقياس للمعاني مركبة **التمهيد** اللفظ  
 انما معان مفردة واللفظ مركبة من قول ادراج المعنى في تعريف المعنى للمعنى علم ان  
 ينبغي ان يكون المعنى الكلي من حيث انه مع مفرد او ان كان لا من حيث انه مع مركبا  
 الفائدة المعروفة **قول** وقد اجيب عن الاشكالين بان ليس ههنا اي فيما هي اللفظ  
 المستعمل في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام بعض تعريفات كونه **قول** لا يلزم عليك  
 ان هذا الحكم منقوض لا بد من جواب عن الاشكالين بان المعنى ان لا يتم  
 مادة نقض التعريف في لغة العرب في شي من الاشكالين الا ان ذكر المعنى في صورة  
 الدعوى مبالة في وروها فمقابل باللفظ خارجة عن قانون اشتراكه وانما  
 اشياء المقدمة بالمنع باللفظ في الفهم لا جعة الا ان يقال المراد من هذا الحكم  
 الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع مفهوم كذا في تعريف المعنى  
 ان يكون ههنا لفظ موضوع لفظ فان قلت بكونه لفظا لانه لا يكون موضوعا

المعنى صفة

تفسير المعنى

اللفظ الدال

اللفظ الدال

اللفظ الدال



17

۷۷  
مفتاح

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

بشی موصوفی

وضع

20

卷之六

چند

مَنْ لَا يَرْجُو غُفْرَانَ







ان منقصة الشدة الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة قصد به تكميل تعريف  
الكلمة بنصها بانها يفتقر وجودها الى تحقق اقسامها لا كما تحقق اللاحقة في التفسير  
وانه تركه التوضيح ونظرا لكونه ضم الغيوب فلا ينظر في الاقسام فان ما ذكره  
في قوة وهي كلمة ذلك على معنى في نفسه ولم يقترن باحد الازمنة الثلثين وكلمة  
ذلك واقترن بكذلك وكلمة لم تدرك ذلك وليس تقسم الشيء الا ضمن الغيوب  
والمحصل بعد الغيوب وهو ما هي بالنسبة الى هذا الشيء اسمي اقسامها وهي  
هذا الشيء بالنسبة اليها مقسمي اسمي كل قسم بالنسبة الى قسم اخر فاما وانما  
التقسيم فمقتضى القسم ما ذكره الاقسام وقد تجلوه عنه فانه قال في بيان حكمه  
المقصود بان حكمه يقتضي مفهوم التقسيم من غير ضمنية الصفات الى ما هو خارج عنه  
فهو عقلي والافانستقاني هذا هو المشهور وكلمة كثير اما بوجده حصلا لم يكن فيه  
مفهوم التقسيم ولا انطلق الى الاستقراء بل يستعان فيه بتقسيم او برأيان  
فيقال هناك قسم ثالث حقيقي بالاسمي حصلا قطعيا وكلمة المراد منها قبل  
وكن على انه استقرا في فديته في مفرج الكافة في هذا المقام ثم قول المصنف لانها  
منطق بما يفهم من الكلمة من معنى الاختار ويكفي هذا القدر للفظ في عند بعض النسخة من غير  
حاجة الى اعتبار لفظ نظم الكلام وفيه شبهة في كلام الشارع وبعض النسخة بعد  
عالم الظرف بكذا اخذت لانها هي الكلمة كما كانت كما ظفر بعض اذ لم يكن بعد  
الافان لفظ او معنى وجواب ايضا كذا كذا او كلمة استعينة مفروضة باذا لفظا جادة قال  
ان شاعرا على كتب عليهم القتال اذا فرغ منهم او مع اناء خوري كاه ما شاع مع اناء  
وغيره من مضاربا هذا كلام الرافض فيقولون فيهم ايا جملته كسرية مع الفاجواب لما  
بل استعان به في الفاجواب ما هو جوابا قلا وجه لقولهم فيهم الا ان يقال الجواب  
محذوف اي اعتراف الدلالة وفوق فيهم تقريع وخبره لا يخفى ان اياهم جملته  
في هذا التقدير مشهور محذوف المضاف اسم ان اي لان حالها مع ان في تليل  
صحة وانه حسن لان يجوز الى حرف قوله الثاني في حرفه في انوعه من الظاهر المشاور

منحرفة

روا

في باب ما قبل

في بوجه ما قبل

لها

لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة في المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقدير محدود صنفها  
ان يكون مبتدأ خبره ان تدل على غنة ومنهم من قال ادوج كلمة من لان خص الصفه  
في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحل في الكلمة وقد سلكنا في بعض الصفه  
ايضا فبهي باطل لان هذه صفه من الصفات التي لا يصح جعلها في انما صفه الكلمة على  
ان معنى حصه التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكره التقسيم وليس المقسم على ان ليس له  
امرا اخر واما ما ذكره التقسيم لا يبري ان معنى قوله الانسان اما بما لم او ليس بعالم الشيء  
ان الانسان لا يخلو عن الاية لا يكون له غير ما يظهر ان له صفات لا تحصى ومنها ان يكون  
اخر اخفاي ذات ان تدل ثم يؤول الى اخف وهو جعل ان تدل على الدالة كبرها يكونها  
منه في صفة مشهور في فالتقسيم بالنسبة الى ما قصد به ذكره التقسيم على قصور شيئا غير  
وهناك تحقيق ذكره سيد المحقق هو انه لا حاجة الى تقدير للفظ في حكمه المقسم  
بهي حصلا في المصدر والفعل الماويل به بدخول كلمة ان او ان لانه راجع الى المقسم في  
ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او ان او ان لا يرتبط به من غير حابة الى الشيء  
منها حيث يستعان عمدة في الكلام الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافها  
في الفهم على ان المنحرف من فلو ان المصدر مبتدأ فعلا اما في واحال والاول  
استعمال الكمال كما انت فيه من زمان الكلام بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه و  
الاستقبال ما ناخر عنه ما خور من السهو اما جدي عليه البصر بوجاهة  
خاتم الوسم كذا الكوفيتي وشوا هذا من الفعيتي في الكتب المبسوطة واليخفى  
ان المتبادر من كلامهم هذا ان الخوصبي اخذوا الاسم بهذا القدر السهو والوسم وكذا  
ان نقلوا من معناه للفعل الى المقسم الاصل في فانه في الفقه في الاقط الدال على  
الشيء كما في قوله تعالى و علم آدم الاسماء فانما هو بالاسم بالضم والاسم كونه وسماء  
مشتق من علامته والفظ في الموصوع على جوهه والعرض التخصيص نعم لو كان الاختلاف  
في ما اخذوا الاسم للفعل لم يكن بعيدا فانه في التسمية السهو او كذا ان تقول  
اعمل في انما له مصدرا انما للمفعل في قوله لانه قد علم اي بوجه احسن الاول  
لانه قد علم بوجه احسن و اعلم كلمة تدل على معنى في نفس الكلمة الاولى

للفعل

للفعل

في باب ما قبل

في بوجه ما قبل

في بوجه ما قبل











وما يقال في شهورنا ما لا يستعمل في الحد والثلث فان في قولهم السواد في زبد ليس  
 كما في قولهم الماء في الكوز بل في الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس بالاعتبار  
 المحل كما ان معنى الموجود في نفسه لا موجود في غيره وبما ذكرنا ان معنى ان قولنا  
 السواد في زبد وثولنا الماء لا في نفسه من واحد من قولنا في زبد السواد وجه  
 آخر استعمال لفظة في قولنا ما في المعنى الحق في التباين لا في العرض التباين لا يجوز  
 ان ينسب اليه ذلك الغير في كما ينسب العرض الى محل في والمعنى المستعمل ما في  
 الجواهر صرح ان يقال ان كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجواهر قائم بذاته  
 بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتغير بتغير كذا في ذلك في معقول الاول معلوم ولا  
 يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشببه بان القائم بذاته لا يغير قائما بغيره  
 والقائم بغيره لا يغير قائما بذاته **الا** خلافا للمدرك قصدا والمدرك ينسب في قصده الى  
 المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا او بالعكس **فصل** في كون محكوما عليه في الاول  
 لان يكون مستندا اليه ومستندا اليكون وجرا في تخصيص الاستدلال بالاسم والعقل ولا يخفى انه  
 لا يصح ان يكون مستندا لان يكون محكوما عليه في الاول لان  
 بل لا يصح ان يكون محكوما نسبة اضافية كانت او تعليلية فالاولى ان يكون في الازمان  
 بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفه بكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا  
 او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا او مفعلا به فبما سوي الحرف ثم نقول وينفاد كلام  
 اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكرة العجيبة ان عدم كون الحرف محكوما عليه  
 بكون مضافا غير مفعول الاستدلال فلا خطه غيره وان المخطوط تبعا لا يفسد شي  
 منها وان الغير الذي يذكر المخطوط بعبقريته ويجعل ان ملاحظة لا بد ان يذكر ويضم معه  
 حتى يفهم المخطوط تبعا في لفظة وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهوما في مخطوطه  
 ملاحظة افراد الرجل والى التميز في ملاحظة مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يترك  
 في الغير الذي سوي ان ملاحظة مع لفهم معناه في التحقيق ان المخطوط تبعا لا يصح  
 ان يكون محكوما عليه اذ لم يكن ان ملاحظة ما حكم عليه فوسيلة الى احضاره

وانما

تفكر

وانما يتوقف فهمه من لفظة على ذكر متعلقه اذ لم يحضر المتعلق بمجوز ذكره فان قلت ان  
 كان كل موضوع في معنى هو اللفظ لملاحظة غيره ابدأ فكيف يكون اسمي قلت حينئذ  
 هو ملحوظ بالذات لمعنى النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم  
 المركب الاضافي فيجعل المجموع ملحوظا بالنسبة والى ملاحظة الاخر فان قلت فلا يتم ما  
 سبق ان المخطوط تبعا لا يصح ان يكون محكوما نسبة قلت لا يصح ان يكون محكوما  
 مقصوده بالحدوث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالنسبة في الابدان  
 مدلول المخطوط قصد الابدان ان يصير كذا في نسبة ما اذا اجملنا الكلام اولاع طبق اجا  
 في المحكوم عليه **فصل** في الابدان مثلا اذ لا حصة العقل فان قلت يفهم من هذا  
 الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابدان وبين مفهوم ملاحظة الابدان في قصد الاستدلال  
 تبعا كيف وقد قال فيما بعد واذ لا حصة العقل من حيث هو حاله فيجعل الغير اجزا  
 الى ما جعل مدلول الابدان مع ان مدلول الابدان اسلي ومدلول من جنس قلت مدلول من  
 مدلول الابدان من حيث اضيف اليه السيرة والبصرة وليس افرق الابدان الا حقا ليس  
 له افرق حقا **فصل** في كون معنى مستقلا بالمفهوم من ملاحظة في ذاته وليس له متعلقه اجا  
 وبقا غير حاجته الى ذكره وهو بهذا الاعتبار يكون مدلول لفظة الابدان فقط لا يمكن هذا  
 الاعتبار ان يكون مدلول من كل معنى ان يكون مدلول لفظة الابدان ملحوظا تبعا فان قولنا ان  
 وفول الحاجة معنى لا حاجة لفظة الابدان في الدلالة عليه من حيث على في الحاجة عن المتكلم  
 احتياج الى ان يفسر قول في الدلالة عليه بقول من ذكره كذا في كل عبارة تفصل حارة  
 في المعنى الاخر وهو ارجاع النظر الى المعنى لعدم سبوقه في الارجاع ان اللفظ من نفس اللفظ  
 المعنى الاخر ولا يصح ان المعنى الاول الارجاع وكان وجهه قريب مرجع النظر في سبوق المعنى الاخر  
 قال ابن مالك في التمهيد اذا واد في معنى الاقرب **فصل** في اللفظة في نفسه عينا  
 معناه التسمي لاللفظة على معنى لانه وضع له ملائمة ولا يجرى ما وضع له نفس ولان لازم على  
 ما وضع له التسمي هو جبر المعنى الموضوع له في نفسه على المعنى في التسمي على اعتماده  
 ثم المعنى الجاهل على خلاف الحساب اذا عباد في المعنى عند الاطلاق المعنى المعطوف في صرح بعض

اللفظ دار بين اللفظ واللفظ

والابعد فهو لا قرب











مفت

وجه اولوت  
الانتصار

ع



لأنه الموافق لا اختصاصا بذكر الاسم ولا تعريفه المضاف إليه فيما بعده قلنا كما  
الشارح أيضا لا ينافي في ترجيح الأول وإنما انشأنا بذكره في الضعف ما ينبغي على هذه  
الادعاء من حمل قول المصنف على المضاف لا يكون الشيء مضافا ومضافا إليه فانه بعيد جدا  
ولا ضرورة ندعو إليه فانه لم يلزم استيفاء الخصائص فليس على ما هو أظهر اختصاصا فليس  
بقول لأن الفعل وانما قد يقع مضافا إليه أنه قد يقع كذلك كجيب الله لأنه يكفي في ترجيح  
اختاره في تفسير عبارة **فلا** مضافا بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم كمراد بالاضافة  
بها ليس كون الشيء مضافا أو كون الشيء مضافا إليه بل النسبة بينهما وموقع اختصاص  
بالاسم مطلقا أن يترتب له لا يكون إلا اسما **موجب** قال المصنف في الايضاح هو من الاعراب  
بمعنى الظاهر أو ازاله انفسا وهو محل الظاهر المعاني وازالة الفساد والاعتناء  
أو من اعتدب الكلمة اجعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لانه الاعراب العرفي باعتبار ان  
الاعراب يتحقق فيه لأن العكس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكأنه يريد بالاعراب  
العرفي ما هو من حيث الفصل في اختلاف الاعراب ما هو من جهة وهو ما  
اختلفت فيه الاعراب بل لأنه لا يخرج ان سبق منه شيء وبهذا ظهر ان ما قال  
انه لو جاز اخذ صفة منه كإزائه يكون الاسم كجاء لا صفة حتى يكون التماس ما ذكرنا  
لم يأت بما فيه لأن الاسم المعرب مختلفا الآخر لا محل للاختلاف أو لا يجعل الفا على  
مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى **وقال** المعرب الذي هو قسم من الاسم  
جمله ان يكون المعرب والمبني فيدين لنفس القسم لأن نفس القسم لا يسمي بالاسم  
والفصل واخره وكذا ذكره يكون بيان الحكم مشرقا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب  
والتعامل بالاعراب الاسم وعامله كان البيان على مذهب البعض لأنه لم يثبت في الفصل  
المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكون في علي التي تقدمت يلزم تخصيص  
تقديم الاعراب بالاعراب الاسم **وقال** الاسم الذي تدفع تحته الاعراب وورد  
مبنى الأصل على التوفيق لأنه لم يشبه مبنى الأصل مشابها موجبة للبناء والما  
لأن مبنى البناء لا ينافي بالاحتمال ولو لا اعتبار هذه القيد أيضا لم يخرج بعد

فإنه لا ينافي  
بأنه لا ينافي  
بأنه لا ينافي  
بأنه لا ينافي

بغير

بتقدير هذا التركيب بقول تركيبا يتحقق معه عامل ولا يخفى ان اعتبار هذا الاسم وإن  
لم يبعد لكن اعتبار هذه القيد في حال البعد ولا يبعد إلى قديمة **وتسمى** القيد  
يدعو إليه ظهور كون المعرب اسما فاقبل محل المضاف إلى هذا المعنى بعيدا والظاهر  
ما يقابل المعرب فيلزم صدق التعريف على بطلان ضعفه **ولم** يشهد ان لا ينافي  
قوله المشابهة التي هي المشابهة في الكيف بالمتكسبة التي هي اعلم اذ تشارك المشابهة  
في الاضافة إلى المبني كذلك يدخل في تعريف المعرب بالنسبة إلى الغير المشابهة نحو  
**من** متكسبة مؤثر **مع** منع الاعراب ضبطها صاحب الفضل بتعريفه منع منع  
الأصل ومثابهة في الاحتياج إلى التوفيق ككلمة الجبهة وقوله مدفعه كسما  
الأفعال ومثابهة الواقع موقعه كقوله وفارق وحضرو وقوله موقع ما  
اشبهه كالمعادى المضموم واصله إلى أنه نحو مؤثر فالتكسبة المؤثرة انما يثبت  
بعد ضبط المبنيات فاستخرج المبنيات بهذا الاعتبار التقدريم على المعربات فلذا  
قدم صاحب الباب **فلا** مضافا ببيانته ليس الأصل في البناء اعتم فروجه  
من المبني بل اخضع مطلقا واصله إلى الاخص لا مية انما البيان اضافة  
الاعتم فروجه كما لا يخفى على من لا يضاف بمعنى الإضافة فالوجه في الاضافة  
البيانته ان لا يخص الأصل بالاصول في البناء بل يطلق ليشمل المعرب لأن الاسم هو  
الأصل لكن في الاعراب ويكون بيانته بالأصل لأنه الواقع أصل في البناء **وقال**  
**وتتوجب** الكلام الشارح مجال المماراة فهم المعاني استقلال **وهو** انما هي  
قال المحقق الشريف في حواشي المتوسط جعل بعضهم كلمة في حيث هي قسمان  
وقوله الامر بغير اللام لا حاجة إلى قول بغير اللام لأن النحوي ليس ما هو باللام امرا  
بل مضارعا والامر ما مضى باللام ما هو بغير اللام **فما** غير العلامة مجرد الصلة  
لاستحقاق الاعراب بالعلم على غير العلامة مجرد الصلة لانه لا يحصل  
به الفرق بين اعتبار المعنى والعلامة لأن المعنى ايضا لم يغير الا الصلة  
دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المعنى واعتبار صلا

حيث



المستحق عند العلامة وبعبارة أخرى أو خرج المقبر عند العلامة الاخرى بالقوة  
 البعيدة من الفعل وعند المحض الاخرى بالقوة القريبة من الفعل **وقد**  
 يقال لم يقرب الكلمة وهي معرفة لم يوجد على طريقة المحض معرب اصطلاحى لم يعرف  
 لانه لا يخرج عن اعراب محقق او مقدر وتارة اريد بسلب الاعراب بحسب الذات لان  
 ذات الاعراب متأخرة عن المعرب او اريد بسلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه  
 على الشان لا يتبع الشارح فيما هو بصدد الاقواله فبقى فلفى لا يناسب النجاة  
**وقد** لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلام اعلم ان  
 الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذه الكلام بل من الغرض منه معرفة  
 الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير مثلاً وجوب  
 تقديم المتضمن لمفعول الاستفهام على ساكن اخر الكلام مما يتعلق بعلم النحو  
 انما يقول انه جملة الغرض من علم النحو فان العارف بالكلام كذلك مستغن  
 عن النحو انما يكتفى الى ان لا يمكن ان يعرف في المتعلم للعرب اختلاف الاخر  
 بالمتبع لان العارف بالمتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعدي لان يكون عينا متبعين ان يكون  
 معرفة اختلاف الاخر بالتعلم في هذه الفن فتعلم في هذه الفن يتوقف على معرفة  
 المعرب ولو عرفت المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفة متوقف معرفة  
 على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على غيره وهذا الخش  
 من مغالب التعريف المسمى بالدور وهو الذي خرج المحض به انه عدل عن المسمى بالاجلة الا ان  
 الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يجنب الى منع العلم الى معرفة مفعول الدور قبل اوان  
 والعلمين قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الى ان ليس في نفس التعريف  
 نتيجة فساد برف المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كنية بفعل كبرى لعقد كسالة  
 المحصول لا نتاج نتيجة فوحى يكون الصنفين عني نتيجة مثلاً اذا قيل هذا معرب وكل  
 معرب مما يتلوه اذ لا ينتج انما هذا يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف آخره به  
 هذا معرب فقد خرج الكلام الى قولهم يقصد به في المقام وانما وجهه عن الوضوح

والاستقام

والاستقام فاستشكل على نفسه يمنع كون الصنفين عني الشان للفتاوت بالاجمال والتفصيل  
 واجاب عملاً بالمتقدمين به الى وجه القبول فهو وان كان اسبق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل  
 لكونه من المتميزين على ملازمة مجمل الجليل الا انه افاد كنهه التطويل حسن وحينه سيد ولد آدم  
 منبعض نعمه انبياء على العرب واليهجوم نعم الله امر السمع مقارن فوعاها فادها كما سمعها  
 قدرب حامل فقه الى من هو افقه منه فهدا وقد افاد في اسنادي ومن هو جليل انه جليل واعني  
 حكام الملوك والديون اذ وادخلوا اسناد ائمة زمانه بالبيان الصياح افاض الله عليه شيب  
 شباب غفر له العوام ان يمنع قول المحض انه ليس الكلام مع المتبع العارف لانه يجوز  
 ان يكون الكلام مع المتبع العارف اختلاف اذ اختلفت غير ان يكون متميزاً به من فوعاها  
 ومنصوباً وجوباً فيعلم المعرب في الفن فهدا الوجه لا يعرف في النحو هذا الحكم بل  
 يعرف في منه معرفة المرفوع والمنصوب والمجوز الى غير ذلك من الاحكام احاطة  
 للمعربات في التركيب اشكال الله في الحق فهدا الى الطريق انه قريب يجب **وقد**  
 فالمقصود من معرفة المعرب مثلاً ان يعرفه انما يختلف آخره انما قال مثلاً ان هذا الحكم  
 من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد وحكمه الى من جملة احكامه واثارة انما الى ان الحكم  
 بالحكم الا انه المربط على صفة الاعراب الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس الاستغناء  
 فيقول الى ان بعض حكمه وتارة اراو هذا التنبية تقديم مقدمة كما يجوز ان يقدم دفع الاعتراف  
 بانه يخرج من الحكم المذكور حكم المعرب ارب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالشر في هذه النجاة  
 مما اتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على ما اخذه في اغانى الكلام ولا يبعد ان يبراد حكمه  
 ما حكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا  
 ان ينبغي ان يعرف به **وقد** باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فاعل  
 التثنية قلت فليكن جميع عامله لان العامل قلما يكون غير كونه وقيل العامل صار اسماً  
 في عرف النحاة **وقد** بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل  
 بالداخله عليه لان معرباً لا يخرج عن اختلاف العوامل وقتاً ما ولا يختلف آخره  
 به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اول ما قيل خذ

٥٠



بهذا التفسير اختلاف آخر المستفهم بكلمة ثم باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم  
 عنه كونه ثم زيد او ثم زيد اذا قيل جازع زيد ورايت زيد او مررت بنيد ثم تقييد  
 العوامل بالداخله عليه كجاء عامل المنداء واكثر لان الدخول اما للمفهوم بالآخر  
 او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما ترى في وانما خستنا اختلاف في يكون  
 في العمل لئلا ينقض الى آخره ويكون اللفظ مجموعا على ما لا يقصد به في غيرهم الا هو  
 قوله او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ واما ان تفرد به في هذه التوبة  
 والتوجيه الاولى بانه يحتمل ان ينطبق باختلاف العوامل لان يتعلق باختلاف العوامل  
 بموجب كونه قاصدا لعدم حصر العامل في المفعول والمقدر على انهما يستبان فان  
 اصله فني فنيا وبغني انما ذكر الباء لئلا يستوي المبتدئ بينه وبين فني لا تخادعي  
 خطأ **الاول** في الاختلاف اللفظي والتقدير بين اقيم من ان يكون حقيقة او حكما كما ان  
 اليه لئلا ينقض المح قد لا انتفاض في ان لا يجعل العوامل معهما فان تقول المراد ما  
 باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مبينا لانه الاخر في الاخر فتقونا  
 رايت والباقي بما يلي يختلف في غير المنصرف وعاملا في مختلفان في المنصرف  
 لئلا ينقض بمنقول قولنا رايت احمد ووررت باحمد وقولنا رايت مسلمي  
 ووررت بمسلمي متني كان او مجموعا قول وقولنا معطوف على قولنا مررت  
 لئلا ينقض بمنقول قولنا رايت مسلمي ووررت بمسلمي فتقول متني او مجموعا  
 متعلق بالمتن لا بهذا لانه لا يوجب ان يكون متني او مجموعا وما ينقض  
 العجب ما قيل المراد مدلوله بنى الصورتين فاذا ظهر كقول المتني والمجموع فخذ  
 ما التبت وكذا في الشاكرين فان قلت لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب  
 ولا في العوامل سواء او بد بالعوامل الجاعة او ما فوق الواحد او اذا رايت بعض  
 الاسماء المحدودة الغير المشابهة بمعنى الاصل مع عامله ابتداء اي اذا رايت كائنا  
 مع عامله ومتحققا معه فتقول مع ليس لفظا للتركيب وانه جعله لفظا للتركيب  
 او رد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كانا لفظيا فيجوز ان يكون التركيب

في المقول مع

مع العامل ابتداء فيتحقق اختلاف العوامل سبق عامله في معنوي فيتحقق  
 الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل واجب عنه بانه لا يتحقق بما يلي معنوي  
 وعامل لقطع اختلاف العوامل اذا لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا  
 وفيه نظير وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني ان لا يصح  
 قول ان ارجح ليس فيه اختلاف العوامل الا في الاختلاف في العوامل لتحقق اختلاف  
 والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الترفع وانما ينحصر في عامل معنوي ليس  
 الفعل والعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل اقسام متعددة ناهية للفظ والمفعول  
 مع فصلنا في الترفع وشيخه والرابع انه لا اجزاء للسؤال لانه لم يقل كلمتا ركب مع عامل  
 ابتداء مع يتبع عليه شي لا تقول اذا سبق على التركيب مع العامل عاملا معنويان  
 لم يكن التركيب للاسم المحدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم المحدود ولكن لا  
 ابتداء بل ثانيا ومع ذلك التركيب للاسم المحدود مع العامل ابتداء اذ لم سبق  
 عليه تركيب الاسم المحدود مع العامل وانا سبق عليه تركيب الاسم المحدود مع العامل ولو لم  
 يكن التركيب ثانيا للاسم المحدود لم يكن تقييد التركيب بابتداء معنوا فاعرف غايته الا  
 ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة فيه انه اذا كانا المعنويان هذا الحكم بعض المعرب  
 لم ينفع المبتدئ للتعلم ببيان هذا الحكم فانه انا او رد عليه معرب لا يعرف انه هل يحل  
 فيه هذا الحكم او لا قيل فليكن المراد اختلاف آخر باختلاف العوامل وقنا ما وهذا  
 الحكم كلي لا ينبغي ان نريد بانه يحتمل ان يكون معرب لا يراد عليه العوامل المختلفة وقنا ما  
 لانا الاحتمال الصرف لا يلغى لتفصيل الاحكام الاولى وقيل المراد استعداد الاختلاف  
 وارجح جواب الشارح عليها بانه او فني بالعبار اذا المتبادر الاختلاف في الفعل في غير  
 تقييد وقت ما وليس بمرجح ما عرفت ان الظاهر ان الحكم الكلي ينفع في المتعلمين  
 وحيث يراد بها الموصلة الحركية او الحروف لا يراد بالعامل والمفتضى فان قلت قد فسرها  
 كحق او حركه فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان تقول وحيث يراد بها الحركية  
 حركه او حرف قلت كلمة ما كلفا وقعت هكذا كتحتمل الامر بين قتيبه على الامر الاول

مطلوب الاعراب ما ادناه

مطلوب الاعراب ما ادناه



اولاً على الامر الثاني نانيا حيث قال وعلى ميراد بما الموصول الحركة او احواف  
 فحق كونه واكثر على ما مقتضى الموصول واما قدم الاشارة الى الموصول  
 لانه انما في استخراج المعنى بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه  
 يشك في ايراد العامل حرفاً واحداً كالباء الجارة والاولى ان يستدل بحرفها الى  
 السببية القريبة المضمومة من الباء الجارة وبقاها الموصول على مذهبهم  
 ان المضموم من قول لا يراد العامل ولا مقتضى على السببية  
 والذين يقتضيه الحاشية ان المراد ان لا يراد كل عامل وشئ من مقتضى ولا يذهب  
 على احدها بعيد عن الفهم جداً واما قال والاولى انما الى صحة التوجيه الاول  
 ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بايراد السببية القريبة من الباء الجارة  
 كما في الاول ان يخرج بالجميع بالسببية المضمومة القريبة ولا يتركب مزيد تكلف ولا يذهب  
 عليك ان قولهم ولو ابقيت بول على من جميع تخصيص كلمة ما لا شعاع كلمة او على امتناع الابدان  
 فاذا اشرعنا اعتبار السببية القريبة كما في الاول ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا  
 على التحقيق فتأمل وذلك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف او حركه فلا يراد  
 او ردها من امثال الباء الجارة وتواريدك في العامل حرف الباء وهو المتبادر وحيث  
 متاركة بالحركة ثم يخرج عامل على حرف واحد كما لا بد من اخراج العامل واذا كان مقتضى  
 لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضى والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما  
 يقتضيه بي اختلاف احوال المعرب وكل من التثنية تحقق بيته وبها مجموع اول خروج  
 ثم تقييد السببية بالتقدم لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يذهب عليه وبها الاختلاف  
 تقدم آخر تلك تقدم العامل والمقتضى والمجموع ومن قال ليس المجموع سببية الا سببية  
 احوالها المكملة من القريبة والبعيدة بآية بكلمة واضحة فقد اختص تخصيص كلمة ما بكلمة  
 اخرج المجموع كما يختص بخرج الكلام الذي هو السبب القريب الحقيقي للاختلاف  
 الاخر فتبين بل ينبغي في الاعتبار ما عثر واما في الابدان فخرج كقولهم  
 اراهم على ما في وخطابه وقرن قال اراهم جوارح في قولهم فامسحوا

بروكم

خارج

بروكم وارجلكم فلم يخرج من نفس نظره الا الى خلاف ما اجمعوا عليه فتكون جوارح  
 واجارهم ابدان الاعراب هكذا وتو قال الشارح خرج نحو حركه على لسان ارجح نحو  
 اشد له ما قبله بالاختلاف في نحو مسلم في حال الرفع في جاني مسلم وقولنا لا يذهب  
 على اختيار المحصن اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة ان يثبت ولا يثبت انه توفيق في  
 تقدير الاعراب انما في آخر المعرب اخرج من حيث انه معرب لثم التعريف ولا يتوجه  
 عليه شئ فتأمل ان يثبت على فائدة وضع الاعراب ومن جميع الانباء على تركه او  
 اراد ان يثبت على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحرفي لا يثبت على المعاني  
 جميع معني وهو ما يقتضيه شئ من حمله على التباين بالشيء المقابل لبعضي بعيد عن الفهم ولا ينفرد  
 اليه فائدة وكذا ما ياتي في تقدير العامل حيث قال في شرحه على هذا الكتاب  
 والاولى ان المحصن ومن قال هي علمه وضع الاعراب اراهم انما يتعلق بوضع الاعراب  
 المفهوم من نحو الكلام ولا يتم تطبيق الفرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه  
 باختلاف ان اختلاف الآخر لوضوح الدلالة على المعاني وهذا الفرض لا يستدعي اختلاف  
 الآخر بل وضع الاعراب مطلقاً لا يبدل الاختلاف او ما به الاختلاف استناداً لذلك  
 الى الاختلاف باعتبار ان له مدخله في دلالة ما به الاختلاف على ما يستفاد من الاقوال  
 للمعاني في عند المحصن ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب  
 هو الاختلاف في خالفهم المحصن لان تعني ما به الاختلاف للمعني اولى لانه امر متحقق  
 واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف  
 هذا فيقول الاول بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل  
 في مقابل البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف على صيغة اسم الفاعل فيكون  
 المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب واما المعنوية على صيغة اسم المفعول فتدل على ان  
 كل معرب يأخذ تلك المعاني وكل منهما يدل على بتدليل المعاني في المعرب وعدم استغناء  
 فيه الا ان اعتبار المعرب اخذ المعاني اقرب من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل في  
 انه على صيغة اسم المفعول والشارح كما استدل في شري ما هو المشهور الدائر على السببية  
 بمجرد اقرينة هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان ينوهم ان

للمعاني

قريباً

الامر



ان اعتدوا المحارب المعاني لا ينفذ بتدليها في المحارب فلهذا عرض عند الشايع لان  
الجماع ما هو الواضح وانما جعل الاعراب في آخر المحارب اي الاعراب ما كان  
الذي هو الاصل والاعراب مطلقا في آخر المحارب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر  
حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل وتكون الحركات بعد الكلمة يظهر  
بما يشاء على **ح** لان نفس الاسم يدل على المستحق والاعراب على صفة فعل هذا الغاء لثبوت  
وتفادير صفات لدلولات الالفاظ لا الالفاظ ودونها لثبوت الصفات الى ان صفات  
الالفاظ مطلقا في تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الالفاظ  
من قول والصفة متأخرة ان وجه التأخير في الموصوف والاول وجه تأخير الدال على الصفة  
لان نقل الصفة يتوقف على نقل الموصوف والا فرب ان يقال جعل الاعراب  
في آخر الاسم لان كل ما من حروف الكلمة مفيد لسمية الكلمة ولا يفرق بتغيرها كما ان كل  
حرف في الالفاظ على معنى مختلفا في الحروف الاخيرة لانه دخل في الهيئة ولهذا  
قبل نقل على صفة الاسم على حقيقة ما فيه اي انواع الاعراب الاسم لثبوت  
على ان اجتمع مجموع الثلثة فلا يخلو على انواع وجهه تقديم العطف على الربط وتوكل  
ولا تطلق على احوال التناقض ولا خيرا من حركات غير الاخر **ف** فاما مستعمل في  
الحركات البناءة غالبا في غير ما من غير الاعرابية ايضا **و** كونه الشيء فاعلا حقيقة  
او حكما كونه عند كل وجه **س** كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما كونه فاعلا  
مستمرانا كانه اسم ان علم الاضافة ان علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه  
وانما حذف اعتمادا على فهم الغصود والمقابل بالاعرابية والمفعولية لان كون الشيء  
مضافا اليه بالاقتران مقابل له لا يكون الشيء مضافا ولم يزل كون الشيء مضافا اليه  
حقيقة او حكما لثبوت كون الشيء مضافا اليه بالاقتران واللفظية وقولنا كبريت  
لان كل ذلك في اوجده انما هو في المضاف اليه حيث قال المحروران ما شمل على علم  
المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بعينه حروف اولا لفظا او تقدير اولا لفظا  
من تعميم النسبة حيث شمل حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فان حروفه في ثبوتها  
باني المفعول وكذا المفعول **م** يخرج الى البناء المستدرة الاصل ثم يربط البناء

وانما اختص الرفع بالفاعل والنسب بالمفعول لان الرفع ثقل والنا على  
ثقل باني وجه الاختصاص في هو اصيل في الاعراب كونه مفعولا ما هو الاصل في  
العمل فاعطى الثقل الثقل انما هو الثقل كونه مفعولا ثانيا دخول لام الثقلية  
في المفعول المتأخر عن الفاعل الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين الفعل  
فصار الال المعنى فاعطى الثقل مجعولا للثقل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لقولنا  
تضمين معنى العروضا لان الاعطاء للثقل بان جعل عارضا ايا لان فاعطى عارضا للثقل  
ولكن ان جعل للثقل ثقله او المفعول الثاني فمخوفا ايا اعطى الثقل ما اعطى في الم  
فوعات لاجل هذا الثقل فانه المقتضى عليه لكثير فوائده **و** لما لم يبق للمضاف  
اليه علامة غير الجهر جعل اعطاء الجهر للمضاف اليه اخطارا ولا ضرورة اليه  
المضاف اليه ايضا كغيره لا يرسى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتأويله لكن كثر  
دون كثره الكفاية فاعطى المقتضى سطح الكثرة المقتضى في الثقل **و** الفاعل  
احتاج الى بيانه لا احتاج معرفة المحارب اليه لا اعتبار الفاعل في مفهومه على ما مر  
ولذلك في حكم المحارب وتأخيرها عن بيانه الاعراب لان تأخيرها متوقفا على معرفة  
المعنى المقتضى للاعراب ومن قال اعرابا في الاعراب يكون سببا بعد  
تخلف الاعراب فانه سبب قريب فلهذا خرج من سبب الطريق وطلب المبتدئ  
من التبع العميق **ع** عابه بتقدمه ان به يحصل دون غيره فنية على ان سببته المتقوم  
ليس كسببته الاعراب للاختلاف في فاعل الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا  
تقول سببته نفس بالاسماء وما يقوم به المعنى المقتضى للاعراب والمركب منها والعا  
لانا نقول لا يغيره في العدم من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا الساود دون نفس الماء ولا  
بما ورة النار الماء تامل **ح** المعنى المقتضى اي معناه ان يدبر ان اللام للمعنى الذي  
في قوة الكثرة وان المعنى المقتضى لا يوجد في الفعل عند البصري فلهذا قبل المراد عامل الاسم وتقوم  
بالبناء في حجبك ان يكون الشيء مضافا اليه حكما وصوره فقد غفل من قال لم يبال بخروج  
بقولته **و** من مررت بزيد الباء عامل اياه غلام زيد فاعلم عند بعض احوال الفاعل  
وعند بعض المضاف الثاني في حروف الجهر **خ** فاعلم لما فرغ من بيان الاعراب و

هذا هو الالف في الاعراب



والحق المنفصل اذ ان تفصيل انقضاء المفعول المنفصل فانه نارة بفتح الحركات  
 الثلث ونارة ماسون المفتحة ونارة ماسون الكسرة وانه نارة بفتح الحركات  
 ونارة ماسون الواو منقلا ونارة ماسون الالف في هذه سنة اقسام  
 اي الاسم المفرد الذي لم يكن مشتملا ولا مجموعا بهذا المعنى فان المنفرد المشتمل على  
 سلاستها في محل ولا يتفصل القاعدة بالاسماء السنة وتوابعها المشتمل على  
 كل واحد بقية المنصرف يكون واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنصرف  
 اسم من شأنه ان يقبل التنوين ومنع منه عدم الانصرف او لم يمنع للانصرف  
 العرب بالحق فيقبل عن التنوين ولا يقبل منصرف اخرى بل كانت الثلث للانقضاء  
 او اللام او ضرورة الشعر او التناكب بل يتفق قاعدة غير المنصرف ولا يبالى بها  
 لانه يعلم من بيان على طريقة الاستثناء والتبيين بطريق الاستثناء من قاعدة غير المنصرف  
 اي الى مراد خالف قاعدة المفرد المنصرف كاشتمال على التنبه على ان هذه الامور  
 عن ما هو الاصل فيها لاداع اي الذي لم يكن بالواحد في سلكا نقض بسبب  
 ونظايرها التي لا يلزم من دخولها في الحكم فاعلم ان اعرابا بالثلاث كجاء عن  
 القاعدة بالمنصرف احداهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالثلاث كجاء الدال على صفة  
 الشيء كالصفة الدال عليه ولاننا اخذنا الدوال وهذا امر قد قال لانا ابعاض الحروف  
 فالاعراض عليه بان يكون ابعاضا امر ونحوه ولو سلم فلا يتفصل الا الاصل بحسب الذات  
 في الاعراب ليس بشئ **وقد** والفحة فصبا كتبت في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف  
 على معرول عاملي مختلفين لكن المعرول المقدم مجرور واجازة المصنف هذا الكلام  
 والمصدرية فيكون التقديم رفع رفعا والجملة حال والعامل في النطق والظاير في الفعل  
 المستند في النطق المستند وهذا اوفق بالعبارات مما كتبت في الحاشية على معنى اعراب  
 هذا ان الغشيان بالصفة حال كونها مرفوعة اعرابا بالصفة اعراب دفع وعلى هذا  
 الضمير نصبا وجزا هذا الكلام مثل حان رجل الاحسن الا لطفنا بما عتزل  
 مجازة طلبية والطلبية المطلوبة جمع المكونت السام قوت لانه اوضح او مرفوعة غير  
 المنصرف يحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم لغير المنصرف فانه يترول عنه

اعرابه

وقد علم من بيان على طريقة الاستثناء والتبيين بطريق الاستثناء من قاعدة غير المنصرف  
 اي الى مراد خالف قاعدة المفرد المنصرف كاشتمال على التنبه على ان هذه الامور  
 عن ما هو الاصل فيها لاداع اي الذي لم يكن بالواحد في سلكا نقض بسبب

اعرابه ولان النصب التابع للثلاث غير خالف العكس واكثرنا مقلدا من كتابه في  
 ان يضم اليه اولت جمع ذات غير منقط كما ضم اولوا الى جمع المذكور السام كتب في  
 الحاشية ان السام مرفوع على انه صفة للجمع وهذا الكلام يريدون رفعه في صفة للمؤنث  
 صيغة كما ينبغي ان يكون لانه صفة المفردة يعني ان الاصطلاح جرى على انه وصف الجمع بالثلاث  
 وان كانت السلامة حال مفردة وهو ما يكون بالالف والياء بدخل فيه  
 مع ان مفردة مذكورة خرج عنها شئ مع ان مفردة مؤنث واحترز به عن الكسر  
 فانه قد علم ومن جمع المذكور السام فانه يعلم وتقابل ان يقول الا حذر ليس لانه علم و  
 يعلم لانه لا يترك في هذا الحكم على انه لم يعلم اكثر مطلقا بل المنصرف فاعراب  
 هذه الاسماء السنة فانه ان الحكم ليس على خصوصية هذه الاسماء بل على ان يتبع  
 الحكم عليها يكون بالالف والياء ولا يلزم ان يكون الحكم بكونها بالواو ولا يكون التثنية بقوله مضاف  
 لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر باللفظ به يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضرا  
 التلطف علم تنفرد به بالعلم الصفة المشتهرة وهذه اللفاظ اشهرت فيما بين محروبا  
 عن خصوصية صفت له في هذه التلطف ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم نفسه  
 ويراد بالعلم الصفة المشتهرة وهذه اللفاظ اشهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء  
 السنة لانه من بين تزيين كوما التلطف موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن اللفظ  
 لغوا في اولها كون عبارة الحكم مشتملا على اشارتين انما اجتناب عن ذكره وغير مضاف لانه  
 خلاف استحقاقه عند الووب فالتلطف حذوية المتعلم لاعراب ضم بالواو والياء لانه لا يحذف  
 لوجهه كسلا مطلقا بل حال كونها مكبرة كما كان اشارته الى تكبيره بجملة هذه الاسماء  
 في الحكم بقوله فاعراب هذا الاسماء السنة او تحت انما جردت عن خصوصية التكبير والافراد  
 ايضا يستدرك بقوله كسلا مطلقا وبنه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في مقام  
 مضافة نقل التي على خلاف ترتيب ما استغقت عليه الشيخ اما نقل عن فوات الترتيب  
 كمال الاستغناء عن القبول واما لان نسخة كانت في نظره هكذا والشيخ غايه البعد  
 ومن قال بانه على ان عبارة التي محمول على التقديم والتأخير لانه حال غير الظروف والحال لا يتقدم  
 على العامل المفعول او غير عبارة التي الى ما هو انصب وغير المحسن ان يغير عبارة الى

كانت مح

شذو



الى ما هو انصب فغلبة بذكره على ان يبلغ بدونه النظر الى ما لا يتجلى عليه بغير  
 وانما اختاروا اسما سنة لان اعراب ايج لا يتجلى ان هذا الوجه في غاية الضعيف  
 ولا قرب منه ان يقال انصب باحرف في الفرج والمخفى يستند المشي وكلاهما  
 والجمع والتواو العشرة فمعلوم ان مقابلة كل فرع احصاها وانما اختاروا هذه  
 الاسماء السنة لما فيها من المشي في كون معانيها مثبتة في تعدد الاول في كونها مثبتة على  
 تعدد او في كون معانيها مستندة للتعدد لان الجبتي هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذكر في غير  
 النعم والرهى ظاهر واعا فيها مخفي والا وجه ان يقال معانيها المشي والجمع في ان في حرف  
 بعده ما يتم به الاسم لان عام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام  
 ووجود حرف صالح للاعراب في او اخرها جسي الاعراب دون غير حال الاعراب فتنا  
 الاعراب في الطربا والتغيير فخذ الحروف في الاربعة الاول لام الثانية واو الخ  
 غيرا بغير اعراب في الاربعة والاربع في الاربعة والاربعة في الاربعة والاربعة في الاربعة  
 على ان يكون من اصل الكلمة وما كانا نكتفي بل نعتنا لم يثبت اليه الشرح واعلم ان اللفظ  
 انه جعل كلام الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح وجرا جعل الاعراب في هذه الاسماء  
 السنة دون غيرها بالحروف ولا ينفهم لان الاربعة والاربعة والاربعة والاربعة  
 عن التعدد فانه ووجوده ووجوده ووجوده ووجوده ووجوده ووجوده ووجوده ووجوده  
 والاربعة الثانية لا تكون منسوبة وما اضيف اليها كذا وكذا يجب ان يكون منسوبة او غير  
 ولا يجوز ان يكون منسوبة لغيره ثبته الا في الشعر كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
 الى المكونت افعول بغيره عنه واختلف في الفعول في الاصل واو او يا والاكثرون على الاول  
 فانما اضيف الى المظهر بغير هذه المظهر ان يكون معرفة فذلك قيد كون اعراب  
 بالحروف فكونه مضافا الى مظهر لا يتجلى ان يستند كذا لا طائل تحتها ومعنا مع التثنية لانه  
 تكرار الواحدة مرة وهو الجمع بالواو والنون سواء كانا مفردا مؤنثا او مذكرا سالما  
 او مفردا مؤنثا فلهذا لان المصداق ذكر في بحث ايج في شرحه ان قول وان كان اسما فذكر علمه  
 بغير شرط التذكير مع انه يقع على اشتراط التذكير التثنية مع انه كذا لفظا على غير التعجيز او  
 للمؤنث ان اسم وليس مع التركيب الاضافي مراد فاعلم ان جعل الاصطلاح اعلم من

قوله كذا في قوله ان كان اسما فذكر علمه  
 انما هو منسوبة الى المظهر بغير هذه  
 التثنية في قوله ان كان اسما فذكر علمه  
 انما هو منسوبة الى المظهر بغير هذه

مفهوم

من مفهوم التذكير ولو خوطب على مفهوم لفظ جمع المذكور السالم يمكن ان خالف في اخوات عشري  
 بان يراد بها ما هو على صورة الجمع المذكور وليس به عشرون واخوانا المراد بالاخت  
 المشي على ما اشار اليه بقوله وتطابره السبع وفيه فتر القرآن العظيم حيث فتر كلمات  
 دخلت آية لعنت اخرا في استعارة الاخت للمثل استعارة غير موصولة  
 للجماع والاصح اطلاق عشرون على ثلثين وعلى كل ما زاد عليه بعشرة او عشري  
 او احد اخوانا او الحاية وثلاثين او جمعا او الالف او ثلثين او جمعا على غير ذلك وهو باط  
 قطعاً ولم يجمع على عشري وكان لم يثبت اليه لانه يخص عشرياً وهو مصدر وتقبل الحكم  
 ولا بد حسب ذلك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين مما فوق السبع جموعاً في الاصل غلبت  
 على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيد هو ان يقال الاعداد مبنية على الاحاد  
 حاصله من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فخذ الالف في الالف في الالف في الالف  
 من لفظها والالف في ثلثين على تسعة وعلى تسعة وثلاثين وهكذا في الالف في الالف في الالف  
 الالف لا يتجلى عليك انه لو قال مجموع هذه الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 المشي مع ملحقه ان الاول مركز مع ملحقه لان بيان الوجه الاصل في عن مؤنث البيا  
 في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهم فرج للواحدة بلا كلفة وكذا قوله وهو  
 التثنية والجمع فتأمل وفي اخرهما حرف يجعل للاعراب خان قلت الصلابة  
 ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغيير العلامة  
 بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما  
 الالف واما البيا فتبدل الالف بالياء فتبدل علامة بعلامة لا تتغير العلامة  
 وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلت ايج بالاضافة اليها متوقف على الجمع على التثنية و  
 العشر والثلثة ان كان اسما واكثر ان كان حرفاً وحده في قوله النصب على الجلالة السنة  
 في المحل انما يشير الى تسمية البيا في سبق في بيان حكم المحب حيث قال لفظاً او تقدير  
 ومقدار ورجع في هذا بيان خواتم الاول ان قول التقدير بيان لاقسام التثنية السبع  
 لا التثنية الاخر للاعراب كما ذكرنا بعض الشارحي وكانه بني ذلك البعض ما ذكر  
 على ان قول لفظاً او تقدير تفصيل لاختلاف العمل لا لاختلاف الالف والثاني ان قوله

الاحاد والافراد من حيث  
 التثنية

او حادة



التقدير وعيدك معذرة بنعريف العهد والثالث ان هذا الكلام منفصل عما قبله كمال اتصال  
ولما كان التقدير في اقل اشارة وقد تقدم التقدير مع ان اللفظي يكون الاصل احق بالتقدير  
ولا يبعد ان يقال التقدير في كفاية اشارة بالتقديم في مقام البيان التقدير في تقدير  
الاعراب الانسب تفسيره بالاعراب المقدر لبيان قول اللفظي بما عده في الام  
المعرب الذي يقدّر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما هو موصوف به بمرجع السناد والى  
مرجع حذف العائد على حذف المضاف في قول تقدير ابي نضر لعمري لانا حذف الفخذة افعوا  
من حذف العدة ولان المضاف الغنم يسار مع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترحيل والى  
ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر القوي وليس كذلك ان يجعل ما عدا ما عدا في قوله  
نقد الاعراب فيه لانه لا يبعد في الاعراب بالحدف المقدر في آخر الاول في آخره كعصا  
فيه يذكر عصا على ان الالف المقدره كالف كور في وراعي ذلك في الاستغناء ايضا فان قلت  
الاعراب في عصا قبل الاعمال مستغنى عما في وعيد الاعمال متعذر في قاضي كذا عصا  
فلم يرد في بيانه قلت موجب تقدير الاعراب في قاضي الاستغناء فان الاستغناء اذ  
الى الحرف ومع وجه في عصا التقدير فان استغناء الواو والهمزة اذ في القلب وكذا ان  
جعل عصا ملحقا بجملي وقاضي بالتاخير والفضل للتقدم فليست في المعنصم  
وكذا في الاسم المعرب كانه لم يبق في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مسما بوجه  
وعباد في قول الاول ان يقدّر الحركه باللفظي يخرج عنه عصا فان تقدير الاعراب في  
الاضافه وقبه ان اصل عصا عصى فالتقلب بالالف ما تقدير اعرابه فيكون القلب بالالف  
بعد تقدير الاعراب بالاضافه ولا يكون تقدير الاعراب قبل الاضافه على انه يخرج عنه  
في قاضي معصا الى باب المنظم مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر قاضي بما سوى المضاف الى  
باب المنظم لان الاعراب في الناقص المضاف الى باب المنظم متعذر لان الحذف في آخره وكذا  
الكسرة التي اقتصارها الى باب الحركه الاعراب في يكون تقديره للاستغناء وذلك ان جعل قوله  
مطلقا باعتبار كونه قبله افعلا في هذا التقدير ايضا كسواء كان مقصورا او منقوصا  
او صحيحا امتنع ان يدخل عليه حركه اخرى اذ لا يمكن جعل هذه احواله اعرابا كما جعل  
الاستغناء اعرابا لان مقتضى البناء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اشارة للعامل و

في قولك كذا

الحاصل

وان لم يزم ان يكون العامل لتخصيل واما علامة التثنية فاحد الاسماء ومع التثنية  
احد على الاعراب والتعريف والعامل لتخصيل خصوص احدها فيكون الاعراب تقدير ثانيا  
هذه التثنية ثانيا فائدة تعميم مطلقا هو غلام وان جعل متعلقا به وهذا جعله البعض  
مخصوصا بعلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره بدفع توهم الاختصاص في التخصيص بعلامي  
بل جعله داعي حسن المقابلة بينه وبين قول كفاية رخصا وجرا ومسلمي رخصا فان تقييد كفاية  
بدفع التثنية المقابل الاخر وبكسره ان تبادر به بعضا مطلقا ما كان الفتح مدونا وما كان الفتح  
مفتوحا وبكسره مطلقا ما كان باو مدكورا وما كان باو مدكورا فلو كان غلاما وما كان  
باو متبدا بالالف فلو كان غلاما فلو كان غلاما في وجه تقدير الاعراب في قوله غلامي انه لا يستغنى  
اخر الاسم بالكسرة تقدير الاعراب فاحد الواو في الاستغناء بالكسرة او الفتح ليتناول نحو غلاما  
وبابيت وبابيت وبابيت واما اعتبار كفاية الاسم الذي في آخره بانه مكسور ما قبله  
فخلق البناء الذي ما قبله ساكن كطبيعي وهو مسلمي علف على قول كفاية فلو  
مر فوج لا على قاضي فيكون مجرورا ووجه التثنية ط اذ يكون ذكر التثنية مستندا ومع ذلك  
اذ لا خبر ان جوف نحو ويطلق مسلمي على قاضي في تقدير الاعراب للاستغناء وقد  
في الاعراب بالحروف فيعني ان عرض المصنف في كثير الاشياء بيان ان التقدير في هذا القسم  
قد يكون في الاعراب بالحركه وقد يكون في الاعراب بالحروف والاستغناء في الاعراب  
للمستغنى فلا بد ان يفي اقسام المستغنى لم يذكره وغنى عنه ومنه افاضل لانه  
الشارح من خضع عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدي بيان نكته ترك المصنف اقسام  
الاستغنى فلكل طريق لا يوصل الى المطلوب فليكن بالضرورة المستقيم جوازا غير  
المغضوب ولا تعنى فانك لا تجد في ارجب ولكن الله يجد في ريبنا الى حد ان يستقيم  
نعم نية على الشارح ان ما ذكره انما يقع من طبعه من يجوز الحكاية في التثنية والجمع  
على لغة من يجوز فيقول في جواب هل غلامك غمرتان وعني غمرتان فاقسم الاول ايضا  
يكون باجر والحرف ونحن نقول في تقدير الاعراب للاستغناء قد يكون في ما يلي وقد يكون  
في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلثة وما كان في غير المستغنى  
ما تضمنه المستغنى بعض الاحوال دون المتعذر وما كان مقصورا وذكر الاشياء بيان التوق

حرف الف في الحروف

في قولك كذا

في قوله



لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستعمل تقديره في الاحوال الثلث نحو حان اخوال القوم و  
 راثت اخا القوم ومرت باخي القوم ورايت مسلم القوم ومرت مسلم  
 القوم واما جاز مسلم القوم في الرفع فقط في حكم مسلم  
 تقديره في الاحوال الثلث للاستفهام وضابطه ما اذا كان الاعراب مدحا ولا في سكتا نحو  
 والمقيم الصلابة نحو الصلابة ونصبها فخرج مصطفو القوم والمثني الغير المرفوع فاما  
 اعرابه لا يكون مدحا اصلا اي فيما عدا ما ذكر مما تقدم فيه الاعراب او استعمل بمعنى  
 غير ما عدا ما راجع الى ما ذكر من قسم المنفرد او المستعمل ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يروى  
 الامثلة التفسيرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فاما وادى بعضا فاقول نعم مدحا  
 الشرح ان ارجح اوجه الاعراب اللفظي في الامثلة وتكلف في رفع بعض الاشياء بما لا  
 يسمن ولا ينبغي من جوع واضطر الى الاعتراف بحدود وبعض الامثلة لا محال بما يفسد  
 منه العبر ولا يمنع عنه رعاية الادب بهذا وقول ما ذكر من ضرورة كناية في اورد غير ما  
 عدا ما مع رجوعه الى المنفرد والمستعمل الى تاويل المتقدمة بما ذكره في طريق شائع  
 في رجوع غير المنفرد الى المتقدم على الحاجة فلهذا لا يجوز التأويل لان المتقدم اذا ذكر  
 باللفظ او يجوز افراد الفهم الواحد له لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى مجموعها  
 فاما في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف فيجب تعريفه غير المنصرف لا يحتاج  
 تفصيل المعرب الذي سبق اليه قلت ولا حجاب احكام بعض ما ذكر بعد الى معرفة  
 ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفة الا لما سبق في تفصيل المعرب في الاستتمام  
 بتعريف غير المنصرف اكثر فلهذا اشرنا بالتعريف وترك المنصرف بالمقابل وما يجوز اليه  
 التفصيل السابق للمعرب بيان الموقوت والمذكور ببيان المثنى والمجموع فينبغي ان  
 يذكر الصا متصل غير المنصرف قبل الشروع في المرفوع آتيا وجه لفصل الكثير منها  
 وبما تفصيل المعرب وما يجب تقديمه على المرفوعات كجست المعرفة والفكرة لانه اذا  
 يحتاج الى معرفة الصا لمصلحة غير المنصرف ومباحث المبدأ والآخر ومباحث كمال التفت  
 فقي تأخيرها فاما بيان الصا فمباحث واما غير المنصرف اقل بر عليه انه في المعرفة  
 بالنقد استحقاق بيان الاقل ان يشر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقابل كما يستعمل

مثل صوم الوجوع المتعد

من ثقل منونة البيان واما المعرب بالتعريف فلا يفتاوت فيه الاقل والاكثر في غير  
 اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال ما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يكون على  
 الاكثر او يترك البيان بالتعريف ايضا فشرط البيان بالتعريف من ضرورة البيان بالتعريف  
 والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عددي والعددي يعرف  
 بالمقابلة على الوجودي والتعريف بتعريفه لانه يعرف بعرفه ولم يقل والمنصرف بما  
 عدا ما كما قال في الاعراب اللفظي لا شمار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عدا ما عدا  
 عنوان التعريف واعلم ان المعرب لا ينفرد عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فاما المنصرف  
 عندهم ما به خلاف ذلك في الثلث والتعريف وغير المنصرف ما يسلب عنه الكثرة والتعريف  
 على ثبته في الزيادة في المفصل فالمعرب بالضم والكثرة والمعرب بالحروف في اسطر مخ  
 لا يصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف في الفاكس اليه واما  
 المعرب ان كان المنصرف وغير المنصرف عند فصحبا للمعرب بالحركة او لا فانه في  
 المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقابلة لا يختص بهذا  
 المعرب بمقتضى تعريفه فيها فاما مطلقا للمعرب من جهة فمعرفة فمعرفة ما قبل غير المنصرف  
 والمنصرف ما هو في تعريفه فانه يشار بالحق في حال الاصل بالتركيب اكثر من ان يشر غير  
 المنصرف مع كانه بالتفليس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتعريف والكثرة دون غير المنصرف  
 قبل جاء الحرف في الزيادة والمستعمل المنصرف يشمل على الزيادة والكثرة والتعريف  
 او زيادة التمكن اي اسم معرب اختار تفسيره ما بالتركيب وهو احد احتماليه او  
 باقتراح الشرح بالحق ولم يشر الى الاحتمال الاخر لوضوح امره واشتراكه وقد تقدم مثله  
 غير مدع وان لم يثبت اليه بعضا فاقول نعم مدحا الشرح الا في هذا المقام والحق  
 لا يبرر الا بالاسم فاعرضنا عنه بالتركيب كما هو دأب الكلام من علل نسخ ولا يجوز ان يكون  
 التقدير نسخ عللا لانه لم يوجد عن شرط حذف الحذف اليه على ما لا يخفى للعارفين بها  
 جواز ان يكون التقدير نسخ عللا لم يستعمل بيان النكات لرجوع تقدير الموصوف فلم يترك ما  
 لا يبينه العلل نسخ مجموع ما يحد من السببي لا وجه لنا في هذا التفصيل على  
 شرح قول المصنف وانواعه رفع ونصب وجزا الى هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام

مثل غير المنصرف



اول مواضع الصرف سبع كلما جفت شئان من غير ما يفرق تصويب هذا  
 وتكون الابيات لاجل سجد الانباء في التحويلات والتصويب التزوي و لم يذكر الابيات  
 كلما يستغنى عما التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذي سبقتنا و في البيت الاول ثمانية  
 اوزان في غير المنصرف ما فيه علنا فيخرج عنه ما فيه على واحدة تقوم مقام علنا  
 وانما في انه يدل على انه باخره سببي يجب عدم الانحراف مطلقا مع انه يجوز صرف  
 ففقد وانما في انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الالف التانيث والعلنية مثلا يكون في موضع  
 للسببي مع انه ليس الالف تانيث بالالف **وذلك** المجموع عدل لتدريج تشكيل الالف  
 سباب في هذين السببين غاية الحسن اذا السبب عدل تالافا لكونه عدل وهو عدل لا يكون  
 على اللبنا، وكونه السبب على وصف ما هو الوصف الاصل في وصفه اذ هو كان الحنا  
 تشكيل الالف ايضا لانه لم يساعد النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين ان الالف  
 واللام قبل زائدة **فالعدول** في عطفها على العلى ثم للترجي في الزمان ويستعاد  
 للترجي في المرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او اذ في لا يكون ان اجمع اعلى مرتبة  
 مما قبله وما بعده فكله ثم في العلى لهذه التكتية الجليسة **ولو جعل** الالف فاعلا  
 لغز زائدة **في هذا** لما لا يقصد به الزيادة قبل شئ في عرف ارباب التاليف لولا  
 ينص عليه ان التقديم في الذكر ففهمه في عباراتهم بعد جدا **وهذا** القول تقرب ما ثبت في  
 كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة وثنا وجب رابع وهو الاعتداء في مساجات وقعت للتاليم  
 في هذه الابيات لعدم مساعده النظم بان المقصود تقرب غير المنصرف والعلل في الحفظ  
 لا تحقيق القول في الالف ساعده النظم وقد عرفت بعض المساجات في البيت الاول مما  
 ذكره وضربا ابرام اعلل كما ينبغي في تشكيلها ونما في قوله والنمو زائدة كما ذكره الشارح  
 ونما ذكره في ان السبب مجموع الالف والنمو لا يجوز الالف وثنا وجب خامس ذكرنا  
 في شرح التعريف او القول بان كل واحد من الامور التسعة على علة قول تعريف  
 قبل الاول مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة والثنا  
 بتقدير علل مواضع الصرف **وقال** بعضهم انه اشنان لا جدوى في المعقوبي  
 الاخرين فلماذا لم يبينها ونحن اقنعنا انشركا **في حيث** اشتمال على علقته في انما

نهاية

عليه

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

قديما لان غير المنصرف لا يهده الحنية احكاما اخر من حيث انه معرب حكمه عام  
 ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناصب او انه  
 دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في سلميات علماء الكسرة والتنوين لكن الا  
 ظهر الاخر انما يقول حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنه من قال في وجه الحنية  
 ما يكتفي به من الغائيل في الحنية **قوله** لا كسر فيه والتنوين في ذكر الكسرة مع انه علم  
 اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا بد من الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب  
 يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففقد الدور في تعريفه على ما قل في تعريف المنصرف وتوافق  
 على ذلك التنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف في الامرين التنوين  
 او للتنبه على ان منع الكسرة غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اتقى بالتنوين التلثم  
 ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف منع التنوين والكسرة بالتبعية كما قال كثير من  
 ومنهم من قال اراد الجمع بين العلمين لانه اقرب **فثبت** فثبت الفعل مشابة الاسم  
 الفعل ثلث مراتب اعلها ما توجب البناء واذنا ما عدم الانصرف واولى العمل ولا يسلح كفا  
 ففعله **لان** ثقل قائم ثم فاعلة المعروض للبناء والقائم المطلق لا القائم المحرور والبناء  
 المذكور في المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المحرور عن اللام وهو التكرار فالعربية في الالف  
 والتنوين وعلية والفرعية المعقولة في منع العرف اعم من الوكيلة والضعفة **و** اذ الاصل  
 في كل كلام ان الالف لعل في اخو خلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما جفت  
 الفرع بتبعية تحقق الاصل تحقيق خلاف الاصل منع لتحقيق الاصل حتى لو لم يكن الاصل لم يثبت  
 الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا لفرعية الموقف على الموقف عليه والمبرح  
 على الرابع لان المبرح ليس فرعاً للراجح الا جعله بمنزلة الموقف وليس لفرعية متوقف  
 المبرح فيه **لان** اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزان المختص بنوع آخر حقيقة او حكم  
 ووزن العمل الذي فيه اصل الزوائد الاربع في حكم الوزان المختص فلا ياتي ان البيان فاحر قوله  
 اي لا يمنع الجواز في بعض السلك الوجوب والامتناع وبعض السلك الوجوب وبعض السلك الامتناع  
 والعرف في وجوب في الضرورة كما اذا وجب منع الصرف انما الوزان فليد احسن  
 بقوله لا يمنع **وبما** قال الكسرة والتنوين لا يلزم خلق الاسم عنهما في ان غير منصرف



ما فيه غلبان مؤثران فيجوز ان يخرجنا من التأثر بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة  
 الى صرف الحرف عن ظاهره **و** قبل المراد بالحرف معناه اللغوي اي الظاهر  
 الحرف معناه الاصطلاحي والظاهر من غير صرف وجوهه الى غير المنصرف حكمه قوله  
 والحاجة يدفع بترك الظاهر الاقل فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم **و** بالضرورة لان  
 الضرورة من ذوات الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها وان لم يخرج عدم صرف  
 لم الحرف المنصرف عند الجمهور من البحر الى كالم يخرج جعل هذه المقصورة ممدودة  
 لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكو فيونا وطائفة من البحر من منع صرا  
 العلم للضرورة **و** فقول حسب ضبط في الحاشية هذا البيت مما قاله قاضية رضى  
 الله عنها في مرتبة النسبي وم واول ما ذكره على مرتبة احد ان كشم من الذمان عوايا  
 وفي حاشية الفوائد جمع غالبية بوقى خولنى انتهى مرتبة بالتخفيف بمرحلة مستاتين كونه  
 البرية كركه الكد غابة والمفع ما الذى اوتى شىء وقع على مرتبة مرتبة الخوف ان ان كشم من  
 الذمان وامتداد انواع الفاعلية والاستفهام لا يحكى **و** المفعول لا يقع عليه شىء لانه استغنى  
 بشىء عن شىء الفوائد او المفعول ما اذا اوجب على مرتبة مرتبة الخوف ان ان كشم من  
 لتعظيم الموجب وهو كمال الاستفهام في شىء الفاعلية **و** ان ذكرنا بالفتح والكتبة لتعظيم  
**و** لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار السجع اجل محتسنا  
 الكلام واختيارها في الشىء ومراني مع ان اللغة امر لا ومنه في التثنية بيدي الخلق  
 ثم بعد ذلك في اللغة امر لا يبدى او ان بعض اللفظ والكتابة كالتثنية **و** يا سارح  
 فان التركيب قد عارض اليهم البناء في احوال فقال ان كانت يا سارح لا افصح كسر الراء  
 فلي يثبت اليه الاتمام بامر التناسب **و** قوله وان لم يصل الى حد الضرورة **و** ان  
 استغنى رايه قد حصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي مقتضى  
 بينه في شىء فيقال وزن ضارب مضارب فاعل فاعل فاعل فاعل فيصير  
 فاعل لا محال لتناسب مضاربة وجعل من هذا القليل كل لغة منصرف اريد به فانه  
 يعامل بمعاملة او اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف في المعنى وسبب ارفقونا  
 قول المحسن فيما بعد واما في ان منصرف من ان غير منصرف كونه على نفسه وموتشاة

وبعضه

وبعضه **و** عن هذا التناسب بالمشاكله **و** حيث حرف سلاسل التناسب المنصرف  
 الذي عليه وفوارير التناسب فواصل الاى فقول عليه لم يقصد انعام التعليل  
 سلاسل او غلا لا مثالي **و** ان ارد ان ذكر غلا لا ليس ذاك لان المقصود تمثيل للجمع واللا  
 فله ان التقدير كحرف سلاسل هذا التركيب **و** وما يقوم مقامه قبل هذا تمام بيان  
 التعريف فينبغي ان يقوم على قول حكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها ثمثة التعريف فوهذا  
 جملة معرفته ولا شاذ في وقوعها انما وقعت ولشدة الاهتمام بيان ان لا تعلق للتعريف  
 قدمت الى معنا **و** فانه تكرر فنية تجلعت مقام مقام السببي لهذا التكرار عند المعنى  
 وتكون نهاية جمع التكرار عند بعض ولا تكرر في الاحاد عند بعض وانعام الاخير  
 كجناح الانطواء لاسباع انعام كنب في الحاشية فاما باب جمع كلب وهي جمع كلب  
 واساد جمع اسود وهي جمع سواد وانجم جمع انعام وهي جمع تعظيم شئ وفيه يجمع  
 انعام باساور وانما يقع التثنية على الابل وجمع الجمع اما ان يرد به الكثرة او الضرورة فيختلف  
 على ما في الصحاح **و** فالعدل مصدر مبني للمفعول ان يكون الاسم معدولا ذكر المحقق الرض ان  
 العدل اخراج الاسم لا الخروج فافاد الشارح الى ما يجب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا  
 للفاعل كالف بفتح كونا الشىء فادرا قد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بفتح كونه مضروبا  
 والعدل كونه سببا في الاسم ينشئ ان يكون مبنيا للمفعول كونه مبنيا عليه انه لا شك انه جاز  
 مفعول مصدرى حاصل بالحاق ابناء المصدر الى المفعول كالمفعول كالمفعول كونه الشىء مضروبا  
 والمفعول المصدرى الحاصل بالحاق تكرر الباء في غابة السعة بسع فبما لا يسع في الفاظ  
 المحادروا ان المحادروا ضعت لمعنى ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد  
 من دليل على بقاء بركة ما ذكر المحسن في تعريف الفاعل في قول على جنة قيامه به حيث اخرج به  
 عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صفة المفعول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع  
 شىء على زيد لا على قيامه به بزيد فلو كان الضرب معنيان لكان ضرب زيد والاعلى قيامه به  
 للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صفة المفعول والاعلى قيامه به بزيد فلو كان الضرب  
 خارجا بقول على طريقة قيامه به فاعلم ان المصدر لم يوضع الا لتمام الفاعل والمفعول المحسوس يدل  
 على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما استدل به وجيز **و** مفعول المفعول ما هو مفعول

التي هي  
 هي  
 التي هي  
 التي هي



الفعل المعروف والعارف بغيرها اعتبارا بغيره الذي يدل عليه طهيت الفعل المعروف  
 واعتبار وقوعه الذي يدل عليه مبنية الجوهول اذا تعهد هذا الفعل لكونه العدل يعني  
 الاخراج فالاعتراف قولي لا يتدفع لهذا الدفع كغير العدل في اللغة جاء بمعنى الجبل  
 يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التباعد يقال عدل الجبال  
 الفصل ثانيا في كذا في الفاعل والاداعي الى كون العدل النحوي بمعنى التباعد دون المبنى  
 المعدول او سمي الاسم المعدول معدولا وليس بقولي لانه بمعنى المعدول اليه فالاعتراف  
 العدل بمعنى الجبل عن الشيء الى الشيء والعدل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى  
 الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان الحادة عدلت  
 طهيت ولله در قطران الحارثي فلما تجد بينه وبين المقصود ما جابا **خروج الاسم**  
 اخرج خروج الفعل اذا استعمل عدلا **خروج الاسم** اي عن صورته واستعمال الصورة هنا خروجه  
 المعنى في باب عموم الحجاز فسمي الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار  
 ما يعرض في الهيئة فيشكل ضرب صيغة الفاعل والماراد بالصورة اعلم بالصورة او ما في حكمها  
 في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لا فعل التبعيل فكان اللازم منه فسمي  
 الصورة للكلمة وكذا الالف واللام والاضافة لا فعل التبعيل واما الالف احد الامور  
 اللازمة واللام في المعرفة الذي صار علما بالفتنة فيكون سمي علما لانه بمعنى معدولا عنه  
 فلا حاجة لادخال آخر الى تغييره في العدل باجتماعه في عامه ووجه من الصيغة او استلزام كلمة  
 اخرى معه واما ما توتهم ان ما غير اليه التعديين ينتقض بيوم الجمعة في تحت يوم الجمعة  
 فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي خلاف تغيير المعنى فانه لا مدخل في الصورة  
 سمي باللام للفرق بينا وبين اللام جواز الفصل بينا وبين مجرورا ببارق الزاير جازما  
 فسمي ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تعدد في ايضا ما هو حقه  
 التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم علما بخروجه الاسم عن صيغة الاصلية  
 بهذا المعنى في غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على اي على  
 صيغة عام لان يقال كما اقتضى ضرورة منع الحرف الى ان يحكم به معدولا حكم بانه سمي  
 الفاعل العارفة في اسم الفاعل في العارفة خرج من صيغة التي هي على مقتضى القاعدة واما

خيرة منقول

عامر

عامر الى عمر ولا يقتضي ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات الخ فيه ان صيغة  
 الاسم ان كانا صورته قد خض كونه الاصول فربما الضرب طهيت المضارب وان كانا  
 بعض انا في وضعه طهيت فربما ثلثة ثلثة ليست طهيت ثلثة لان ما وضع له ثلثة ثلثة  
 نفس العدد وما وضع له ثلثة الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات المصطلجة  
 بتغيير الصيغة بالاصولية لان جميع المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل  
 وقلحة في المشتقات المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات القياسية  
 فلا يتقضا بما حذف عنه بعض الحروف كالاماء المحذوفة والجار وكذا المحذوفة **واهل**  
 مثل عدلة والمحذوفة الا واسط كقوله وجبه ولا يسعد ان يقال حذف كل ما غير ابدال  
 صرف اهل الى حرف آخر كالحقار والايلا فان الحادة ليست باقية في كل ما قبل  
 من المغيرات القياسية الا المدحيات فهي الجارية باعتبار قيد الفاعلة لا غير كذا ينبغي  
 ان يتحقق هذا المقام فما قبل في بيان قوله خرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فيعيد  
 عن المقام **المقصود** هنا تغيير العدل عما سائر العلل قد ارتضى هذا الجواب وهو  
 ليس بمرضي اذ لا يشبه على المتفطن ان المقصود من تغيير العلل وتبيين غير المنصرف  
 من غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود **واعلم** اننا علم  
 قطعاً ان قد دل كلامه على ان ما شتره من كتب النحويان خروج ثلث محققا في العلم  
 القطعي بل هو امر حكيم به بالنكف لا خطا اربطه منع الحرف وانما المحقق شئت اصل  
 له واما خروجه فانه ثلث او اكانا شئت اصل له محققا والاصل انما يكون  
 اصلا كخروج الفرع عنه فيكون **المقصود** ايضا محققا قلت ثم يرد بالاصل الا ما يقتضي  
 القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كانا عليه ومعنى ما خرج ان ما كانا عليه فخرج وهذا  
 امر لا يحكم به الا الاخطار رخص نقول ما اشترى مني على انهم ارادوا بالخروج المحقق الى  
 الخروج عما هو القياسي لا الخروج عما ثبت للمادة وبينى ما حكم به اثار الخروج  
 عما ثبت للمادة وبينى على ما احتسروا المغيرات الشاذة على غير ما العدل وبينى على ما ذكر  
 انه مختص بمرقة غير المنصرف بتغييره بالمتبع لانه لا يعرف غير المنصرف العدل به  
 ما يعلم انه منع منه التبر والتبوين فيلزم الدور الا انه لم يثبت اليه لانه لا يكون



في تقديره  
 العدا التقدير لا محالة في مطلق العدل ويندفع الغار بما قبله بمقابل تقديره  
 لمعالم الخوف لا انهم تشبهوا العدل فاما عدلهم فاما تشبهوا لاجل جملته غير منصرف  
 للعدل الشبه لثبات السبب في سائر الاسباب سوى الحق التقدير لا يتوقف  
 على معرفة منع الحرف فاما الثابت في الوصف والجمع والجمع والتشريف مما  
 يعرف بدون منع الحرف واما العلمانية فلا تعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الحرف  
 واما العدل الحقيقي فاما ما هو الخارج عما هو القياس يمكن ان يعرف بدون معرفة  
 منع الحرف كما هو سائر الاسباب وان كان هو الخارج عما كان للمادة فلا يعرف  
 الا بجمع الحرف من انهم قولهم جملته غير منصرف الا في تركه لانه مشترك بينه وبين  
 جميع الاسباب ولا يخص كون الحكم بعينه العدل للخبرة بالعمل مراد الخوف  
 بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود سائر  
 الاسباب ان كانا عن اصل محقق يعني حقيقة حقيقة كوجود مقدار حال متعلقة  
 وهو الاصل وهذا بعد عن العبارة تسمى في قولنا ونقدرا لان حمله على الوصف  
 حال المتعلق مع انه يقع ان يكون وصفا للخروج حال نقضه بعد عن الفهم جدا  
 جائز القوم ثلثة ثلثة حال من القوم ما اول لفظ واحد من هذا التقدير فلما  
 كان العبارة عن حال المتعلق اخرى اعز به عليها كونه حال في احاد وواحد  
 وثنا وثنى الى رباع ومربع لوجه لقول الرباع ومربع والظاهر رباع ومربع الا ان  
 يجعل الى الجمع مع **والصواب بجبها ان الصواب بجبها عن** ومعه خلاف  
 الاخرى قال الشيخ الرضا رحمه الله عليه يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة بيا  
 النسبة نحو انما سني والسبب في منع الحرف في قصد هذه الكلام دفع اشكال  
 مرض في اعتبار الوصف جعل في الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية  
 واشارنا الى ترتيب بعض ما قبل في منع مرزا فاما ما قيل ان منع حرفها لتكرار العدل  
 في ترتيبه حيث عدل من الضيف ومن التكرار هو الضيف الى الاسمية وهو ليس بوجه فان اعتبار  
 العدل امر اعتباري فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة لان الوصفية العارضية التي  
 كانت في ثلثة ثلثة وجه عارضية الاوصاف في الاعداد وانما وضعت للوحدات ثم عمل

هذا هو  
 التقدير  
 الذي هو  
 المقصود  
 من هذا  
 الكلام

بينه وبين

مجازا في مال الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوع للوحدات في الوضع به  
 التقدير لان موضوعه للجمع الوضعي ليس بشيء لانه يوجب عدم انفراد اربعا اربعا  
 لان معناه في الاصل اشتد تأخر فاما قلت ما يكتفي اليه ليس الا ان اصله اشتد  
 تأخر او اقل تأخر اقل يؤيد التأخر ان لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور او لا فلا يقال  
 جائز زيد و آخرى حار آخر بل رجل آخر قلت دلهم على ما قالوا انما الاستعمال في الاشتد تأخر  
 يقال في جائز زيد و آخرى الناس اي في جماعات حكم اشتد تأخر على انه صيغة التفضيل  
 موضوعه للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تأخر ليس فيه تفضيل  
 في التأخر فيه تفضيل علم انه معدول من احدا وهذا يمكن في بقية العدل و  
 التمايز في فصول الكلام لا ينجا وزنه وقد در الرض حيث اختاره **والمعالم**  
 الى تقدير الاضافة ان لم يذهب اليه حفظ القاعدة المذكورة في تقدير الاضافة اولوا  
 ذهبوا اليه لاجتماع الالفة في الحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة  
 اربعا العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لانه قاعدة في تقدير الاضافة في الكلام لا في  
 فخره في الاصل المعدول عنه وبينهما بونا بعيد والوجه ان جائز الرجل والرجل الآخر  
 وجائز رجل ورجل آخر لو فرض التفضيل لم يكن التفضيل عليه الا ما ذكره لا التصور  
 التفضيل على ما ذكره او لا بالاضافة فروع المناسبات في الحال والاصل وحكم بان معدول  
 عن احد في صورتين فتذكر رفع درجات من شئنا وفوق كل ذي علم علمه فخذا  
 اشارة وكن من ان كرم او اضافة اخرى مثل في المضاف اليه ولا يتم ثبوته  
 المضاف في زمانا بعا للمضاف في الاضافة الاول كحياتيم تيم عدتي وقوله  
 بها ذاعي وجبرته الاسود انما لم يستوفى ان ارج بيا ولا بيا ما شئ في  
 انوب لان الكلام من محلا ولا يتوقف المقصود كنه على بيانه فاصلا اما  
 جمع او جملي او جمعيات لا يخفى ان القياس في جمع التكرار الذي هو جمع ليس جمعا  
 فلا يمكن ان يكون معدولا عنها وعلى ما ذكرنا لا يبرر مجموع الاشياء بل شئ في  
 الغيرت الفلسفة وانما نحن ذكرنا لاننا اوردت على العدل فطلب ما به يعرف بين  
 وبين المعدولات حيث حكم في احدهما بالشدوذ في الاخرى بالعدل ولا يخفى ان علم

يجب











المقابلين لبصير الثابت لازماً في كمال التاء فيه التثنية واما التاء التي هي جزء الكلمة  
 كجاء في اشتراط فيها العلمية لانها في منع الصرف فخرج تاء التاء ثبتت فجلت على وتبرأ  
 لان الاعلام محفوظة من التصريف بقدر الامكان استار الى التصريف فيما في الترجيم  
 كما ان التاء بقول والشرط تختم تأثيرها ان اشار الى ما ذكره الامرين وسوان العلمية  
 في المعنوي شرط الى احوال الامور بشرط الوجوب بشرط تختم تأثيرها  
 ان مع العلمية احد الامور الثلاثة فعبارة التي فاصره ولا يبعد ان يجعل العلم المعنوي  
 وحقه شرط العلمية او ذكر الاوسط وجعل الاوسط عبارة عما هو  
 الثلاثة المذكورة في قولنا في الثلاثة قرح لزم ان يكون الشرط الوجوب في  
 الثلاث في وعلى هذا القياس يكون الشرط الوجوب في التاكيد الاوسط  
 والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك الاوسط العلمية فلا ياتي الاوسط  
 فاد استعمل في قوله ابراهيم مؤنثاً مجتمع فيه التثنية للوجوب قوله  
 يخرج الكلمة بفعل احد الامور الثلاثة الى لا ينظر اعتبار حدوث مثل من سبب اذا  
 بفعل فعل في الوصف والعلمية ولا في العدل بل في وثنائية الخفية كما في التثنية  
 وتم اعترض على هذا الكلام في غير كلام انما حصل التثنية في هذه المقام واما في  
 جعل احد الامور الثلاثة بشرط تختم تأثير العلمية لان العلمية تجمع مع اسباب مع فعل  
 من شرط في التثنية بشرط مع الآخر فالتناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى  
 العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنه من قال جعله شرط التثنية  
 التثنية لان الكلام فيه وليس في ان ينفى ان يجعل شرطاً للعلمية في خبره وقد يقال  
 العلمية سبب قول لا يحتاج الى تقوية وتبرأ من هذا تمنع وحدانية الشرع عند التوقيف ولا  
 تجتمع عليه ان الوجود ما قد شاء لك وسفر على الطبيعة من صفات النار والسموم  
 سفر معرفة اسم جبرهم وما هو وجود علمي بل يدعي ان اشار بفعل علمي الى وجوده ثبت  
 العلمي فان السماء السابعة قد يلزم تأثيرها في العلم وقد يلزم تدبيرها في التأويل المكمل  
 وقد يجبر في اعتبارات ما شاء المتكلم والتمتع السماء وما لم يسجد فيه في كلام العرب  
 جواز الوضوح وكذا السماء الغياض في التأويل بالقبيلة والحج اقوال لم يسمع فيه شيء ينفى

الحرف

في التثنية

الاعرف

ان يصرف لا غير لان الاصل في الاسم الصرف **ممنوع** صرفاً لم يفعل ممنوع غير الصرف كما  
 قال في قول المحقق امتنع السوادى عن الصرف كشيئاً لوجوده بوجبه هذا كيف ورعاية للمكانة  
 بينه وبين قول غيره يجوز حرفه واثار بقول صرفاً الى انه كجاء في تدبير العابد الى هذه التثنية  
 الا التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وهو انه حومل بها معاملة اللفظ او الاسم  
 فان سمي به مذكراً فشرطه في سبب منع الحرف الزيادة على التثنية قبل فانه شرطه  
 ان لا يكون الاصل مذكراً كريات بمعنى سحاب اسم امرأه فاد استعمل به مذكراً انصرف وان  
 لا يكون تأنيثاً في التأويل فرجل او اسمي مذكراً انصرف لان تأنيث الجمع لا يؤيد بالجماعة  
 وان لا يكون تدبيراً غالباً نظراً الى المعنى الجنسي فان تساوى تدبيراً وتأنيثاً استوى  
 الحرف ومنه وان غلب تأنيثه يبرح منع الحرف وان وجب تأنيثه وجب منع الحرف  
 قلت اول الامر ان شرط من يبي التثنية المذكورة الزيادة على التثنية ولا ينفى التثنية  
 الا انما على ان نقول ان كان التثنية المعنوي في الاصل مذكراً الاستعمال في العرب المذكرين  
 بالذكور الذي تاتي في الاصل وكذا المستعمل في التثنية بالتأويل منقول من مذكر او العرب  
 سمي بالتأويل واما استوى في الطرفان فحيث ان سمي بالتأويل غير منعروف  
 حيث انه سمي بالذكور منعروف في جواز الوجه في غيبة الاجتماع الجشيتي لا ان التسمية اللفظ  
 بالتأويل المعنوي لا يكتفي في منع الحرف وقس عليه حال ما غلب تأنيثه واما غلب فيه  
 التثنية فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالتأويل فالمعنى لم  
 بيان الشرط لان الحرف الرابع قبل ذكره الحرف في ما هو على حرفه بالجماعة  
 الا حيزه الزائد على التثنية سادسة التاء لان موضع التاء في منع كلامه فوق التثنية  
 قلت جعل الحرف الرابع قائماً مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم البيان والتقصير  
 فلان بيانهم مبني على حرف ومبني على التثنية فلان ما هو بمنزلة الحرف الاصل في تدبير  
 التثنية اربعة لا بد من فسمو ما يقابل اللام الثاني في المصغر حرفاً اربعاً الا ترى ان  
 في حروف الراء فيه قائم مقام حرف التثنية ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك  
 لان تصغيره بحرفه في حروفه علماً طوئت وانا كان التثنية الحاء وهو حرف فجلس الى  
 انهم جعلوا حروفاً اربعاً لانه في مقابلة رابع حروف الجبر انما تصغيراً على فعله

الشيء

في التثنية



متصبيح فالباء ان عيشة الزايد لانها سبب في مقابلة الفاء والباء واللام  
 فلم ينفذوا بها وجعلوا سبب متصبيح فاربعا **المعرفة** ان التعريف ان كان  
 المعرفة في باب الحرف اسم للتعريف كما هو النطق وكما مشعر ما بين الموصوف  
 والصفة فالنطق وان كان اسم للموصوف فالتعريف السبب بالمعرفة في معرفة  
 التعريف بها ليعرف ان افعال التعريف ان تكون علمية لم يقبل شرطها كونه  
 لانه صار هو التركيب في هذا الباب شامعا في معنى الشرط علمية فافق السبب والامر انما  
 المشروط لو ان التعريف علمي او علمية فافق جعله بمعنى النسبة الى العلم في  
 موافقته بما في بيان العجوة بان يكون حاصلة في حكمة الاول فيه **كما جعل البعض**  
 ان جارا لا يستغنى عن الشرط لان اخره التعريف للتفسير لظهور الامر ويكون على  
 وشرا اكثر الاسباب بان يكون السبب عامنا كتحقق الشرط وليس قوا وما فيه علمية  
 جعل العلم سببا وانما وضعت بالتأثير لا بخلافه بالتسبب فمن قال ح في ح على افعال  
 البعض او على التحوير لم يثبت بشي بقدره **كون اللفظ** عما وضعه غير العرب لا  
 غير وطريق معرفتنا النقل واجتماع اهل اللغة ما نقل عن صاحب القواعد كما  
 في البحر كم جنس مع الجيد **العلم** يتصرف فيما ان في الكلي في العجوة مثل تعريفنا  
 في كل ما في جنس في الالف واللام وما يعاقبها الى التعريف في كل ما في الالف واللام  
 يمنع من قبول اية النسبة والاعراب وقل بعض الحروف وجوده تحقيقا في حركاتها  
 في كسر كان وجبريل وجبريل وجبريل **لانه** امر معقول العلم في حركاتها  
 تدرك امر معقول وغير اعتبار العلم في الالف واللام فانا قلت قد اخطرت العجوة في هذا  
 وان يندفع باذنه لم يكن في ذلك لم ينفذ اعانة من الحروف في ما وجو البحر في شرط  
 التائيت ويدفع ما سبق من ترجيح التائيت على التائيت على العجوة  
 قلنا انما سبب ما هو لتعريف سبب الى القوة احد السبب وهو التائيت  
 اذ العلم مستغنى عن التعريف ويقل على هذا قوله ولا يلزم من اجتماع التعريف سبب  
 دون ان يقبل التعريف سبب **وابر** محقق حركتها لوجود الشرط الثاني وكذا  
 ابر حاتم وانه من لغات ابراهيم منع لوجود الشرط في **وشر** وهو اسم حاتم

بديار كثر في القاموس فلفه بآذان سبب في معرفة وكيفية هذا كان فليس اعتبارا  
 فيه قطع لا احتمال اعتبار التائيت في هذا لم يكن سبب في كونه الحركات الاوسط  
 ولم يرد ابد من الزيادة على التائيت لان ابا تخرج منصرف ولم يورد الا مربي في مشعر الاول  
 ايضا استدلالا بغير مع ملكه وشر لا احتمال منع الحرف التائيت **وانما** حق التعريف  
 بالشرط الثاني لان غرضه التيقن على ما هو الحق عنده فيه ان منع الحرف نحو شر ايضا خلا  
 فقي ذكر شر ايضا التيقن على ما هو الحق عنده فالتحقيق ليس مجرد التيقن على انصرفه  
 بل التيقن على امتناع نحو شر ايضا وهذا هو ايضا ضعف قولنا في هذا قدم انصرفه  
 ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سر يوز صاحب المعقل فالاول لان حركته  
 على ما اجتمع عليه النحاة وكما في البعض **واما** كلامه فيشر **بان** المسئلة خلافية  
 وهو في مدحها وكوجه في تقديم انصرفه في التيقن على انه الحق عند جميع النحاة وهذا  
 ثبت على ما هو الحق عنده او ان الانصاف لا صالة في التيقن **اعلم** ان اسما  
 التائيت عليهم الصلوة ممنوعة عن الحرف لا سنة قلمي في عن هذه النافذة كتاب عقيدة  
 كما ان يكون مجموعا عليه عند عدم وعلمه في هذا صحت في غير هذا على ان يقتضي فيه  
 العجب **وقيل** ان هذا كونه اخبر نوح عليه السلام في التيقن كونه انصافا وكونه  
 هو الاختلاف **لانه** سبب في قوله مع فقال في هذا صالح وشعب ونوح وهو يورد  
 فورا هو ان نوح لا شعب فعلم انه جعله في هذا نوح دون شعب وقوله في هذا  
 ان يكون من نعمة ما قبل وان يكون في كلام السارح والولد جاء كقوس وقيل مفردا  
 وجعا والاول والعرب اسماء على اولادها وقوله ذلك كجمل الاشارة الى اسماء  
 والاولاد **الجمع** هو كما معرفة في الكثرة بين الله وصفه والامر هذا الصفة  
 شرط اي شرط قيام مقام سبب في الاظهر شرط تأييده وما ذكره بعد عن  
 وهو الصفة التي كان اولها لم يقبل وهي ما اشار اليه بالتالي مع انه الاخير  
 لان التالي على وزنا مغايل ومغايل فيخرج منه بظاهرها جافرة ومغايل  
 ما هو المراد بالتالي لكن يرد عليه حكاية لا كالات ايضا على وهم نظر المور  
 في الصفة صفة التفسير فيشر في ان يقبل في هذا بان يكون اولها مكسورا فيشر

لما

استناع شر

شبه

في هذا

جواني



او تقدیرا و گانه تم بجا نشود دخول نحو صجاری فی التوفیق لانه لا یلزم من دخول الایض  
 صرفه و هو غیر منصرف لا محاله لالف الثانیة و لهذا سمیت صفة منتهی الجموع  
 فادید بالمتشری الاشارة و بما جموع ما فوق الواحد و جمع الجمع اعنی المصدر و انما آیاتی الاولی  
 كما جمع فاضلهم بغيره غیره بجمع لا یقال كنت بغيره لانه لا یقال فلان لانه یلزم ان  
 انما یكون صفة منتهی مع غیره لانه و هو غیر آخر لشرطه لاصفة لصفة لانه متعلق بغيره  
 و تقدیر المعرفة لا یروجع عندنا قیدین الا لفردة و المراد بها فيه لطافة على  
 لطافة الوجهیه و المراد السبب المطلق ای لا یكون معناه اذنا و اصلا لان المراد ان لا یكون  
 معناه حال الوقف و لان لا یكون معناه حال الوصول كما قبل فلهذا لو قبلنا لایعید  
 السببی و یكون قاصدا و قد مر على عبارتی ثانیة الثانیة و هما الهاء و التاء بقول الثانیة  
 بالتاء و قول بغيره فلا یرد خوفه و ارجع فارسته لا فادیه كما قبل لان فاعل صفة  
 لا یجمع على فواعل قال فی الحاشیة الفارسی الخازنی و یقال للبغض و الحماز فادیه بی الف و هیه  
 و یقال للفرس جواد هذا اطلاقه و الانسب ان یجعل جمع فارسته علیهم لاجل الفاعل و انما  
 الجارية الملیحة او الامة او الشدة الاكل و انما الشرط كونها بغيره و هو هنا نكتة  
 جلیلة یجب ان ینب علیها و هو انه قال المصنف بغيره و فی وزن الفعل غیر قابل للتأني و قفا  
 بی الجمع و وزن الفعل فی ذکره لان جعل منصرف مع خلوها عن التاء لم یعمل و جوارب فجمع جوارب  
 بجمع اللغاة الرجل غیر منصرف مع جمعی جوارب و لاجابة الی اخره مدانی فی غیره  
 عما قال ینبغی ان ینبغی ان یكون بغيره یا النسبة ایضا لیمزج مدانی فی قوله انما اجاب بان المراد  
 بالهاء حرف یكون للفرق بی الجنس و الواحد نحو بی و هم و غیره فانما یقول و لاجابة  
 الی انه لا الشبهة بشئ و لا الجواب و لیس بذاکر و التاء لعل بالصواب فانه قرأته و مدانی  
 یجمع ما خرج من صفة منتهی الجموع لعدم صدق تعریفها علیها و المقصود بالشرط اخره  
 فانه ان و مدانی فیها غیره انما ثبت بما دخل علیه یا النسبة او تاء الثانیة و انما  
 علی حرف نسبة و الثانیة لانه لا یمزج و صیرورتها كلمة واحدة كما علم سابقا و مدانی  
 جمع فی الحال و فی الاصل فلو اعتبرت جمع لكان مدانی غیر منصرف لان الاعراب الذی یظهر فیها  
 النسبة اعراب مدانی و اما قرأته ان یكلمة التفصیل مع عدم العدول لان مساجد

تکلف

و مصابیح فغير منصرف و اما قرأته فغيره و لو جعل قول بغيره ایضا مقصودا یا  
 التعلیل فی قوله كما جرد لكان هذا المعنى انما یقول لا یقول اما الاستیفاء و یکنف لكونه استیفاء  
 عدم سبق الاجمال و لا یوقف علی عدم سبق الكلام بقوله الفاضل الیهندی عن بعض النحوی  
 و منه بقوله و اما علی وجه تذکر منصرف و توقال و اما مثل قرأته لكان التیبة و اضحی  
 و تقدیر وجه اخره فی بحث الثانیة لاجابة لکن الی التذکر قال الفاضل الیهندی بناء  
 علی ان کل لفظ یرد نفسه فهو علم له هو علم و تنوین یا بمسألة مستما و منه تذکر علی  
 قاعدة استعمال اللفظ اذ یرد بنفسه و هو انه فی حکم اللفظ اذ یرد بنفسه لان المقصود  
 احضاره فی حفظ حکم مستعلا فی معناه لئلا یكون فی اختلاف و منهم من غفل و قال لکن ان  
 لا تنوین قرأته فلا یحتاج الی هذا التوجیه و لم یکن القایل عبد القفور لكان امره  
 شال لا یغفر انه لنا و لا خواتنا المسلمین و خصا جبر علی حال من المبدأ اخره  
 بجوارب ابن مالک و لا غبار علی لفظه و فی عبارة الشرح اشارة و اما بغيره لتقدير  
 اعنی فخذوا الاستدعاء لانه ج و او الذم او الترحم و ایضا فربی عن و جعله حالا  
 من ضمیر غیر منصرف سیدی بغيره و جعله بمعنی لان ما یعمل المضاف لا یقدم  
 علی المضاف و تعید عدم انصرافه مع اطلاقه و ان لا یأسی بالتعید لتعید متبذرا  
 نعم العبد ضعیف لولم یخف لم یعصه هذا جواب سؤال مقدر تلخ هذا الیهادی  
 فی التذکر و فی انه صار جمعا علیه و انما یجس تقدیر السؤال لو كان ناشیا علی سبق و لیس  
 کذا قال و لا لانه لا یرد علی من قال بخلاف ذکر فی الغاموس حیث جرد اسم للضعف موقفة  
 لا یصرف لانه لو اخرج علی بنیه لجمع او انه للثبته علی ان هذا الوزن لا یكون غیر منصرف  
 الا بالجمعیة و تلغویة سائر الاسباب و لذا جعل هذا اللفظ غیر منصرف للجمعیة الاصلیة  
 و لم یعد بالثانیة و العلمیة و قول یطلق علی الواحد و الکثیر یوهم ان بی اطلاقه علی الکثیر  
 و الواحد متنافی و لیس کذا فانما اطلاقه علی الکثیر باعتبار اطلاقه علی واحد واحد  
 علی سبیل البدل و یوهم ان المتناهی یجوز اطلاقه علی الواحد دون الکثیر مع ان الا  
 طلاق علی اکثر ایضا ینافی فالاولی تتركز الکثیر بالجمعیة کالتیة بل بالجمعیة  
 الاصلیة بنیه علی ما یبوجه علی المتناهی من ان منع الحرف للجمعیة الاصلیة لا ینفوا

احضاره

استد

برق ساد



عن الجمع وقد في بيتهما وعلى ما يوجه به ان قول لانه متصور في الجمع تعليل محذوف  
والتقدير غير منصرف للجمعية لانه متصور في الجمع والعلمية وان كانت منافية  
للمجمعة كما في افان لو صدقة لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لا في الجمع (اعتبار المتقاربات)  
في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود ضد لان الضع انني الضعفاء في الحاشية الضع  
هي الانني والضعفاء هو المذكور في ضاعبي كسروان وسراحي انتهى قلنا  
غير مؤثر والالكان بعد التكرار منصرفا وتوعد بعض كاسر علمي اذا لم اعلم ان ال  
ارتكب مؤثر رفع ما سوى الجمعة وعند غنى اذ مع الجمعة والتأنيث بالالف لا تأثير  
لبسب اخر ولا اعتبار لان كلاما من السببي مستند والجمعة والتأنيث غير مستدين  
وغير المستدين وان قيل تغلب المبتدأ وان كثر والتأنيث غير مسلم هذا المنع حق لان  
الضعف يشمل المذكور والافتقار على ما يترجم به في التراجيح ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصائص  
بالافتقار وهم ذكر من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومراة مؤنثة شائعة فان قلت محضا  
مؤنثة لتأنيث الضعف قلت تأنيث احد المنزلات في الاستلزام تأنيث الاخر واعلم ان  
الفرض من منع التأنيث تحقق حال التأنيث في حضارة والا فوجود التأنيث لا يضر  
بعد ان العلم لا يؤثر او كثر الجواب وهو انما يسوق الخطاب لا يعلم جنس الضع  
قال في الحاشية فليعنى هذا من قول علي للضعف انه علم شامل جنس الضعف لا جنس هو الضعف انما  
قد عرفت الاستغناء عنه كونه اقوى لانه غير منصرف لا مجال ودفعه اوضح لانه يجمع في  
الاصل من غير تكلف لئلا يتوهم بانه لا شرط له في شرطه جواب سؤال فدا  
تقديره يقال قد تعقبت عن الكمال في القاموس افع تخلصه خير او شر كتحقق هذا  
كلام وقد ان هذا التقدير الى وجه تقديم حضارة على سراديل وفيه فطوره وجران  
اخر انهما انما اقوى ودفعه اوضح وهو الاكثر الضعف لعدم الصرف ان عدم صرف  
الاكثر بعيد جدا ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقديره هو مناسب  
الاكثر بعيد جدا لا يجرى في الحقيقة يتوقف على نبوت اختلاف النحاة فيه وهو وان كان  
فقط على موازنة لانه انما قيل في الوجود والوصول الى الحقيقة فينبأ هذا الجواب على  
تقديمه دفعه لما في بعض الشرود انه من انه يزيد اسباب منع الصرف على شرطه وكبو

سراديل  
فقط  
منها

منها اطل على الموازن ونحن نقول فيما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف طعية  
او كون الاسم على وزن الجمع اطلاقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو  
الجمعة كونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره ولا جف في قوله وانما يكون على وزن  
الجمع على صيغة منصرف الجمع فيلزم ان يتجدد الشرط والشرط في الجمعة الحاشية لان السبب  
الالكون الاسم على صيغة منصرف الجمع ثم نقول لا يجمع ان الانسب ان يجعل شرط الجمعة  
منصرف الجمع او العلمية في الجمعة مع حركة الاوسط والزيادة على الثلثة ويجعل منع  
صرف سراديل للجمعة ويجعل الجمعة بهذا الشرط قائم مقام السببي في مكانه  
سبي كل قطعة من السراديل سراديل في كل كلام القاموس ان جاء سراديل وسرودا  
وسروديل حيث قال سراديل ابي اويح سرودا او سرودا او سروديل كسرهم ولم  
يجي فعول غير في كلامهم هذا وقال في علب م اللبوم سرودا فلا منع يجعل سراديل  
بما تقديره ابل ينبغي ان يجعل متوقفا على الجمع كضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يكا  
في كلامهم الا في الاشخاص كداني تدرية حضارة فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجي جمعة  
الجمع بعد التثنية اسم جنس لم يمتح هذا وما يقال ان السرودا لم يجي بجمع فطعة من الاذا في  
القطعة مطلقا فلهذا لم يجعل السراديل جمع سرودا في تحقيقه بانه لا يتوقف نقل سراديل  
الى الذا على كونه جمعا والجمع قطع من الاذا وكان وجه الاصباح الى تقدير الجمع انه  
لم يوجد سراديل في كلامهم بجمع كما يوجد حضارة فدا كان في الاصل جمع سرودا الا انه  
لما قدر جمعة قدر بغيره ومفروض مناسب لاقتصاصه بالاداء وان لم يكن تقديره كونه جمعا  
للمفرد المحقق فانه قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه غير محقق لا على موازنه قلنا  
العقبة لا يتقبل المتابعة للغة في سبب المفرد الذي هو الاصل فانه ابعدهم قبول المتابعة بجمع  
هو ضرورة خلاف الاعمى الذي هو دخیل غريب يمتني من ثبوته ويجعله من تابعه او اذا صرفوا  
قال وان صرفا كان تركبهم قبيل واذا جازهم احسنه قالوا الناهية وان تعبرهم سنية وا  
على اعداد درجات البلاغة لكنه واعى حال الخاطبة فهو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى  
فلا اسكال بالنقصان على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان نبي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه في  
انه وجد منصرف على وزن الجمع النع على وزن مضايح مما هو على صيغة منصرف الجمع فلا

ر  
بل



فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مائة الصرف كما انه لا يمنع فرائد تكون راجع وزن كرا  
وطواعية او ان اذ ان على تقدير الصرف لا يشترط جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال  
والجمله دفع هذا الاشكال ايضا عرفه دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد له صياح  
مفرد عربي او جمع سريال تقديره <sup>و</sup> وجد جوارا جمع منقوص لو فسر نحو جوار بكل خبر  
منصرف منقوص ليشمل قاص اسم امرأة او اصيل تصغير على الكان اعتم فائدة  
ان في حاله الرفع والجر ليعرف رفاعا وجرافا وهو متعلق بجمع النحوي وانما لا يفيد النسبة  
بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصله الشارح بناه بل قول كقاص بان  
المراد منه ان حكمه حكم قاص كجب الصورة اعم والآخر مراد به مراد المصلحة منه  
كجب الصورة لان كل وجه صحيح يكون حكما بانصرافه لان الاعلال المستحق لجوهر الكلمة  
مقدم على منع الصرف الذي هو من اجوال الكلمة بعد تمام قبه انه لا يعدل في جوار نظر الى الفعل  
بعد التركيب فهو من اجوال الكلمة في التركيب فالاول ان الاعلال الذي سببه نقل محسوس  
على منع الصرف الذي سببه منع قاص جوار الى قول بناء على ان الاصل في الاسم  
الصرف فيه ان الصرف ايضا من اجوال الكلمة بعد تمام قبه انه لا يعدل في جوار نظر الى الفعل  
ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمام قبه انه لا يعدل في جوار نظر الى الفعل  
بالضم والتنوين لو قال اصل جوار جوار بالضم والكسرة والتنوين لا يستغنى عن قول فيما  
بعد على هذا العكس حالة الجرد لا تفاوت وفي لغة بعض العرب وهي لغة بني  
وعليه بيت الفرزدق ولوانا عبد الله مولد هجوة ولكن عبد الله مولد مواليا واستما  
الفرزدق لا يدرى على فصاحتها وعدم فهمها لانه يحتمل ان يجازي باللهجوة والنوعين بانكره من اصل اللغة  
الغيبية الخارجة عن الغصاة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للسماع وفيه  
منه وهو وفيه انه لا وجه في حذف لام الكلمة وذكر ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم  
كما في بان غلاما قول التركيب وهو صيرورة كلمتي او التركلة واحدة من غير صفة  
جزء لو امكن ان كانا اسمي او اسما وفعلان نحو تحت نفق وتبر دعليه ان التبعين في جميع طروجه  
غلام زيد وضمير في ضرب زيد وامثال واجب بان المراد بتركيب في الاسم وذلك لا يتحقق  
انما بان يجعل التركيب على او اسم جنسي فيمكن ان يبرأ بالصيرورة والقوة الغريبة من

الصيرورة في الفعل

الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة لا يجر وجعله علما او اسم جنس وتقول  
التعريف غير جامع لخروج المركب من النحوي والصحيح تركيبا متراجعا لان خبرية  
لا يمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا التركيب المتراجعي محض وبعض فنقول بان  
محض بعض قالو بان لا يقيد مفهوم التركيب بفعله من غير صفة منه ويجعل حكم  
وبعض خاد صبي بشرط عدم كونه اسنادا لانه كما التركيب التوضيحي في معنى الاسم  
فان النحوي معناه نجم معيني ومعنى بعضي رجل منسوب الى البصر كما لو حمل التركيب على معنى  
في باب المبتدأ وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم ينجح الى الشروط العديدة  
فلذا لم يحمل على ولا يخفى ان الانسب جعل التركيب المعبر عنه منع الصرف هذا المعنى والاستغناء  
عن اعتبار الشروط العديدة فلا يرد النحوي بعض ولا ضاربة فانه مركب من الضارب  
والثاني شرط العلمانية لبيان من الزوال ومن قال اولي تحقيق السبب الاخر في  
عن الغرض من جعله ان لا فرق بين التانيث والبعث والتركيب والالف والنون في الاسم  
في هذا الاشترط في جعل اشتراط العلمانية في التركيب لهذا دون اخوان حكمه عليه ان يكون  
بمعك من حيث لزم ان لا يكون السبب الثاني في العلمانية مع ان السبب الثاني فيه  
يصح ان يكون التانيث لان التلزام المشتملة على الاسماء من قبيل المبتدأ قبل الالف  
جماعة منهم المحض ومن قبيل المعربات الكلمة عند جماع وقبل فلا يبعد ان يحمل خبر منصرف وان  
لم يظهر ان منع الحرف وفيه انه لا يمنع فكلمة يمنع حرفه مع انه لا يظهر فيه ان منع الحرف والاصل في الاسم  
الحرف اعلم ان ما ذكره في تحالف ما نقله الرض عن المحض في طبعه ان الاسناد ليس  
بمعرب ولا مبني كانه انشئي انما قلنا ما لا احتمال انما ذهب منع حرف خمسة عشر علما  
كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبتدأ بل التركيب  
تضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد ان التركيب مطلقا  
سواء كان تركيبا في الاصل او في احوال بقرينة جعل بعكس منه مع انه تركيب في الاصل  
يقى انه لم يذكر فيما بعد ان سبويه ونحوه من قبيل المبتدأ بل ما ذكره وهو التركيب الذي لم  
يتضمن الثاني منه حرفا معربا بل الثاني مثل بعكس يقتضيه ان يكون منطوقا معربا  
ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب كلمتي خبر في سبويه لتركيبه كلمة وصوت











بقولنا فيكس انما جناه اليه لنصير قول النجاة ان انصرف اربع اقسام ولعدم اصاله  
الوصف **و** من ثم امتنع استمر قبل وجود الشرط لاستلزام وجود المحذور وقلت  
وجود الشرط النحوي يستلزم لانه اشارة لنسبة الحكم وتذكر ليعرف بمعرفة ثبوت الحكم  
وبما يقتضي من العمارة قبل جعلها على الحكم بما يتقارر استمر لا امتناع ولا يخفى ان  
الاستمر لسبب الحكم المذكور وكيف لا واذ لم يكن الشرط سببا لتحقيق كلف يصير سببا للحكم  
**فان** بوقول العلم بما عذر الجماعة التسمية به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد  
انه بوجوب ان لا ينكر المشتري بين الاشياء والحق بوقول مفهوم المستحق المنكر فيكون معنى  
هذا ان هذا اسم يندفع فاعدا هذا الجماعة التسمية به بمعنى مسمى بملامحة الى تاويله  
لفهم صافي على واحد الجماعة كما ذكر بعض النظم وقول فانه اريد به المسمى الى هذا  
المفهوم في غير ما قالنا من قبله للمعبر الذي قد وقع وكان الاوضح ان يقول مستحق يندفع  
وقد يجب ان يثبت عليه في هذا المقام ولم يثبت له احد ان المراد بالتكثير التكثير حكمي اذ  
بالا ويزل يصير نكرة حقيقة اذ النكرة حقيقة ما وضع لغير معنى لا ما اريد به غير  
معنى جماد او جعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه نواد او وصف  
غير مشتهر بقرينة يصير نكرة ايضا فتقيد بالمشتهر لا كفاية بالمشتهر في التأويل  
لما تبين ان ظهر حتى يتبين في غير بيان بل في معنى بيان اسباب منع الترف  
وشرائطه ولذا اختار بيني على باني ولا يخفى عليك ان الكلام المحقق ولو قال وكل  
فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف لانه اذا انكر في سبب او على سبب واحد لما يتبين الى  
كان واخفى **استثناء** مما بقي من الاستثناء الاول اني استثناء من ان الكلام لانه يؤله  
قول لا جامع مؤثرة الاما في شرط فيه لانه لا جامع غير ما في شرط فيه فقوله لا العدا  
ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو ما في هذا الكلام ولو قال لا جامع مؤثرة  
غير ما في شرط فيه لا العدا ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الاما في  
شرط فيه والعدا ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقيد المستثنى منه  
بالاستثناء الاول على طبق تقيد الكلام بالنظر في من جنس واحد فانه تقيد بالثاني  
بعد التقيد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيد بالمستثنى وليس معنى

على وجه يكون قيد للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان  
يكون في معنى كل ما جامع العلم المؤثرة فهي شرط فيه لا العدا ووزن الفعل **فان** العلمية  
لجامع مؤثرة قبل اختلاف النجاة في تأثير العلمية مع العدا في اسم كان غير منصرف قبل العلمية  
كذلك ومن ثم فلا يصح كثر النجاة الى انصرف لان العدا تابع للموصوف وقد دال بالعلمية و  
ذهب جماعة الى اعتبار العدا الاصل واخار قولهم الشيخ الرضي واستار بسببه منع صرف  
اخر وجمع واخوانه اغلاما والكوفون صرفون ولا يخفى عليك ان لا اختلاف في تأثيره  
مع العدا انما لا خلاف في زوال العقل بزوال الوصف **اي** لا يوجد شيء من الامور الدائمة  
بمجموع هذين الشئين وبني احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى شكاية هذا التوجيه  
ومع ذلك جمع التامع قول فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحى كما بقي في محله والاول ان المستثنى منه  
شي من ان لا يكون مع العلمية شيء منها الا احدهما المنفرد من الآخر ولا يلزم استثناء شيء  
نفسه لان المستثنى منه شيء من جملة غير المنفرد عن الآخر والمجتمع مع الآخر والمستثنى احدهما  
المقيد بالوحدة والافتراء وان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة  
شرط فيه وهو شمل مجموعهما وكل منهي لصدق السبب عليها لانه لا جامع سبب تام  
وكل واحد سبب ناقص فاذا انكر غير المنصرف الى الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء  
بلاسبب لولم يكن السبب الاصل معنرا لانه يكون الوصف الاصل معنرا فلنكن العلمية التي  
هي اقوى من معنرا بعد زوالها الا ان يقال العلمية كما كانت تسمى لا اعتبار السبب الاصل  
الذي لا يؤثر وحده في الكلية حيث سقط اعتبار الصفة لم تغير بعد الزوال ومن ثم علمت  
ان قول وخالف بسببه الاخفى بغير ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه  
يلزم البقاء بلا سبب اذ لم يكن في الكلية صفة اصلية منعت العلمية من اعتبارها كما لو صفة  
الاصلية اما اذا كانت فمحوزا تغير بزوال العلمية فلا يبق الكلية على سبب واحد وبكسب  
فاجاب بان هذا المنع انما ينتج عن قول بسببه وقول الاخفى اقوى منه والملازمة مثبتة عليه  
وقوله فاذا انكر في سبب او على سبب واحد ظاهرة انه بقي على سبب في غير ما احسب به العدا  
ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في سكر ان علمي اذا انكر كما سببه في ما لا يرد  
ولم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من اسباب الاربعة المذكورة

بشرط

القياسية



قبل وان كانت مجتمعة كما في اذرى بيانا  
 ان اذرى بيانا بكسر الهمزة وفتح الراء  
 الفاعل هو الجوارور وروى اذرى بيانا بكسر الهمزة وفتح الراء  
 اذرى بيانا بكسر الهمزة وفتح الراء  
 كل صامته بالفتح ولا يكسر له حقل  
 لا عدول ولا دفع للفتحة بآخر فاعلة معدول كآخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الامارة  
 بفعل و ايضا قد عرفت فيما تقدم وخالف سيبويه في الفاعل سبب هو التقاء  
 هو فارسي ومنسوبه الى ابي الحسن ابي امام النخعي وروى عن ابي النضر  
 جعله اصلا لهذا مبتدئ على جعل الاضطرار مفعولا وسوا المبتدئ لانه اذا اشبهت الفاعل بفعل  
 في التلطف يجب جعل المقدم فاعلا فكذلك اذا اشبهت الفاعل بالمفعول في الخط يجب ان يجعل  
 المقدم فاعلا وقيل ظهر كون اذرى بيانا مفعولا لا مفعولا وان كان غير  
 مستحق فان قلت لا يتركب البليغ غير مستحق للكنة قلت المراد غير المستحق  
 الظاهر والبليغ بعد من مقتضى النكتة وهو امر السراير البليغة فان قلت دفع  
 عن سيبويه بدلا على ان المبتدئ عند قوله سيبويه قلت دفع الشبهة لا بد ان الاعلى ضعفت به  
 وتكون المراجعة عند فعل الاضطرار الموضوع في درجة لا تقدره شبهة في انصرف  
 امر على حال الفاعل هي الممانعة او الممانعة وعلى الثاني في الحال كذا ما اضيف اليه  
 كما في قوله تعالى اتبع ما امر ابراهيم حينئذ وكذا في فعل التفسير وتذكر امر سبيل في  
 الظ خلاف امر حتى صار فعل السماء اي ما اكتم الحلال في الوصفية وان كان  
 معه فلا ينفرد بلا خلاف ان شاء الله ان بعد تفسير الجوارور ما في قوله عليه دخول  
 افعل في قوله لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يفسر الجوارور على ما يكون الوصف ظاهر  
 ولا يكون مع في اللفظ لا يكون مع امر مكنة من التفسير حتى لا ينفرد عليه افعل من هذا  
 المفعول امر وقد سبق ما دل على كون الامر مفعولا ان العلم بالاصولية يمنع من اعتبار  
 لزمه ان يفسر في حال العلم ايضا لا في الامور ويشترط على بقرب العهد والقوة  
 وقوله فاجاب متاخرين تامل وقد جعل يفرقه من التفسير وكذا في جعله في التفسير

بلفظ

فان العلم بخصوص اي موضوع الخاص والوصف المذكور للعام والواضح  
 في بيان انقضاء فان العلم كونه اللفظ موضوعا لذات معينة من غير  
 اعتبار صفة والوصفية كونه مستعملة في ذات معينة في غاية الابهام  
 مع اعتبار صفة وهو منع صرف لفظ واحد في علمه ان العلمية  
 والوصفية ليست متضادتين في هذا الحكم بل متوافقي ولا يمنع من  
 اعتبار المتضادتين فيما يتوافقان فيه وما يقتضيه من العجيب جعل البعض  
 اظهار الله يفتق في هذا المكان الواسع في كل التصديق فقال في شرح  
 قوله وهو منع صرف لفظ واحد متوافقا فلا بد من اعتبار المتضادتين  
 في منع صرف الفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احدى حاله  
 الوصفية والعلمية لشدة المنع ولا يمنع على اوجه ليس في شيء مما ذكر  
 اعتبار المتضادتين مقابل حين اعتبار صفة لم يعبر عنه آخر وجميع  
 الباب اي باب غير المنصرف لا باب فيه مؤثرة كما يوهى كون الكلام  
 فيه قوله اي بصورة الكسر اي بما هو وقع صورته في طلاق الكسر صورة  
 للحركة او عارضة التي هي شبيهة بالكسر الذي هي حركة بابتداء في بيان  
 ذلك ان العلمية تنزل باللام والاضافة اي بحقيقة اللام لا بحركة  
 كما في الحسن والافضل علما مما لا تنزل العلمية عنه باللام فهو غير متغير  
 واعلم ان الخلاف في انفراد وعدم انفراد مما لا ينزه له فلهذا لم يلتفت  
 المحقق اليه فكلمات نعم الكلمات المركبات قوله امر فوحيات انما جمع ولم  
 يأت بالجمع لان تعريف امر فوحيات وتوحيات الرفع يؤيد ان امر فوحيات  
 ليس الا واحد وهو الفاعل في زال ذلك الوهم بصفة الجمع الدالة  
 على التعدد الا انها في الجوارور بحركة الحركات وفي المنصوبات تسوية



لكثرة وها في موصوفها **لأن** موصوفه الاسم الى دليل على النفع والاثبات  
 فيكون الموصوف الاسم كونه مذكرا ثم النفع وبضمها يكثر موصوفه الاثبات  
 وقوله **لأن** موصوفه الاسم **لأن** الكلام في السماء فانظروا جعل الموصوف  
 الاسماء والكلمات **وأن** لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح هو ما اشتمل  
 على علم الفاعلية **لأن** الكلمة المرفوعة تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو  
 لا يشتمل على علم الفاعلية **لأن** الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق  
 يتفهم منه ما يستفهم به اولوا الابصار الى وجه بدع في اختيار علم الفاعلية  
 في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعلم من الاسم المرفوع  
 الذي هو الموقوف في هذا المقام وله وجه بدع آخر وهو انه بنيت بكسر علم الفاعلية  
 في تعريف المرفوع الذي بنيت على انواع اولها وصرح به ثانيا على ان المراد  
 بالفاعل في تعيين الرفع ما اشتمل **غيره** **فأقول** كالمقدمات المذكورة  
 من عين كسب راجع في كاشية الضمان من الجليل الذي يقوم على ثلاث قوائم  
 واقام الرابع على طرف الحافر هذا الكلام والتسجيل على وزن القمطر الضمير  
 كالكشف للعظيم لجه والايام الى ايات مجاز **لأن** هذا المكان بمعنى مات  
 او مضي على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت او المضي ليس حال  
 الايام بل حال ما فيها **ان** المرفوع الاول عليه المرفوعات **لأن** الجمع  
 على واحد والكلام بضم عين المرفوع فيها وتقدم المبتدأ **فأقول** ان التعريف  
 انما يكون للماهية لا للافعال فيلغوا ذكر المفعول والكشعار به في مقام التوضيح  
 ذلك ان تقول السنة فيما بين الآباء تفسير المفعول المذكر لا فروع **ان**  
 يكون موصوفها الكلام منتهى على عدم التفريق بين الدال والحدلول  
 فان الانصاف بدلول الرفع بدلول الاسم فجعل الاسم موصوفها بالرفع

الجسد

وقيل

وقيل شبه الحركات والروف بالوصاف لاحتياجها في وجودها الى  
 الكلمات وليست في اللفظ احتياج التثنية الى محلها وتثنيها  
**فأقول** ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المتيقن ردها صفة  
 الفاصل السند في هذا المقام حيث قال الاعراب المتيقن  
 عليه التلطف فلا يكون تهولا في جائن تهولا مرفوعا او مفعولا بالرفع  
 المتيقن انه في محل لو كان مفعولا لم يرد لكان مرفوعا هذا الكلام فلا يرد  
 بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتمل على ارادة ان تكون  
 له ما ليس الا بقرب من المسمى ان لغة **ولقد** تعرض السامع  
 بالفاصل من شفع عليه شيئا بليغا بان دليلك ثبت تقبض الموقوف  
**لأن** الاسم موصوف بالرفع المتيقن فيكون مشتملا على الرفع  
 محتملا كما انه باعتبار انصافه بالرفع التلطف مشتمل على الرفع لفظا  
**ولما** **لأن** الفاصل ليس في موصوف هذا التوضيح **لأن** الانصاف  
 بالرفع المتيقن يوجب البراءة من الرفع حقيقة والاشتمال عليه  
 ومقصوده التثنية على عدم الاشتمال حقيقة ولكن ان تقول مقصود  
 ان راجع اليها هو التثنية على كون الاسم موصوف بالرفع المتيقن ودفعه  
 في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التوضيح  
 بالفاصل فان قلت الموصوف محتمل هو موصوف بالرفع او بالحرف  
 او هو حيث لو فرض في محله الموصوف بالحرف كان بالحرف ولو فرض  
 الموصوف بالحركة كان موصوف بالحركة فقلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل  
 مثل الذي موصوف بالحركة محتملا مثل اللذان والذين موصوف بالحركة  
**فأقول** وهو يثبت مثلا ليس يخص الرفع بما في المتيقن البين



مطل  
الفاعل

عن احوال الفاعل على الجنب بشكل المبتدأ من الاستدلال بجواز ان يكون  
البحث عنه تقريرياً ومثله غير نادر في كتب العلوم **قوله** اي من المرفوع  
يرتجى ودور التفسير في ثبوت دليله التوفيق كما هو الشارح وتوافق  
الضميرين البارزين المتناهيين في المراجع وان يات به قوله ومنها المبتدأ  
والضمير اولى الشمل يرتجى توافق الضميرين المتناهيين في المراجع ويكون  
او فني بقوله ومنها المبتدأ **قوله** لانه جزء من الفعلية في غالب المبتدأ  
بشكل يزيد قائم **قوله** اتضح في اصل الخبر ان التركيب فيها السند  
وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر وتأتي الشمل الخبر والاشارة  
وصفاً لجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف التسمية  
وتسويات اصالة الفاعل انه لا يذف وحده بدون ما يتقدم مقامه  
وكانه لم ينفى اليه لانه يتقدم بغير ما يهرب واكرم الآراء وقولهم  
بدا اني رايتي ومنها ان رفعة لا ينحج بالناسخ وكانه تركه لانه اورد  
عليه كونه بالذات وان العذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن  
حديث عدم الباطل اضعف لوجود كثير مطرد نحو ما جاء في من احد  
**قوله** ولان حامله اقوى لانه لفظه كالفاعل ومناسبة العامل مع المفعول  
موجبة لقوة تلك ومن آثار قوة العامل اللفظ انه يغلب على عامل  
المبتدأ او ينسج فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدأ ولا يجب  
كونه اصلاً بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد ان اقوى من المبتدأ او ينفذ  
نحو في الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره اصل بالنسبة الى المرفوعات  
فثبت اصالة بالنسبة الى المرفوعات ايضا **قوله** لانه لا حكم عليه  
الا بالمشق لم يقبل لا ينفذ اليه الا بالمشق ليس من الخبر والاشارة

عدم

لعدم صدق المبتدأ اليه المصدر وهو ليس بالمشق وما حكم بان المراد  
بالمشق المشق حقيقة او حكماً والمصدر في قوة ان مع الفعل  
فقد غفل عن الحكم **قوله** وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما  
هو الاصل في المبتدأ اليه وهو التقديم اي باق غالباً وهو ظاهر فان  
قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل والمبتدأ  
ان المبتدأ اصل المرفوعات قلت اصالة المبتدأ اليه بالنسبة الى المبتدأ  
واصالة المبتدأ بالنسبة الى اسم ما ولا امر ان محققان ظاهران  
فاستمد عليه في ثبوت المبتدأ **قوله** اي اسم حقيقة او حكماً ليدخل فيه  
الحق فان قلت لم لم يحل لعدم كلمة بالمشق عن التعميم قلت لان  
تخصيص كلمة ما في التوفيق بما يستلزمه المقام سنة مؤكدة  
يرى تركها سنة **قوله** اسند اليه الفعل بالاصالة لانه اول ان  
نبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء لشيء سواء تعلق به  
ادراك وقوة او ادراك عدم وقوة او طلب او انتفاع  
قام سلب التوفيق لا سلب الاسناد في ان قام فرض التوفيق  
لا فرض الاسناد فلما حجة في شمول التوفيق لفاعل النفع والشرط  
الى ما اشترى من تحلف ان المراد بالاسناد العلم من الاسناد ايجابي  
او سلباً محقق او مفروضاً وثانياً ان نبه على ان التقييد بالاصالة  
لا يختص بالاسناد والفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا **قوله** بوجه  
فلا يلزم بالاشارة ان يذكر التقييد قبل ذكر الفعل ويضم  
الفعل الى قوله او شبهه فيفتح تعلق التقييد بالملفوظ وثالث  
ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو

بوجه



ما يقابل التبعية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يؤخذ إلا بالامر  
 الا وحده لا يفي ولا يجزى لا يجزى الا في وقت لنفسك اذا جاءك  
 الحق انبغى والتعصب والانا نية دعي فان الملك لله يورثها من  
 بيتا من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان السناد الفعلي بالا  
 صالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدال ما هو بالا  
 صالة العطف على المسند اليه والبدال منه ويتبعه الاسناد اليه  
 والمبتدأ من الاسناد الاسناد بالا صالة باي معنى تريد ويجب حمل  
 العبارات في التوقيفات على ما هو المتبادر فقول بقرينة ذكر التوابع  
 بعد ما لمزيد التوثيق فمما قد قال لا يطغ بعد ما عن التوثيق  
 مما لا يلقى وراي ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو  
 المعطوف بالحق والبدال اذ لا اسناد الى التوابع الا في خلاف  
 التبع والتاكيد وعطف البيان **قوله** اي ما يشبهه في العمل  
 لم يقبل في الاستشاق لتلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث  
 لتلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور  
 قبل العمل لا يتم فليكون مثل هذه الامور بمثابة الفعل فالاول  
 ان يفسر بالثبوت في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على  
 الحصول والنبوت كانه يشترك في صفة الحاصل في تلك ولذا وجب  
 حذف عامله **قوله** وقد تم عليه عطف على السند وجعله حالا بتقدير  
 قد خال عن الاستشاق **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل رده على المص  
 ومن جهة اخرى جعل قوله وقدم لا دفع توهم فاعلمه زيد في المثال  
 المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والفعلية هي الضميمة

التعصب

ورأى احتاجوا الى هذه المتكف كلهم اسناد على الاسناد بحسب دلائل  
 المعطوف كما هو الظاهر واعلم ان ثوب الفاعل على رأي البصريين  
 انما يشتمل على ثوبه على رأي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في  
 المثال المذكور في كل من الكوفيين فلم يزد اليهم مذكر هذا  
 القيد **قوله** جميع اليه لتمام التوثيق كما ذهب اليه الشارح اذ لا كما ذهب  
 اليه غيره **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوباً في احتياج اليه الشارح  
 كذا اسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل  
 زيد في زيد ضرب في ضرب زيد مسند اليه ضرب فهو على خنثى من المتكف  
 لا ضريح كريم من بكره ثم دفع انشؤهم لا يشمله والامر فيه بين  
 واما ما اختاره الشارح فمع افضاله الى تكلف عدة بعيدة  
 لا يستقيم التوثيق عليه كيف والمسند الذي يجب تقديم نونه انما  
 يوف بعد ثبوت نونه وحق في تعيين النوع فيه **قوله** اي اسنادا  
 وادقاً جعده مفعولاً مطلقاً فرده الى اسناد لعدم استقامته رده  
 الى التقديم فتم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاول  
 جعده حالا من ضمير قدم اي مشتمل على طريقة قيامه به **قوله** كما حب  
 المعقوص ومع الشرح عند التا هو واكثر البصريين **قوله** والاصل في الفاعل  
 اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجح لخلاف  
 ثم جسي بالسفاح الواجب او دونه فبما حث وجوب تقديم الفاعل  
 ولفظ تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الا وفي الصنف المتكف على  
 الوجوب فبما حثه عدل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه وفيهم  
 فيه ابن جني والا فخشى والاصل عندهم في كل من الفاعل

سواء

اسناد



والمفعول به ذلك **قوله** اقتضاء الفعل المفعول به كالفعل فأتى  
منها بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بحسب فعله فذلك جاز  
عنده أي كلامنا ليس من الأصناف قبل الذكر لأن المراجع يكون  
وقد ان يكون متصلاً بالفعل كأن اتصل بتقديم وتأخر الآخر ضرورة  
فهو مقدم رتبة وإن تأخر لفظاً وبرزاً اندفع أن امتناع ضرب  
غلامه ما زيد لا يصير دليلاً على أن الأصل تقدم الفاعل لأن الفاعل  
والمفعول به لا يتصلان ولا ينفصلان أيضاً لعدم تقدم المراجع رتبة  
لأنك قد دلت أن تقدم رتبة كنه يتوجه أنه لا يمتنع قوله فذلك  
جاز لأن يجوز لا يصير دليلاً على أن الأصل في الفاعل قرب الفعل  
لأنه مع تولى الفاعل والمفعول به في ذلك أيضاً يجوز ضرب غلامه  
زيد **قوله** الفعل المسند إليه يعني اللام للعودة وإنما قال الأصل أن  
يبنى الفعل ولم يقل ببناء ضمير جمع الضمير إلى أحد الآخرين فيكون آخر  
واشتمل إلى تمام الآخر وإليه أن الأصل أن الفعل الفاعل فيشتمل  
أن الأولى إلى الولي هو الفعل والمقصود أنه الفاعل ولذا لا يقتضيه  
على ذكر الفعل على أن الشبه أو ما بهذا الحكم لأن الفعل مع قوة علمه  
إذا كان لا يبرح الفاعل بالفاصلة بين وبين الفعل في الطريق  
الأول أن لا يبرح بالفعل بين وبين ضيق العمل **قوله** أي يكون  
بوجه حقيقة ولا يمتنع أن هذا التكلف مما يحتاج إليه في التوفيق  
أيضاً في قوله وقدم عليه فكانت به فانهل أو حكماً كما  
في الفاعل المستتر فإن التبعية هنا فكيف كوجوده أو هو خلاف  
الأصل مانع **قوله** لأن كالجزم من الفعل عند العرب لشدة

احتياج الفعل إليه يدل على ذلك كونه كالجزم عند العرب لتلك السكاه  
اللام في ضربت وليس سكان اللام دليلاً ثابتاً كما توهم فقيل أي  
يدل دلالة إن كان أن السابق دل دلالة لم يقل فإن قلت سكان اللام  
لم يدل على كونه كالجزم مطلقاً بل جازي كونه ضمير متصلاً قلت بل مطلقاً ولذا  
ليسكن في خبرك فتأمل **قوله** ان تقدم مرجع الضمير هو زيد رتبة التقديم  
المرتبة هو التقديم بالقوة القرينية من الفعل لوجود سببه نزل الوقت  
من الفعل منزلة **قوله** وذلك غير جائز خلاف للاختصاص واین جن  
تأمل مطلقاً بل إذا انفصل بالفاعل ضمير المفعول به أو بالمفعول به ضمير  
الفاعل بل لم يخالف في عدم جواز الأصناف قبل الذكر لفظاً ورتبة  
وأن اشتمل ذلك منها بل اتفقا فيه وخالف في لزومه في المثال  
المذكور كما أوضحناه لكن في قوله خلاف للاختصاص واین جن نظر  
ذلك أن تقول بخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظاً ورتبة لا في قوله  
وذلك غير جائز **قوله** جرى ربه حتى خدش بن حاتم البيت دعا عليه  
واخباراً بجائده دعائه تفاعلاً ومعناه قتل قتلاً بهراً لا تؤول  
فإن كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي يعني  
ليس له إلا العواء فيقتل من غير حاجة مباداة يقتله ولا يشد عند  
العوب من القتل بهدافاً طلب الثور عندهم مما لا به منه وهذا معنى  
بديع للبيت يليق أن لا يتجاوز كسب في الماشية فدعى الكلب بعوى  
عداءً صاحب انتهى **قوله** وبان لا نعلم أن الضمير يرجع إلى العدى بل إلى  
المصدر جعل الضمير إلى العدى هو المعنى للزئيل الذي لا يكاد يتخطاه  
البيوع لأن الموافق للوف من حواله الرجل السعي إلى ربه ولأن

لا بد من



الرب هو العلي والعلوي فاذا انتمى المظلوم منه يكون الله عليه **قوله** اي  
 الامر الدال عليه لا بالوضع ان اراد لا بالوضع له بلزم ان يكون  
 المفعول المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يرده اطلاق  
 التورية عليه وان اراد لا بالوضع له او لا يلزم هو لزم ان لا يكون رز  
 التورية دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان  
 فالصواب ان يقال اي الامر الدال عليه من غير الاستعمال **قوله**  
 فلما ان يرد ان ذكر الاواب مستغنى عنه التورية والدفع بما اورده الفا  
 السندي وشبهه الشرح وتعمي ان هذا الشيء عجيب اذ ليس التورية شيئا  
 ولا يلزم اذ التورية ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف  
 لا ما يدل على معنى والمعنى انه اذا اشتغ الاواب لفظا وحذف واشتغ رز  
 قرينة الاواب فلم يعلم ان الاواب اسقطا ما هو ورجح لا وجه لتوهم  
 صحة الاكتفاء بالتفاء التورية اعلم ان انا وجب تقديم الفا على  
 في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجز الفاعل  
 لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فجوز موسى ضرب  
 حسي على ان يكون حسي في ذلك لا لا يلزم المفعول ح بالفاعل لعدم  
 جواز تقديم الفا على الفعل صرح به الفاضل السندي ويمكن ان  
 يقال لم ينف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفا على  
 هو ليس **قوله** او كان الفاعل مفعولا متقدما بالمفعول ليس المراد بالا  
 تقابل معنى التفاء بل المستعمل وهو كون التفسير مما لا يستقل في  
 السلف في اذ كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا  
 يطلب قوله متقدما صلة ولا فائدة في قول الشرح بالمفعول كذا

وضع القرينة

اختصاص

اختصاص من الحكم بفاعل الفعل ليس كذلك بحريته في رويده زيد امثلا  
**قوله** اي يجب تقدم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور فثبت  
 في جميع هذه الصور لفظا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط  
 يقع غناوه فاختاره في المعنى مما لا ينبغي فكان الشرح لم يرد انه  
 معتبر في نظم الكلام المص و ان كان ظاهره جارية بل اراد بذكره التنبه  
 على ان الجزاء جزاء جميع الشرط اسبقه **قوله** اما في صورة كون  
 الفاعل ضمير متصلا فثبت ان اتصال الانفصال وتكونه كالجزم من  
 الفعل وامتناع وقوع كلمة بين الجزاء كاية **قوله** مع جواز ان يكون  
 غير مفعول بالشخص اخر قال من امتياز في زمان بحيث الفضل عن  
 انمرانه فثبت ان الله بعفوان هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره  
 مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز نحو ما ضرب  
 احدنا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يفتح ان يكون مفعولا بالقلت  
 فيها اذ كان الفاعل عاما لا يكا ويوجد مثال صادق بل لا يخفى  
 كذبه اذا بقي الفاعل على كونه لبد اية كذب حصر ضاربه كل احد  
 في زيد والكلوزب الظاهرة الكذب مما لا يباي به في تعليل القوائد  
 الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا بدخله تحت قصدهم  
 فاقصد الصريح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة الخفية  
 التي تحققت مقام الاخبار العام باوجه يفتح ان يكون زيد مفعولا  
 للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فذهول بحيث لا ينبغي  
 ان يقع فيه ادب سيف وهو لا يقع قط في مثل ما خلق الله  
 على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود

يجب تقدم الفاعل على المفعول



حصر فالقيد مع يوسف مع جواز ان يكون يوسف محذوفاً عن غير ذلك  
 فتحذف باباً للنقص ياتي فيه الامثلة مستقلة بحيث لا يكاد ينقطع  
 المسئلة ودفع الاستنباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولاً  
 لفاعل آخر لجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة الفاعل في المثال  
 المذكور يمنع كون الفاعل فاعلاً لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول  
 مفعولاً لغير هذا الفاعل والتمنع انما ياتي فيهما ياتي من خصوص المادة  
 فلا ينافي دعوى الجواز **قوله** وانما قلنا بشرطاً لا يجب عند اكثر  
 النجاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعده الا ولا يكون تقديم المفعول  
 مانع الا ولا بد منها ويجوز تقديم المفعول مع الا عند السكاح وحيث  
 من النجوى بيني فالظاهر في كل عبارة اعترض ان يكون على مذهب السكاح  
 النجوى بيني وكأنه قد اشرع الى كل عبارة اعترض على مذهب السكاح  
 ان المحض عقل وجوب التقديم بالانقلاب المعنى ولكن ان تتكلم  
 في استعليل فتقول المراد انه لا يلزم الانقلاب في بعض القصور  
 وحمل الباطن عليه طرد الباب **قوله** لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من  
 قبيل قصر الصفة قبل تمامها فغير عدول عن الاصل مع منع مانع عن  
 العدول ولا يجوز العدول بلامنع مانع عن الاصل فضلاً عن جوارحه  
 مع المانع عن العدول **قوله** ضمير متصل بالفعل يقع فيه نحو زيد  
 فربما فاما المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل  
 فافترجه بقول وهو غير متصل **قوله** واتي قد الفاعل دون الجملة دفع  
 عما قال الشيخ من ان زيدا في المثال المذكور من مبتدأ او فاعل لم يوافق  
 السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل لا عن المفعول وانهم

تقديم

تقديم المفعول المسؤل عنه ولكن ان يحذف دفعا لما يتجه مما ان حذف  
 الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك  
 قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون مفعولاً يمكن ان يكون  
 خبراً للمبتدأ **قوله** لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحيث  
 وهو ان حذف الخبر يحفظ المناسبة بين السؤال والجواب وحذف  
 الفعل تعليل المحذوف والناحية لا يعارض الا قول فضلاً عن ان يخرج  
 عليه الا يرى انهم يريدون رعاية المناسبة على رعاية السلامة في المحذوف  
 في باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** يربو من فروع والآصل على  
 يربو لان البكاء يتعدى على كثر ما تحذف لكثرة الاستعمال وتقل عن  
 المعارف السروية قد تسرته ان يربو منادى يحذف حرف النداء والجملة  
 ندائية معترضة وذلك لان المناسب للتمام ان يندى ان المصارع  
 والمجتهد ما وقع في شدة ونقمة بسبب موتك يا يربو مناسب  
 ان يبكي عليه وذاك لانك في راحة ونقمة **قوله** كلوا في جمع ملحق بالكل  
 جمع ملحق لان الملتف هو الفاعل **قوله** وما يتعلق بالخط قال قد تسرته  
 في الحاشية وتعلقه بيبكي المقدر مما ياباه سليفة الشعراء  
 لانه لما بين سبب الضراعة تناسب ان يبين سبب الاضطرار ايضا  
 هذا **قوله** في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف  
 وفسر ما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولولا انكم  
 صبروا ولتغير لولا ثبت انهم صبروا في محذوف ثبت وفسر بان الدالة  
 على ان الثبوت ان خبره محذوف حاشي وذلك فيما بعد لو فاقه سواء  
 كان للشرط او للتمني وهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر







سلكي مفعلي قول لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع في  
تحقق كلام السوب الاضمار بحسب بادى السراوى وهو ممتنع لما عرفت  
فان قلت من يرخص غيرهما ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل بقطع النزاع  
بما هو طريق الكس لا على ما اشار اليه السرمي ومعنى قوله واما على مذهب  
غيرهم فلا يمكن مخطئة قطعه انه لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم لان مذهبهم  
عدم الحكم بقطع النزاع ولا يحل عليك ان الكس في ايضا بنى وزى جعل  
مذهبا له في هذا المثال من الضمير الفاعل في الشان عند احوال الا قول  
لانه يتبعى حذف الفاعل فيه سواء على الاول او الثاني ومتى ينبغ ان يثبت  
عليه ان قطع النزاع في ضرب واكرت الا ايتى عند الكل بالتكرار  
فتقول ما ضرب اتانا وما اكرت الا ايتى **قوله** فقد يكون الفاء  
جزائية ان كانت الجملة جزاء واختراعية ان كانت معترضة والجزاء  
قوله فان املت الاول ان كان قوله ويجتزأ بالواو على ما في الكسر السنج  
وقوله فيجوز ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ وتقول ما لم يتم  
فاعله اما داخل في الفاعلية فاعلم ان اصطلاح الغير اذ ارادة  
الفاعلية حقيقة او كى واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله  
في المفعولية انما يقع بظاهره لو كان المفعول تقدير مشترك بين المفعول  
عيسى لكانت ومفعول ما لم يتم فاعله كونه خلاف الظاهر من تأويله  
بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ  
المفعول بين السنته والظاهر انه جزء من السمتا والسنه الا ان  
يقار السمتا المفاعيل في عباراتهم لكانت يشتمل انما يشتمل انما يشتمل  
فيكون لفظ السمتا مشترك واسم مختص به **قوله** وليس هذا من شأننا  
شما  
النزاع

من الشان من حيث ان قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما  
واحد من الشان بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم متى لم يثبت  
لهذا مع وضوح من قوله بل هو اجتماع القسمين قال لان الكلام في  
النزاع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتشكيكه ايضا ولا  
يخفى انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث النزاع لانه ليس  
تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين **قوله** يعني قد يكون تنازع الفعلين  
نبة على حاله مختلفين وعلى ذى الحال والى من ايضا وهو معنى الفعل  
المستفاد من الضمير الرجوع الى المصدر لان نفس الضمير كما يتبادر منه  
ان الضمير لا يعمل ولو رجع الى نفس المصدر **قوله** فيجوز ان البصريون لم يقل  
فالمختار اجمال الشان خلاف كوفيتي مع انه اخصر وبعبارة في البيان  
او فحق لان لا يعلم ان المختار عند الكوفيتي الاول لا حتى  
المساواة **قوله** اي قرب مع مساواة الفاعلي في القوة ويتوقف  
بمثل زيد يضرب ومكرم **قوله** ولا حذر من الاضمار قبل الذكر ينبغ  
ان يقول وحذف الفاعل والتكرار **قوله** وبداية لانه مذهب المختار  
ان كسر السمتا لان الكتاب في مذهب البصري **قوله** يجوز الاضمار  
قبل الذكر في العدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكور المختص  
التفسير كما في نعم رجلا من لؤي اخرا ايضا كما في ما نحن فيه فان المفسر  
لفاعل جملة ذكر كونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار  
قبل الذكر في خبر العدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو مختص بالتفسير لم  
يفرق الكس في الاضمار قبل الذكر في العدة وغيره كما في اشتراط  
مختص بالتفسير وقوله ولزوم التكرار بالذكر اي بالاضمار واداء بالزوم



ما يتبادل الاضمار والاولى لفظا ومعنى ولفظا واما التكرار بالاظهار بين الاول  
والمتتابع التكرار بالاظهار من غير اضطرار واما متتابع الحذف اي امتناع حذف  
الفاعل من غير ما يستلزمه في غير المصدر وينقص بما اكرم الا انا واسمع  
بهم واهبوا واهربوا واهربوا القوم واهربوا يا همد واهربوا القوم فينبغي  
ان يفيد الامتناع بغيره وحينئذ يتم الاستدلال به **قوله** علم وفق الظاهر هذا  
فيما لم يستوفيه المذكور والمؤنث كخروج من رجب وقيل همد فانه لا يفهم مع  
وفق الظاهر بل يفهم مفرد مذكر **قوله** وحلوى افعال الفعل الثاني ان  
المصنف خلاف الفراء عن محمد فصار بيانه مغلق وهو متعلق باختبار  
افعال الاول مطلقا عند الكوفيين واختبار افعال الثاني مطلقا عند  
البصريين فلو اتفق به لكان واضح وان يقول ويجوز البصر بجوز  
افعال الثاني والكوفيين افعال الاول خلاف الفراء مع الفريقيين  
فانه لا يجوز افعال الثاني فقط فينا اذا اقتضى الاول الفاعل من يجب  
عنده افعال الاول **قوله** ورواية المتني غير مشهورة عنه يقال فلغيره  
عبارة المتني على خلاف ما هو المشهور في تفسيره فينبذه عن مخالفة  
المشهور وهو ان المعنى وجاز افعال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول  
والاستدلال فيه خلاف الفراء فانه لا يجوز افعال الثاني مع الاضمار في الاول  
بل انما ان يقول بتبريك الاول الثاني فينا اذا اقتضيا الفاعل او ذكر  
الضمير الذي هو في الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا ينبغي  
عليه ان حقه ان يتصل بقول ويجزى كما يتجلى على التفسير الاول **قوله**  
وعلى الاضمار قبل الذكر في الفضلة قبل ورتبه رجلا شاذ قلت  
قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يحق العودة

فالفلسفة بيان

نحو ففهم من سبع سموات ثم الاول ان يقول وعلى الاضمار قبل الذكر  
من غير محض التفسير في الفضلة **قوله** لانه لا يجوز حذف مفعول باب نسبت  
اخترض عليه بانه واقع كما في قوله تعالى ولا يحسن الذين كفروا ينبغي يكون بما  
اتيسر لهم الله من فضل هو خير لهم فيمن قرأ بالياء على صيغة الغيبة اي  
بالهمزة هو خير لهم قلت يحسن جعل هو في الآية من وضع الضمير امر خوع موضع  
المفعول **قوله** مثلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لانه ان يقول او  
الفصل اكثر من الفعل ومفعول الشد به الانقضاء له لئلا يتجوز ان فليؤخر  
الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم في التقدير  
فالمقصود الاحتراز عن التصريح واخفا وما هو لازم من التبيين **قوله** على  
المذهب المختار الاول على الاستعمال المختار وكانه اراد بالمذهب الاستعمال  
ولم يحدده وان جاز لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف  
لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا  
بل اذا لم يدع ادع الحذف والالكان الذكر مختارا مطلقا والمختارة  
مختارة مطلقا دون الجواز فلا بد لكونه مختارا مطلقا مما امر ذاب على  
الاصالة وهو هنا ما ذكره **قوله** ولكن يكون الضمير واجبا الخ فيمكن  
الاضمار فلا يحذف مع الالكان الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في السبوي  
وفيه نظران ان اراد انه لا يجوز الحذف مع الالكان الاضمار فنفسه  
دون اراد انه لا يحسن قسم فالوجه هو الاول **قوله** الا ان يمنع مانع  
اي اضرت على المختار ووجه ذلك فيمنعه انما ان يمنع مانع من الاضمار  
كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقول  
الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا **قوله** ولا يخفى انه



لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد او السببية  
او التذكير او التانيث لازما للمنطق وشيئا من غير لازم بل هو مع افراده  
يصح ان يستخرج فيصح تنازع الفعلين في المفعول المفرد والمثنى والمنطلق  
قال افراده بان يطلب احدى ان يكون منطلقا مفعولا فيصير مثنى فيخرج  
عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعولا فيبقى على افراده **قوله** واما السند  
الكوفيون قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب افعال  
الاول والآخر من كل كلام على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول  
لحذف الضرورة انك رايت هذا ولا يقع على ارباب الالباب ان ليس بشيء  
شيئا ولا يجوز انما الاول فلان افعال الاول او من يدعي سواء  
حذف المفعول من التنازع او اظهر البيت بهدله فتشادة مع حذف  
المفعول من التنازع انتم واما التنازع فلانه اذا جاز حمل البيت على التنازع  
لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المنار **قوله** واستلزام  
عدم السعي لادنى معينة وكفاية قليل من المال وثبوت طلبه المتنازع لكل  
منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي مستلزما لكفاية فيكون الطلب  
الذي هو منه مستلزما له ويمكن دفع المناقاة بانه لو كان صدق السعي  
البلوغ فتح لادنى ما يستلزم من المعيشة فيمكن كفاية قليل من المال  
لان ادنى ما يستلزم من المعيشة قليل من المال لا مال كثير لان صوابه  
قليلة ولم يطلب القليل من المال لمعيشة لانه كان يبلغ من الناس  
من غير طلب لشاكلة الكل فمع قسمة قسمة بادر ما عيش ولكن ايسر  
للمعاشرة لكل شريف يبارع فيه ويصدق ما بالمعيشة فلم يكن  
قليل من المال ولم يحصل بلا طلب وسع كثره المتنازعين ولا يخفى

فظرنا ما فانه لعدم الكفاية فانه جعل السعي

غيره

ان هذا

ان هذا المعنى هو الظاهر **قوله** عليه الصبر **قوله** اي لم يطلب  
العزة والمجد فيه انه يلزم الفاصل بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة  
على جملة ما في غير صورة التنازع فيكون مثل جاذب وضربى بكبره  
وهو فصل بالاجتناع الا ان يقال بجوازه للضرورة **قوله** والكثرة  
فان قلت ما وجد الاستدراك قلت ما ذكره في البيت السابق انه لو كان  
سعي في تحصيل المال لادنى معينة لكفاية قليل من المال ولم يطلب  
المجد والعزة فترجموا بهم متوهم ان سعيه ليس بجزء ادنى معينة  
بل له وللمجد فاستدرك بجعله لجزء المجد من الناس من ذكره في  
توجيه هذا الاستدراك ككلام طويل اذكر ان لا يرخص بسماحة اذنا  
**قوله** انما لم يفصل عن الفاعل ولم يقبل منه فيه ان ذاب المقتضى هذا  
الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والامتنع بكلمة منه  
وقوله ومنها المبتداء خلاف عاداته فيما انى يستدعي كملت  
دون ما ذكره فيه الفصل **قوله** اي مفعول فعل او شبه فعل  
ان ظهر الاضطر مفعول على لم يستم فاعله وبالجمل على مفعول  
المصدر **قوله** المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف  
الفاعل نحو اضربوا القوم واضربوا القوم واضربوا القوم واما ما  
ما لا يحصى فهو من تحصيل اللفظ بقسم منه اصفه **قوله** المحذوف  
فاعله اي فاعله النحوي فلا يشك بالثبت الربيع البقل ولكن  
ان تقول المراد بقوله واقيم هو مقام اقامة المفعول على وجه  
لا يخرج عن المفعولية فيخرج البنت الربيع البقل لانه لا يتبادر  
منه مفعولية الربيع خلاف ضرب يوم بل كان فانه يستفاد منه

مطله

مفعول ما لم يستم فاعل



مفعولية الترتيب فندف فرب يوم للجمعة فانه يستند منه مفعولية يوم للجمعة  
 فاقسم هو كذا الفهم المستند ليدل على مكانه فلا يتوهم ختم المصطفوف  
 يجب في المصطفوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المصنف  
 في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبيه اليه  
 مطلق بل مقام اسناد الفعل الموقوف فزيد في ضرب زيد في مقام  
 المفعول لان مقام الفاعل قد يبركس هذا انما يتوجه لو اراد بالفاعل  
 الفاعل النحوي وقد عرفت فانه عليه في **قوله** اي فعل اي الى الماضي الجمل  
 في نهو ثاويل علم الوزن بصفة المشتهر هو بان نظيره لكل فنهون حوك  
 اي لكل فاعلم كذا قيل وفيه ان الصفة المشتهر بافعال هو  
 الماضي الجمل من الثلاثي المجرى الى الماضي الجمل مطلق قالوا ان المذكور  
 بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل وخوفا وبعدهم في نقصان كلام المتكلم  
 لعدم شمول البيان بيان شرط زيد محض وبغلامه فزيد في التكلف  
 وقيل انما يصفى الفعل صيغة الفاعل ويقول فعل صيغة المفعول  
 ولما كان غاية في السجود لم ينفذ اليه الشرح واكتفى في اصلاح  
 بيان المصنف بقدر الامكان **قوله** ولا يقع المفعول الثاني من باب طاعت  
 لم يرد به افعال الغالب كما هو المتبادر بل كل فعل متقد الى مفعولين  
 هي مسند اليه فعل ان المتأخرين يجوزوا ذلك **قوله** لزم  
 ان يكون مسندا مسندا اليه اي ينقص هذا بزيد معلوم ابو حنيفة  
 اذ لو اقبل في مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان  
 اسناد اسم المفعول الى مفعول في هذا التركيب غير تام على ان  
 اذ لا يكون مفعول الاول متبعا له مقام الفاعل مسندا اليه

لم ينجح

باسنادين تاتين فليكن يكون المفعول الثاني مسندا اليه بهي  
**قوله** ولا الثالث من باب طاعت قلت لو اكتب يقول والثالث للفتح  
 لا لا ثالث الا لالباب طاعت قيل لم يقع الثاني ايضا **قوله** والمفعول  
 له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع **قوله** لان النصب فيه مشور  
 بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشور بالظرفية فلا بد من بيان فارقي  
 ويجوز بيان بان ذات المفعول فيه يقتضيه الظرفية والنصب يدل  
 على قصد ما بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضيه العلوية وانما  
 يعلم علمية بالنصب كقصد **قوله** اي كل من المفعول له والمفعول معه  
 كذلك بانه علم ان الكلام من طرفة الجملة الاسمية مع المفعول وليس  
 قوله والمفعول له من قبيل طرفة المفعول على المفعول وانما يرجع هذا  
 الى احتمال لان الاول يستدعي اعادة لاف المفعول له والمفعول معه  
 وفي هذا الاحتمال تجد يد السلوب البيان وجعل كذلك مدة والاول  
 تفسير كذلك بالمفعول الثاني من باب طاعت ليكون اشارة الى  
 واحد بعيد **قوله** تعين له تعين وجوب عند البصريين وتعين اولوية  
 عند الكوفيين وبعض المتأخرين بدليل القراءة الشاذة لولا  
 نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المديني يجرى قوما  
 بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك يجرى المؤمنين وقيل  
 التعيين على الاولوية اشد من سبب بقوله فاجمع سواء في هذه  
 القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اول من  
 انشاخ تنافي اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا  
 بحرف الجر في آناه الله شيئا لانه ياتي آناه الله اليه شيئا **قوله**



شدة شبهة بالفاعل الحقيقي ان يقال كما ان المفعول به قائم  
 مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقام بالبناء والفعل  
 المحمول عليه لان الفعل المحمول وضع للاتباع مع البنى فاذا استند  
 الى غير المفعول او وقع الفعل عليه بفرض من التشبيه والتنزيل فبني  
 وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب  
 والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المستعدي بحرف الجر متعلقا للمفعول  
 بواسطة فتجوز غير علم السواء لعدم تحقيق المقام وقصر النظر  
 على الظاهر وان يكون ذكر في قولكم ضرب في الدار لغوا مبني على  
 مسامحة الكلام اذا لم ينع مضروبة الدار بفرض من التنزيل  
**قوله** وقائدة وصف الضرب وكذا اقامة الزمان المعين في  
 التمثيل حيث قال يوم الجمعة لم يقبل زمانا وقائدة المكان  
 المعين في التمثيل حيث قال امام الامير ولم يقبل مكانا التنبية  
 على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للمقام  
 مقام الفاعل لعدم الفاعلية لدلالة الفعل عليهما على ما قيل  
 وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام  
 مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة  
 اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان **قوله** لان فيه معنى  
 انما عليه غير ينبغي ان يكون المفعول الاول مسامحة  
 وعلمت اول من اثنى لانه العالم واثنا هو المعلوم **قوله**  
 وفي بعض النسخ ومنه الاوجه ان المراد ج ومن الفاعل على  
 وفائدة التنبية على انه من ملحق الفاعل ولذا جعل الرفع

مطلق  
 المبتدأ والخبر

علم

علم الفاعلية **قوله** للندم الواقع بينهما ولاشك ان احوالهما حتى ان  
 بيان وجوب تقديم المبتدأ او يكفل بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس  
 بل وجوب السان في الخبر المبتدأ ووجوب تعريف المبتدأ حين  
 تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل انتهى شئت **قوله** على ما هو  
 الاصل فيمنى من القسم الاول من المبتدأ لان الله القسم الثاني  
 اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لا عراب سوى الا مبتدأ  
 وقال النخلة المقاربة في توجيه رفعه انه خبر لم فوخ بعده وتكلفوا  
 في اقيام الزيدان بان اصله ايمان الزيدان فوضعهما الظاهر موضع  
 المضمرة فتو اقيام الزيدان الزيدان فاقصره على احد هما فادبا  
 على التكرار فصار اقيام الزيدان فادكتبوا ما ترى من التكلف  
 بهما عن جمل المسند مبتدأ وتبعهم العلامة الشافعي الحق في التفتان  
 فاقصر في نحوه في بيان المبتدأ على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر  
 على ما هو الاصل في فاعل **قوله** اي الذي لم يوجد فاعل لفظ اصلا  
 ان التجريد مجرد عن مقتضا وهو سبق الوجود فيلزم الاثبات بالخبر  
 تنزيل امكان الوجود ومنزلة الوجود كما في ضيق ثم البز وهو جسم  
 ابعوضي قلت نية على ان الاصل العامل التوقف وعدل عند المعنوي  
 فكانت جرة الاسم كنهه وتم في اية هذا التفسير ايضا ان التجريد  
 عن المعنوي يعني التجريد عن جنس العامل حتى يؤول الى السلب الحقلي  
 لا الى رفع الايجاب السلبى ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواحيج المبتدأ  
 والخبر كما قيلت في دبا عن الانتقاض بقولهم بحسبي ذبه لانه يصدق  
 على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواحيج المبتدأ والخبر مسند اليه



ومن قال لم يحل علي ما قيل لا بد بعيد عن الفهم بوجه عليه ان اتركبه  
 ان رجع ايضا بعيد **عنه** وكانه اراد بالماضي اللفظي ما يكون  
 مؤثرا في المعنى لانه يخرج عنه نحو بحسبى درهم هذا تقييد بعيد ليس له  
 في الكلام تقييد ولا وجوب ان يعتبر تقييد التجريد في اللفظ او معنى بان  
 لا يكون له معنى في غيره في معناه وان اشر في لفظه او يعتبر في التوقيف  
 قيد للشيء اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي مستند اليه من حيث انه  
 هو كذا لك وحسبى من حيث انه مجرد ليس مستندا اليه بل مضاف اليه  
 حكى فتدبر **ج** وثنان قسمي المبدأ اي ثنائى قسمي ما يطلق عليه المبدأ  
 لان المبدأ مشترك لفظي بين هذين المسموعين وليس للمبدأ  
 مفهوم عام بنسبة في هذين القسمين فلو قال وعن المبدأ باللفظ  
 الثنائى لكان اظهر واخبر لا نقول فليكن معنى المبدأ المفهوم المشترك  
 بينهما قلت هذا مما لم يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يبعد عما وضع له  
 اللفظ ولا كما لم يوجب مشترك الصلة فكيف اذ لمع الخلق لان المبدأ  
 لا يتناول ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما خارج  
 له لهما المبدأ فمن قال امتناع الا جتماع بين ومن قال اذ لمع الخلق  
 دون الجمع ايضا لم يأت شيئا فقد جردت ما احتار عنه بقوله مستند اليه  
 جميع الاسماء المعهودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه في  
 لا حتم لا خروجه بغيره من العامل اللفظي فانه ينشأ منه ان يكون  
 له عامل ولا يكون لفظيا كسماح ينبغي ان يجعل في سلك ما احتار  
 عنه بقوله مجرد عن العامل اللفظي ولا يقتصر على ما ذكره **ج** بعد ذلك  
 اشغ كما ولا الالف الاستفهام والافضل من لهما وغيره

قوله بعد ان لا يخلو  
 من الاخصر انما هو  
 في الاستفهام

قوله بعد ان لا يخلو  
 من الاخصر انما هو  
 في الاستفهام

وكلما استفهام مثال الغير ما قال ان لا يخلو من الاخصر انما هو  
 على زعمه قد مضى بالتميم والكون **ج** كمال زعمه من نحو من صار  
 زيد وما قال زيد على ان يكون من وما مضى **ج** وليس يسوبه  
 جواز الا مبتدا او با من غير استفهام ونفع مع فتح والافضل يرى  
 ذلك حسنا وكان المصنف لم يعتبر به فلهذا اولد على ما جعل اسما  
 الافعال مبتدأ او ان يفسر الفصل الاول على حصر المبتدأ في الخبر  
 فانه قد بان له في كذا صرح به شارح التلخيص قدس سره **ج** وعليه  
 قول الشارح كذا عند الناس منكم في مبتدأ او عن فاعله وقية  
 نظرا لا حصر يكون في كل اسم التفصيل استظهارا في مسألة التحل  
 فتبين كون كذا مبتدأ او كون منكم مفسرا لحدوف تدويره في خبر منكم  
 عن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم التوضيح ما ذكره لفتح آخر  
 فينقض قاعدة جواز الامر من بانه من جواز الامر من وقد خرج  
 من القاعدة لان خبر ليس مطابقا لمعنى فافهم وبعد به انتقاص  
 القاعدة بقولنا خبر منكم عند الناس **ج** رافضة لظاهر ما  
 جرى مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى المفعول كما في بعض الشروح  
 لان خلافا للفظ عن معناه الاصطلاح **ج** بالكلية من ضرورة  
 لا يحسن فلهذا على الظاهر المقابل للمضمر وجعلتم من الحقيقة والكمي  
 وبعد لم يتم التوضيح لانه في صفة رافضة لمضمر مستند راجع الى الفاعل  
 في صورة التنازع كذا صار ومكرم زيد اذا اكل مكرم وقد  
 سبق التنبية عليه وادور على التوضيح اقام ابو زيد فان قايما  
 خبر زيد مع صدق التوضيح عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون



خبرها صاحبها لان يكون مبتدأ وهو مع بعده بشكل باقي يم زيد فان خبره  
 صاحب لان يكون مبتدأ وهو زيد في الجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام  
 ان يكون الخبرا في الخبر في الفعل وفي قولنا اقام زيد خبرا في الخبرا في الخبرا  
 في الخبر **قوله** فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفع والالف  
 الاستفهام نبت على ان خبر طابقت ليس على لاهره اذ لو كان للزم ان  
 يجوز في الصفة الواقعة للظاهر امران ولا يخفى ان الاول هو الاضطر فان  
 كان مفردا في المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المصل ويشكل القاعدة بقوله  
 تع اراغب انت من التام في ان طابق للمفرد وتعين كونه مبتدأ والالف  
 لزم الفصل بين اراغب ومعمول باجتناب هو المبتدأ ويشكل باقي **قوله**  
 فان يصح كونه في محله دون كونه مبتدأ لعدم ما يخصه ويشكل القاعدة  
 ايضا بقولنا اطالع الشمس تطابق المفرد مع تعينها كونه مبتدأ اذ لو  
 كان خبر الوجب اطالعه الشمس **قوله** جاز الامر ان قيل لو كان زيد  
 مبتدأ ينبغي ان لا يجوز اقام زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع ان يوجب  
 الالتباس بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قام زيد يتبع في  
 كون زيد في محله حيث يخفى احتيا لكونه مبتدأ بالمره لانه لا يشتمل  
 على خلاف الاصل بخلاف كون مبتدأ كما في تيسر المقصود والتباس  
 شديد بخلاف اقام زيد فان الفاعل يشتمل على كون قائم مبتدأ  
 على خلاف الاصل وكونه مبتدأ ويشتمل على تقديم الخبر على خلاف  
 الاصل فلا يخفى المقصود بسبب كون خلافه اظهر من الاختلاف  
 فيجوز الامر ان أقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام امر حتى  
 يرتكب الالتباس لا جلا وفي اقام زيد يجب تقديم اقام لثقلته

جاز الامر ان

الاستفهام وتعلق الاستفهام به المشتبه على الاستفهام يجب تقديمه  
 لا نقول فالضرورة قائمة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز  
 زيد اقام خلاف زيد اقام فتأمل **قوله** اي اكتم الجواز قيل  
 ان اريد باكتم اكتم حقيقة يخرج عنه بعض الفعل الماضي ضرب  
 وان اريد اكتم من اكتم حقيقة او كمالا دخل فيه الخبر لانه لا ينافي  
 تأويل اكتم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيفترج بان تعريف  
 الخبر ليس كمالا للخبر لانه لا ينافي لست بهم قلنا امراد هو الاكتم  
 وعند محقق النسخة بلغة على مرافق خبر من خبرتا ويل بمفرد مبتدأ  
 كلام الشرح عليه نعم نجه ان المص قمن ذهب الى تأويل الجملة  
 الواقعة خبرا صرح به في ايضا المفضل وبناء قول فيما سبق ولا  
 يتأتى الكلام الا في اسمي او في فعل اكتم عليه وقيل الاول تقدير  
 المرفوع لانه ذكر اقام المرفوع فلا يصح في التبريق على ضرب  
 لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا ياتي عليه ما ايج على تقدير اكتم  
 من التمراد يد المكنون ولا يخفى ان المرفوع من الكلام الخبر وان  
 يعرف الخبر يعرف خبره فتمت فيه به دور على ما عرفت في تعريف  
 المحبوب عند المتقدمين فلا تغفل **قوله** اي ما يقع الاسناد به  
 يشعر كلامه بان التركيب من قيس اسناد المشتق الذي لم يتم  
 فاعلم ان مصدره على طريقة لقيت من قيس القيمة والنسب وان وليس  
 كذلك بل اسند اسند الى الجار والجور والباء للسببية اي ان اسند  
 بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا ان يتجه ان السند يصف  
 الالفاظ بصفات المعاني فيقول اللفظ اسند او مسند اليه



كما سبق في توفيق المبتدأ فلا حاجة الى ذكر الباء السببية **قوله** او يجعل  
 الباء بمعنى الى والصيغة المحذورة راجع الى المبتدأ الاقرب ان يراد المسند  
 الى الجرد او يجعل الصيغة راجع الى الجرد والاولى جعل الباء للملابسة الى الجرد  
 المسند انكسار بالجرود والفعل مدلس بالمفعول للعامل اللفظي  
 ابدال الياجي وكتب في الحاشية وكان الشك في تغيير العبارة ان لا يشبه  
 ما بالمسند اليه المذكور في توفيق المبتدأ ووجه يظهر لقوله به فائدة والآ  
 لا حاجة اليه انتهى كلامه ولا يخفى على ان الالبس لا يندفع بالتغيير  
 الى بابا واما ما يندفع بان قول اليه في توفيق المبتدأ فاعل المسند  
 وفي توفيق الخبر متعلق المسند وفاضل المستتر فيه فانكته ليس بذلك  
**قوله** وعلى تقدير بيان يخرج به القسم الثاني صيغة راجع الى المسند به فيه ان  
 يخرج الصفة التي هي خبر المبتدأ الا انها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى  
 المبتدأ واجيب باننا لم يسند الى فاعلها لان الكسرة هي النسبة الثانية  
 ولا نسبة ثالثة للمقتضا الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل المسند  
 في توفيق المبتدأ بمعنى النسبة الثالثة بعد جعله في توفيق الفاعل بمعنى النسبة  
 الاولى فكيف يبعد جوده وقد يجاب بان المراد بالكسرة الى المبتدأ  
 اعم من انكسار اليه او الى صيغة الى او الى متعلق صيغة ويجهل ان يندفع  
 في توفيق الخبر بفتح في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة  
 ومعمولها كالنحو الا ان ارجى اوجب الخبر على جرد الفاعل له وهو  
 الصفة **قوله** اي تجريد الاسم عن الفاعل اللفظية ليسند اليه شي كما  
 في القسم الثاني من المبتدأ وليسند اليه شي كما في القسم الاول من المبتدأ  
 وهذا الابداء بغيره عام في الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على السواء

كذا

كذا يستفاد من الرضخ فلا يكمل عبارة الشرح على ان تجريد الخبر للاستد  
 الى شي عام في مسمى بالابتداء وفانه وهم ولا يخفى ان توفيق المبتدأ  
 صادق على عام بالخبر والتوفيق الصحيح خبر المبتدأ من العامل اللفظية  
**قوله** لان المبتدأ وذات الخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجر جعل الشخص  
 خبرا ويجب ان يؤول هذا زيدا بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثر من  
 فليس هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم  
 قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديم على الفعل لذلك  
 الا انه منع من مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم  
 وذكره الفاعل لاداعي الفعل الفاعل والداعي متقدم على ما دعى اليه  
 جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوده  
 الا فحش لان المضاف اليه المبتدأ السندة انما له بالمبتدأ وفي حكمه  
 وقد جاز في الكفاية درج المبتدأ ومنه آخرون **قوله** وقد يكون المبتدأ  
 بكسرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدأ والتقديم  
 وقوله وادراك المبتدأ مستمدا على حال صدور الكلام الى آخر ما حش  
 التقديم والتأخير واعتد ربا في قدم بحث تشكيل المبتدأ ويكون الخبر  
 جملة على شمة بحث التقديم يجمع بين الاصول الثلاثة التقديم وتوفيق  
 المبتدأ واخر الخبر اذ يندفع على احوال التوفيق بايراد كلمة قد في  
 قوله وقد يكون المبتدأ بكسرة وبنه على احوال الاخراد بقوله والخبر  
 قد يكون جملة والتوفيق يوجب ما هو من شمة بحث التقديم على معرفة  
 بحث التشكيل والخبر جملة والسند رتبة بالخبر اذ لا يندفع به لا مكان  
 يجمع بين خبر الاصل التقديم على الاصلين الاخيرين **قوله** اذا تخصصت

مطلوب  
 وقد يكون المبتدأ



بوجه ما يقال الاظهر الاوضح اذا تخلصت بشئ ولعلنا وجدنا قوله  
 انه يوجب التخصيص ما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجب **قوله** اذنا  
 تخصيص بقول الشتر اكمل فتعجب من الموهبة التي هي منافية للشركة  
 غايها فلا يرد ان منزلة الرجل السوق على ادخل سوق في قلعة الشركة  
 غير ظاهرة وكما انه يقلل الشتر اك بالتحصيل قد يستعمل الا انه حصل  
 بالذات ما هو الغالب ويكفي للموقع **قوله** حيث وصف  
 بالثمن من تخصيص بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة انسان خبر من فرس  
 وصحة حيوانها ناطق خبر من فرس بل صحة جسم نام خبر من بحر قلت  
 ما ذكره ستره على لا التزام الوجب تخصيص النكرة في مقام الابداء  
 ولا مناقشة في الاسرار لذوى الالبصار **قوله** ومثل قولك ارجل في الار  
 ام امرادة وما يخص بوجه ما جوب هذا الاستفهام فانه يبيح ان يقال  
 رجل او يقال امرأة فانه يخص بعلم الخي طب بثبوت في الدار  
 على وجه الاحتمال فكما قال رجل احتمل عندك ان في الدار **قوله** فكانه  
 قال اي من الامرين المعلوم كون احد العلم في الدار اعترض  
 عليه بان هذا التخصيص عند التكميم والنافع التخصيص عند الخي طب  
 وهو مندفع بان تخصيص عند الخي طب ايضا بان الخبر لم يجد معلوم  
 له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين  
 في الجواب واستفاد من الكلام ما يستفاد به واخترت ايضا بان  
 لو كان التخصيص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل  
 في الدار وهو ايضا مندفع بالتخصيص في كوكب عظيم انقضت الساعة  
 هو الصفة مع جواز كوكب انقضت **قوله** فكذلك في الدار

تخصيص

تخصص بهذه الصفة فجعل الخ الظاهر جعل صفة الكل والى منى  
 كمن مراده رجل كما يفتح عنه قوله وفي الدار خبره ولكن ان  
 تراخ الظاهر وتريد يكون مبتدا او كونه مبتدا حقيقة او حكمي فان  
 المعطوف على المبتدا مبتدا حكمي **قوله** فان النكرة فيه وقعت  
 في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشملها فتعريف وتخصصت  
 حكمي لانها وان لم يحصل فيها تقييد الشتر اك او رفعه لكنها صارت  
 في حكم ما قلل الشتر اك في التعيين فلا يرد ان تقييد الشتر اك او رفعه  
 التخصيص لبعض الافراد وهو لم يتحقق **قوله** وكذا كل نكرة في  
 الاثبات كخبرة خبر من جردة هذا قول امير المؤمنين ع رضي الله عنه  
 في تعيين قدينة لكرادة اذا قلته من اوم المقصود انه يتصدق  
 بما شاء وهووم النكرة مع الاثبات في المبتدا وكثير وفي الفاظ قليل  
 نحو علمت نغسل قدمت واخرت بخلاف ما في خبر النفي فانه يستوي فيه  
 المبتدا والفاعل وغيره **قوله** لشبهه به اذ يستعمل الخ ولانه كان  
 في الاصل فاعلا قد **قوله** بالبيان المعناه فيه مسامحة اذ المراد به  
 صوت للكلب دون بناء على ما في الصحيح **قوله** قد يكون خبر اقل  
 لا بالنسبة الى الكلب او بالنسبة اليه فتشروقه نظرا لانه ينادي اري للكلب  
 لانت طانه يراه غير اجنبي وبناء اذ اري العدة لا ضطرابه حيث  
 يراه اجنبا **قوله** فيقد وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم  
 والاول النسب بحال هذا العلم والثناء لعلم المعاني فلا تفضل  
 فاما ان يكون التخصيص ما يخص به الفاعل اذا استعمل في بيان  
 معناه واما اذا استعمل في بيان خبر معناه فاما ان التخصيص بالصفة



**قوله** وهذا مثل فنصح الابداء ان يخرج اليه باعتبار اصل التركيب  
واما باعتبار المعنى التمثيل فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص  
المبتدأ **قوله** علم ان ما يذكر بعده موصوف بفتح الاستقرار في الدار  
ورد عليه ان قايماً رجل كذلك ويمكن ان يعتقد بان هذا التركيب  
لا يطرأ اعتباره ولا يخفى ان الاول ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر  
النظري **قوله** هذا هو المشهور فيما بين النحاة واما اشارة الحكم  
بان التكرار يجب ان يخصص حتى يقع مبتدأ في يكون قوله وقال بعض  
الحقوقي منهم الخ على ليله واما اشارة الى ما ذكر في تفسير كلام حكيم  
والمقصود منه اشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل  
الهمداني والابحاث التي نظرها في هذا المقام فارجع اليه ان كانت  
لك الامام **قوله** وقال بعض الحقوقيين ان اشارة النحاة لما راوا ان المبتدأ  
لا يبع قوته بالتميز بين المفيد من الحكم على التكرار وغيره ضبطوا امثلة  
فلما تختلف من الغائبة ليكون على بصيرة ما في الحكم على التكرار **قوله**  
ولما كان الخبر الموقوف فيما سبق مختصاً بالمراد به وعليه انه فلا يصح  
حصص الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم **قوله** ارادوا ان يشر  
ان ان خبر المبتدأ قد يقع جملة خبر المبتدأ في كل التي لا محل لها الا في  
وقد وجا في سبع ليز وال حال والمفعول والمضاف اليه وجزا او شرطاً  
جائزاً وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفعول والتابع بجملة لها محل من  
الاواب وتلك التي لا محل لها من الاواب ايضا حضرت في سبع المبتدأ  
نقطة ويستمر ابتداءً كما يستمر بجملة التي صدرت قبلها والمعتبرة  
والتفسيرية في اسرار النحوي الذين ظهروا بهن بهذا الا يشترطكم

ولا يسمي بقال لا يسمي بقال  
ويسمى بقال لا يسمي بقال  
ويسمى بقال لا يسمي بقال

جملة

جملة الاستفهام مفتحة للنحو والجباب بها التفسير والواقعة جواباً لشرط  
غير جائز مطلق كقولنا ولما وكيف او جازم ولم يقتض بالفاء  
ولا باذاته لغيره والواقعة صفة اسم او ظرف والتابعة لما لا محل  
لها من الاواب فليكن على ذكره من جملة هذه الجملة حتى ينفصل عن الجملة  
تفصيلاً مغنياً **قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية  
بمعنى انها ثابتة عن الفعلية والآفاق لظرفية جملة لا تتناول السناد  
الفعل الى الفاعل وهذا الاستدراك ضمني كان فاعدا للمفعول ولكن ان  
تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متضمن لهذه المسئلة **قوله**  
ولا بد في جملة وكذا في المشتق والمماثل به وقال الكافي لا بد  
في الخبر مطلقاً من عايد والسند بالاجماع على ان في خبر كان ضميراً  
حتى لو لمعنى كان زيد احوال كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر  
كان وخبر المبتدأ وواجب بان في خبر كان المقارنة بالزمان  
فهو بمنزلة الفعل وقوله ولا بد من عايد الظاهر فيه ولا بد لانه  
شبهه مضاف متعلق من عايد به كما هو الظاهر اذ ان كان يبين  
الاعوات في شبهه المضاف وجعل من عايد خبر بعيد من اعادته  
المعنى **قوله** كاللزام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبل وضع  
الظاهر موضع المظهر الا ان الظاهر صلح لوضوئهم موضع المظهر باعتبار  
لام العهد فلما معنى بجعله شيئاً **قوله** ووضع المظهر موضع المظهر  
اما آخوه جاز في مقام التعظيم مطلق وفي غيره جاز في جملتين مطلق  
هذا في سورة الكلام وفي الشرح جاز عند سبويه بشرط ان يكون بمقولة  
الاولى وعند الاحقاش مطلق **قوله** ويكون الخبر تفسير المبتدأ الاول

لم تذكر



محمّد  
قد تحذف العائد

عين المبتدأ، ليسهل قولنا ان زيد قائم ومقول لم وقاد **قوله** وقد تحذف  
العائد اذا كان ضمير واما ضمير الضمير فكون الجوزي المبتدأ لا يقبل الحذف  
ووضع الظاهر موضع المضمر لئلا ينفك مع الحذف وكذا اللام العهد اذ مع  
الحذف لا ينافي الذين الا الى الضمير **قوله** لقيام قربة دلت لكاه على  
ان الحذف شائع كذا قام قربة وليس كذلك بل مضى ذلك بالضمير الجور  
بمن اذا كان في جملة الاسماء يكون ضمير المبتدأ منزهاً جزاءً من مبتدأها واما  
في غير ذلك فمع المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والجور سماحي **قوله** اكثر كتب  
في الحاشية اكثر دواؤه شتر واد من ذهب انتهى وتفصيله ان اكثر ان شتر  
وسقا والوسق سنون صاى الصاخ اربعة اعداد والدة المنة وقوله اكثر  
منه الجار والجور ههنا المحذوف حال من ضمير نسبي فيلزم تقديم الحال على  
الاسم من المعنوي فالاول ان بقدر مؤثراً وان قيل ذلك جائز في حال الظرف  
وقوله اسمى منوان منه في هذا المثال صفة منوان **قوله** وما وقع ظرفا  
اي الجوز الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم ظرف الزمان  
والمكان وهم يتمحون فيطلقون على الجار والجور ثم يتمحون  
فيطلقون على ما يتم الجميع فالتحريك على السامح الا في ضمير المنة  
فظرف الزمان لا يقع خبرا عن جسي لا يكون مجزاً فلما يقال زيد يوم بركة  
بخلاف الحال ليلته المنة ومن السامح ما وقع لبعض في هذا المقام  
حيث نعمل الحكم مطلقا ومنه بان الاخبار على الجنة بالزمان لا يغيب  
لعدم اختلاف الزمان بجنه دون جنه بخلاف المكان ثم اعترض على  
نفي ان قوله الزمان لا يرفع مفعول لا يوافق ان الزمان يحدث في  
لوزيف ولا يخفى ان الزمان لا يرفع من قبيل الهمال ليله بكونه في لاهة التي

على ما نقل

على ما نقل لا على ما قالوا فتأمل **قوله** فالاكثر من النجاة وهم البصريون  
لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما  
وقع ظرفا فقدر بجملة خلافا لكونه فيس فالظاهر ان الثاني بل بالجملة  
لا يختص قوما من غير بل يتم اكثر وقول مع انه يشارة الى تقدير بل بالفتح  
كونه خبرا عن اكثر انه مقدر بجملة لكان اخف **قوله** اى ما اول بجملة  
قول التقدير بالتأويل لان التقدير بلمنه اتا ويل والعرف من  
الظاهر ليصح تقديره بالباء والكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدر مع  
انه ليس بقدر بل مذکور وهذه الجملة من مطارج الانظار ذلك واما  
فيه ما يجب ان يخلص عنه الالبصار واما لا يبعد ان يقال ان التقدير  
بمعنى الاتحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقة به اى الظرف ملحق بالجملة  
وجعلوا من جملة ما يمتدح اليك ان التقدير بمعنى التقدير التبعي يقال  
المقدور من المقدرة في كتاب الله اى المعينة فامعنى ان لينة الظرف  
بهمم من جملة هذه الاكثر وبمقدرة عند الاقل **قوله** بتقدير الفعل ذلك الفعل  
العام كالحصول والكون الا نادرا حتى تصرفاته السخاة الظرف المستقر  
فيما كان عاملا تاما وحقيق بعض المتأخر بما انه قد يكون من الافعال  
الخاصة اذا انشأ الذين اليه بحسب المقام واما قوله نعم فلي راء  
مستقر اخذه فالاستقرار فيه بمعنى المسكون لا بمعنى الحصول العام  
**قوله** بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقول من بشل زيد في  
الآثار ابو اوما في الآثار ابو هان لينة فيه ملة بسوا وقد الفعل  
او اسم الفاعل لانه من قبيل احاصل ابو هان فاحصل ابو هان وهي  
بجملتان **قوله** ان الظرف لا بد له من متعلق قيل اتفق النجاة على ذلك

والجوزي المبتدأ لا يقبل الحذف

مصل الظرف المستقر







نحو اما اكل خارج فلما اصدق قلت هذا اذا لم يكن ان في ما يتبع موق  
 للمبتدأ نحو اما اكل خارج لولا انك خارج وخرجت في ذاك السبع حاضر  
 والحقين بما بعد اقسام ضيق الفطن **قوله** اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع  
 هذه الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط مانعاً في  
 الجزاء قلت لم ير بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط  
 وهو كل واحد من هذه الصور فالاول في كل من هذه الصور **قوله** وقد  
 يتعد الخبر من غير تعد الخبر عنه فبذلك يتحقق التسليم قد فان تعد الخبر مع تعد  
 الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم ومروا على ولم يقيد بوحدة الكلام فيكون  
 المعنى وقد يتعد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه في ثم فانه  
 تعد الخبر في هذا الكلام الواحد ومع قال قد للتفصيل والتحقيق اذ اللفظ  
 بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير صراحة من الحقيقة **قوله** فاسمى في الحقيقة  
 خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم للجملة  
 مثلاً من التفسير فيكون الخبر المشتق خالياً عن التفسير على انه يكذب وجوب  
 هذان خلو ان خاضعاً قلت اعتبر في كل منهما ضمير استحق الجموع كما اورد  
 على كل ارباب استحق **قوله** وفي هذه الصورة تترك العطف او في هذا  
 انما يتم اذا لم يتعد المبتدأ نحو هي عالم او جاهل فانه في العطف واجب  
 لانه يجمع المعنويين **قوله** في هذه الصورة بالعطف او لانهم يجمع خبر او يجب  
 ان يكون هذا الخبر جامداً للفظا وتقدم برأئنا يلزم خبر الخبر المشتق  
 من ضمير المبتدأ او من عالم او جاهل في تقدم بهي رجل عالم ورجل جاهل  
**قوله** فاسمى من في الحقيقة خبر واحد لانه ان المقصود اثبات الكيفية  
 المتوسطة فان قلت يلزم خبر الخبر مثلاً من التفسير فيكون الخبر المشتق

في خالياً عن التفسير على انه يكذب وجوب هذان خلو ان خاضعاً قلت  
 اعتبر في كل منهما ضمير استحق الجموع كما اورد على كل ارباب استحق  
 الجموع **قوله** ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير  
 عاطف هذا هو الملازم بالحكم بافتتاح تعد الفاعل **قوله** هو  
 سببته الاول للشيخ او للحكم به هذا في ذهب اليه جمهور النحاة  
 واتى على تحقيق الشيخ الرضوي ان معناه لزوم التام للما قبل فلهذا في  
 الى التكليف في ادراج وما يكتم من نية فمن الله في الفاعلة **قوله**  
 فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي زوجه فلما يكون  
 الاصل جامعاً ولم يدفع بالحكم بشذوذه ككثرة وتوجيه الورد  
 على ما قالوا ان كون النعمة معلوم ليس سبباً لكونه من الله مع ولو  
 قيل بتعليل افعال الله بالفرض لكان سبباً الى ظهور نقصه مع الشرط  
 فموضع النزول في هذا الاشكال ففكرة من سببه حل العقول  
 على في هذه الاعتزال **قوله** في شبه المبتدأ الشرط لكن قصد السببية  
 لازم للشرط اذ لا في شدة له سوياً بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه  
 قصد ما بعده لبقاء الفاعلة بدون قصد في فلهذا اختار في بعض  
 القول على الخبر والنزول في الجزاء ومنهم من يتنبه لهذا فيلزم وجوب عدم لزوم  
 الفاعل هنا كون المبتدأ او دخلاً في معنى الشرط غير خريق **قوله**  
**قوله** وذلك الاسم الموصول بغير فاعل ان فاعله باقياً على معناه  
 او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلاً في المعنى الاول  
 هنا فليس والشرط لا يكون ظرفاً اليها قيل لا يصح ينضم هذا في ما  
 ذكره لان المبتدأ او الذي دخل عليه افعالاً او المبتدأ الذي يكون



احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقتضيه منه  
 العجوبة مدخول اما واسماء المتضمنة كالشرط في الفاء وليست ممتنع  
 مدخولا ولا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه  
 الموصول بفعل معنى **قول** او النكرة الموصوفة بهما اى باحدى  
 فاعل به بافرد الضمير قوله مع ان الموت الذي تفرون منه في ذلك فلا فيكم  
 نفوس بان الفاء هنا زائدة اذ المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط يجب ان  
 يقيد النجوم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضوي رحمه الله بان ذلك لا يجب  
 فيه ويترجى ان مع الشرط هنا متضمنة اذ لا سببية للفرد بالنسبة الى  
 العلاقات ودفع بان سبب الحكم بالعلاقات **قول** كل غلام رجس ياله  
 ايضا مثله للمصنف في الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه  
 كل لا يخلو على ما لا يخفى على المتبع للكامم قلت امراد بالموصوف  
 الموصوفة معنى لا لفظا والكل الحي لا افراد الموصوف موصوف  
 معنى **قول** والشرط والبراءة من قبيل الاخبار اى بطلان الشرطية  
 لا يكون الا خبرية فلا يرد ان البراءة قد يكون امراد فيه انه يشك  
 بالاستقناء عن بطلان الشرطية فانه مقصود كثير الامور ان فيما بين الناس  
 يبعد ان يكون مملوكا وان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن  
 ان يدفع بانه لم يقع تنازع الاستقناء وحق الشرط في الصدارة  
 وتدفع الحاجة بان يقال بل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود ويترجى عليه ايضا ان وجه المنع في حيث وليس لو كان كونها  
 من قبيل الخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت في لا يخلو ان يقال  
 ان نواسخ المبتدأ اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط  
 الذي

قالوا في محله  
 في المصنف قوله فان قلت كل خبر ياله

الذي تضمنه المبتدأ فضعف معنى الشرط لا تنافي ولا زوال الذي هو الصدارة  
 فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ او لضعف مقتضيه وحيث كان القياس  
 عدم المدخول على خبر ان ايضا ان انه لعدم تأثيره في المنع كعدم  
 وعدم منع ان المفتوحة لا يحاظرها بالمكسورة **قول** فان قيل باب كان  
 في التبريد ان المنع من حيث التبع والاستعمال انما يتحقق في حيث  
 ولعل وكذا الا خلافا على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة  
 واما المنع او الاختلاف في غير ما فنسب القياس بهذا فظهر وجه  
 كل تخصيص وقع من المصنف في هذا المقام **قوله** ووجه ذلك التخصيص  
 الالهيتم بيان الاختلاف الواقع فيما يشعر بان بيان المنع  
 بالاتفاق منطلق لبيان الاختلاف ولا وجه له في لوجه انه دعاه  
 الى بيان خبر الموصوف المشبهة هنا انه سيقول وامره كما مر خبر المبتدأ  
 فلو لم يشتر حاله هنا لا وقع الحكم المذكور فيها بعد المتقدم في الغلط  
**قوله** وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه كرس اصيل في الكلام  
 وكذا لانه اهل الجدة في تقدير اهل الجدة هو واحتمال كون الخصوص  
 خبر مبتدأ او مخدوف لا يعتد به بل ينبغي كونه مبتدأ وما قبله خبره  
 قلت فيكون المعطوف من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام  
 خبره في موضعه فينقص به بيان وجوب حذف الخبر وبيان المص  
 احتمال كون المخصوص خبرا يبين من الاعتبار به بل العذر في عدم  
 ذكره في هذا الموضع ان الاول في كثير من منبئات بحث النعت  
 والنازع من منبئات بحث بيان افعال المدح والذم **قوله** اى  
 المبتدأ او المخدوف جعله مثالا للمبتدأ او المخدوف والظاهر جوده مثالا



الحذف المبتدأ، وعلى الأول في الكلام حذف مضاف الى كبتاء قول المستعمل  
 وعلى الثاني حذف مضاف الى حذف مبتدأ قول المستعمل فكانه لتقليد  
 الحذف ترك الظاهر فقول مثل المبتدأ المحذوف في قول المستعمل بيان  
 للمعنى لا التقدير حتى يطلب وجه صحة قوله المبصر للهدال القمارى ثلثات  
 ليال هلال وبعده القمرة كذا قيل كمن في القاموس الهدال عزت القمرة  
 والليلىتين او اى ثلث اوال سبع والليلىتين من آخر الشدست وخشرين  
 وسبع وخشرين وغير ذلك ثم واثار ال امراد بالمستعمل قلنا لم نجد  
 في كتب اللغة المستعمل بمعنى مبصر الهدال بل هو الصبح الرافع صوته  
 حين يتولد وفي القاموس المستعمل الصبح رفع صوته بالبكاء وكذا لكل  
 منكم رفع صوته او صفق هذا في استعمل المبصر للهدال الرافع صوته  
 وفي بعض النسخ قيل الاستعمال ما هو ثوب يدان وبانك كرون وكلامها  
 مستقيم هذا فكانه اشار الى ان قول الراجح اشارة الى استعمال اللفظ  
 المستعمل في معنى **قوله** لان مقصود المستعمل فيه منع لاحتمال ان يكون  
 مقصود تعيين شئ بان اشارة والحكم به على الهدال فالاول ان لا يقال  
 ليس ما يذهب في الخبر لان الوب حين يفتح بالحقوف لا يفتح الا بالمبتدأ  
**قوله** جبر على عادة المستعملين فالبا لعادة ما انتفع خذاف او نذر قوله  
 على بالتيقن اى العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم مما ينكر  
 لان امتناع الراجح من بين المتدربين الى العروبة مع كثرتهم من  
 مطلق الامتداد وقوله ولما سمع منهم نصب الهدال وجه ان الغالب  
 فيما في آخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما افرد بالترك الوقف  
 فان تقديره على المذهب الصحيح وانما على بعض المذاهب الغيبة

الصحيحة

الصحيحة فليست نحن فيه لان منها اى اذا ظرف مكان جبر عن السبع الى مكان  
 وجوب السبع ومنها ان ظرف زمان والمحذوف هو المضاف والمذهب  
 الصحيح ان التقدير فوق وجوب السبع واقف في اذا ظرف للحقوف  
 والغنى يدل على صحة هذا المذهب عندى ان الوب اذا يفتح بالحقوف  
 يقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغيبة الصحيحة  
 لان على بعض مذهبنا نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول في جازات المقدر  
 والتقدير مرتبة فتا جازات وقت السبع واقف وبتقدير ان يجعل  
 ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اى اللطف واما في الجواب  
 والشرط المحذوف **قوله** في التزام يقال التزمتم الشئ في التزامه  
 اى قبل ملازمته وقوله في التزام الخ في تركيب يقال عليه لا يظه  
 في خبر لئلا خذاف الجلة عن العائدة اى كلمة ما وان يخفى لا معنى لظرفه  
 الخبر المحذوف الخبر في حق مع التراج والعبارة محذوف اى في موضوع  
 منه في لغة كسب من قبيل التبر الكثرة بدوهم ولك ان تجعل ما مصدرية  
 والمصدر حيث يكون المعنى وجوبا في وقت التزام غيره في موضوعه  
**قوله** وذلك في اربعة مواضع لم يثبت المص الا في الخبر في زيد  
 في الدار اى حصل او حاصل لان تقدير الخبر لا مر لفظ لا يربطه  
 المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس **قوله** الاول المبتدأ او  
 الذي بعد لولا الاول ان يقول المبتدأ الذي بعد لولا وخبر عام  
 يستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عام وكان اختار ما اختاره  
 تنبيها على تعيين النسخة الفاضلة الاول في صوابه من تنقيده  
**قوله** اى لولا ان لا يوجد زيد وزيف بان حذف الفعل

المبتدأ المضاف وقت  
 خبر جوب وجوب السبع



لا يكون واجبا من غير محذور ولا في الماخض يجب تكريره في غير الاعاء وجوب  
 القسم انا ودا **قوله** وقال الزا لولا هي الواقعة ولا يقع ان لا يه  
 من القول بحد في مسند الكلام في ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه موقفا  
 لعامل لفظي دون الخبر **قوله** كل مبتدا كان مصدرا صورة الا ان كان  
 مصدرا او موقفا فان المبتدا **قوله** من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا  
 حقيقة فانهم منسوبوا الى الفاعل به فلهذا في خبره في خبره في خبره في خبره  
 الخبر في الاضافة الى الله لهما او كليهما في خبره في خبره في خبره في خبره  
 لا لا يجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية **قوله** واكثر شري  
 السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير في في قال الشيخ الرضخ يجوز في  
 هذا القسم رفع الى على الخبرية بان يقول اخطب ما يكون الامير في ثم بان  
 او الكلام كان في زاء والجي ز يونس الجاز في جعل آخرة في زاء فان قلت  
 فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلما ثبت القاطعة قلت  
 اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاطعة لانثفا في الحال ولا يخفى ان  
 ما ذكره من جواز رفع الى في هذا القسم مقبها اذا كان اوله في زاء كما  
 اخبره تعليقه انا ان يكون لكم مبتدا على اطر ادب وجوز الشيخ وغيره  
 جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير مبتدا في اخطب او فاشكونه  
 فانما في الاما فاعل المضاف الى المصدر اعم ان يكون المضاف اليه  
 بناء واسطة **قوله** خبري زيدا حاصل اذا كان في خبره اذا كان ر  
 ليحد في الحال عامل سوى المصدر اذا المصدر لا يجوز ان يكون عامل في  
 كما استوفى ولا يجوز ان يكون العامل فاصلا في الحال هو غير المصدر  
 وفي كل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل في هذا اختلف عامل في الحال

وصاحبه

او بوا

وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا اخذ ان من جاز ولا يجوز الا في خلاف  
 له ان يخالف في تقديره اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل **قوله** في متعلق  
 الظروف الا في متعلقات الظروف **قوله** ثم في مع شرط العامل في الحال  
 اذا هذه ظهري في خبره عن معنى الشرط كما لا يخفى **قوله** وفيه تكلف كثيرة  
 من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في خبره هذا التكلف المكان  
 ومن العدد والحق ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى الناقصة ومن قيام في حال  
 مقام الظروف هكذا كتب في في خبره ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة  
 المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف اكثر من ان يحذف في  
 خبره هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان ناقصة انهم لم يجدوا ابا  
 من جعل المنصوب بعد المصدر محالا ليظهر وجه لزوم نكارة ولزوم الواو  
 فيه اذا كان جملة اسمية فلو قد كان ناقصة لكان خبرا جازما التوحي  
 غير حاصل للزوم الواو اذا دخل الواو في خبره كان الا تشبها بالحال  
 ولا يلزم وفيه ذكره من التوجيه للحال من التكلف ان الحذف متفاوت  
 لان الملازمة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر  
 وان صدور الضرب ووقوعه لا يبعد التوجيه عنى بالملازمة **قوله** ثم نقول  
 حذف المفعول الذي هو في الحال لوقال في في العامل وفي في الحال  
 مرة واحدة كما في راشدا هذا لكان اكثر استراحة من التكلف  
**قوله** وتقيد المبتدا والمقصود محو به ليس الاستعمال يقال وجه  
 ان الجمل الموقوف اذا استعمل بملاقاة خبره يخصص بتم جميع ما يقع عليه  
 وفي المتن جميع بلا مرجع وهذا يوافق وجوب كون هذا المصدر مضافا  
 لوجوب اضافة الى الموقوفة حتى يتوقف **قوله** اي خبري زيدا خبره



فأما ولا يجب فيه إلا أنهم لا يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لا بد في  
 أن مع الفعل مع بقاء معموله وهو أنه في الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه  
**قوله** لكونه بمعنى الفعل مؤنثه عدم صحته تأكيد المعنى وتوضيحه يقال  
 وجه الاستفاد من الخبر ما فيه تقدير الخبر غير ظاهر **قوله** وثنا لثنا كل مبتدأ  
 اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضخ حذف الخبر بها في الجواب وجعل  
 الواو بمعنى مع خبر فالرفع عندهم متعلق من الواو لا مدحوله وهو **تعلق قوله**  
 وذلك مثل كل رجل وضعته كتب في السنة الضعيفة في اللغة العتار  
 البني إلى الراض والنخل والمتاع وهرنا كتابة عن نصيحتي الخ الضعيفة انتهى  
 وكانهم يشبهوا الضعيفة الرجل بالراض المفعلة التي لا تفتح وفي مثل هذا التفسير  
 سوال مشهور وهو أن ضمير ضعيفة لا يصلح أن يعود إلى كل ولا إلى رجل وقد  
**قوله** إنما أن كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضميمه نائب عن ضمائر كثيرة  
 يعود بكل اعتبار إلى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد وضعته وبكسر **قوله**  
 أي كل رجل مقرون مع ضعيفة لم يقدركل رجل وضعته مقرونان ليكون  
 محذوفاً نائب عن الخبر متاخراً عنه فيصح لكم بيا بته **قوله** وأقيم المعطوف في  
 موقوفه لأن المعطوف على المبتدأ وإن كان من تنجته لكنه يترك بعد الخبر  
 فيصح أن ينوب عن الخبر ويشغل مكانه اشغال عليه إذا قال هم معطوف  
 على ضمير هو من الخبر أي كل رجل مقرون هو وضعته في في الموضع  
 مع الموضع وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدأ عطوف عليه بالواو  
 بمعنى مع أنه عطوف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى أنه يستغنى عن بما ذكرنا  
**قوله** يكون مقسماً بمعنى متعيناً كقولك مشتهراً في بحث تيب ورسماً  
 أنه ذكره للآق م به ليكون قد بينه على حذف الخبر الذي هو فسيح

والمراد

مثلاً

والمراد بجمع واحد لا يستعمل مع اللام الخ في التاموس العبر بالضم  
 والفتح البقاء وبالفصح التمس قيل ومنه كثر في **قوله** أي من الموقوفات  
 خبران وأخواتها ثمة على ذكر خبر أن ليس لأنه من خبر المبتدأ أو بل لأنه  
 من الموقوفات ولم يرد أن خبر أن مبتدأ أو محذوف حذف خبره وقوله  
 هو المسند جمل مستأنفة لأنه تكلف بعيداً لا حاجة إليه والاضافات  
 بمعنى الاستنباه وليس بهذا وصفاً كذا تأويل هو استعمال لغوي قال  
 الله تعالى وكلما دخلت آية لعنت آخرة وآياتها قال المصنف خبر أن ولم  
 يفتل ومنها خبر أن قصد إلى البيان على وجه يحتمل المذهب الأصح وهو ذهب  
 الكون وبكسر الخ باخ في الفاسم **قوله** هذه الحروف ذات لفظ واحدة  
 لأنه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التقف  
 في المحذوف أي خبر واحد من أن وأخواتها والآل واضح الاضطرار لنفع أن  
 يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند به **قوله** عليه أي  
 على المسند وشيخ آخر ولا يخفى عليك أن المرفوع من العبارة دخول  
 هذه الحروف على المسند لا على المسند انتهى آخر وأن كان هو صحيحاً  
 في الواقع ولا حاجة إلى الكل عليه فلا ولي الاقتصار على ما هو المتبادر  
**قوله** والمراد بدخول هذه الحروف مكانه معنى طرف المدحول والمتبادر  
 في النفس المدحول لا يبرأ من أثر لفظ لان نظر النفس فيه فالشعير خلاص  
 الظاهر ومع ذلك مقرر أنه بدخول في التعريف المسند الذي دخل عليه  
 أن الخفيفة الملقاة على النفس فإنها ودوت على المسند اليه لا يبرأ  
 من معنى هو التأكيد للنسبة المستقلة بها مع أنه خبر المبتدأ  
 لا خبر أن لأن أن تكلف ويراد بقوله لفظاً لا يقابل تقديراً أو محذوفاً

مطل  
 خبران وأخواتها



ويقول معنى ما يشهد **قوله** فان يقول من هنا حيث السادة الى ابوه ليس  
 ما يدخل عليه ان هذا المبنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية **قوله** فلما يحتاج  
 الى ان يربط على معنى ان الجواب استبقى معنى هذه الجواب الذي يحتاج فيه  
 الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه  
 الحروف وهذا يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا  
 بين القولين كما اشترنا **قوله** ولا يلزم منه عطف على قول يجب فيكون المعنى  
 ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في تجنجه فاللما ياتي ان يقول على ان  
 يلزم فليكن ان يلزم الاستدراك يلزم خروج قاييم في ان زيدا قاييم ابوه  
 فان الخبر قاييم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف موقفة خبر ان  
 على اسم المنتظر انتظارا طويلا ويكسر دفع الاستدراك بان يجعل المراد  
 بالاسم بعد دخول هذه الحروف الى اسماء ما في ج الى تاويل الجملة  
 بالاسم او تاويل الاسم بما هو اسم من الاسم حقيقة او حكمي ويكسر ان يقال  
 لا حاجة الى التاويل لان الخبر لكان متبني بقوله وامره كما مر خبر المبتدأ  
 كما ان الخبر لكان للمبتدأ متبني بعد ذكر توبيخ محقق بالخبر المفرد **قوله**  
 مثل قاييم في ان زيدا قاييم بنه بالمثل على ان المراد بالخبر ان واخواتها  
 خبر واحد منها وان المراد به دخول هذه الحروف ودخول هذه الحروف  
**قوله** والمراد ان امره كما مره لا خفاء ان المراد من عبارة المصنف  
 خبر ان حيث يعرف ان اتى خبر صحيح واتى خبر فاسد وما ذكره الشارح  
 لتكلف على ان بعد حاشية قوله وامره كما مر خبر المبتدأ بان امره كما مر  
 في اقسامه ومن اقسام الخبر المتضمن لصدور الكلام لزم ان يكون خبر  
 ان ايضا كذلك واكف دنا ظرو من فوت بعض الاستنادات

جاءه  
 وينفع

وينفع ان يقول الاتي تفهنة استقوا ما دفع وقوله جملته الشائنة نحو ان زيدا  
 اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيدا اضربه وتمامكم يذكره عدم صحة دخول  
 الفاعل على خبره مع تضمن اسم معنى الشرط كانه لم يفت لسبق ذكره  
 وقوله ان من اباك ابراد على مذاهب خبر سبويه من ان من اخ من ابوك  
 وهو لا يد على المص مع اختياره مذاهب سبويه الاتي تقديم خبره  
 فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب  
 وبهذا ينبغي ف وما قيل حتى البيان الاتي التقديم لان التقديم قد  
 مشترك لانه استثناء وما وجه الشبهة ووجه الشبهة يجب ان يكون مشتركا  
**قوله** الا اذا كان ظرفا فيه ان يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدأ في التقديم  
 اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر ظرف لان يتضمن ماله صدر  
 الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا رفع الدار فان لام لا مبتدأ له صدر  
 الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان **قوله** وفي وجوبه  
 اذا كان الاسم نكرة فيه تحت لان ان يتجوز وقوع النكرة مبتدأ صريح به  
 الشيخ عبد القاهر في دلائل الايجاد فليس حكمه الا جواز التقديم فقول  
 المص الا اذا كان ظرفا قاصر **قوله** خبر لا الكائنة لسبق الجنس قد الموت  
 باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوضيغ  
 والمشتبه في انشأ تقديم النكرة احترازا عما حذف الموصول مع  
 بعض الصلوة فانه لا يجوز عند البهره في التقديم خبر الكائنة لسبق  
 الجنس على جعل كائنة محلا لى كلمة لا تبا ويلزم بالمفعول بمعنى المفعول  
 المستفاد من اضافته للخبر اليها اي خبر ثبت لكلمة لا عليك به عاين جانب  
 المعنى اذا عاين هذا جانب اللفظ فانها لا تبا في الا لى **قوله**

الطريق الواضح







بعينه الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الى ان المتبقي لانه  
 يجوز ان يكون ثابتا لا يتغير كناية باحسان احد دعوى يكون في كل  
 الفعل الضمير المسمى المكنى بالنصب بعده على تقدير ان يكون  
 ما تسمى خبرا في لا ربح قايما على الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام  
 ربح قايما برفع قايما فلا يكون لانكار التي اثبتت الخبر في كلامهم  
 معنى لانهم لا يقولون لم يجر قايما خبر لان هذا البحث ليس وظيفة  
 السوب والانتكار انما يتأتى لو التزموا في مثل لا غلام ربح قايما  
 نصب قايما وانما قال لا ترسى لا ادري من اين هذا النقل  
 والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يصح نظم قريته وانما اذا  
 قامت فغند بن تميم يجب الحذف وعند الجزييين يجوز هذا فنقول معنى  
 معنى كلام المصنف وبجدة كثيرة انه يحذف كثير القيام قريته الا ان  
 لم يصرح باستراط قيام القريته لظهور انه لا معنى لا تحذف بدون  
 القريته وكثيرا ما لا يصرح بهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء  
 وقوله وقد يحذف النكاح وقوله وقد يحذف ان معا بعينه الفعل  
 والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة  
 لفظ الخبر ومعناه في الاستثناء ووجه معنى قوله وبنو تميم لا يثبتون  
 انهم لا يثبتون عند قيام قريته ولو قال ودراهم عند بني تميم لكان  
 اخصر وبما عرفت من القول قد عرفت ما يمنع من القول  
 اي على ليس هذا مفهوم من الاضافة الاسم الى ما ولا لا تقول  
 المستفاد من الاضافة علمي لا على ليس قلت الحكم بالثبوت و  
 على علمي لا على ليس حتى يثبتهم كثرة على ان قال

ان ربح

عبد الجليل افندي طوله الله عز

ان ربح مستفاد من التثنية بليس فقد ذكر الجوز به رجوع الضمير  
 الى التثنية فواقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التثنية

لا يخفى ما في هذا الكلام من الخلل حتى لا يحصل معنى معقول وكأنه يفتقر فيه بعض النسخ وغيره بالنسبة  
 والزيادة والتبديل وصوابه وليس هذا مفهوما من الاضافة الاسم الى ما ولا المستفاد من الاضافة علمي لا على  
 عمل ليس على ان الحكم بالثبوت في علمي لا على علمي عمل ليس حتى يثبتهم كثرة على ان قال ودراهم عند بني تميم لكان  
 لا يصلح مرجعا للضمير لعدم سبقه ولو سلم انه بجملة خلاف الواقع وكثرة على آخر  
 فوردته انه فلم نفسره وشابهه فاجاب بقوله وانما قال اكثر اي عمل ليس لعيننا لما هو الواقع  
 اي لا بياننا لرجوع الضمير  
 قوله نقول اه طوله هذا الاعتراض ان الذي ارجع الضمير الى عمل لا على ليس لان الفروم للزيادة  
 من الاضافة علمي لا على عمل ليس وحاصل الجواب ان ان الفروم للزيادة من الاضافة علمي لا على عمل ليس فقط  
 بل على عمل ليس حكم الصفة اشار اليه بقوله لا على علمي عمل ليس لكنه لم يلتفت الى هذا التبدل  
 ولم يجعل مرجع الضمير لا يمتح بوجه كثير على الذي ليس كعمل اشار اليه ايضا بقوله حتى يثبتهم اه  
 بل التفت الى الفروم الضمير وهو عمل لا فقط فجعل مرجع الضمير وعمل في الحقيقة عمل ليس اشار اليه  
 ايضا بقوله وانما قال اي عمل ليس اه فعمل ليس مفهوما من الاضافة علمي لا على عمل ليس ايضا في ارجع  
 الضمير فظهر من هذا ان الراد من الفروم في قوله هذا مفهوم من اضافة الاسم اه هذا لا يخفى هكذا  
 ينبغي ان يفهم هذا العلم فانه وجد فيه نقصان اسم كان علما فان وقع عليه فصار جاهلا

عالم محمد

انما سيجب  
 المعقول عليه لغة وانما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من  
 كانت وهو ما قد نرى بفعله لغاية ذلك لم يستد اليه ذلك الفعل



بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الى ان التانيئة لانه  
يجوز ان يكون ثابتة لا يتغير كتابته باحتمال احد وجهي ممكن فاما مثل

المستفاد من الاضافة علمي لا علم ليس قلت الحكم بالشدوذ  
على علمي لا علم على ليس حتى يتوهم كثرة على اوز واني قال  
انما

انما استفاد من التانيئة بليس فقد بعد ذكر التانيئة وجوه الضمير  
الى التانيئة فواقع من غير شدوذ وانما الشدوذ في نتيجة التانيئة  
لانه لا شدوذ في نفسه وشدوذ في قوله على المبتدأ والكبر في ذلك قليل  
فعله على الشدوذ في الاستعمال والشدوذ في معنى الخوض في التماس  
احتمال فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو  
الشعر فبانه محتمل في صفة كتيب في المراسلة الصادرة والاشارة  
عن مران للاب فلان زواله عنها ولا يجوز ان يكون فعلى  
الجنس رد على الشيخ ابراهيم حيث قال انه لا تنفع الجنس ومنع وجوب  
التكرار المذموم بعد لا فان التكرار انما يجب مع لان الفصل  
بينه وبين معموله باق احتمال ان يكون لا يبرأ من قبيل رد  
المتأنيش فيجعل الشدوذ في عدم المفارقة كما يجعل الرجوع على  
العدل في رجوعه والاحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون  
متعلق الظرف مرفوعا فلما استفاد في البيت على خبر **قوله** اعلم  
ان المراد بالشدوذ هو التوفيق مبني على العقلة كما ذكره في توفيق  
الاعمال **قوله** علامه كون الحكم مفعولا من حيث انه علامة كونه  
مفعولا فلما يبطل طرد توفيق علم المفعولية واطرد توفيق  
المنصوبات بمررت بسلت ومسلمين ومسلمين بن مررت بزيد  
وقوله وهي هي علامة كون الحكم مفعولا مع قيد كونه فلما حابة  
التي فيه الامور الاربعة بالحيثية **قوله** انتهى اطلاق صيغة رد  
المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح اطلاق على كل من  
لكنه وهو ما قد نرى بفعل لغاية ولم يستد اليه ذلك الفخر

فان التانيئة صح

مطله  
المنصوبات



وتعلق به تعلق مخصوصا ولا يتحقق انه ينشأ بمفعول ما لم يتم فاعرف انه  
 مفعول لم يتم به التوقيف انما ان يقال اطلاق المفعول عليه انه كان  
 في الاصل مفعولا اصطلاحيا بخلاف المعاني غير وقد نظر لا تنفصا <sup>بعض</sup> <sup>بعض</sup>  
 ثانيا وكم بهت كراهي وفعل الضرب والثاوية وكنت زيدا في ضرب  
 فانه يفتح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يفتح اطلاق  
 المفعول على اطلاق المفعول على الاربعة مطلق بل بالنسبة الى بعض  
 افرادها ويتقدم في هذه اوجه لا وصف المفعول بالمطلق فيها من حيث  
 فاعلم فان قلت حتى اطلاق المفعول على الضرب شيئا بابت تعلق  
 المفعول به وقوة عليه فانك تقول فعلت الضرب وهذا الاعتبار هو  
 مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل  
 عليه جميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفعول  
 الاربعة وانما ان القول بتعلق المفعول بالمفعول سلبا من التسلسل فمفعول واضح  
 على اهله فان قلت اذا فتح اطلاق المفعول به فتح اطلاق المفعول بان حتى  
 اطلاق المطلق عن لوازم حتى اطلاق المقيد قلت المفعول به يقيد  
 في الظاهر وتغيير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير يقيد به الصفة  
 والمفعول به حال عنه متقيد بالاسناد اليه يقيد به ضمير كالمفعول  
 لا مقيد وليس حتى اطلاق المطلق في لوازم حتى هذا المقيد فلا  
 يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صبغة الجملة لا يرد  
 بمعنى انه قام بها على معنى الفعل المذكور اي على ما قام به معنى الفعل المذكور  
 فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او كذا  
 ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا على معنى البعض <sup>الظن</sup> <sup>الظن</sup> وانما زيد لفظ الاسم

ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا مزية فيه انما ان في تخصيص المفعول  
 المطلق بزيادة الاسم في توقيفه دون اخوانه فلهذا اوجبنا ما قيل  
 ان زيادة لا يخرج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان انما في  
 ما قوله فاعلم فعله المذكور ويجه عليه امر ان احد هما ما قيل ان ضرب  
 انما ليس ما قوله فاعلم لانهم لا يخرجون صفات المعاني المطابقة  
 بينهما ما يقول انه لا ينفع لا يخرج زيد ضارب ضارب فاقول ان يقال  
 زيادة الاسم بهما وتركه في اخوانه عتق في البيان والاشراج جعل الاسم  
 محذوف في توقيفات اخوانه اكتفا به ذكره في توقيفه او اسما عطف  
 على قوله المذكور او لا يعني ان الفعل المذكور يشمل المفعول والغرض  
 والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الاشراج وخرج به  
 المصدر والنوع لم يذكر فعلها حقيقة وما حكم نحو الضرب واقع على ضرب  
 وكذا اخرج نحو قولك كل وانواع الضرب وقوت او الضرب وقوت  
 لم يخرج بوجه ضرب شديد في قولك ضربي ضرب شديد وانواع  
 او الضرب وانما هو لا يخرج مثل ضارب زيد وضرب زيد شديد وتحقيق  
 الكلام بهما ان معنى اسم ما قوله فاعلم المذكور بحسب التركيب مثلا ضربا  
 في ضربت ضربا ما يدل على ان الضرب فعل المستعمل فعل هذا اسم ما قوله فاعلم  
 فاعلم اخرج جميع المصادر فلا حاجة لا يخرجها الا قيد فعله المذكور انما  
 هو لا يخرج مثلا ضارب زيد وضرب زيد شديد ولا انما قوله بعينه  
 لا يخرج ثانيا في ضرب ثانيا واما هو لا يخرج اقاتل وضارب  
 وضارب شديد زيد على سبيل التنازع فان ضاربنا اسم ما قوله فاعلم  
 انما قل بحسب دلالة التركيب لكونه ليس بعينه فتأمل وهذا اندفع

على اللفظ وانما جرد  
 المعاني

انما جرد  
 المعاني



عن التوفيق وروى كرهت كرهته فان كرهته لا تدل بحسب التركيب  
 انه فعل فاعل <sup>في محل</sup> صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا بذكره بل  
 المراد ان معنى الفعل مشتق عليه اشتغال الكل على الجزاء فنحن اذا ذكرنا  
 ان الفعل اتم من الفعل الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل  
 عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتقا عليه اشتغال الكل على الجزاء اذا كان  
 مصدرا والمراد بالاشتغال السامع على معنى المفعول المطلق ليس اشتغال  
 على مفهوم لفظ بل على ما قصد به من الافراد لتدقيقه بوجه ضربت  
 انواعا فان ضربت يشتمل على ما قصد به من الافراد لتدقيقه بوجه ضربت  
 انواعا فان ضربت يشتمل على ما قصدت عليه الانواع على مضمونها لان الضرب  
 المقصود منه عين الانواع ثم فروع تاديبا انما يتم لو كان التاديب  
 غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عند فداخرج ضابطا بالتحقيق الذي سمعت  
 للتاكيد ان لم يكن في مفهوم زيادة على ما يفهم من الفعل اي التاكيد  
 السامع باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا وبوجه اذا كان غيره  
 بوجه ضربت ضربا ونظيره ونقطة واحدة ويلزم ما ذكره وان يكون مثل  
 ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد <sup>والنوع</sup>  
 ان دل على بعض انواعه بغير الدلالة على بعض انواعه فقط او في بعض  
 الدلالة على جميع انواعه لتدقيقه بوجه ضربت جميع انواعه لتدقيقه بوجه ضربت  
 جميع انواع الضرب والعدد ان دل على عدد اي عدد المفعول  
 لا عدد ونوعه ولهذا امتياز امتنع للنوع عن امتنع للعدد الشفيع  
 لانه دل على ما بهية المعوات عن الدلالة على التعداد والآن اذا كان  
 في مفهوم زيادة على مفهوم المفعول وقد يكون اي المفعول

المطلق

المطلق بغيره لفظه ومناط فائدة هذا الكلام كلمة في الحقيقة للتفصيل  
 لانه وان علم من التوفيق انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم انما  
 هو بغيره لفظه فليدرك هو عطف على لا يشترط ولا يجمع اي الاول قد  
 يكون بغيره لفظه فهو لدفع توهم ان يكون للتاكيد يوجب ان يكون  
 بغيره لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح بان لا يجمع سبب  
 نحو فعلت جملة هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لمعلم  
 عين المفعول مخصوصا بما بعده الا ضابطا ع والكلوس بما بعده القيا م  
 كما ذكر في شرح المصباح النبوية ولا يخفى انه مثال للمعاصرة  
 بحسب الباب ايضا سبب بغيره على ما دلل اي في جملة من شرطه  
 انواعا والظاهر مع سبب بغيره في مثل انبت الدخيل دون مشروطة  
 جملة خبر مقدم هو من غير انواعا من الضرب وجزء اسم  
 تفصيل مخفف اخر ولا يغير في التثنية والجمع والثانيه والفاصول  
 يقال فلان خبر الحال وفلان خيرة التاديب والبدع قطع  
 الاثف والاذن الخ وفي الرضى كلمة او بدل التاديب وهو الموافق للقول  
 وهو دى عليه بالذات وفيه حال وهذا معنى وجوب الكذب  
 سماه لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الكذب سماه هذا المكان  
 القياس ايضا واجب الكذب سماه لانه لم يوجد في كلام العرب  
 استعمال الافعال السامعة فيه بل معنى وجوب الكذب سماه انه  
 لم يوجد استعمال الافعال السامعة ولا في عدة لا يعرف بها  
 فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراف لان لكل مصدر  
 اضيف اليه افعالا او مفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تنديرا

ان التاكيد المسمى بالفاظ محظوظة واللفظ لا ينفك لفظا يكون



ولم يقصد بالبيان النوع وجب حذف تاجها سواء كان هذه المصادر  
 او غيرها في فاعلها قياسا او ليس بواجب ولا يذهب عليك ان  
 الاو في عبارة المصنف انه هو الاول مثبتا اريد اثباته  
 لا حاجة الى التثبت على ما اريد اثباته بعد نفي داخل الظاهر  
 انه قدر نفي صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابع  
 لموصوفين وقيل صفة لنفي فالتقدير صفة معنى نفي وما ذكره  
 الشرح اظهر اذ لا وجه للتفصيل بين الصفة والموصوف والحق  
 انه صفة لقوله نفي او معنى نفي بئنا ويزيد في نفي او معنى نفي  
 والصفة في الحقيقة صفة واحدة منها ولو قال بعد نفي داخل على اسم  
 لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفع المقيد للكان  
 واضح فافهم داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على اسم  
 طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد التكميل خبرا عنه والاول  
 بالذات صورة او معنى ليشتمل على زيد الاسمية بجميع الاسماء  
 فان النفع وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه نفع السيرة  
 زيد في زيد الاسمية او خرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد التكميل  
 نحو ما زيد الاسمية بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا عنه بدنا  
 او مباينة وفيه نظر لانه يشهد مع ذلك على ما زيد الاسمية مع انه  
 ليس بمجذوف في الفعل لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الاسمية  
 شديدا واما كان مرفوعا على الخبرية فيكون مفعولا مطلقا  
 لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام  
 الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه مفعول العامل المعنوي

والاسم رتبة اللفظ في التسمية

والمفعول

والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاول ان يمتثل بما حاكى  
 الاسمية سيرة اسديا فان حذف فعله لا يجب بل يمتثل بما حاكى الا ان  
 سيرة سيرة اسديا قوله او وقع مكررا لوقال او مكررا بالاعطف  
 على متبى لكان اخيرا الا انه احتراز عن توهم العطف على قوله خبرا  
 اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوله خبرا عنه لا يخفى انه لا تنفي العبارة  
 بتقدير هذا وكما انه جعل المصنف ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق  
 وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه قد ذكر ضمنا كذا بعيد ايضا والافصح  
 الا واضح هو ان يقال ما وقع متبى بآء او معناه او مكررا بعد  
 متبى او لا يكون خبرا عنه **قوله** وانما جمع بين الضامين لاشترائهما  
 في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه انه يقتضي ان يجمع بين قائل  
 ما وقع مضمون جمله لاشترائهما في الوقوع مضمون جمله **قوله**  
 السيرة محبوب فتر بريدته وهو اسم بمعنى السيرة بام اذ خلاصة قطع الالف  
 ثم صار اسما بمعنى بيك **قوله** تثير على ان الاسم الواقع موقع الخبر  
 اي او على انه قد يكون لتأكيد والنوع ولم يلتفت الى ان  
 هذا الوجه لانه توهم لظهوره في او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير  
 عاملا بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السيرة المطلق  
 عن السيرة المطلق وقد يكون بحيث لا يجب في المثال الثاني فانه يصح  
 فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت سيرة الاسمية السيرة **قوله** ومنها  
 وقع تفصيل قبل اليقينية على انه في العامل مضمون مضمون بل  
 فانه يستلزم من اثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى  
 اثاره منه الى اثاره لم يحتج الى ذكره مع ان غاية بيته بل



بل التوبة في هذه في حال المعقول المطلق عينه لانه متعين ان يكون  
 بعينه **قوله** والامر ان يضمنون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي  
 في اذ كان مناط الفائدة نسبة المصدر الى الفاعل او المعقول  
 في اذ كان مناط الفائدة النسبة الابقية وحيث تقول او المصدر  
 المقيد بالحال في اذ كان مناط الفائدة لئلا يخلو المحب مع زيد  
 سرورا فاما ان تنفرد او ينفرد فان تضمنوا الجملة هنا صحة  
 زيد في وقت السرور والاشترار في صفة فانه من المذهب  
 الاثنية بالجملة **قوله** وبما نرى غرضه وخرص الشيخ انما هو  
 ان يظهر ان يجوز مثل فاشق فاما ما بعد واما فدا او مفعول لا  
 بيان مفعول القيد وخرص عن بيان احترازاته المبينة بغيره  
 لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفعول فدا هو  
 صحة او يفتقر احتراز ما لا يتضمن المفعول كلام لا محذور له لان  
 صحة ان مضمون الجملة لا يشترط ان يفسر وسفره مضمون الجملة وكذا  
 ما قيل ان متقدمة بيان للمواقع لان تقديم التفصيل على الاجمال  
 وكذا ما قيل كذا في غير واجب في صورة تقديم التفصيل لا وثوق له  
 فلو لم يشخص فائدة المتقدمة لم يوضح **قوله** وتفصيل الاثر  
 بيان انواع الحمد هكذا في الرضى ايضا وهو يقتضي ان لا يجب  
 كذا في مثل فاشق والوثاق فاما ما بعد واما فدا او فدا  
 او نعم فدا ولو لم يذكر المحتمل لتناوله ومنها ما وقع للتشبيه  
 اي لان تشبيه امره عليه مثل مررت بزيد فاذله صوت مثل  
 صوت حمار فان المعقول المطلق هنا التشبيه بشيء بشي لا يشبه بشيء

انما هو ان يظهر ان يجوز مثل فاشق فاما ما بعد واما فدا او مفعول لا

بيان مفعول القيد وخرص عن بيان احترازاته المبينة بغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفعول فدا هو صحة او يفتقر احتراز ما لا يتضمن المفعول كلام لا محذور له لان صحة ان مضمون الجملة لا يشترط ان يفسر وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل ان متقدمة بيان للمواقع لان تقديم التفصيل على الاجمال وكذا ما قيل كذا في غير واجب في صورة تقديم التفصيل لا وثوق له فلو لم يشخص فائدة المتقدمة لم يوضح قوله وتفصيل الاثر بيان انواع الحمد هكذا في الرضى ايضا وهو يقتضي ان لا يجب كذا في مثل فاشق والوثاق فاما ما بعد واما فدا او فدا او نعم فدا ولو لم يذكر المحتمل لتناوله ومنها ما وقع للتشبيه اي لان تشبيه امره عليه مثل مررت بزيد فاذله صوت مثل صوت حمار فان المعقول المطلق هنا التشبيه بشيء بشي لا يشبه بشيء

قالوا ان يجعل التشبيه بمعنى لان يشبه شيء بشي والمفعول المطلق للشيء  
 في مثل لا محال مشبه او هنا بمعنى التشبيه العيني المتكلم وصفته اي وقع  
 في الكلام لا جعل التشبيه سو او كان مشبه به كما في المثال المذكور في المتن  
 او ارادة تشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبه كما في له صوت صوتا مثل  
 صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز له جوب في الموصوف في  
 مثل ولا بد من تلخيص النقل **قوله** لزيد صوت صوت حمار عليه زر  
 وادواته خارج في المعقول المطلق لا من القيد والادوات ان  
 يقال القيد المذكور لشيء محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب  
 ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقديم العامل بل يكفي فهم العامل  
 من الجملة السابقة فاراد المصنف الترخ بوجوب جوب في العامل فيه  
 واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حمار بدل او وصف لصيغة  
 مع صفة بمنزلة شيء وادواته فهو نظير لئال الموصولة واقتضى الشيخ  
 ارضى جعل صوت تأكيدا لفظيا **قوله** فاذله صوت صوت حمار  
 جواز نصب على الحالية ورفع على انه بدل او خالف بيان او صفة  
 بتقدير مثلا او ثابلا بل ينكر هذا اذ كان منكر آقا او لا اذ حرف  
 رفوع لا يكون بالوصفة الا عند التكثير لانه بتقدير مثله وهو لا يفرق  
 بلاضافة وانما لم يجوز الجوز ان يكون العامل المصدر المذكور  
 لانه لا يصح تأويله بان مع الفعل وحده كذا التأويل وانما لم يجر  
 لان مع الفعل جوه وهو في هذا المقام مقطوع به **قوله**  
 واحتراز به عن كذا صوت نية صوت حمار الاول انه احتراز  
 عن مثل صوت حمار بصوت زيد **قوله** صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر



لا يحتمل ما غيره الا واضح وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره و في مقابلة  
ما وقع مضمون جملة يحتمل غيره و اما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه  
خبر لا و المحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله كما صفة محتمل اي  
لا يحتمل ثابته لا غيره وقيل غيره منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل  
مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة اي احترفت احترافي  
ينبغي ان يكون خلافاً لسيبويه في القسمة بقى جارياً فيه و في ما بعده  
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق الخ التسمية من متاخر النجاة  
في هذا القسم فبما لا ولا ان يكون تسمى على صيغة المتكلم مع الغير  
ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتأخرين ما وقع مضمون جملة  
لا يحتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره بحوله  
راجع لقوله او لم يكن في ضربت ضرباً لانه من حيث هو منصوص  
اي يعني لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر بكونه  
من حيث هو محتمل لانه قد جعل المفعول كناية عن المصدر وجعل تسمية المصدر  
بالنا كناية تسمية بهم معناه و نحن نقول المناسب باللفظ ان المفعول  
لفظ المصدر لانه بكونه اللفظ استبق في الدلالة على ما دل عليه  
ويقويه فالوجه ان يقال الخراج الى التاويل قوله تأكيد لثبوت وجهه  
انه بكونه جملة فانما هي لتعيين الدلالة على ما تعين المصدر للدلالة  
عليه و اما التأكيد لغيره فذلك لثبوت لانه موكد للفظ الجملة وهي  
غيره وليس فيها ما تنزل به فشرطه لانه لم يثبت ركه في التعيين للدلالة  
على ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد ان تأكيد لاجل  
غيره هذا اختاره الصهر المصير لانه و اورد عليه قنات حسن

التقابل فالتاويل دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه يوجد ليس  
حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تأكيد لاجل ثبوت لثبوت و يتقرر  
ومع ذلك تأكيد لدفع غيره في حسن التقابل انما يكون من غير كونه  
القسم الاول تأكيد ليس لغيره **قوله** و منها ما وقع مثني اي على صيغة  
الثنائية وان لم يكن للثنائية غير دفعه على من قال المراد ما يكون مثني  
للتكثير و انت رة الى ان المراد به التثنية من ان يكون للتكثير او لغيره  
**قوله** مضاف الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بفرضه  
الامر فانه مثني مضاف الى الفاعل فذا ان يقال مضاف الى فاعل  
المفعول او مفعول ومع ذلك ينتقض بفرضه زيد ضربته فان لوجه ان  
يقيد الاضافة بكونه لا البيان النوع وقد صرح بهذا القيد السرخسي  
وفي جعل المثال من ثمة التثنية لا فادة التثنية اذ الشدح كما التثنية  
بدون المثال على ان التثنية بالمثال يقيد بظاهرة اشتراكه من  
المنع لكثير للتكثير و اشتراك الاضافة الى المفعول **قوله** ويجوز  
ان يكون من لبت بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن اللزوم  
الذي لا يتركب الا للاحتجاج اليه قلت كان اخرج اليه محل اللفظ  
على ما ذكره السرخسي لا في القاموس اليه اقام كلب ومنه ليسكن  
اي انما يقيد على طائفة البابا بعد اليه او معناه قصدت و ابني  
هي لك هي من قولكم آاري ثلث داره اي تواجدها او معناه  
مجتبى صرح من قولهم امرأة ثلث اي حجة لزومها او معناه اخلاص  
لك من قولهم حيث ثبات في الص **قوله** في ذلك الغرض ليفرغ الى طلب  
على سماع التلبية فيما سرقة وقيل ليفرغ المتكلم بمرحلة

هذا المصدر يتركب من



مطلوب  
المفعول به

فيخرج سبحانه المأمور به والاول ان يثبت ليقوم رتبة الادب فانهم لا يخفون  
ان التثنية في حذف الفعل كمنته في رد الالباب الى الالباب ايضا وبلغ  
هذا القياس سويك اي سوي جوار ان يكون خبر في حرف الزوائد فانه  
لم ينجح ثلاثي اسمه بعينه المفعول به قال المص رحمه الله المسمى  
لانه اوقع الفعل به او تعلق به بعينه الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل  
او للتعلل فيتعلق بما ضمت من معنى التعلق ومنه خلق عليه مراده زاد  
عليه وقبل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود المحل ولم يذكره  
في الاسم استنادا بما سبق او استنادا بظهور ان المفعول به من افعال الاسم  
او استنادا الى اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسماة فان المفعول به  
في قلت زيد او قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فاعله الفاعل بخلاف  
اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق او تفتت فيه في تعريف المفعول  
المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المحار  
المشهور فيمنهم من سمي اللفظ باسم معناه المطابق لا يقال قد يكون  
المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تفتت كما اذا تضمن معنى الاستنهام  
او الشرح لانا نقول المتضمن الاستنهام طارئة ولذا راعى اسماء ولم يعتبر  
دلالة على معنى غير مستقيم وقد صرح به ولو سلم فقد سكن في التعريف  
جادة التعليل في امره بوقوع الفعل تعلق به بذا واسطة حرف فانهم  
يقولون يعني ان ارباب اللغة يقولون كمنته ينج ذهبت فانه بزيد فانه  
يقال انا ذهاب وقع على زيد ولا فرق المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت  
زيد وخو قوع الفعل يشهد بهذا التعلق ويمكن ان يقال بهذا التعلق  
بذا واسطة حرف جرة وحرف الجر تنفي المعنى وبعد التغير تعلق بنفس  
المفعول به

وهذا يثبت ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت  
بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف الجر المعنى  
ضربت زيدا فانما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتميز لانه  
لم يعلق بها بل في التميز تعلق بها بيقين به وخرج المستثنى والتميز  
لم يكف على غير فيمنهم من احوال على انه يشك بالمفعول الثاني  
وانما لست ح اذ ليس التعلق بهي اولا وتما يجرى ان الشك  
على بعض عمر في التثنية زيد وعمر في حجاج التثنية التعلق بتعلق  
غير الفاعلية وخبر في توتر ان المعنى في جميع التوثيق ما  
يخرج التوابع ولم تذكر ان التثنية لا ينفع في الاستفاد  
بضرب زيد وعمر انهم يتقيد التعلق واجب لان تعلق الفعل  
بالفاعل ليس وقوى عليه بل وقوى بنفسه فاعله المفعول  
المطلق بما ينهم من معانيه لا حاجة اليه هذا الاعتبار لا خراج  
لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او التثنية بل يقال وقع الضرب  
او التثنية والامراد بفعل الفاعل اعتبر السناد الاول ان  
يقال فعل السند وكذا الاول في قوله فانه لم يعبه السناد لم  
يسند فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاول ان يقال فخرج به  
زيد ودخل درهمي في اخط زيد درهمي واخراج زيد انما يتم  
لو لم يكن مفعولا به في اخطا حرم وهو اراجح البقي باعتبار  
ما لم يوجد منهم تضرع بانه مفعول به وقولكم بانه مفعول به  
وفيه بفتح ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله لا يدل على تسمية  
مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه لما لا يخفى

بما اخرج منه

فانما في قوله المراء التعلق اولا بما يخرج الحال المستثنى



فن منع عدم كونه مفعولا بـ فـ في طلبه المانع له **قوله** فداية عليه  
 انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخص وله دفع اخر وهو انه لو قال  
 الفعل لبدأ ومنه الفعل الاصطلاحي فيجوز عليه ويلزم في استناد التوهم  
 الى محله وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي في خروج شبه الفعل  
**قوله** لقوة الفعل شبه على ان ذكر الفعل هنا ليس مما قبيل الاكتفاء بما هو  
 الاصل في نظائره كمن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول  
 كالفعل **قوله** هو كونه في حيز ان يكون الفعل موكداً بالكون التثنية  
 الشفوية لان التأكيد واجب كون الفعل التثنية في التقديم الآل  
 على كون المفعول التثنية ونظيره ان يكون التقديم للتثنية لا  
 التثنية **قوله** اي ترتيب ملك اي الترتيب ملكة **قوله** تحصيلها بالذات ليس  
 للتحصيل بل هو على ان العدد لا ينفك عن قدره فان قلت في فائدة ذكره  
 قلت لينضبط المذكور عند الاستماع ولا يتقلب بين كسرتي ان المذكور  
 خمسة خامسة المندوب على طريقة المعنى فمراد به مذهب يقتضيه ان يجعل  
 الابواب **قوله** لوجوب الخلاف في باب الاخر او كتب في الحاشية قدس  
 سره بخلافه افاك اي الزم ودخلك الى التسمية وحيث ان زيد الغاسق الخبيث  
 وحيث مرت به زيد المسكين **قوله** امرأه وتغص معناه الحث على الاخر او  
 من امره او قصر اليد والتمسك عنه ففعل الاول هو التوقف على الشاغل  
 للمهاجرة ايضا **قوله** وانتموا خير لكم انكم سيبويه وجوب الخلاف فيه اخر قوله  
 انتم خير في آفاقا قال العلامة الشافعي المحقق الشافعي ان التثنية  
 لانه من حيث انه قرآن لا يفتح فيه وجه آخر فيجب منه لانه بهمة  
 الاعتبار لا بعد ان الخلاف في الجائز وارجو **قوله** تسلسل في السبل والافعال  
 في الحاشية

في الاقوال  
 اعلم

في الحاشية التسلسل في قبض الجبل والكرن ما غلط من الارض **قوله** بوجه  
 او قلبه لما كان الاقبال في القوة في قبض الادبار في التعريف بحقيقته  
 لا يتناول من ادوات القبول عليك بوجه ولا شأ من لا يطلب منه الاقبال  
 بالوجه من كان بينك وبينه قابل وكان خروج اكثر افراد المندوب  
 من توفيقه مستبعدا جدا خوف قول اقبال عن ظاهره كمن ينبغي ان لا حاجة  
 الى جعل الاقبال بالوجه او القلب التمام من كونه حقيقته او كمن بل يكفي  
 ان يجعل طلب الاقبال حقيقته او كمن لا يغير الاقبال بالقلب واخذا  
 في الاقبال حكما **قوله** او كمن مثل ياستم ويا جبال ومنه انه مع  
 لشرفهم عن الاقبال اذ لا حاجة له ولا قلب له فداية لذلك التثنية  
 من امره تنزل بالثبارة ويجوز ان يقال ان التثنية وبها يعلم علم آخر  
 يقال في القول بتثنية من له صلح الله او شرك ادب قالا و  
 ان يقال امراد بالاقبال الاجابة وقوله نظر لان الفراء ان تنزل على  
 لسان العباد فداية باس بالتثنية بعد ما ثبت في السيرة فداية  
 لا راداة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام بالاسم فلو استناد  
 من تقدم به او مع انه قد يكون المقصود بالذات او الجاه فداية مع لانا  
 اجابة فيه وان التثنية فلو لا يكون مطلقا بوجه تعالى **قوله** وفيه  
 حكم يمكن دفعه بان المبدء وبها استوعب كثيره وادان على التثنية  
 فاستبعد جمل مجازة غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما حواه في قليل  
 الوقوع **قوله** بان يكون ان الطلب لفظية الطلب التفظية يتوقف  
 على لفظية التثنية والمطلوب في تيمم قد صار الطلب تفضيلا فالأ  
 حتم ان الشاغل من ان لم يهذه الاحتمال فتأمل **قوله** او للمندوب

في الاقوال  
 بالوجه والقلب

اريد



او الحرف في جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا دونه بحسب وفهمها  
 بان النائب محل حذف الصلة اذ كان له نائب كما في ضرب من زيد آق بنار  
 والغربة ههنا نائبة وتجي مع جعل التفصيل للمنادي انه لا وجه لتفصيل  
 هذا التفصيل بتعريف المنادي دون المفعول المطلق ولا المفعول به  
 والمبتدأ والمختار الى غير ذلك **قوله** فالاوجه ادخلت المنادي كالمفعول  
 صاحب المفضل وكان منع المفسر عن ذلك انهم لم يقدروا كلمة واما  
 حروف النداء **قوله** وعند المبتدأ بحرف النداء لانه متعلق بالفعل كان  
 المبتدأ وزعم ان الفعل المفعول به على اليمين وورث بالتميم في موضوعه  
 فلا بد ان المبتدأ لما قال يكون سادسا بالفعل فلا محالة جعله عاملا  
 مجازا وسيبويه لا ينكر في لفظه بغير **قوله** فعل هذين المذهبين لا يكون  
 في هذا الباب التمام الا في التمام **قوله** فعند سيبويه جزء بلغة اي الفعل  
 والفاعل مقدرا ان هذا انما يشتمل على قول من قال المنكس محذوف  
 واما على ما حقق ان ليس بصحة ولا لفظا وقرئ بغيره وبهي المحذوف  
 فلا يجمع القول بتقديم الفاعل ههنا **قوله** وعند المبتدأ حرف النداء  
 في مقام واحد جزئي بلغة لا يجمع ان الحرف لا يقوم مقام الفعل  
 في اعادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل  
 فلا بد ان يكون المقتدر عنده جزء بلغة **قوله** وعند اي علم انه جزئي  
 اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا ضمير فيه  
 التمام ونقص ما في بعض النسخة وتعتب بانه صوت لا اسم فلو كان اسم  
 الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة وادور وعليه  
 وفي ما فيه وعلل مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادي جزء الكلام لثم

الكلام بدون المنادي مع انه لا يفيد يا ووده واجيب بانه قد تعرض  
 للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشطر والقسم وبها لا يتم ما لم يبق  
 ما عرض به بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون المنادي  
 وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادي لانه متعلق حرف النداء والحرف  
 لا يفيد بدون متعلقه وعلل مذهب اي علم انه استعمل الجملة ههنا لطلب  
 اقبال زيد في خبره بمنزلة فعل قبل والمنادي بمنزلة الفاعل فلا  
 يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادي فاحرف **قوله** وبني  
 اي يجب ان يبين لانه يحذر ان يبين لانه ظاهر الحال في المسائل الجوار  
 في علمه والعلم الموصوف باين مستثنى عن الحكم كما سياتي **قوله** فاعلم  
 ان ثلثة كل منهن لالغلة الثلثة است وى المجموع بالنصب اذ اقام  
 المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخوض والمفتوح فمن قال اقسام  
 المرفوع والمخوض والمفتوح اثنان مفرد موقوفة ومستثناة بخلاف  
 المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة بوجه اقسام  
 غير المنصوب ثلثة مفرد موقوفة ومستثناة بالتمام ومستثناة بالالف  
 قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يجمع ان لوقال ويجوز ان يلام  
 الاستثناة ويفتح بالعلم وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة  
 وبني على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في الصياغة بيان البناء  
 على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على  
 طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم ثلثة تقديم ما على النصب عليه  
 ويكس منه جسي بان الاختصار فيه ثلثة اولى من الاختصار في اقل من  
 والآوجه في ثلثة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اتم

في بني على ما يرفع به



لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولاً به وبخلاف  
 التحفيض فانه جوف الجوز بخلاف الفتح فانه لا يحاق الالف فقدم المستفاد  
 لا اتصال بيني للبناء او التغير عن حاله هذا الصلح **قوله** يرفع اليها  
 المنادى في غير صورة النداء او قبل البناء فيكون السناد يرفع اليه  
 المنادى باعتبار ما يتولد اليه واقابعد فيكون التغير عن السند اليه  
 بالمنادى باعتبار ما كان قبل قصد النظر على الاول فقد عطف ولكن  
 ان يجعل الضمير المذات المنادى فيكون من قبيل اعدوا هو اقرب للتشوي  
**قوله** او العطف مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على ما بقه  
 فانه في قوة انا العطف مسند الى ضمير المنادى وكأنه قيل يرفع اليها به  
 الرفع ويترج عليه ان يتا به الرفع النون وكان كذلك اختار الباقون ارجاع  
 الضمير الى الاسم **قوله** اي لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف والمفرد في هذا الباب  
 يقع ما قبل المضاف واما ما قبله شبه المضاف فمما يقع الارادة  
 بارادة مفرد مخصوص بغير شبهة ذكر شبهة المضاف في مقابلة وقيل ينضم والمفرد اليه  
 لا المفرد الكامل للمفرد وجميع ما ليس مضافاً **قوله** وهو كل اسم لا يتم  
 معناه الا بالضم ام امر آخر اليه هذا امر لا انقباط له ولا يرجع الى  
 محضه بوجوب كون الموصوف بكلمة او ظرف شبهة مضاف في باب المنادى  
 دون باب لا فان يا حليم لا تجلب شبهة مضاف دون لا حليم لا تجلب  
 على المتبع لا تسرار الفتح ولا الى محض بوجوب كون الموصوف بكلمة  
 او ظرف شبهة مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سمي  
 فيه الشرح واقتل الكلام الشرح الذي فانه قال هو اسم نكرة امر به  
 من تمامه فظهر ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس كذلك

بل المعنى انه من تمامه في اعتبار انهم اما لدواع معنوية لا لظن ان يكونوا  
 الاول فكان ان يكون ما بعده مفعولاً به او موصوفاً عليه ويكون مجموع الموصوف  
 والموصوف عليه اسمائياً اما على نحو ياريد او غير ذلك اذا جعل على او اسم جنس  
 نحو يا ثلثة وثلثي وجلاً فان ثلثته وثلثي اسم بعينه مخصوص كاربونة  
 واربونة وشبهه واما الناحية فكما المنادى الموصوف بكلمة والظرف فانه  
 لانه وان يجعل من نداء الموصوف لاسم وصف المنادى والآن لم وصف  
 الموصوف بكلمة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل وصف  
 المنادى لاسم نقي الموصوف لم يلزم وصف الموصوف بهذا فاعرف ان شبهة  
 المضاف في باب المنادى السامع فيها بعده والموصوف عليه الذي مع  
 الموصوف باسم بشئ والموصوف بكلمة او ظرف وفي باب لا الاول ان  
 فقط قول لوقوف مع موقع الكاف المكتبة الشارحة لفظاً ومعنى لكاف  
 الخطاب لكونه قولكم المنتهى ما ناسب منتهى الاصل معن المضاف شبهة بواسطة  
 او بغير واسطة وتكس ان يجعل كلمة البناء كخوض الى باب المنادى في  
 الدلالة على المعنى المراد منه الى قوله التي طلب كالضمير للمنى طلب فنبه  
 بذلك الشارحة بالحرف وذلك الحاجة وان فقدت في العلم كمن لم يعتبر  
 فقد انه طردوا للكتب **قوله** وكونه مثلاً اقتراداً وتوابعاً قيل اعني ان لا  
 يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وان النكرة  
 لم يقع موقع الكاف للخطاب **قوله** ياريد ان يا اشتد في ما بينهم ان  
 اسلموا اذا شئ او جمع بالواو والنون لانه لام التوقيف فخصص بما  
 سوى المنادى فلما يدان ان المثال لا يقع والموصوف ياريد **قوله**  
 اي بلام تدخل وقت الاستغناء بعين الاضافة لادنى ملازمة

بالمجمل ٢

الخطاب ٢



وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مولود كما هو المتبادر **قوله** وهي لام التخصيص  
 قلت **لأن** التقليل اي اختص لنفكي ولا يركب في بالذات اختص لمقتضى ذاتي  
 وكلمة **قوله** نحو بالزبد لا يكون الاستغناء بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغناء  
 الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد **قوله** واجب اي في الاغاثة اذ هي  
 فيما قيل او بان قوله مثل يا جده الله من ثمة القاعدة مبنية على العقلة  
**قوله** كان المهدد اسم في علم استغنى بالهدد وقوله **انه** **يا** في علم هذا  
 الله جبه ان الحكم بهذا الله في حضور المهدد والمعتق منه وان لا يمنع الاستغناء  
 بنسخة كحضر فيستقيم منه لانه لا ينهض الاغاثة منه قاله ان يقال استغنى  
 بالهدد فيغير حاله وينتقل ما يوجب قتله او فربه فيثبت المهدد وحده  
 ويخلص من اشم القتل والضرر به ويستغنى به بان ينبغي تفكر في النفس  
 بتغير احواله وشرك مساوي خصاله ويستغنى بالاعتذار منه ليعتذر في التعجب  
 المفوظ الذي فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب **قوله**  
 لا تنفاد ما يقتضيه فسخها لا ينسخه المقتضى فيما سبق فليكن وقوله ما يقع  
 كاف الخطاب صورة **قوله** ولا لام فيه في ظاهر كلام المصنف **قوله** ان الجمل حالة  
 فيحق بالمقصود لانه يفيد تعقيب الفتح بالالف بعد اللام **قوله** تقول  
 لا احذر ابرهنا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا  
 لان الالف بوجب فتح ما قبلها **قوله** تقول وجود الالف غير ضروري لجواز  
 اعتدائها يا لا تنفاد اللام لاختصاص قوله فيسبب انما هي تنافي فيه  
 حيث فانه لا ينافي في بنيها في بالا امداده لان جزم غير المنصرف بالفتحة الا  
 ان يجرى القدر البتة ولكن ان تقول ليس النافي لا خلاف حركته لانه الفتح  
 بل لا نافي بهي بنائية والاضري اوابية **قوله** وينصب سواها

قدرة ان اراد النصب لفظا او تقدير يخرج من الحكم يوم لا ينفع  
 مال ولا بنون الا ويا مثل ما ينفعه ويا خيرا ما ينفعني مما هو مبني  
 على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقدير ابل محذوف مع انه داخل في سواها  
 وان اراد بنصب ماسواهي لفظا او تقدير او محذوف فهو مشترك  
 بين كل منادى ولا يخفى ماسواهي ويمكن ان يقال اراد وبتعني على  
 ما كان عليه النصب ماسواهي وبهذا دفعت الى فائدة قوله ان كان  
 معناه قبل دخول حرف النداء والاستغناء عليه فليكن ان فيه انه يستغنى  
 بهذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مضافا في بحث  
 المنادى **قوله** مثل يا طالق جهلا بهذا المثال من المراتق المحذورة فانه  
 لا معنى له في التقدير الموصوف فيشكل لانه اذا قدر موصوف  
 يكون موصوفه منادى مفرد معرفة ويجب توكيد طالق ولا يكون  
 هناك شبه مضاف وذكر من لا مثال له في حقه **قوله** **يا** **قوله** **يا**  
 وجه نظري في ان لا يشترط انما فيه يكون نظريا ليكون نعتا في كونه  
 نكرة كم يقصد به معني فانه لو قصد به محال معني يقال يا حسن  
 وجه نظري بهذا كمن وصف شبه المضاف بالموصوف بعد قصد المعنى  
 مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرفا نحو يا حليم يا مجيد  
 قدوس فانه لا يجوز التقدير في ذات ذات طوقه **قوله**  
 فانه لا يجوز الطوقية **قوله** وتوابع المنادى يربو التوابع في كل  
 وجه اعني التوابع في الصورة والحقيقة يخرج باثبات الرجل لانه خارج  
 صورة بنيادي جبهة وسجي في كلام الشارح لكنه عدم تعقيب  
 التوابع بها يخرج به نفس ذكرها ما سيجي في كلام الشارح

بمعنى وتوابع المنادى



فلم تتبع كلامه اذنى تتبع قوله المبتغى على ما يرفع به نفس هو المتبادر  
 من لفظ المبتغى به لانه قبل فيه وبينه دون غيره **قوله** لان تواجى النداء  
 الموبى تابعه للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان تكبد الله وجره  
 وعرفه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما ثانيه  
 فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتواضع غير البدل والمعطوف الا انه حكمه  
 لم يرد حكمه وكذا بالبدل وانه يجب فيه جبره ولم يكن فيه حدا  
 محله **قوله** لان تواجى المستثنى يعني ان الحكم على تواجى النداء المبتغى  
 يرشد الى تفيد المبتغى لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا واما نقص  
 فائدة التقييد بالنظر الى تواجى المستثنى دون تابع العلم الموصوف  
 بدين مصنف الى علم اخر نحو بازيد بن عمر والى قل فانه لا يجوز في  
 اى قل الا انصب لانه لا يرشد الى التقييد كما مستثنى لانه لم يعلم كونه  
 ولا شبه مصنف المفرد للجنس تشبيها المضاف فلما كان لا يرد  
 الى تعميم المفرد واما يحتاج اليه لادراج المضاف بالاضافة الى نقطة  
**قوله** ولا لم يجر الحكم الا الى الخ فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستلزم  
 التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتواجى النداء المبتغى اكفردت  
 سوى البدل والمعطوف وغير المتبع دخول يا عليه بل لو لم يقيد كان  
 بيان حكمه في قوله بمنزلة الاستثناء كما هو عادة في تفصيل يعرف  
 استتباع اجتهاد لا وثيقه بذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع الاصل  
 في استتباع وصف النداء ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد للفظ  
 لا بدل **قوله** ان التاكيد للفظ حكمه في الاغلب الخ الظاهر ان  
 يقال عند الاكثرين لئلا يمتد قوله وقد يجوز خانه بيان على ان المسئلة

خلافية

خلافية لان استعمال العرب يختلف برشد الى ذلك قوله وكان الخ رثا  
 المعنى ذلك **قوله** ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنى واقرى من ان  
 لم يعل فيها بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكمها  
 حكم المستثنى كمن تخرج في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنى  
 يشيران الى ان التقييد هنا مبن على الفضل **قوله** والصفة فيه رد على  
 الاصطحي حيث لم يجوز وصف النداء المفرد الموقوف لشبهه بالعلم  
 واول نصب السام ورفعه بازيد السام بانه على الاخصاص لفظي  
 الداعي وعدم جريان التاكيد في وصف النداء المستثنى الا ان  
 يقال مثله المستثنى بالمعنى لم يعتبر حيث لم يبين بخلاف النداء  
 المفرد الموقوف **قوله** والمعطوف المتبع دخول يا عليه يعني الموقوف  
 باللام ينبغي ان يقيد بقوله سوى لفظ الله ولهذا لم يقبل المعنى  
 ربه الله والمعطوف الموقوف باللام مع انه اخصر واوضح **قوله** ترفع  
 على لفظه هذا من خواص النحولات السام في التابع هو السام في  
 المتبوع والتابع باخواب سابعة من جهة واحدة والمقام لا يجر  
 تفصيله فتركناه بما هو اهل وقول الظاهر او المقدر في صدره لا يفسد  
 كل على محله نحو يا هؤلاء السامون فان لم يولد محليين محل رفع وحل  
 نصب **قوله** واقتصر على مثله اوله اول ما يمكن ان يستعمل  
 فيه بالمعنى باللام السام في حرف النداء وهو اول بالتمثيل ليعلم انه  
 ثبت فيه ان حرف النداء مع مثله **قوله** وهو السام سبويه  
 وهو الذي قال اخواب الفاتحة في ثلثه لم يتقدم مثله ولم يخلق  
 مثله وقال المحقق الشيرازي في حاشية الكشاف هو اولى كونه لا يجر

منه عن

بمثل

اما المعطوف الى الاغنية لوانه الضا  
 بالاضافة الى نقطة او شبه المضاف الى النداء  
 كان منصوبا فينبغي ان لا يختار في ما لا يجر  
 صحيح



قال ان كان كالحسن يعني على قولنا والابن ليس يعلم كذا حتى ينبغي  
 ان يرضى منه هيب المبرر كمن المص في شدة ذهب الى ما ذكره الشيخ  
 وكان المص تارثي المقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام  
 في اسم الجنس فلا ينبغي التوقف في قبة العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام  
 عنه وحمل اسم الجنس وما في حكمه في الاعلام في لانه من موقفة موقوف باللام يجوز نزع اللام  
 عنه وهو علم كان في الاصل مقصدا او وصفة او اسم جنس قصد به مدح  
 كالمسند او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز وجعل اللام ونحوه  
 فان قيل ان ذلك لا يجوز في قول اللام فليس في ذلك ما لا يجوز نزع اللام عنه موقوف  
 باللام قصد به التوبيخ او جعل لانه جزء العلم وذلك في علم هو اسم  
 جنس في الاصل فخص به من له خاصية له انقضت ذلك التخصيص يستلزم  
 على ما في تلك العلية انما حقيقة كما في الحقيقة فيكون يسمى به لانه  
 وصابه الصاعقة واما تفديده ان عدم تصور معنى جنس كالقوله ان  
 او تصور به وخدم نبوته كاللار بها فان يتصور له معنى جنس هو الرابع  
 لكن لم يثبت كذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لا يعلم نبوته للمعنى  
 اعلمى كالمشترى والمضافة عطف على المفردة وتنصب على بدفع  
 عطف الامر على معمول خاص واحد لان العامل في صفة المبدأ  
 والخبر واحد هو المبدأ أو كذا حكمه كل واحد منى او العلم راجع  
 اليه بناء وليس بما يتبع من التوابع فحكم منه ان لو قال وما يتبع حكمه  
 حكم المنقلب لكان اخصر والعلم الموصوف بابي فان قلت  
 هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التوابع قلت من مسائل  
 التوابع بانبار ان التوابع المضاف روجب اختيار بناء المنادى على التوابع

على اسم الجنس

على اسم الجنس

والفعلية

بتركيب

يرجع

قوله

قال المص من حواشي حقه لانه لم يوفق في البناء الا البناء على العلم وهو العلم  
 وقيل نظر الجواز ان ينبغي اخذ العلم من حواشي الجواز بالبناء على موقفة  
 موقفة من البناء او ملحق بها من غير تغيير او لا يجوز العلم في البناء بنيت  
 على ذلك بل على العلم والسطح بين الابدان موصوفه كما هو المتبادر  
 ما هو العلم في اذ اراد به انداء فيه انه اذ لم يكن جعل الموقوف باللام  
 متبادر فلا بد من ارباب اللان منه آده فكل انه لا يصح ان يكون  
 الموقوف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد السند أو مقتضى الارادة  
 لا يثبت ولا ينبغي من وجوع ولا يذهب عليك ان التوابع من باب حيث  
 التوابع لانه ينبغي ان قد يكون تابع المنادى المصطلح من الرفع فلا يجزئ  
 ان موقفه ما بين احكام المنادى قبل مثلا يبع الكلام على سبيل  
 التمثيل فلا بد ان لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل الخ يجوز ان يقال  
 يا ايها الكرام ويا هذه المرأة ويا هذا العالمان الى غير ذلك  
 ومن حيث فطنة ان الشاغل في هذا المقام انه اذ اراد به انداء التوابع  
 يقال يا زيد ان جند اللام لان السند او يبع من حيث نقصان توبيخ  
 العلم حتى تشبهه باللام وما اوجب به طنه في ان اللام فيه لغير  
 النقصان لا للتوبيخ فلا بد من في الموقوف باللام اذ في الجواب ان خبر  
 نقصان التوبيخ ليس الا بالتوبيخ على ان الموقوف باللام عند فهم من  
 ذو اللام وكذا ارجح الاستثناء بالذات من هذه القاعدة في السؤال  
 ان بناء الكلام على التمثيل يوفق فيه عاقبه وان قصد المنادى في  
 ياريد ان التمثيل العلم لا الموقوف باللام حتى لو اراد به انداء  
 المنادى ان ليس يا ايها الزيدان فاقفه فان مراتب الكلام



هنا بلغت اطل المقام الذي لا يناله الا الكرام **باب** اياها التي جعل بنو  
 سطر اتي الموصوفة المحذوفة **باب** اياها التي جعل بنو سطر اتي الموصوفة المحذوفة  
 عند غير الاقنن بقية اتي هو الرجز حذف صدر الصلة لان الكنادي  
 طالب التحقن والاول هو اخرج ورن كانت الموصولة اكثر ليكون  
 هذا اتي في التوسط على نحو واحد ولان كانت موصولة كصح بابها النظم  
 والصوتي ولان جعل الموقوف باللام وصف اقرب بافادته كونه موصولا  
 بالنداء **قوله** رجع قول الاقنن بنو الموصوفة رجع على هذه الوجوه  
 المكشوفة مع ما في التنبية انك رجع حرف النداء في التنبية **باب** هذا  
 الرجز بنو بالتزام حرف التنبية في مقام التوسط والتوقف بين اتيها  
 وهذا ان اتيها لا يكون موصولا بالنداء اصلا وهذا يحتمل بالامر  
 فلهذا قدم اتيها **باب** والتزم موافقة رجع الاقنن حيث جعل في موصولة  
 لانه على انه فعل هذا التقدير لا حاجة الى نكتته التزام الرفع **باب** وكذا  
 لم يذكر هناك ما يخرج صفة الكرم المبرم الى صفة الكرم المبرم الذي  
 جعل وسبلة لماندا الموقوف باللام او لا يجوز اخراج صفة الكرم  
 المبرم مطلقا من السابقة السابقة اذ يجوز في ما هذا الرجز وجران  
 اذ قصد نداء اسم الاشارة **قوله** منادى موباح وكذا لا ينصب  
 تابع الكنادي المستفاد باللام فلما يرد تابع الموب قد ينع محله  
 لان تابع الكنادي الموب لا ينع محله ومنهم من قال التنبين  
 في موب للمودة اي تابع موب واحد وتابع الموب الواحد تابع  
 مطلقا **باب** واما اياها الموصوفة باللام فانه فان الموصوفة  
 باللام موبان حكما ولا يخفى انه يقع من التعلق بلفظ لا يثبت

لا يجوز بعد المقصود بالنداء لقرينة في التنبية

الامر لا يثبت على التوقف واما ما قيل انه كونه منادى حقيقة  
 منصوب فيكون له اذ بان فقيه ان ارب المنصب للمنادي لفظا لا  
 للمنادي حقيقة **قوله** وقالوا يا اتي خاصة هذا اشارة الى ان  
 احكام لفظ الكنادي في باب النداء قطع بهمة واخصاص لا بدوا اتيها  
 وانهما ذكره في معنى اللبيب ونداءه بلاتو لفظ المبرم وتخصيصه بالحكم الاخر  
 وان كان انما تناسبا بالمقام فمن ضيق اللفظ الذي لا يليق بالكرام  
 ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا اتي خاصة من غير ان تقول  
 يا اتي الكنادي في حين ذلك خصا بغير هذا اللفظ اذ حذف منه  
 حرف النداء وتوقف عن المبرم المستوفى اذ هو فيجب حذف وهو  
 يخص بالنداء **قوله** بانه اشارة الى الظاهر اشارة وكانهم تسد  
 في التخصيص بصيغة اشارة ولم يبين من اشارة اذ فعل جعل اشارة  
 بمنزلة العيب **قوله** ويتم اشارة تأكيد لفظ ولم يبين عدم انصراف  
 كونه على مؤنث بناء على القليلة او كونه على اذ في البسمة ينعني  
 البسمة عدم صرفه فلم يصر في سبب دانه هو العلم كما هو مذهب الكندي  
 هذا كما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ الرضي انه انما تسمية اللفظ  
 في الاغلب تكدير اللفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فلما حذف  
 تنوين الاول للاضافة كثر بلا تنوين في اشارة بلا تنوين وان  
 لم يصف ذلك مذهب سيبويه المذهب الكندي وهو الخليل وهو  
 تابع له فقيه **قوله** وانما في اجاز الفتح مكان النصب وكان المحض  
 ان اتي رده بحرف الاحتمال في النظم والنصب بتقدم الخبر **قوله**  
 يا اياكم قال لجزه برتي هو مدح اي انك شئ في قايه مستغن

مطلب الله خاصة

في باب النداء

قلنا







مطلوب  
الترقيم المنادى

الترقيم في الترميز في الكلام ككلمة ونحوه لأن وسيل من ترقيم الية  
هناك كسيلة المنطق في ترقيم وترقيم وترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
المنطق في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
الكلام في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
الاول والاول في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
شعيرة في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
ان الجوز في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
شروط في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
في ضرورة الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
للموقت في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
وسمى في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
وما في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
صيرورة في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
بعد الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
واقى في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم

العدنية

رابع

العدنية رابعة في الترقيم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع الترميز موقوف  
في غير مقام الحاق الف والاطلاق فالتك تقول في يا ضياحة في الوقف  
لا في يا ضياحة بالهاء الا في مقام الف والاطلاق في يا ليك تقول فيه  
يا ضياحة في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
وهو لا يستفيد من زيد قوله وان لا يكون جملة وبعض الوبير منها كحذف  
الحرف في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
يقض الاسم على اقل اربعة الحروف وان جاز نقصانه ان لم يكن موبيا  
او ما في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
في حكم الموب في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
في حكم التانيث في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
او ترقيم منه توقف بالهاء في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
الاطلاق في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
وما في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
مطلق الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
بيان شرائط الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
معنى في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
كانا لبعض كالمسلمات ومسلمان علمي واثانان الزيادة في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
التشبيه في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم  
وقد نظر لان زيادة او استعلاء للاحق ولا يحدف منه الا اذا كان  
دفعه بالترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم في الترقيم

في بيان اقسامه



من الصنع بدون التاء **قوله** واحتمل زب عن ثمانية ومائة ثمانية مائة  
 حذفت من **قوله** او كان في آخره حرف صحيح اقبل لتبادله الى الذهن في قوله  
 او لم يبق فيه اعتبار الرض حيث قبله بغير التاء لا خارج نحو سعادة والسعادة  
 والسعادة بغيره القول اوسا حدة بل في كذا في القاموس ولكن ان تميز  
 بالآخر لانه الحقيقي وتا التانيث في آخره فكما وهي كلمة اخرى صيغة **قوله**  
 وهو اعم من ان يكون صيغة او حكمي فكما ان يغير ما في حكم الحرف الصحيح  
 بما يقبل الاخر فيلزم جعلهم المعنى الذي يقبل الاخر بالحق بالصحيح  
 الى الف او و او يا او ساكنة احتمل زب نحو دلو و طلبة فانه ليس الواو  
 والياء فيهما حرفي مدة **قوله** حركة ما قبلها من جنس احتمل زب على نحو رجل  
 وسنور فانها لا تسمى مدة **قوله** والاداء المدة الزائدة لتبادله الى الذهن  
 فكلها وكثيرا او اكرادهم مدة مطلقا والحق فخر حكمي في مدة في اصله  
 واما حارة مدة بالاعمال **قوله** وانما لم يأت في هذا القيد ولكن ان تأخذه  
 فيها وتجعل ثبوت اكثر من اربعة ارف في الاصل لان نحو ثبوت جمع  
 ثبة واثبات ان يجعل ثبوت جمع ايسر مثله لانه لم يستعمل الا كتمود و في  
 الترمي وانما لم يحد من بسند الزبادي لانها لا تأتي غير بناء الواو فكانت  
 ليس جمع المذكر السالم وكان مثل ثمود بهذا الكلام فينبغي ان يقيد القاعدة  
 بما يخرجها فاحذف **قوله** حذفتا الى الحرفان الاخيران في كلام القسبي لا يؤخذ  
 في الجواب التقيد بالشرط لانه لغو فتفسيره ليس كما ينبغي ولو قال المصنف  
 فان كان ما قبل آخره مدة حذفتا ثمود ونحو سعادة وسعيد فمن قال  
 لو قال كذلك لكان احقر وانما انما لم يقبل لعدم اشتراك القسبي  
 في جهة حذف الحرفين فقد فعل **قوله** ولبت من البول والنقد والنقد

حذف ياء

صغار الغنم على ما كتب في نسخة اي في حذف حرف واحد قدر المضارع  
 مع فتح اخوانه ليدل على كونه الفاء فانما لا يجوز في الجوز المانع بغيره والآن  
 نسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله  
 وان كان مكررا حذف الحكم الاخير وقوله والافحرف واحد يستغنى  
 ببيانها فان ضاربه مكرر ولا يحد منه الحكم الا في حرف الواو  
 ويؤخرها على المكرر على المركب حقيقة وحكي والاضاربه مكرر حقيقة  
 ومؤددة حكى وهو في حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلته موجبة وما هو  
 في حكم الثابت ما يكون لعلته موجبة بخلاف ليس كذلك كقوله ودم وستم  
 من التقدمة اسم ازال فيه الترخيم موجب حذف حرف الياء نحو اعلون  
 وقاضون فيقال في الترخيم بالاعلى وبالحافض فيعود المحذوف لا يخرج  
 التثنية الى كسبي واسم قبل آخره مدغم كسبي في الاصل مدة قبله في السجدة  
 بفتح السجدة وكسر التانيث فانه يفتح للسكس عند يسويه ويكسر عند غيره  
 وفي التثنية السكس واسم آخره مدغم متحرك في الاصل قبله في قوله  
 فانه يمد حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على انه يهب السجدة بالجملة  
 فان السجدة يفتون على السكون والسر او يمد الى حركته فيقال التثنية  
 فاء التثنية ومن قال هي نصيحة خرج من الضمارة وبأكرو في  
 في نسخة كره وان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر  
 يقال له الجباري وانه اسود طائر كونه كره التثنية كره او من جملة كره وان  
 بالكره ايضا بما طرقة على غير القياس كادل في دولان النادى في  
 حكم المبوب لودن بناءه فاقبل بما يعين به الحكم المبوب وكم طبع في حكم  
 هو مع انه مبني وقد استعملوا الاوجه لا يمدوا منه وب في التثنية

اللفظ



المنادي والنفس بهيما مباينة فالاول ان يأتى عن حيث المنادي بهرمة  
**قوله** كونهما اشهر صيغة والذات المطلق صيغة النداء واريدها حقيقة لانتم اف  
 المطلق اليه ولم يقل وقد استعمل اي في المندوب مع انه رخص واظهر للمتنبيه  
 على ان الصيغة للنداء اعبرت للمندوب **قوله** وهو التبع عليه وجوده  
 وحقها التبادر من التبع عليه كما يسكن عليه لا يسكن لاجل وجوده في كل  
 على ما ذكره **قوله** يعيد جذا والاو ان يقال جعل المصنوع او يراه واهيته  
 وياضه كناية عن الميت لانه كناية هلاك النادوب واهيته **قوله**  
 واختص المندوب بواحد من وجهي ان يخلق قوله بواحد الاختصاص بتعيين  
 معنى الالهي وليس صلة للاختصاص لان الالباء التي صلة الاختصاص  
 لا بد من الالهي المقصور عليه فظهر على العلامة التفتت زان حيث قال  
 التوبي وجول الالباء في الاختصاص على المقصور وهو الرد ان الالباء الاخر  
 على المقصور ليس صلة الاختصاص والتوبي في قوله على المقصور عليه **قوله**  
 ليرد انه لا يقع نكرة ليس ورود هذا باثبات قوله على ما قيل قوله وحكمه  
 في الاووب والباء حكم المنادي بما قوله به لكون قوله ولا يندب الا الموقوف  
 في حكم المنسحق من قوله وحكمه **قوله** وجازك زيادة الالف فيه  
 اذ على لانه ليس حيث قال يجب مع يائلا يلبس بالمنادي وفيه انه  
 لا يندفع الالتباس بالمشقة وفي ذكر ذلك المشرع بالنفع اشعار  
 بوجوب زيادة **قوله** فان حقت اللبس فالوجه الصحيح المص فيما كان  
 حركة اوة اعرابه كما في ضرب الرجب فانه يقول فيه واخره الرجل  
 واما قال المص فان حقت اللبس بالتمزيق اشارة الى ان زيادة  
 غير النافعة مخرج عليه وهو الاصل والافضل ان الالباء متقلب في هذا الاثر

بعد

زيادة الالف

بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه وحي  
 على الفاء في عبارة المصنوع وقع في مكانه **قوله** واختص عليه بهرمة المثال  
 على جواز جوده المضاف الى المني طب على خلاف المنادي فانه لا يكون خطاب  
 الانثى في كلام واحد من غير تنبيه وجمع او طرفة ولا يبعد ان يكون هذا  
 وحيها الى اخراج المندوب عن المنادي وعدم جعله منادى على ضرب من الدخول  
 والتميز كما في يا جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يبح  
 واختص **قوله** لانه جازي به تمام المضاف لانه الاسم انما يتم بالتسوية او  
 بالتمام او بتوحيث التنبيه او بالجمع او بالاضافة **قوله** لانه في دهي بالذات اي  
 في قوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فالتميز متفاهر ان في الجملة  
 وانما في المضاف والمضاف اليه في الاضافة البينة متحدة **قوله** ويحتمل النسخ  
 ومن ادب هذا المقام انه قال المص في ايفاح المفضل بوجه المراسلة  
 ان اذا كان مقارنا مع اسم الجنس الاول المقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه  
 لتقدمه اذا كان **قوله** ويعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره  
 وفيه رد على من قال انما ادب بالاسم الجنس ما يقع دخول الاسم عليه **قوله** لانه اذا  
 لم يكن نكرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكن نكرة العلم  
 فالحق بالعلم لانه مناسية بالعلم فلا بد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص  
 الحذف بالعلم **قوله** فبقي على هذا من المعارف التي حال في قوله العلم ما عطف  
 عليه **قوله** سواء كان مع بدل حرف النداء او كلفظة الله فانه لا يحذف  
 هذا رد لما اختر من بدل حرفي انه لم يتم ما ذكره بيانا ما لا يجوز حذف  
 حرف النداء فيه لان من لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المنفاد  
 ما بيان المص انه يجوز الحذف من الله مطلق كما في سائر الاعلام

في  
 قوله  
 فان حقت  
 اللبس



قالوا ان يقال قول في السابق وقالوا يا الله في حقه من جهة معانيه ان لا يقال  
 بحذف حرف الله او فلكم بل يخرج البيان عدم جواز حذف حرف الله اذ علمه **قوله**  
 بواسطه اخرى والآصح ان يخرج في وقت عربي والاصل بواسطه على وزن يوجب الآت  
 خبر كما يغير الا كلام المتكلمة كما في شمس من مالك بعظم آليم والاصل شمس كسرة  
 مجزأة **قوله** واما الترجيل فينبغي ان يذكر ان الذي لم يوصف بنى الكلام والوصف  
 فيما لا يجوز حذف حرف الله اذ علمه لئلا يختل البيان **قوله** قالته امرأة امرأ  
 النفس فان اصبحت اذنت منه الطلاق وهو مش في شدة طلب الشيء وقيل  
 مثل يشهد المفعول **قوله** قاله شخص صار مثلاً على خليف النفس  
 الولاية الشدية **قوله** والطرق كذا لا طراق جشم در بينش انكسرين وشره  
 كزودن **قوله** حتى يصار بان يلقى عليه ثوب وينصاف صار مثلاً لمن مكبر قد يوضع  
 من هو انشرف منه **قوله** فان ان ح ناصبة وان لا بسجي والمفعول لا يرتد وان قبله  
 ولا زبوة او بدل من المالك او متعلق بجهة هم او يترتب بتعديهم لام التعليل  
**قوله** ان المفعول انما هو فاسرة بطلق المفعول لانه يصدر بيان مفهوم ما انصرف  
 على شريطة التفسير لا يصدر بيان ما هو مسمى افرادة في هذا المقام وبعد معرفة  
 عدم مفهومه يخفى انما قلنا هو افرادة في هذا المقام وج التوفيق للمقام  
 ولذا جعل جنس التوفيق الحكم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل تفصيلاً على انه  
 نعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكل في التوفيق قد تفرق في المقام  
 وقد تفرقت به وتابعد ان يقال الاحكام التي ذكرت في جملة افعال لم  
 يفتى بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجع الابل في بحث  
 المفعول فيه **قوله** التشرية والشرط والنداء اما التعليل او كونه  
 صفة لمحذوف هو السكون ونظيره كهيئة **قوله** فخرجوا من ارضهم على اجمعين  
 في قوله

اشارة على شريطة التفسير

في قوله  
 الصفة

اخرجوا من ارضهم ورواية التفسير فيها لئلا يتنقض بشي جاء وجعل في زيد وبعد فيه لفظ لان  
 العبت انما يلزم في زيد ارضهم ون زيد امرت به واما في زيد امرت فلما علم  
 قيل امرت فلما لم يلزم المفعول وكذا لو قيل لا يست زيد ارضهم عليه فلما بد  
 في التمام وجه وجوب الكسرة من اعتبار قصد ايراد اليه مقدم **قوله** اي ارضهم فاعلم  
 انما قد تعلق على متعلقين كما هو مكنة بناء وهو انما مفعول مطلق لا صفة رر  
 او مفعول له ولكن ان يجعل على معنى مع ظرف لفظ **قوله** مشتغل صفة لا  
 امر من المفهوم من كنية او جعله صفة لكل معنى على سبيل التمايز بوجوب مشابهة  
 المصنفين في مذهب وهو انما انما كما هو مذهب الكندي **قوله** مشتغل  
 متعلق بالاشتغال على تعقيب معنى الفواعل او الاخرى وبيع بعد الاشتغال  
 ببيع الاخرى متعلق بالجوهر الثاني **قوله** او متعلق بغيره بان يكون مضافاً  
 اليه لمفعول المفعول على مفعول في قوله زيد ارضهم كذا او فاعلم او مفعولاً  
 لصفة مفعول او الصلة نحو زيد ارضهم رجا او ان او ضربت ابني او ان  
 او مفعول لصفة المفعول على مفعول او صلة وقيل هذا على سبيل  
 بالترادف قيل فيه ما بهل لان الترادف في المفردات لا في خبره وفيه ثبت  
 لان اسما من خبره الفاعل والشبه لا في المركب وهو مؤد كما هو الظاهر  
 المتبادر في متعلق بجمع امور اعتبرها في كلام المتكلم لا في قوله باللفظ  
**قوله** وبقية الفواعل من الصلة في ذلك الاشتغال خرج عنه زيد ضربته فيه  
 انه خرج بجمع صور ما انصرف ليس المانع عن العمل بوجه الاشتغال بل  
 يتصل العمل بالمقدار اياه ايضاً مانع عن العمل الا ان يقال لا مانع من  
 العمل بصورة لان ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع  
 عن عمل ما بعده فيه **قوله** وبقييد النصب او لا يخفى انه خرج خبر







اترفع لعدم القرينة المرجحة للنصب والشهر خلاف بل يلزم ان لا يوجد  
 ما يختار فيه اترفع لعدم قرينة خلاف **قوله** كما لا يخفى الا واضح او عند وجود  
 اتقاع غير الطلب واذا لم يجر باء فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب  
 ليس الا اقامته واذ اقامته **قوله** مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان البناء  
 من الخبر في قوله خبر المبتدأ **قوله** فان الترفع يقتضيه وقوع الطلب خبر وهو  
 لا يجوز ان قيل اوله يلزم كون الكلمة الانية اسمية وهو قليل  
 قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا او لم يكن الانية اسمية انما  
**قوله** فالمراد بمرور الاسمية غلبة وقوعها بعد ما وقبل المردوم في خبرها  
 الاصل على شرطية التفسير **قوله** بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما  
 نحو مرت برجل ضارب **قوله** او يندأ يغتدبا فان اسم الفاعل لشبهه  
 بالفعل في حكمه وان شئت لسيبويه من جملة الفعلية بل كلمة التسمية نحو استمر يزيد  
 وكثر ويغزبه يكونه فعل التجب نحو ديه ونجده من العوض لاحقا بالاسماء  
 يقال وانما ان الكلمة الثانية في المثال المفروض اختراعية لا معطوفة وانما  
 لزوم عطف الخبرية على الانية وفيه ان يندأ يغزبه استعمل في انشاء التحزن  
 والتحسر وما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملةان مقولة القول  
 نحو قال زيد **قوله** قائم وكبر اهترية فانه ليس المعطف في مقول القول باعتبار  
 استمر كهي في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التاسب بل باعتبار  
 انها مقولان ولا تفاوت في المعقولة بين الاشياء **قوله** ولا يقدر  
 معمول الضعيف في العمل كانه اراد ان لا يقدر وجوبه لان يكف فيما هو معدوم  
 نفي وجوب التفسير فلا بد ان لا يوجد في الفرق بين لم وما انه يجوز  
 حذف فعله دون لم كما سياتي في محله فلا يصح ان لا يقدر معمول لما

تأهله كمن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد ما فيها شيئا لا يمنع بها بل انما  
 الافتتاح لا الوجوب **قوله** وانما قال حرف الاستفهام لوقال و الاستفهام  
 عطف على حرف الشئ بخبره كونه ضربا لانه ليس بعد الاستفهام بل مع  
 فيما ذكره لا يصير كمنه لا دراج لوف وانما يصير كمنه لذكر بعد واختياره على  
 مع الاستفهام فتأمل واما وجه ذكر لوف فهو ان اسم الاستفهام يجب وقول  
 على الفعل الصريح فلا يجوز من زيد اخبرت صرح به الرضي **قوله** ويشمل مثل  
 هل زيد اضربه فانه يجوز وان استغنى النية لاقتضاها هل لفظ الفعل  
 لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكف فيه تقدير الفعل ما يدل عليه كلام النحاة  
 ان هل لا يفرق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام بالفصل بينه وبين  
 الفعل واما اذا لم يذكر في الكلام فعل فقد دخل على الاسم نحو هل زيد  
 قائم فتقول انما قال حرف الاستفهام دون ههنا الاستفهام ليشمل نحو  
 زيد هل زيد انت ضارب فان النية رفعا للنصب فلا يحتاج في اختيار  
 حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستغنى عنه ان يقول بفتح هل زيد حرف  
 انما هو كلام افتتاح وخبره حكم بعدم جواز هل زيد اضربه لا يجوز على  
 بيان خبر افتتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان افتتاح لا يفتح  
 هل زيد اضربه بل ليس فداوج مع القول بجواز هل زيد اضربه للحكم  
 بالاحتياج هل زيد اضربه وفيما ذكرنا انما ذكره الرضي ان المراد بحرف  
 الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيد اضربه ضربته لوجوب قول قد  
 على الفعل في هذه الصورة لانه لا يفرق بالفصل بينه وبين الفعل  
 اذا وجده في الكلام **قوله** وبعد ان الشرطية خذافا للكوفية في اختيار  
 اترفع بعده لان ليس قرينة النصب لوقوع الجليتي بعده على السواء

ولا يرضى

ذكره



خلافاً للمعروف في انه يجب بعد ما انفعلة فيجب النصب بعد ما **قوله** وفي ما قبل الامر والشي  
 قد تباين في التكلف اولا في التقديم وثانيا في التفسير حيث قدر الوصول مع بعض  
 الصلة ومنه في الشاف مع بقا الصنف اليه على اوجه وهو قليل وحيث فسر  
 كلمة ما المقدرة على موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والسني ولا حاجة الي  
 الاول ويصح ان يرد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن  
 المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يلحق تفسيره باسم ان يحتاج النصب في اسم قبل  
 الامر **قوله** ان مواضع وقوع الفعل فيها اكثر من موضع ان اضافة المواقف الى  
 الفعل باعتبار ان لا مزيد اضافة من الفعل لانه لا يخصه به يدل عليه اختيار  
 النصب **قوله** وعند خوف لبس المفسر ان عند لبس حال الترفع وانما قال عند  
 خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لان  
 يكس رفع اللبس بغيره فكس النصب راجح لانه فيه مخ من تكلف قرينة ومن  
 قال ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واقا عند الخوف  
 رفع اللبس مختار اوله لم ينصب سلم كونه خبرا بان الخبر انفسه من الصفه لانه بعد  
 فائدة تامة بترتج كونه صفة راجح ان يكون قوله بعد رتبة الخلق كونه متعلق  
 بخلقنا لانه بقية فائدة تامة على انه عليه آية كلما يتراد فيه المسند اليه يكون  
 حكمه عليه آية ينبغي ان يذكره مبس في مواضع وجوب النصب واعلم ان  
 خوف اللبس بالصفة فيها اذا كان الموقوف تكررة ويكون للمفسر متعلق  
 بتملح خبر اذا رفع المصوب فلما يتحقق خوف اللبس في المصوب المعروفة  
 وما فيها اذ لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل النبي الذي خلقناه بقدره يتبدل  
 كل بلام يستغرق فلان انبأس وكذا لو قيل النبي الذي خلقناه ثم اعلم  
 ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل واذبح الله

على ما في المتن

في رعليه آية

المتضمن

ح ان

ان يكون فيضاً منه وهو فيما اذا التمس المقصود بالعادة بغيره في صورة  
 الترفع نحو زيد اضربت غلامه فان المقصود بالعادة انما كان زيدا فاذا قيل  
 زيد اضربت غلامه يكون لانه اضرخ فاضد افادة ضرب غلامه وربما يلتفت  
 النفس الى انما انما اللازم **قوله** فان المقصود الحكم على كل شيء بانه  
 من مخلوق آية بغيره في قراءة النصب فلو رفع وحل على الصفة فأت هذا المقصود  
 وبذلك يعني غير مقصود ولا حاجة في غير نفي كون المقصود اضافة الى الاستدلال  
 بانه يستدعي في الآيات المدعى ان في مقام هذا الاختيار بالجملة الترفع بعد الاسم  
 النصب اولي اذ كان مع الرفع يلبيس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء  
 كان التفسير بالوصف مع ضحي او لا على ان عليه ما ذكره يلزم ان لا يكون  
 النصب في الآية في راعنه المفسرين مع ان الترفيعي يتفقان في ذلك  
 فتدبر **قوله** ان عند او في دارة وهو ذلك آية فان قلت فلما يصح كونه  
 ما يستوي فيه الامران لترجح الوقوع بالاستفناء عن تقديره في حذو قلت  
 اذا كان المقصود اكرامه بكونه عند فلما يرد من تقديره على تقدير الترفع  
 ايضاً **قوله** قلنا هي معارضة بوجوب المعطوف عليه ولكن ان تقول بالنصب  
 مرجح بالاستفناء عن تكلف جعل الجملة خبراً **قوله** قلنا هذا باختيار المتني  
 واقا باختيار المبدأ فما ينبغي اقرب لم يرد فيما بين ارباب العربية اعتبار  
 هذا القرب ولا بد لائق به **قوله** والا بالنصب يدلي على  
 غير الخليل **قوله** لو جوب وهو لهما على الفعل واقا خوف التحفيض فيلاتفاق  
 ودون الشرط عند غير لا فتنس فعند وختار ر بعد ما النصب وما يجب النصب  
 بعده عند بعض الآراء والمص فاته اقامتها او في اختيار النصب رر  
 فاختاره وما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب

سيرة التشديد لا يكون الا عند غير الخليل  
 ويؤيد قول الا بالتحقيق  
 فانهم



ان يكون ما في خبر ما عليه الشرطية كمره حرفه نحو جلا ضربته فانه لا يجوز فيه  
 الرفع لامتناع التكثير القرف للكتب او **ق** لا لا في ذكرته مفعول تحقيق  
 المقام ان الالف ليس ما يلبس الفعل في المقصد ويكون مقصودا به فلو  
 قصد به زيد ذهب به اذهب احد زيد او دل قرينه عليه فهو ما لم يكن فيه فعدم  
 كون هذا المثال منه ليس لانه كسبيل ان يكون من قبل ما ليس مما يقصد به  
 هذا المعنى فلما ازيد فخلق من هذا السبب بتقدير خلق الله زيدا لان حذف  
 الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل الفاعل ضابطا لما لا يقول  
 عليه ثم كذا ان الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتضيه عليه ويزيد ان دفع ما يقال  
 ان زيدا ذهب به يصح ان يكون في تقدير اذهب الذائب به زيدا بان يكون  
 انما هو تقدير الا ذهاب السند الى المصدر بخلافه لما لم يقصد به ولو دل  
 قرينه على قصد فليكن منه وقد رد في الشيخ الرضي بان المصدر الذي سينسب  
 اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيه ليس كذلك بربوبه ان  
 الالف بان تذهب باذنه فيقال اذهب زيدا ذابا كما يقال انبت  
 الف نباتا ليس لاختصاصه ومنه مناسبه به بل اختصاصه بذهب  
 وان فعل ما يثبت الى المصدر كذلك وفيه تعللنا فيه شهدا له ان لا يجب  
 ان يوافي على ان لو وجب لم يثبت الى رده هذا الاصل لانه المثال  
**ق** واجب بالابتداء او تعيد الرفع بالابتداء او يثبت در من اطلاقه في  
 هذا المقام وقد قيد المصدر به وجهه ووجهه ان احتمال تقدير اذهب  
 زيد مرجوح لا ينافي الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء او وجهه ان كون  
 المستغنى ام اول بالفعل بوجه على ان احتمال مرجوح كمنع في ابطال الحكم بوجه  
 الرفع بالابتداء وكذا ان مثل اذهب ذهب به **ق** لا يحل ان يكون المصدر

سقطا

ان مرفوعا

ان مرفوعا وقع بعده فعل هو وصفه للمرفوع لا يجزى ان يكون من هذا السبب لان  
 تركيبه تحيد في ولو سطر الفعل على المرفوع ونصب به لا نقب السبب  
 الى ان خبره وبنوت السقف وقوله كل شئ فعلوه في الذب كناية عن مثل  
 هذا التركيب فلما يتوقف عدم كونه من هذا ابتداء الى بيان انه لو سطر  
 نفسه المضمون وتكذب على تقديره وبقية على تقديره كمن لا يكون مفعولا كما ان  
 عليه كلمته سائر الشرح في هذا المقام ونسبهم الى راجع ثم لو بين كونه  
 الالف ما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لا ينافي بالمقام كمن جعل خبرهم  
 على هذا المعنى بعيد عن ذاب الكرام واعلم ان قوله كل شئ فعلوه في  
 الذب مثل اذهب به في انه يتوهم انه من سبب الاضمار ووجهه ان في نصب  
 لانه على تقدير الرفع خوف لبس المرفوع لصفته **ق** في الذب الى في صيغة  
 افعالهم في الفاعل من الزبور كالقبول الكتاب بوجه كسر **ق** لانهم لم  
 يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او قوا فيه ما كانت افعالهم كان  
 ذكر ذلك دفعا لكل الفعل على الكناية بان لو حمل عليه لانه لا ينفع في هذا المقام  
 لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد يجوز حمل الفعل على الكناية بفتح السند  
 الكناية اليهم لانهم اسلموا كناية الكرام نعم ان هنا ما ينافي آخر من حمل هذا  
 الفعل على الكناية وهو انه لم يكتب في صيغة افعالهم كل شئ بل كل مفعول لهم  
 وكذا ان تجعل قول الكرام الكاتبون او قوا فيه ما كانت افعالهم اثباتا  
 لهذا المانع بان يكون مناط الفاعلية اختصاص كناية الكرام الكاتبين  
 بافعالهم **ق** وان حذفت شيئا بناء على يجوز الفصل بين الصفات  
 والموصوف بخبر الموصوف **ق** لان كل شئ كائن في صيغة افعالهم  
 مفعول ان اراد تعينه لعدم موافقته لما في الآية الا انه لا يصلح ما فيها

الفعل على الكناية

ان

ان مرفوعا



لان الاقادة خير من الاقادة وان اراد ان ليس في اقادة ضمن لا يبق بخلاف  
 اقادة الموعود السابق فلا يتم لانه في بيان انه لا يكتب في محابف العالم كما دبر  
 بل صحى بوق العالم مطابقا لا العالم **قوله** بحيث لا ينفذ في ما يترك **قوله**  
 والظاهر ان قول تعالى ان يكون قوله تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالظن  
 الى المبتدى الغير السارق بقاعدة الحال ما بعد التوا فيما قبلها او باظهار ان  
 جعل الثالث خيرا فذلك الظاهر ولا يترك جعل توجيه المبراة في هذا المخرج  
 الآية عن هذا الباب مع ظهور كون التوا وبيع الشرط **قوله** عن بعضهم هو من  
**قوله** الخافيه انه تقدير الخافيه من بعضهم والعتبة والتقدير كما يكون  
 وجعل الباء السببية **قوله** وشمل هذا التوا لا يعمل ما في غيره فيما قبله بل  
 يشمل هذا التوا في الشرط الذي وقع موقعا وليس هذا التوا في مقام يخرج  
 فيه التوا عن موقعا ويعرفه موقع التوا ومقام اخر في مقام اخر  
**قوله** والآية جملتان اشارة الى ان قول تعالى الزانية والذاريه خطف على  
 كل شئ مفعوله في الذم وقول جملتان بتقديم الآية جملتان خطف على قوله  
 التوا وبيع الشرط عند المبراة وبجملتان تحليل لكون الآية مثل قول كل فعلوه في  
 الذم وجعل كلام المتكلم في ما اشر اليه بان يكون في هذا قوله التوا  
 ببيع الشرط والى بتوزيع التوا في ما في معنى فاقوه فمما قدر العباد فيه ارتكاب  
 ما لا حاجة اليه وجملتان خطف على خبر ويكون التكنة في قطع الآية كما قبلها  
 انه من هذا الباب فانه بعض خلاف ما قبلها وقوله جملتان مستلزمان دفع الى  
 يتي ان زيدا خبرية ايضا جملتان وانما ادب الاستفهام ان لا يكون ذكر  
 احدهما بهما منزهة في الفصل من الاخرى وهو كما ان تربية ان التوا زانية  
 والتوا جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا يخلو من  
 الاضمار

الاضمار فلا يحتاج الى تعقيب الجملتين بالاستفهام **قوله** او للتفسير هذا الظاهر  
 واختار النصب باطل بالافتقار الى قوله والا فالتوا والنصب دليل  
 على انية ان لا امر من السابقين وكما ان جعله وليا على دعوى ان الآية  
 ليست من باب وخلق التفسير من يتي ان السوق ليس على ان يقول  
 وانما فيلزم ان يتي والنصب قالوا وانه اشارة الى بيع ما ذكر في  
 الآية مع تنبيه على ما هو المفعول المعبره فقال الآية ليست من الباب  
 لان التوا ببيع الشرط والآية جملتان عند سيبويه وان كان من الباب  
 كما ذهب اليه البعض فالجملتان والنصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالتوا  
 والنصب ببيع الزانية ليس التكنة من الباب والا فالتوا والنصب  
 في ما اشر اليه في الثالث فظاهر وانما في التوا فلا تباس بالصفة  
**قوله** المصنف الوقت من ذكر لانه لو ذكر لغات وقت التحذير من القسم  
 الذي اخرج فيه الى تكرار المحذرة لعدم الشئ على في الصفة فيسرع السامع  
 الى ان حصة الزانية لم يرد سماح ولهذا لا يذكر المحذرة **قوله** ان اسم كل  
 فيه شبه بذلك على ان المعمول بتاويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام  
 من قبيل الخذف والابتنال وقيل من قبيل اطلاق اسم الى الية على المحل  
 او ذكر خبره فيكون مفعولا له فان قلت في جعل خبره مفعولا له للتقدير  
 فانه من تقدير ذكر او حذر فقد ارتكب الشرح ما لا حاجة اليه قلت  
 دعاه الى التقدير الصحيح مطلق او ذكر سابقا لا يبيح جعل خبره مفعولا  
 للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لا يتقوى بذكر  
 اسماء بنات فمرقة التحذير فنقصه التحذير دواعي التقدير ومن لم  
 يتفطن الى هذه الدقائق اطار على نثر المسافة في التحذير حلت

يعني اطلاق المعمول على المفعول باعتبار انه محذرة لا غير



فانما هذا حال كونه محمداً اذا اراد ان يخلص  
 جازاً واما لا يخلص الا بغير الاربع وقب انما  
 لا يخلص من كبره انما كبره

والاول

التقدير اثنى دون غيره والاول جعل ذكره صديقا بالاعطف على المفعول له  
 بتقدير اثنى انا الذي نزل عليه واما ذكر المحذرة فمكره واول الكلام **قوله**  
 اثنى بعد ذلك المفعول بهذا الظاهر يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به  
 والاول دليل عليه لجواز تقدير اثنى اثنى هو او فني لمصلحة الضمير المنفصل فتأمل  
**قوله** فان قلت فعلى هذا لا يكون ضمير في المصطوف هذا ثم بنى لا بد من عائد  
 وهو اثم من الضمير وكيف لا يكون وجوب الضمير مانع ما ذكره في الجواب والاول  
 ولا بد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي كل الضمير على العائد بعد الضمير  
 عن افادة ما في الضمير **قوله** مثل اياك والاسد بكثرة ثم ارشاد اياك على  
 ان الاغلب في هذا القسم من الترخيز ان كان ضمير ان يكون ضمير اثنى طبا وقد جي  
 فكل في اياك والشروط الظاهرة فيه تقدير اثنى على صيغة التكلم على ما ذهب اليه  
 لكن قول المص بتقدير اثنى يتصور بان اختياره مذهب غيره من ان التفسير على  
 صيغة الخطاب ايضا على سبيل الاستفاد وقد يكون ظاهر امضا في الى الخطاب  
 في نفسك والشروط اما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء والظاهرة والمضمرات  
 كلاما ولا يخفى عليك ان تقدير اثنى في اول السورة في غير صحيح لانه لا يوافق  
 اية وكذا تقدير اثنى بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا يدل عليه قسم قال بجدة  
 تقدير اثنى بتضمين الفعل معنى التبعيد فقد جفف ومال ونحن نقول اياك والاسد  
 بتقدير اثنى نفسك والاسد بالتبشير الاسد بنفسك وتفسير بالاسد وياك من الاسد  
 بتقدير اثنى نفسك من الاسد فغير من الاسد بنفسك لكان قربة منك وابدل من  
 الاسد منه وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني فيه مناسب لان المعنى  
 اية فيه ان اتق من الطريق انما يكون بتبعيد عن جبهته فيصرفه بالمرحمة  
 فيصير جعل تقدير بعد نفسك من الطريق ثم لا يثبت تقدير بعد الطريق

لان الانسان يخذل نفسه وتشد في الغائب لان  
 تقدير الغائب لا يمكن الا بتزجية منزلة الخطاب

لكنه

لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم من نصب الطريق جنة  
 الجار وهو سماعي **قوله** فان المص على هذا بعد نفسك ما يوجب كمالا قد  
 ان تقدير بعد نفسك بوجوب كون نفسك محذرا لا محذرا لانه خلا يكون من افراد  
 النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس بغير اثنى بعد  
 الا ان يرد بما بعده ما بعده لفظا وتقديرا او تحية ما يمكن ان يقال ان  
 الترخيز من النفس بالتوصية على تبعيد عن الرذائل التي تؤذي ولا يخفى  
 انه يصح تقدير اثنى فيه ايضا الا ان المخرج تقديره لا يستغنى عن النصب بتقدير  
 حرف الجر وان شئت على بيان كيفية كذا فانهم قد بعض السامعين في هذا المقام  
 كلام يجب الا فهم دونه بنسب الا واما وهو ان اتق الشخص من نفسه  
 والتقدير منها ليس الا لا يوافق هذا الشخص في صفة فالحذر منه في الحقيقة هو  
 الصفة التي محذرة بالمال فاذا نظر الى المثال صح هذا المص **قوله** وتقول  
 في قسم النوع الاول اياك من الاسد فتذكر المحذوف وخلف المصطوف  
 لان المقام لا يتبع المصطوف والمحذوف معا **قوله** اياك ان تحذره بتقدير  
 اياك طيف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجوز  
 فان قلت فليكن بتقدير العطف اية وما ذكره من الجواب بقولنا قلنا لا ينفع  
 لان السئلة ان قول لا امتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضمنية امتناع  
 تقدير الواو فبيان ان امتناع التثنية من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع  
 ما لا يفي ان امتناعه واضح مستغن عن التوضيح والبيان قول من كمال  
 الزمان والكان واما انهم كثر ما ان المعنى الاضاحي لا انفس يوم الا اصطلاحا  
 وهو لا يخلو زمانا ومكانا من ان يفعل فيا صديقه فيه  
**قوله** سدا ذكره في الامور بالذكر المذكور في هذا البحث فلا تغفل **قوله**

بتقدير منه

وفي لا يجوز في سورة الكلام  
 وكما علم من قول بتقدير  
 من عدم صحة تقدير  
 العطف صح

مطل  
 المفعول فيه

الضمير في قوله  
 لفظا او تقدير



في سرد بين المجدد اية ما السبب فضل المذكور بكملة في قولنا سرديست في بين المجدد

مثل يوم بلغة يوم طيب لا تقول من يوم بلغة انما وفعّل فيه طيب لا انا نقول  
افعل المذكور طيب يوم بلغة وطيب يوم بلغة لم يفعل فيه وان كان للزمان  
زمان ولكن ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقاً في ضمنه  
لان ذكر التعبد لا يمكن بدون المطلق فيوم بلغة مفعّل فيه فعل مذكور  
ضمنه والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اتم من المذكور ضمنه اذ كثيراً  
يختص المفعول فيه من المذكور ضمنه **قوله** فلو اجتزأ في التوفيق فيه للثبته  
اجتزأ عليه بان لو اريد قول ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بلغة في لم يجز الا اعتبار  
فيه للثبته ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار فيه للثبته اذ يوم بلغة في  
شهدت يوم بلغة لوانه موصوف بكونه ما فعل فيه لم يصير مفعولاً فيه وفيه  
نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بلغة في ولم يعتبر فيه للثبته لصدق على  
يوم بلغة ولو اريد معناه الحقيقي واجتزأ فيه للثبته كان المصحح هو اسم ما فعل  
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم بلغة في شهدت يوم  
بلغة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه للثبته لا تقول استناداً من كلام  
الشيخ حيث قال فان ذكر يوم بلغة فيه انه فعل فيه للثبته مستقلة بقول  
مذكور فخرج شهدت يوم بلغة لانه لم يذكر من اجل هذه للثبته لا انا نقول  
فلا يكون هذه للثبته مما شاع اعتباره في التوفيق ويكون بعيداً مع  
الاحتياط للاختبار ولا يكون فيه مذكور مستقلاً عنه بعد اعتبار للثبته كما ادّعى  
الشيخ لان مقتضى للثبته والمعلل بما اذا قول فان ذكر يوم بلغة فيه  
ليشأن معناه ان ليس ذكره من هذه للثبته حتى يصح في عليه ما فعل فيه فعل مذكور  
من حيث انه كذلك ولا يصح في التوفيق مع للثبته على الشيء ان يكون ذكره لاجل  
انه فعل فيه فعل فثابت **قوله** ولا يخفى انه على تقدير اعتبار فيه للثبته

يوم  
عاشق  
منه و صنفه  
منه و صنفه  
رايه واقعه  
الابو  
معاذ الله

عن المتقدم  
ص

لاخفی

۱۰ و الف

لا يخفى ان قيد المشبهة معتبر بعد قوله مذكوره فان كان المذکور اختصاراً  
 المتضمن للمحتاج الى هذا مما لا يخفى الا ان يقال لم يثبت بينه على امكن  
 الاختصار **قوله** مبيناً ان او محمداً واليه من الزمان ما لم يعتبر له  
 هذه ونائية كالحسين والحمد وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة  
**قوله** وظروف المكان ان كان جعل الضمير راجعاً الى ظروف المكان بناءً عليه  
 بالمكان لان في المكان والمكان اسم جنس يقع على التقليل والكثرة والشارح  
 بقوله ان كان المكان مبيناً الى وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان  
 الضمير اذا رجع الى المكان ضابطاً له عن ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى ان يقال  
 لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدأ بالاضافة كان رجع الى المبتدأ  
 والظاهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بناءً عليه بالقسم لانه قسم  
 من الظروف **قوله** وفسر المصنف بالجهات الست ومنهم من فسر بالأكسرة  
 فيه دالة فيه مانع لافضل نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقبل ضم جامع لخروج  
 نحو فلفل عنه ورد بان الجهات الست مثل غيره ومثل في عدم التعميم  
 بالاضافة صرح به الفاضل الهندى في الارشاد ومنهم من فسر بما فسر به  
 الزمان المسمى به ويرد عليه جانب وما فيه معناه لانه لا يتقبل انقلب  
 بتقدير في وكذا المليل والفرسخ فانتمى بقيدان مع انتهى معناه لهذا  
 التفسير **قوله** لانها اراد ان يترجم التقوى لا ما يشق منه المصنف  
 الاصطلاحى **قوله** ولم يذكر وجه تشبيهه عليه لان حكمه حكمها ولكن  
 ان يجعل الضمير راجعاً الى عند ولدى وشبهى بها بجعلها بمنزلة المشبهة  
 والمشبّهة ولكن ان يجعل الضمير راجعاً الى المصنف وعند ولدى وشبهى  
 بنا وبها بالمحمود عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكوره ولكن

فإنه متعلق بالحسنة والمعلل بها  
ولا يكون قيد مذکور مستغن  
عنه بعد اعتبار الحسنة كما  
أدقنا ذلك مع صريح

از بیانیته

بجانبه



ان تجعل الضمير عند ولدي وجعل لا يربا مما بيان لوجه الشبه لا وجه لكل ان  
 شئ من لا جعل لا يربا مما في لم يكن وجه لكل من كذا **قوله** وفي بعض النسخ  
 لا يربا مما في هو الظاهر والظاهر هو ان عند ولدي وشئ من لا جعل لا يربا  
 اليربا والميرب **قوله** ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرة  
 في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مكانك وكل  
 اسم مكان ينصب بما الشئ منه او مرادف ولا ينصب المكان بغير ما يشق منه  
 او مرادف وجعل الشارح وغيره قول كثرته على كثره الاستعمال وهو بعيد  
 عن العبادة ويجعل ان يربا ان جعل كثرته المرادف للارهاق فانه اذا كثر  
 مكان الشئ جعل مكان الشئ الاكثرة الكثرة فيصير مبركا قول ما بعد ذلك  
 وسكنت ونزلت **قوله** فانه ذهب ببعض النسخ الى انه معقول به افتلا فم  
 في انه معقول به بدل على انه لم يستعمل مع في واما لما كان كونه مفعولا لا محال  
 لكن قال الشيخ الرضي ان قول في لازم في غير المكان جائز فيه وسبغ ان  
 استعماله مع في صحيح وحكمه كسبويه بنذو **قوله** فان الفعل لا يطلب المفعول  
 فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث وبقا عنه ما يقال بالفاصلة وراى انه قد  
**قوله** يصح ان ينصب الى مكان شئ من له وغيره بهذا يصح على كونه اذ يصح  
 ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست في جميع  
 اجزاء الدار والحلقة او البصلة **قوله** وفعل الا قول بالنسبة الى الدار  
 ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدار هلمه دخلت  
 الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت **قوله**  
 قلنا امراد كورمو في التركيب الذي هو فيه ويردح في الجني التاديب  
 الذي ضربت لاجل بل يربا في الجني التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل

مطلوب  
 المفعول له

لا بد

لا بد الفعل المذكور موه في التركيب الذي هو فيه في قول الجني التاديب الذي ضربت  
 لاجل **قوله** اللهم الا ان يربا بذكره موه ايراده موه للمعلول فيه ان تعريف  
 المفعول لا يعرف حكمه وهو انصاف به بالفعل فلو توقف موقفا على انه ينصب  
 بالفعل واورد بالفعل لينصب له اوقية ايضه انه يربا عليه بعد الجني التاديب  
 الذي ضربت لاجل بل الجني التاديب ايضه انه يصدق على التاديب انه ما فعل  
 لاجل فعل مذكور موه للمعلول فيه في تركيب ضربت زيد التاديب فانهم  
 مثل ضربته تاديبا الى قول فان التاديب يحصل بالضرب قيل التاديب  
 عين الضرب فكيف يحصل به وارجب بان يحصل به ما يشق التاديب وهو  
 التاديب وانما نصب لتفني التاديب ويكذبه امتناع ضربته تاديبا كما صرح  
 به الرضي ناقدا عن النحاة فاجوب منع ان التاديب عين الضرب بل هو الدار  
 التاديب والضرب سبب الدار **قوله** يخالف هذا ظاهر  
 بلزجاج لا حاجة للمفعول ظاهر **قوله** وان ظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا التاديب  
 خلاف لان قول النحاة اصل الخلاف انما وقع منه **قوله** وروى قول الزجاج  
 بان صحة تاويل نوع بنوع لا بد فله في حقيقة فيه ان الزجاج لا بد فله في  
 المفعول المطلق الصحيح تاويل لما بول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه  
 ان امراد التركيب بهذا المعنى قد فقه يمنع كون المراد ذلك بل ما بول اليه  
 وردوه المصن بان لا فرق في المعنى بين تاديبا والتاديب وليس قول النحاة  
 للتاديب مفعول مطلق وهذا لا يتجوز بان قولنا للتاديب مفعول له فله  
 لا عند القوم فليس عند الزجاج رده الى المفعول المطلق **قوله** وخص  
 اللام بالذكر التفرق لوجه تخصيص اللام بتادون في المفعول فيه يني على  
 المفعول عن ان ابا ايضه من داخل المفعول فيه نحو قولنا بالسر **قوله**

التاديب هو



احترز في اذا كان حينئذ ينبغي ان يقول احترز في اذا كان غير فعل بشمل  
 على جمل السواد **قوله** ان الحذف فاعله و فاعله فاعله ان الحذف فاعله ان الحذف فاعله  
 المكان اولى فان الواجب الاضطر **قوله** ومقارنا ان للفعل المذكور في الوجود  
 بان يتجه زمان وجودها في العبارة الواضحة الموجزة والمجازة في اذا الحذف  
 فاعله و فاعله **قوله** او يكون زمان وجودها في العبارة الواضحة  
 زمان وجودها في العبارة الواضحة **قوله** او يكون زمان وجودها في العبارة الواضحة  
 هو ليس الموجود مع القعود لا يلزم ان يتن عليه **قوله** ان يتن عليه  
 اذ لا الى آخره حينئذ **قوله** لا احبها مستعدة **قوله** وهو شديت كسب  
 ايقاعا للصلح لا ينبغي ان يصح هذا التركيب وان لم يقع ان هذا الصلح فلم يلزم  
 كونه مقارنا في الوجود اذ لم يجب الوجود في المقارنة في الوجود **قوله** ان  
 يقال المراد بالمقارنة ان في الوجود وفي الواقع او في قصد  
 فاعله **قوله** وفي بعض المواضع ان هذا الذي شريف جدا يجعل ما هو كخط البداية  
 في تمام الفاعل وتلكه من سلف ضمير راجع الى المصدر واثابة المصدر المذكور  
 محتمل مقام الفاعل مع ان اكثر البنية عليه ان لا يجوز الصلح والسوايح توجب  
 ثابته وهو ان متعلق الحذف هو فاعله والظرف في كم مقابلة الذي فعل كائن معه  
 ان مع الفعل فالظرف فاعله كانه خبر في زمان في الزيد في الدار وفيه فاعله  
**قوله** السمع والسمع وان سب في البنية السمع في الوضوح والاهل والسمع وان  
 الوضوح **قوله** احترز في المذكور بعد خبره كالغاية لا يقتصر الاضطر الى عليه  
 ما ذكره بل احترز في اذا لم يذكر بعد خبره ايضا فالحق ان المقصود الاضطر الى  
 من المذكور بعد مع و هو لا ليعال المذكور مصاحبة **قوله** متعلق بذكر  
 فيه لطافة و هو ان في المذكور مكان اللفظ فندبر **قوله** او مفعولا لا كذا كذا

وزيد

وزيد ادرهم اتفاق الحاجة على ان ضربت زيد او امر وامر قيل اعطف لا غير  
 كون زيد في كذا في زيد مفعولا مع اذا الفارق بين ضربت زيد او لم دا  
 مجرد حكم وانما خبر ان راجع على ذلك حسب وزيد او هو لا بسن ولا ينبغي من وجوب  
 لان حسب مضاف ومضاف اليه ولذا جعل سب جارا مجرى الظروف المنقطعة  
 عن اللفظة فامراد بمفعول فعل ما عدا المفعول به المنصوب **قوله** ويسمى  
 كان الفعل فيه لفظا اذ لا بفعل ما يدل على حدث كما سبق في اندرج فيه  
 المنصوب بالفعل مع البنية لان ما يدل على الفعل فيه لفظا فذا وجب لفظا او مع  
 فاعله ان يراد بالفعل الفعل البسيط الذي يجعل خبره في قوة المذكور اذ  
 كثر انما يكسب في ذكر الفعل ويكون قوله او مع انشارة الى مع الفعل وانما  
 تعرض له لان بعض مع الفعل انما له سماعي وهو ما عدا اسم الفاعل  
 اسمية ولا ينبغي ان الاول بيان مع الفعل هنا و هو لتأخره الى  
 قوله فان كان الفعل لفظا **قوله** والمراد بمصاحبة لمفعول الفعل انما  
 في ذلك الفعل في زمان وان هذا المذهب الاقوى وبهذه المثال المشهور  
 في السنة للهور من قوله ام سنوي انا والاشبه ان لم يستوفى في سنة بل صفة  
 المادة اذا سادى في السنة وارجاب من صاحب العباب شارج العباب بان  
 استوى بمعنى استقام او بلغ كانه يقال استوى الرجل وليس يستوي  
 ان لم يستقيم لشيء ولم يبلغ كانه بل اما فقط وخبر ان فاعله لم ينشط  
 ان كانه بل مجرد المعية وليس له سر و التيسر ايضا فندبر ان مثله  
 مما لا يصح فيه العطف ويتبع فيه المنصب **قوله** او مكان وانما ذكره  
 ان راجع في هذا المقام لم يذكر عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان  
 خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان

المحم  
 المفعول معه



ايضا لم يسمع لان تركه في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان توضع الناقصة ولما  
 قلنا ان المقصود فيه الترك في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو السند  
 من العبارة في الاول لاكتفاء بها هو المشهور في تفسيرها بان تركه في زمان  
 واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم الحفظ مع لوم حفظ الناقصة  
 واهلها ولم يحفظ في هذا الزمان ولما اريد ان يكون تركه في مكانين  
 من قبل حفظه ودخل في عدم تركه في **قوله** على تركه الناقصة على صيغة الجمل  
 ولو جعلته صيغة موصولة لكان من باب ضرب زيد او لم يكن لما في فيه  
**قوله** وفيها كتب في لاشية فخصيص في شتر از شتر باكره وضع الصبي شتر  
 وكودي **قوله** واعلم ان الجمل الناقصة في قوله يقول الجمل الناقصة من عبس  
 انما هو فانه جعل الواو متصلة بعبس من مذهب الاخفش فانه جعل معمول  
 الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل ادب ما بعده كادب ما بعده الا ان السفة  
**قوله** ولما اصلها واو العطف ولما لم يجر تقديم المفعول معه على صاحب  
 خلاف لابي العتق ولا على عامل خلاف الشيخ الرضي فبما اذا تقدم مع صاحب  
 على الفعل بحيث لم يلزم تقديم على صاحب **قوله** لفظا واسم فعل فان اسم  
 الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في الحال مع انه يجوز  
 في المفعول معه الذي هو عامله وجران **قوله** وجران لم يجر الجواز في  
 كل موضع على معنى بعيد وانما على جعل معمول الفعل اتم من المفعول به حتى  
 يدخل في التوبيخ كذا في زيد او لا يعني ان لا يدخل في التوبيخ ضرب زيد  
 وعمر او يضاف الى ليس مفعولا مع ضرب زيد او عمر او خارج من توبيخ المفعول  
 تخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في ضرب زيد او عمر او خارج عن القسم فلو قيل  
 قوله خارج على مع عدم الناقصة لا ينقص لكم بالمال المذكور **قوله**

فالجواب جعله مفعولا مع مفعول فان العطف وخدمه مع نية الشرط والجواب  
 تعين النصب في غير النص التي تترجى **قوله** تعين العطف عند غير النص تترجى  
 العطف فان قلت ما زيد وعمر خارج عن القسم لانه ليس مفعولا مع  
 بل من التوابع قلت هو مفعول لـ ما اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع  
 زيد وعمر واما ما بالمفعول المذكور بعد الواو لمصاحبة غير المفعول  
 سواء كان مفعولا مع ظاهر او حقيقة فانهم **قوله** ولم يجر عطف  
 على على ان في بحث يجوز العطف بجعل الكلام على هذا المضاف  
 واقامة المضاف اليه مقاد والنصب وان تترجى بالسلامة على الحذف  
 يترجى الرفع بالاستقناء من احوال العامل المعنوي **قوله** وانما حكى  
 في بيان المفعول بقوله لان المعنى ما توضع والاظهر ان المفعول النصب  
 اي نصب الكلام في هذين الناحيتين لان المعنى ما توضع **قوله** حال من حال  
 الشيخ يقول اي انقلب سمي هذا القسم بما لا انقلابا **قوله** هبة  
 العامل السببية حال الظاهرة في الحالة الثانية والمشي كذا في المغرب واما  
 هنا الحالة واما انهم من الحالة المحققة والقدرة في قوله فادخلوا في  
 اي مقدري المفعول ويسمى الاول حال محققة والثانية حال مقدرة  
 وايضا هي اتم من حال تفسر او متعلقة مثلا جازيد قائما ابوه  
 لكنه يشك في جازيد والشخص طاعة الا ان يقال كلمة لانية يتضمن  
 بيان صفة الفاعل اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا اي اتم من  
 ان الفاعل او يكون كالدائم ككون الفاعل موصوفا بما خالبا ويستمر  
 دائمة ومنها الموكدة كما سبق ومن ان يكون بخلافه ويسمى متعلقة  
**قوله** اي من حيث هو فاعل او مفعول في وقتية بحيث مفيد

مطله الحاله المتعلقة







لئلا يقع ما صرح به المصنف من هذا الاعتبار بل الاستغراق ثم فيه معنى  
 في في يفرق كل واحد من حكمه في ان منع ان يكون المعنى صحيحا جازما في الالفاظ  
 ولما قولنا تنقضي لان في الاستغراق واقعا من قال لا يمنع لان الجواز  
 وقولنا الصفة بعد الاقوله خبرية بلام مبهمة لان الصفة الخفية لا يكون بعد  
 الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والخال **قوله** وارسلا العراكم  
 او ردا فلهذا موثوقا بها لتنقضي الاول من شعريه وانما في ما شاع في  
 الحيات والحيوانات ولم يورد الاول على وجه شعريه اما لا يشترط  
 البيت فيما بينهم بحيث يكون الاشارة اليه واما لانه ايضا شاع في الحيات  
 بحيث لا يحتاج الى التمسك بقوله في شعره بل فيقال صاير القاصد يقال  
 او ردا بل العراكم اي او ردا على ما في البيت والاصل هو انما في ذلك  
 ولم يغير معنى المصدر بهذا الكلام **قوله** ولم يزد في كسبه في الاشارة الى  
 المنع **قوله** ولم يستغنى على نفسه الدخايل كتب في الاشارة الى استغناء الخوف  
 والتنقيص بالصاد واللام والسين المعنوية من تنقيص الرجل  
 نفسه اي لم يتم مراده انتهى في الصراح تنقص مراد تمام ما رسيده ان  
 وسير آتيا شدة شعريه **قوله** وكان امراد بالارسال البعث او التخلية  
 اة الظاهر هو انما في وعطف لم يزد في التنقيص **قوله** ثم يزد في مضاف الى  
**قوله** مع العطف الى الخوض كتب في الاشارة الى العطف في حصول الخوض والسير  
 من مبادك الابل والميرك السائح يعني جاني شتر في شدة **قوله**  
 ومررت به وحده كتب في الاشارة الى مصدر وحده وحده كونه  
 مع يحد وحده انتهى قال الشيخ الرضوي وحده لازم الافراد والتذكير  
 والافادة الى المضمرة وانما في المنع في مواضع مخصوصة **قوله** فقلت

مفسر

بهذا كسبه في الاشارة الى جهدك في فتح الاجتهاد قال الفرزدق هو يفتح الجهم  
 المشقة وبهذه الطائفة **قوله** ما دل الى كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا  
 ضمير نحو بل هو الحق بالتأويل والظاهر ان المراد بجزء السراكم الموقوف باللام  
 من المصادر وخبرها بالخبر مرت بهم بحكم الفقير ان كثير اسائر كثيرتهم وهم الاذن  
 ونحو ذلك الاول فالاول اي اولها ولا يجوز وحده المضاف من المصادر  
 ومن خبرها بالخبر جازم الرجال تكثرهم الى غيرتهم فان هذه الاسماء الثمانية  
 مضافات الى خبرها تقدم فصولات على لالته في الجواز في موضع التكرار  
 فانما في معنى جميع في الجواز والتكرار لما قبلها في ضمير معرفيات باعرايه  
 ولا يبعد ان يجعل لال التكرار في جملة داخله في نحو لان الجملة ليست  
 بتكرار اذ هي كالمعرفة من اقسم الحكم بل هي ماثلة بالتكرار فيجعل  
 السراكم ونحو مصدر الجملة لالته المحذوفة كالمحذوف في النظر في احد  
 انما مصادر لافعال محذوفة الاصح هنا على قياس تقدير الخبر الظرف  
 بالجملة ويجوز تقدير الصفة بمعنى كذا لان الاصل في لال الافراد في الشرح  
 على مذهب الاكثر ومن لم ينفذ في ذلك على كلام الشيخ حيث قال لا فعال  
 محذوفة او صفات فتسوي بينهما **قوله** اي تعذر الاشارة الى ان السراكم  
 مصدر لم يستعمل فعلا بل استعمل المريد فيه **قوله** فلهذا لال الفعلية وقعت  
 حال الظاهر احوال **قوله** وتاثيرها انما معارف موهوبة موضع التكرار  
 هذا هو الوجه الرابع الذي يليق ان يكتفى به كبريا في الاحوال الموهوبة  
 كلاما بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر **قوله** فان كان صاحبها  
 اي صاحب الحال يعني المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل هو احد مع الواو  
 والضمير وكلاهما ظاهر ليس بظاهر الواو ولم يكن لال المشركة



الحال المشتركة صاحبها نحو المعرفة والنكرة ونحو المعرفة والنكرة ليست  
بمعرفة ولا نكرة نحو جادرجل وزيدراكبي فيقول نكرة يخرج صاحب الحال  
المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة  
ومع هذا يظهر وجوب بدع تنقيح تعريف صاحب الحال كونه خالفا لفظا  
فانه لا يضاف **قوله** لانه في المعنى مبتدأ وخبر فيه ان جادرجل في الحقيقة  
قائم رجل فالتخصيص بالخبر المقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تنقيح الابداء  
لا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقدم به كتنظيم خبر الظرف لانا نقول لا يصح الابداء  
عن اليقظة بظرف الزمان **قوله** ولما يلحق بالصفة في النصب ينبغي ان لا  
يقيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بالصفة ولا باستفراق  
نحو رايت غلاما رجلا رايت رجلا في الما راكبا ونحو ما رايت رجلا  
راكبا لان الالباس بالصفة باق **قوله** ولا يتقدم اي فيها خلا قبل  
زيد قايما كعمرو قايما يعنى فيها دل على شي غير متميزين بالعبارة فمختلفين  
بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحب  
وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالشيء  
وحدث قائم بالتشبيه وتعلق باقام بالتشبيه القيام وباقام بالتشبيه به  
اعقود **قوله** على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المنصرف ولا على  
الفعل مصدره بالصدر الكلام ولا على المصدر بالجوف المصدرية ولا على  
المصدر باللام المتوصل ولا على الفعل المنفصل فيما عدا هذا **قوله** ايسر الطيب منه  
وطيب فهو من قبيل زيد قايما كعمرو قايما **قوله** فعلى هذا معنى الكلام ان  
الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار الحال في لغة بين العامل  
المعنوي والعامل الظرف كقول احمد بن يوسف متفق وان كان مختلفا فيه

يقتضيه

فان لا يفيد العبارة اصلا ولا يرخص به المتدرب في الاستفادة من ذلك لانه  
الكلام قالوا ان يقال المراد ان لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف  
الظرف فانه يتقدم عليه في بيانه وهو فيها متقدم المبتدأ على الحال  
فيكون بناء الكلام على مذهب الاقتصار وبعد يبي ان العامل المعنوي  
كما في لف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا بخلاف العامل المعنوي  
الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص الحال  
بالظرف مما لا بد له من وجوب **قوله** ويجمل فرق بين هذا الاصل والآخر  
احتمال السابق بان قول بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق  
بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقول على العامل المعنوي حالا  
كان اوجبه معرفة **قوله** هذا اذا لم يكن الظرف داخل في العامل  
المعنوي في نظر لانه الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن  
ظرفا او شبهه من الجار والمجرور واذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح  
ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي **قوله** فالمراد هو لا  
احتمال انما لا يخبر لان اللاتيق ح الاستثناء العامل المعنوي لا ان  
يبين الخالفة بقول بخلاف الظرف **قوله** ولا على ذي الحال الجور والتبادر  
من عبارة التي ولا على الجور فالانصب الا واضح ان يقال ولا  
يتقدم على الجور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف  
وانما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فيا كثر مطلقا عند  
المعبرين وممنوع عند المعنويين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله  
لم يتقدم عليه لال اتفاق الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه  
واتفاقه المضاف اليه تمامه نحو تتبع ملكه ابراهيم صيا **قوله**

ادالم يدر خلا

مطلقا



لان الحال تابع وفرض لذی الحال نقص بمجرّد اذ ركبها جازيد مع عدم  
 جواز تقديم ذی الحال ولكن ان تعذر الجواز تقديم ذی الحال لا دأد  
 بهذا المعنى بوجه الا انه لا يستلزم في المبالغة في الفاعل غير معلوم  
 هو انما كون الاول تكلفاً فان نادى المبالغة في الفاعل غير معلوم  
 الوقوع تحت انكسار البوصلة في غير فعال وفعل ومفعول والاستشهاد  
 بالكافية والاشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف موصوف كالقائمة  
 وغيره وانما كون الثاني تكلفاً فلان جهة الى تقدير الموصوف وآما  
 كون الثالث تكلفاً فلان اتيانه مصدر اخر معلوم وانما كون الثالث  
 تكلفاً فلان كافي غير مكافاة لازمة لثالثه بمعنى جميعاً **وقد** وكل ما دل  
 على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقاً او جامداً قال الشيخ  
 الرضائي من الاجزاء الغير المشتقة قياساً الحال الموصولة وهي اسم جامد  
 موصوف بصفة اي الحال في الحقيقة فلان الحكم الجامد وطاء الطريق  
 كما هو حال في الحقيقة كقولنا انا انزلناه قمرنا خرباً ونحو جازيد  
 رجلاً بريئاً ومثلاً بغيره الشبيه بغيره جازيد السد اي مثل السد  
 او شبيهاً ومثلاً لخال في بيع الثياب ودرهم وضابطه ان يقصد  
 التفسير فيجعل لكل جزء من اجزاء الجمل قسماً وتنصب ذلك القسط على  
 الحال وتأتي بعده بجزء تابع هو واسطى او جوف بل كقوله ابراهيم بن  
 بدرهم هذا قول القول بالحال الموصولة انما يحسن اذا اشترط اشتقاق  
 وآما اذ لم يشترط فينبغي ان يقال في جازيد رجلاً بريئاً انتهى حالان  
 مترادفان **وقد** لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل  
 فيه ان المقصود من التفتت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط

انما يحصل

المص

والمص من ان يكون مشتقاً او جامداً يكون وضوءه لغرض المعنى فينبغي ان  
 يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتد او بما يدل على الهيئة وليس لغرض  
 من وضوءه ملك **وقد** هذا بغير اشتراط ان يكون مشتقاً او جامداً  
 ولا حاجة الى ان يقول البسر بالمسر لم يأت البسر بمعنى الصائر بسراً وجاء  
 المراد بجمع الصائر رطباً كما جاء بجمع الصائر مالحاً رطباً وح صفة التخلل  
 فوجه الوجه **وقد** لا حاجة الى ان يقول البسر بالمسر انهم كانوا يادولون  
 بل يادولون باسم الفاعل او المفعول المصنوع اذ لم يوجد في استعمالهم  
 اذ مقصود بهم تغيير معنى الصفة في الجامد واذ لا يتوقف على وجود  
 مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصور المراد به  
 وآما قول من البسر بغير فعل في الجامد جاء البسر كمن صفة التخلل فهو انما يصح  
 اذا كان هذا الاشتراك الى التخلل الى مالحاً وهو غير ظاهر لانه وان يسمى به  
 مبسر لكن لا يسمى بسراً حتى يصح جعله حالاً من غير تأويل كما اختاره المص  
 فاقوله ان هذا اشتراك الى مالح التخلل والوجه ما قد تقدم **وقد**  
 لكن لما كان التفسير بالنسبة الى المظهر كالعدم لا يظهر لما كان المشتق  
 الى المظهر والبارز كالعدم فانهم **وقد** لانه يمكن ان يكون المشار اليه  
 انتم اي بسر فلا يتغير الاشتراك الى حالة البسر فيه لانه فليكن حال  
 مقدرة **وقد** كقوله تولى بسراً طبيباً رطباً يقال هذا المشار المصنوع  
 لا يوثق به وانما الحكم له لانه لا يتم **وقد** ويكون جملة قال الشيخ  
 الرضائي قد يقال في الجملة لانه مقام المفرد في غير الاول منزه  
 اذ رتب الحال ويلزم تنكيره بقبالة مقام الحال وفاء الى في شاذ فوجبت  
 بدليلي ذو يبدى يد اي انقذ بالشفقة ونحو بعت اثة ثبة بدرهم

الوجه مضاف الى القول شرح

والاصل كل شاة بدرهم وكذا لو لم يمتد ان شاة بدرهم  
 والواو بين شاة بدرهم وضميمة ان شاة بدرهم  
 فثبت بهذا الجواب الجواب الثاني والواو بين شاة بدرهم  
 على الاصل انما يثبت ان شاة بدرهم



وثبت فيهم بهذا ولا يخفى انه اذا يؤيد بان صدر بيني ان يؤيد بالودو  
 لغز في كلو الاسمية من الودو والضمير والواو اللاحق حذف **قوله**  
 قال سمية وما في حكمها الجملة المصدرية ليس لانها لم يرد النفي على الاصح ولا  
 يدل على الزمان فيكون كسلي داخل في الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الراجح  
 عند ظهور الملازمة نحو ضرب زيد على الباب فهو قليل **قوله** المضارع  
 اثبت واما المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع النفي بجملة ما  
 والمضارع النفي بجملة كم وبجملة لا في ان غلب ويشترط في المضارع المثبت  
 الواقع حالا فلو كان حرف الاستقبال كالسبي وسوف ومن **قوله**  
 ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف  
 الفعل وشبهه كما شاع ارادة في بظاير المتكررة والمقصود جواز حذف  
 على ما باق من الشك في الفعل ومعناه مثال الثالث الهمال سببا في  
 هذا الهمال سببا والتمثيل لا مقال في ضرب قول قريظة خالته والمراد  
 به انشد امديا امرائه بنفسه مما يمكن الممثلة ان اذا لم يكن سرية دون الهداية  
 فلا يرد ان السرية فرغ من الهداية فينبغي تقديم الهداية كونه حال بعد حال يحتمل  
 اشتراط والتدافل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان حصة **قوله**  
 ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبين اذ ياد  
 تمن او غيره مما دخل الفاؤه ونعم نحو بعتهم فضا حدا وقرأت جزا  
 من القرأت فضا قد ان في ذهاب قرأة **قوله** والمتعلقة قيد للعامل  
 بخلاف المؤكدة فان المؤكدة التي تشارك في الحال نادرة بقيد العامل  
 فلا يصح إطلاق قول بخلاف المؤكدة قلت تبعا ومعارضة على ما في الحال فلو  
 فيكون مؤكدة لا مقيدة **قوله** ان تحققت ابوة دفع لما ذكره المحقق

من انه لا معنى لقولك تبين في حال كون خطو فانهم يصح ان يكون المعنى  
 على خطو فانهم خطو ما مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان الحق في تقديره  
 ابوة بخلاف المضارع لظهور المقصود ودقابة المضاف اليه مقاد وهكذا  
 اثبت **قوله** ان يكون مقرة ان مؤكدة اما تحقيقة واما بالاستدال عليه  
 لان الدليل مقرة للمشي ومؤكد له فلا يرد ان حال استوكدة قد يكون متغيرا  
 وقد يكون للاستدال واما جعل قول بعض بمعنى شرط وجوب حذف عاملها  
 تطبيقا على ما هو الواقع من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية  
 والفعلية كما صرح به النحوي ومنه قولهم ولا تنفوا في الارض من غير ان  
 يمكن تكلف ما يرضى به صاحب قال المحقق استفتنا في شجرة السيل في حال  
 بخلاف مقرة المؤكدة مخصوصة بمقرة مضمون الجملة الاسمية فليس قولهم وتوا  
 به من منه فان اردت ان اسماء فلتسم دائمة **قوله** مضمون جملة احترز به  
 عما يؤكده بعض اجزائها به يرد ان رسولا لا يؤكده الا بالارسال لا ارسال الله  
 اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا بالارسال دون ارسال الله لكن هذا  
 اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو ان  
 بعث الله الى خلق نبيا بكتاب وشرعية فيؤكده مضمون الجملة وهو ارسال الله  
**قوله** ولا بد من من قيد فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية  
 ماله مزيد فخص من بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون  
 الله تعالى شراة الله وهو مضمون شراة الله بعينه ومضمون الاسمية  
 خاصة ما يكون الاسمية فيمن شتى وكما لم يصح ان يقدر في الله تعالى  
 قانما بالقطر افعه ويكون التقدير فيه مع وجوه يعمل في الحال طرفة اللسان  
**قوله** التمييز ويقال له التبيين في التفسير والمميز على صيغتين **قوله**

مطلق  
 التمييز ويقال له



الى الاسم الذي يرفع الابهام **احترز** بقرينة الى الاسم من ان فعلت ان قلت فان  
 قلت يرفع الابهام الموضوع من فعلت لكنه ليس باسم لكنه يتنقص بالجنس  
 يشيئ من زيد او اي شيء زيد وكذلك يتنقص بخير زيد من الوجود او وجهه  
 بالنصب لانه يرفع الابهام كونه مع انه ليس بتمييز لهذا المصنف بين المتصور في الخارج  
 عن كونه بغيره بل هو شبيه بالمفصول وكذا الشكل بغير زيد رتبة وصفه  
 ولم يظن بالنصب مع ان ليست بتمييز من هذا المصنف بين مع ان يرفع الابهام ويبلغ  
 بان المعنى غيب في رتبة والمثلث كناية بظنه وصفه بالتشديد على ضرب من الجوز  
 ولا يخفى انه سكت لا ينفك ان ينفك اليه وان اتفق عليه كالمعروف اذ لا فرق في المفهوم  
 بين سكتة نفس ولا وجه من الوجود شيئا بالمفصول دون هذه الاشياء  
 قالوا ان يفسر كلمة ما بكرة اعتمادا على اشتراط وجوب تشكيل التمييز **قوله**  
 في المعنى الموضوع له من حيث ان موضوع له رطل زينا يرفع الابهام عن المعنى  
 المراد اذ هو الموضوع له وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا  
 اشكال لم يوجد له الى الان الخلل وقد بان زينا يرفع الابهام المستقر  
 فيما وضع له الرطل وهو بابهام موزون وان ليس الموضوع له مراداً فله  
 شكلا نزلا فان من مزالق الاقدام **قوله** لكن المطلق ينصرف الى الشكال هذا  
 اذا تعذر العمل باطلاق والتعذر هنا موجود لانه لو كان على اطلاقه للمعنى  
 ذكره وجه فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا وتتم من  
 قال المستقر بين الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعلوم وقد  
 يقال في مقابلة لا دث والمراد به هنا ان الثابت انما هو  
 ان ثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل  
 في دث في رفع الشكال بانه لا يخرج امثاله جارية بالاستقراء على ما هو

رخصه

وسعه

نحوه  
التمييز

باعتبار  
الواقع

الكامل

مفهوم

مفهوم فلا بد من سكتة قبل التعريف وقد دفع جارية وانشال  
 بانه من التوابع والاطلاق في الموضع اتصاله بامر خبر مرة وتوعد المستقر  
 بما هو ثابت في قصد التمسك فان التمييز لم يفسر بعد الابهام بتمسك  
 في النفس فان الابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رتبة  
 جارية فان المقصود باليعين المعنى الالفة لزيد الابهام من غير  
 قصد فاذ ازاله لكان **قوله** ولا يرفع الابهام في هذا المفهوم  
 يتجلى عليه انه يلزم ان لا يخرج بعد ارجاء على انه يميز من كلمة ذال على ما  
 اتفقوا عليه ولا يصح كون ذال عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا يلام  
 وضع الالتيال تعارف ذال مع فب في المبهم بحيث صار مفهوما لفتح  
 التمييز فله ذلك ايضا اذا اراد ان يميز هذا مثلا تعارف بعد ما ذال في المبهم  
 عن ذات من وصفه فترق بين السكت والخال والتمييز بان وضع  
 الصفة والخال بيان ثبوت وصفه في شئ فهو يرفع الابهام عن الوصف  
 ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فربما  
 عاقل بيان صفة الثقل في رطل ورطل زينا لبيان ان الرطل كائن  
 تحت الرتبة وذلك فرق واضح لا يخفى فيه **قوله** الام من حيث ذاته  
 محل الذات على الجنس والواريد بالذات ما يقابل المفهوم الصحيح وكان  
 اوضح فيقال في رطل زينا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم من اي جنس  
 فلي قبل زينا بين ذاته بان بين انه من جنس الرتبة وبعد بشكل  
 بخروج تمييز هو صفة تلك ذرة فارضا فانه يرفع الابهام عن الصفة  
 فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخبره الكلام  
 من وضعه الذي سخرض المعنى وجعله لبيان الجنس **قوله** فانه في قوة



قولنا طاب شيخ منسوب الى زيد فانه هذا التقدير مع كثرته ولا يستغنى عنه تقدير  
 مجرد المضاف ليدل على ان لا يناسب في كفي زيد رجلا فان الرجل من زيد  
 رتبة منسوب اليه وقد رتب الشيخ الرضى في مثله طاب شيخ زيدا بتقدير الشيخ منونا  
 وجعل زيد بدل **الشيخ** بمعنى ما يقابل لليلة لم يخل المفرد بمعنى ما يقابل هذه  
 الشكلة وكذا ان ارد معنجا زيدا بقرينة المقابلة وقيل ان المفرد قول  
 بالنسبة في هذه المسئلة فالمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل نسبة في  
 المسئلة او شبرها او اضافته ويخرج عن ذكره على النمرة مثلا زيدا فانه فظ  
 وقد جعل من الشكلة المفرد المقدر وكذا ان ارد بما يقابل المضاف ما يقابل  
 التركيب الاضافي **قوله** والمقدار اما تحقق في ضمنه جعل ظرفية العدد  
 بالمقدار من قبيل ظرفية لخاص للعوام في الظاهر ان يجعل من ظرفية المدلول  
 للمدال فان المقدار المفرد مستعمل في عدد وفي غيره فانهم **قوله** فان  
 الرطل نصف المنة لو قال نصف المنة لكان بياناً لمنوان ايضا فانه شبيهة  
 بنا بالقمر وهو رقيق من المنة بالتشديد **قوله** والكيل نحو قفيرة ان  
 برة القفيرة مكبال ثمانية مكالكيل والمكوك كقفور مكبال سبع صاعا رار  
 ونضا او نصف رطل الى ثمانية اواق ونصف اوقية او ثلث كيليات  
 والكيلية منا وسبعة اثمان منا والمانار طمان والارطل بالفتح والكر اشني  
 عشر اوقية والآ اوقية الستار وثلاث الستار والستار سبعة  
 مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاث اسباع درهم والدرهم ستة  
 دوانق والآ اثنى عشر اطان والقفير طلسو جان والطلسوج جستان  
 والجنة سدس درهم وهو جزا من ثمانية واربعين جزا من درهم  
 وتوبة اثنان او اربعة وحشرون مائة والك بالضم مكبال وهو رطلان

الثلاثة نحو

مكالكيل

دشون

اورطل

اورطل وثلاث او مائة كفي الانسان المعتدل اذا اقلادها ومثليها  
 وبه سمي وقد رتب هذا قوله في حجي نقلت جميع ذلك من الفا موسى  
**قوله** وانما انظر المصلح على الامثلة الثلاثة في غير العدد والافاقه مثل  
 للعدد ايضا والاول ان يبدل منوان سمي بقفور ان يراد قوله وهو  
 المشوبين محققا او مقدر كما في ثلث عشر درهم رجلا ويريد بانهم به المفرد ما يتم به  
 المفرد مما ينصب به التمييز والالوجب التنبه على الموقوف باللام ايضا بقى  
 ان من انما صاحب التمييز انما بنفسه كاشيا وانما نصيبه الاستغناء  
 انما الاسم انما دون المقدار لا يشاء حكمه طوي على موقفة انما  
 الاسم انما وهو ما رتب اليه بقوله ثم ان كان بنفوس آه ولا يخفى انه  
 لو لم يفصل بين هذا الحكم والاستغناء الاقام للاسم انما لكان اذيل  
 في الانظام **قوله** لان المضاف لا يضاف ثانيا الى جيب اللفظ فلا يقال  
 غلام زيد ثم بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم ثمرو وانما قلنا بجيب  
 اللفظ لانه بضاف بجيب المعنى كاشيا كما حب رمانك فان الحب الضيق  
 الى الرمان ثم الى **قوله** المضاف لانه يقال اذا لم يكن للمنى طب  
 رمان بل حب رمان لكس بجيب اللفظ الضيق للرب الى الرمان والرمان  
 الى المضاف ولا ينقص هذا بكل فرد فرد فانه مؤال بحذف العائد  
 الى كل فرد فرد **قوله** واذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضى  
 قد تم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا ايضا اراد الله به هذا مثلا  
**قوله** عندي السراقود فدا في الفا موسى السراقود الدن الكبير الطويل  
 الاسفل يسبح داخله بالقرود في ايكاس مكبال معروف لاهل  
 مصر باخذ اربعة وحشرون صاعا **قوله** وهو ما شابه اجزات

او يلقبوه

مصلح  
 حب رمانك  
 قولهم



ان تشابه اجزاء في اسم الكل والاول هو ما تشابه في نفسه وجزءه وان جعل  
 تشابه مضارح المغالطة ومنه ان تشابه اجزاء في فعله لا يشبه بالاول  
 لانه لا جزاء له فالاول لا يقتضيه الوقوع في خبره من التاثير على القليل  
 والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع جرد عن التاثير واذ لم يقصد يميز  
 التاثير في طاب زيد جلست للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلست  
 للمعروف وانما يشبه بطاب زيد جلست دون ان يقول عدل ثوبتي لانه  
 يكتسب المناقشة في كون الثوبين للنوع بخلاف جلست بالفتح فانه لقصد  
 الاخراد لا محالة وفيه ان من قبيل التمييز عن النسبة والكلام في التمييز  
 عن ذات المذكور فهو خارج عما نحن بقصدده واخر من عليه بان التاثير  
 اخرج السلك عن كونها جاز في خارج عما نحن فيه وفيه نظر ان اولها فلان  
 التاثير فيها من اصل الكلمة سواء كانت المرة او النوع وليست الفارقة  
 بين الجنس والوحدة فلما في كون الكلمة رسم جنس شامل للقليل  
 والكثير من انواع الجنس واحد وانما ثانيا فلان المناقشة  
 في المثال ليست من دأب المحققين والجمهور بان التاثير ايجاب على  
 سبيل التمثال ليس مما يستحسنه الدأب الترتيب **قوله** ويكن ان  
 يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك  
 الاول ان يقال افراد الجنس بدل للخصص لان هذه لا يطلق على المتعارف  
 الا على الفرد الاعتباري الذي يحصل العقل من اذ الموضوع الكلي مع الاضافة  
 الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي **قوله** ويجمع في خبره من يورد التمييز  
 على ما فوقه الوان قد جاوزت التماثل في كيف الجمع اذ قول بالافراد  
 مراد به افراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى تماثل لان المص لم يجوز

حقيقة الجمع

في قصد التعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الاطلاق انما باصرح به في  
 اقسام الفصل ويؤيده انه لو لا المراد بقوله ويجمع في خبره خبر صيغة الجمع  
 لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بخبره خبر الجنس  
 والتحقيق ان المراد بخبر الجنس والجنس المقصود به الانواع **قوله** ثم ان  
 كان من المقدر المقدار الظاهر ان التفسير راجع الى المقدر المقدر الغير  
 العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمقدار المطلق **قوله** او المعنى  
 ان وجه التمييز لا موجب لجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي التاثير ثمانية  
 وكانت اراد الاشارة الى توجيهي لكان في التوجيهي والتوجيه الثاني  
 بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبس بتبيين المسمى او نحوه ركيك جدا و  
 المتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة الجنس بالتأويل لا اضافة  
 الشيء اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشاركة ضمير يفرز وان كان في  
 المرجع والمقصود بفتح ذلك التفاوت بالوطف يتم فانه ليس هناك  
 للتأويل في الزمان بل لتفاوت الحكمي وان اريد بهي متعلق بالتمييز  
 والافراد **قوله** ان اراد عشر من رمضان يجب ان يقال ان  
 عشر من رمضان ثمانية رمضان وان كان غير منصرف للمعية والافراد  
 والنون المزبوتين لكنه اذا وقع تميز ا يكون مثله الوجوب تنكير التمييز  
 وح في الالتباس في هذا المثال نظر لانه في صورة الاضافة الى التمييز  
 مكررة معروفة وفي صورة الاضافة الى خبره موقوفة غير معروفة الا ان  
 مراد اليوم عشر من رمضان تاكس سوق كلام لا بسا حده **قوله**  
 ومن خبر مقدار قال الشيخ الرضي هو كل قدر في حصوله بالتفريق اسم  
 خاص عليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه ولو كان



حديد واما الفروع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتساب ما يليه  
 على التمييز نحو قطرة ذهب اقول فيشكل تعريف التمييز بقطرة ذهب لان  
 فيها يرفع الابرار المستقر من قطرة النار يقال ان في النار لا يجوز  
 نصبه في ثلثة رجال وهو ايضا موصيات ان الحفظ اكثر في الدنيا  
 فاعمل **قوله** كسح ما كان الابرار في طرف في النسبة يستلزم الابرار  
 فيها الابرار في طرف في النسبة يستلزم الابرار فيها مفعول في نفسه انما هو التمييز  
 الابرار ان قوله عند رطل الابرار في النسبة فيه ان الابرار في الطرف  
 وبازالة الابرار عن الطرف لا يزيل الابرار عن النسبة نحو طاب رطل  
 زينة فان النسبة فيها على الابرار في كل من الحكمين اخص قوله الابرار في طرف  
 طرف النسبة يستلزم الابرار فيها وقوله ورفع غيرا يستلزم الرفع عنه  
 يستلزم محل حيث الا ان يرد الطرف المقدر **قوله** وكذا كل ما كان  
 فيه معنى رفعه فيشكل باسما والافعال فان فيها معنى الفعل وليست  
 بشبه جملة بل جملة واعلم ان قوله وهو اسم الفاعل اية مباحة  
 والامر وهو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يختص اسم  
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا بالبيت جملة كترها بك  
 جملة رجا ان لا يثنى على كوك درلا و في قوله سبيل زيد وجملة سبيل  
 رجا زيد لان سبيل زيد جملة وشبهها بسبيل فاعلم ان سبيل هو التمييز  
 من سبيل لا من سبيل زيد **قوله** ولله درة فارسا قال الشيخ الرضي  
 الوراق الاصل ما يدرى ما ينزل من الصرخ من اللبن ومن الغنم من  
 المظفر وهو كناية عن فعل المذبح الصادق واما انتساب اليه كما  
 قصد التبع منه لان الله تعالى منسج واصحابه يرب فكل شيء عظيم

فينا

يزيدون التبع منه يشبهه اليه كما ويضبطون اليه فله درة فالحجب  
 فعله و في العا موص وقولهم ولله درة الا كلمة قول الشارع اي لله  
 خبره بجعل الاركناية من الخبر بواقي تخليق الله تعالى ان كان  
 ان التمييز بعد ما لم يكن نصا في انتسابه فيه قيد الشرط بهذا القيد لرفع  
 ما اورد عليه من النقص بطاب زيد نف فان التمييز فيه اسم رافع  
 بصله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله متعلقا وبعد تقييد الشرط هنا  
 صدار من نظرية ان يكون قول والامرنا ولا لطاب زيد نف فيشكل به  
 قوله متعلقه قيد قوله وان ايضا به وفيه نظر انه يحتاج الى استقيد في  
 انفسه كقول الحق عليه السلام لا مكان العام واما لو حمل على ان مكان  
 الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم  
 انما في قوله يعرف الشيء من ظاهره ثم تقييد الشرط ولان التمييز  
 لا يكون محتملا ان يكون دايما في انتسابه عنه والمتعلق فلا معنى لعدم  
 كونه نصا في انتسابه الا ان يكون محتملا لما انتصب عنه والمتعلق فيجوز  
 الشرط والجزاؤه وكذلك ينبغي على قول الحق والامرنا والمتعلق انه ليس  
 فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون متعلقا  
 بما خلفه هذا وهذا اليقاع من مزلق الاركناية وقد خصصت  
 فيه بزيادة فضل فيعطى جملة ان غنيا وشروط عبارة الحق بحيث  
 لم يثنى عليه شيئا ولم يحتاج الى تقدير قناه وويل كمن جعله من خصائص  
 شري على الكتاب فله نظرت به لجنه مع لا يلحق من العيب **قوله**  
 بان يكون تمييز يرفع الابرار فيه انه لا يرفع الابرار في انتسابه عنه بل في الازات  
 المقدرة وكذا ان يرفع الابرار من مبرم هو نفس ما انتصب عنه **قوله**

المتن



لشيء متعلق زيد وهو الذات المقدرة أي المتعلق الذات المقدرة دون  
 عين زيد **قوله** الشيخ الشيخ المنسوب إلى زيد تفسير للذات المقدرة التي حكم على  
 المتعلق بكونه هي كون التمييز متعلق ما انتصب عنه فلما حجة التقيد  
 الشيخ المنسوب إلى زيد بكونه مغاير البناء على أن الشيخ المنسوب إلى زيد هو  
 الذات المقدرة التي قد يكون هي زيد كما قلنا **قوله** فيبقى التمييز فيما  
 فيها جازية الظاهر أن التمييز فيها إلى القسمين المذكورين فيبقى حكم  
 ما كان نفاخا المتصبا عنه فتعلق في مرجع التمييز بكونه يشتمل ما كان نفاقا ولا  
 يخفى أنه عتسف **قوله** إذا اردت ابا واداءه والامراد بالاجداد  
 ما فوق الواحد **قوله** فانه اذا قصد تشنيذ او جمع لا يلزم أن يشي ذلك  
 لجنس هذا بناء ما سبق من أن تشنيذ الجنس وجمعية لا يخص قصد الانواع  
 بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج إلى التكلف  
 بل العتسف لكل الانواع على ما يشتمل الافراد ما أنجل نسبة بالاشية  
 من قريب نسبة **قوله** الواد بمعنى مع واليطبق مفعول موصولة فاعل  
 كانت أي كانت الصفة وطابقا لشيء ما انتصب عنه ومما يقض منه العجب  
 أنه جعل مفعولا موصولة خبر كان فاحتج إلى جعل فاعله فاعلامه وكان  
 وجه جعله فاعلامه بناء على ثبت الاسم فاحتج إلى ادلة لصحة جعل الخبر  
 فاعلامه هي أو هي من بيت العنكبوت فثبت المدعى بما هو احوج  
 إلى الثبوت **قوله** أي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها لابه يعني التطبيق  
 يصح أن يجعل مبنيا لفاعل ويصح أن يجعل مبنيا للمفعول والاول أظهر لبقا  
 الكلام وسبق أنه جعل التمييز مطابقا ما انتصب عنه او متعلقا بالمتصبا  
 أن يجعل الصفة مطابقة له وإن صح العكس ويكون انبأ ومنه المصدر

المضاف  
 المضاف الثاني

المضاف إلى المفعول المبني **قوله** ويكون أن يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى  
 للاقتصار على كون بمعنى المصدر مع تجويز كون مبنيا للمفعول في التوجيه السابق  
**قوله** واء فتعلت لئال أي الصفة المذكورة لئال لا معنى لحصر الاحتمال  
 في الصفة ولئال لا يجب أن يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صحيح  
 يقع حالا **قوله** لكن زيادة من فيما زيادة من في التمييز من ذات  
 المذكورة بكون متعلقا ويجوز في التمييز من ذات المقدرة اذا كان لما  
 انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضوي وأما العتسف في خبره  
 من درهم وكان امس مع حيث فترج بجويز دخول من على ميم في كم  
 فلو كان تجويزه دخول من على التمييز من الذات المذكورة فاعلم  
 بخبرهما بهذا الحكم فتأمل **قوله** يؤيد التمييز قلت بل زيادة من  
 يؤيد احتمال أن يكون تنصيصا على أن المراد التمييز لا الحال **قوله**  
 على عامله ان كان اسما ما بالاتفاق يشك في اذا كان ليس من نسبت  
 اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند ظهور مع ان عامله  
 اسم الفاعل او المفعول فالاول ان يقول لا يتقدم التمييز على عامله  
 اذا كان من ذات المذكورة بالاتفاق **قوله** اذا جعلته لازما بمعنى  
 أن التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب عنه في تركيب مضمون هذه  
 الجملة فهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان في خبر تا الارض  
 حيوتا فخرية منزل منزلة اللازم تنصنه معنى الانقياد وحيوتا تميز من  
 نسبت الانقياد لعدم احتمال سوق العبارة رياه والاتقال او فاعلا  
 لما يتفهمه وكذا الحال في امثلة اخرى فمن بني الكلام على تفهيم المثالين  
 ففهمان تصحيح كلامه عليه **قوله** وهما بحث ليس البحث واردان

لا اذا نداء

المقيد في الفصل

يؤيد

الاناء



سوء وجوب تمييز من العامل كونه فاعلا أم صفتيا لوردة الفعل  
 المذكور إلى المتعدي وانما جازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا  
 صفتيا بالمراد نظرا إلى ان في الوجود **قوله** على ما يورد على قاعدتهم المشهورة  
 وهي ان التمييز اه قاعدتهم المشهورة ان التمييز من النسبة في عمل في المعنى  
 وليس هو انما هو ال تاويل في ان الاصل عيون **قوله** فانها يجوز ان تقدم  
 التمييز على اسم الفاعل والمفعول فكلام المصنف في صراحتنا بالفعل  
 جود الفعل فبعد ان حذف الما زرع والبر في خبره وان اريد الفعل او شبهه  
 كما هو المستفيض من كلامهم فبعد ان حذف في جميع ما يشبه الفعل **قوله** في  
 وما كاد ينف قيل الرواية الطليعية ما كاد ينف **قوله** المستثنى في المصادر  
 ان هذا اريب يدل على ذكر الشيء مرتين او جعل شيئين متواليين او متباينين  
 ولفظ الاستثناء في قياس الابد وذلك لان ذكره مفعلة في الابد  
 ومرة في التفصيل هذا ولكن ان تقول بالاستثناء لجعل الشيء من شيئين  
 قسما او فلان في الحكم قسما خارجا عنه **قوله** ولما كان معلومته بهذا الوجود  
 غير الخاف الى انه يستعمل في كين تعريفه المستثنى في ان امره في الحق  
 حيث عرفت في المذكور بعد الا وانه انما في اللفظ لما قبله نفي وانما كان  
 المقصود من هذا ما ليس به مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتفصل والمفصل  
 فلهذا يمكن تعريفه المطلق او المطلق فلهذا قسم اللفظ مشترك  
 ومنهم من قال المستثنى في النقص في ز وقيل المراد ان ادراكه الاستثناء  
 في الخارج لفظ مستثنى **قوله** الخ من سواد كان الباقي اقل او اكثر  
 واما في قوله من متعدد من المراد منه بان يكون المستثنى  
 قربة ان ليس المراد جميع المتعدد كما هو لدول اللفظ لا من حكمه

رأى ان لا يرد

الصححة في

فلا يكون تميزا مقدما

في الكلام  
منه

الاستثنائي

ما صح يلزم التناقض بادخاله في الحكم وازاد بل الحكم على المتعدد بعد  
 ارجاع المستثنى عنه وادود عليه انه لا يصح ذلك في جانب القوم سوى زيد  
 فانه ظرف للمجي وكذا ما فلا زيد او ما فلا زيد فليس الاستثناء في التعدد  
 المخرج عنه زيد واجيب عنه بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب  
 على الطرفية رعاية لقصور الاسم ولا حاجة اليه لان الاستثناء في القوم  
 المراد منه سوى زيد وتقيب المجي بالطرف قربة ان المراد سواء  
 ولكن ان تريد ان يخرج من النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد  
 فتارة صر وتثبت الشيء اليه **قوله** بالاستثناء ولا ضرورة من النسبة ولا تارة  
 قرض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة لا متفاد ولم تزد بالنسبة  
 اعادة الاستثناء بل قسمة النسبة لتخرج عنه شيئا لم يفيد الاستثناء  
 وهذا غاية ما يستلزم في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيره  
 تحقيقا الا اطلاقه ذلك هو الواجب بالانعام **قوله** انما  
 سواء كان ذلك المتعدد لفظا او مفعولا جعل قول لفظا او مفعولا  
 تفصيلا للمتعدد باختياره مذكورا او مقدرا ولكن ان جعله تفصيلا  
 له باختياره مذكورا باختيار اللفظ بان يكون والاعلى متعدد صريحا  
 وكون متعدد باختياره تقديره بان يجعل متعدد باختياره غير العبد  
 الا انصفه فانه لا تعدد في العبد الا جعله في تاويل الاجزاء ولكن  
 ان جعله تفصيلا للمخرج اذا المستثنى كما يكون مفعولا يكون محذوفا  
 نحو جازي زيد ليس الا **قوله** اي بعد الا وانما لا يكون ارجاع  
 المنقطع الا بعد الا وغيره ببد مصافا الى ان مشددة **قوله**  
 في كلام موجب اي ليس بنفي آة هذا هو المعنى الاصطلاحي

قيل ما يخطر بباله ويجب الاعانة ان المستثنى  
 خارج عنه المتعدد عند داخل فيه  
 مخرج عنه عندك فلا تناقض

بغيره زنة ومعنى يقال هو كثير المال  
 انما قيل



للموجب وغير الموجب ما يتأمله **قوله** وهو ان يكون الكلام الموجب  
 تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيره لا يصلح عليه في الكلام التام في باب  
 المستثنى وسمى ما يتأمله كلاما **قوله** لان الكلام في كونه منصوبا  
 مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بطلب التحقق لازمة لا يكون تأثرا  
 من باب المستثنى منه في لا بد من قيد تام لتمام الضابط **قوله** ان الفعل المقدم  
 او معنى الفعل بتوسط الا لفظه انما يكون ان يقوم ان يكون الا زيدا او  
 ولعل ان لم ينفذ عدم وثوقه على المثال وهو ان يكون منصوبا  
**قوله** او مقدما لم ينفذ كان في هذا القسم وتسمي المنقطع كما  
 اعادة في هذا لان التثنية مشتركة في وجوب كونها بعد الا لقوله بعد  
 الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب فقرة ليت اركب العطف في  
 على خبر كان لان العطف على المقيد بقيد متقدم يتاخر في القيد  
 لا محالة لقوله انما في ظرف على قوله بعد الا محل نظر لان وجوب انما يجب  
 النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جادني  
 لقوم غيرهم انما ان يقال المستثنى غير في حكم المستثنى لحي حكمه بعد  
 وقد بينا ان ارج ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يقتضي ان يقيد  
 بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله  
 او مقدما **قوله** سواء في كلام موجب او غير اشارة الى ان بين هذا  
 القسم وما تقدم ذكره من قبيل كلاما منها بما يقابل بالآخر ليعلم  
 ان ما جتمع فيه اقسام وجوب نصبه لوجوب **قوله** ان المستثنى  
 منصوب ايضا ذهب سببوه الى ان المنقطع ينصب بما قبله لا بما بعده  
 بنصب المنقطع والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان مقصدا او منقطعا

لا مضاف  
 من  
 انما  
 في

وهي ملكية في وقوع المفرد بعد ما وان ليس حرف شرط وانما ضرور  
 لما روي ما يجمع كقولنا انما انما صاحب بنفسه انصب كمن المستثنى  
 بالفعل وغيره محذوف في الاغلب في ادع القوم انما جادني تقدير كمن  
 جادني **قوله** انما جادني القوم انما جادني القوم انما جادني القوم  
 انما جادني القوم انما جادني القوم انما جادني القوم انما جادني القوم  
 المنقطع للاستدراك ووقع توهم دخول في حكم السابق **قوله** في الاكثر  
 متعلق بنفسه **قوله** اسم جمع حذف متقدما كان او غير متقدما جادني  
 زيد الاغنى **قوله** او الى بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير  
 راجع الى بعض منكر للاستفراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس  
 وانما قلنا الى بعض منكر لانه قول فيما بعد او بعض منهم وبقية قوم  
 المنكرة في الاثبات اذا كان فاعلا يتكلم من قال قد يستعمل البعض  
 بمعنى الكل واربعة منهن هذا المعنى والآية ان الضمير راجع الى  
 البعض المضاف الى فاعل بعضهم والاضافة للاستفراق **قوله**  
 وبها في محل النصب على الحالة الآخرة ان خلا في تقدير زمان مضاف  
 الى زمان فلا زيدا كما في قد سافر فيطابق في المعنى ما خلا **قوله**  
 اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستقالات الانسب ان يجعل  
 المنقطع والمستثنى مجلدا مما يختار فيه النصب **قوله** فلو زيد وعرف  
 عمر وهذا لا يستقيم لان الفعل المستند الى الفاعل المستتر اذا  
 صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل  
 فيكون تقديره فلو زيد على ان الضمير راجع الى الجعي او الجاعي  
 او البعض **قوله** اي فلو بهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله

وقد بين

في

انت خبره لا داعي الى تقدير الزمان هنا  
 بخلاف هذا ما خلا كما لا يخفى



وقت مجازاتهم ولا وجه للاقتضار على التوجيه في الاحتمال الرجوع ضمير  
 ماضيا الى الماضي ايضا كما سبق في **قوله** وهو ضمير راجع الى المفعول  
 من الفعل اه لم يذكر هناك احتمال الرجوع الى المصدر لعدم محتمل ان يكون  
 زيدا ضمير اه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العيني ضمير من المصدر في الاثبات  
 لانه الشئ والاول ان نفى زيد عن الجي لا يوجب الرجوع زيدا من المستثنى  
 فلهذا لم يخرج رجوع الضمير الى المصدر ثم لو جعل زيدا مضافا الى الجي فيكون  
 استفيد ليس الجي في زيد بضمير المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فالانتم  
**قوله** ولا ينصرف فيها ولا يغير لا يكون الا غيره مما يكون وما كان ولم يكن  
**قوله** حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاضرا من الالف فلهذا في  
 باجته هذا توجيه اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه السلب  
 بعد الالف ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الالف فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه  
 كما نقل الشارح فتولد فيما بعد الالف لا من قوله فيه بدل البعض عن الكل  
 ومما يقتضيه العجب ان قيل توجيه الشرح الصريح لان المقصود بيان حال  
 المستثنى ولو جعل بالبيان المبدل منه في حكم التخييل سيفه والبدال مستثنى  
 بعد الالف والمقصود به بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التخييل  
 لا يخل بالمقصود **قوله** وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه غير زور  
 علم انه صفة الكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاول ان  
 يجعل علم هذه النسخة ايضا لا يستوافق النسخة في المعنى لانه لا بد  
 من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون  
 مستند اليه صفة جرت على غير من هو له فيجب الانفصال وان يقال ان  
 المستثنى هو منه لا يقال انه من تقديره بل ضرورة لاننا نقول  
 تقديره هو من تقدير الضمير اعادة الى الموصوفين في قوله صفة  
 كلام

ما عدا

جماع النسخة في قوله وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العيني ضمير من المصدر في الاثبات

لكلام غير موجب ساجدة لانه صفة ثمانية الكلام **قوله** ولم يستشرط ان  
 لا يكون منقطعا ولا مقدر ما ذكره من وجه عدم التقيد بضعف اذ  
 عادة المشر استثنى المتأخر عن الحكم التام المتقدم المتأخر  
 لا انعكس مقدم التقيد هنا بوجوب تأخره عن الحكم السابق ولا يقتضيه تقديم  
 اذ اورد عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم  
 والمنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم شأن ذكر قوله او مقدر  
 وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الاخير الصفة  
 في كلام موجب سواء ازيدة فيه فعلم انه على ثبوت فيما سبق فلم يخرج  
 هنا الى التقيد لعدم كونه مقدر او لا وجه ان يقال اختيار البديل في  
 ينصرف فيه البديل ولا يمكن في المستثنى المقدم عدم جواز تقدم البديل  
 ولا في المنقطع لان البديل فيه لا يكون الا بديل الغلط ولا يمكن الغلط  
 في الاستثناء لان بناءه على الروية كما تقدم فلهذا لم يحتج الى التقيد  
 بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان التبادر من قوله ذكر المستثنى  
 ما هو الشارح في ذكره فاستثنى به من التقيد بما يخرج المستثنى المقدم  
 ولا بد في هذه القاعدة من قيد من آخر من الهمان ان لا يكون المستثنى  
 مستترا فيما هو المستثنى منه مثل ما جازى القوم اليوم الا زيدا وان  
 ينهي ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم  
 ان زيدا في جوارب اقام القوم الا زيدا فانه في حاشيتي الصورتين  
 يجوز البديل ويختار السلب ومن هنا بين ان المص لم يستوف  
 اقام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم **قوله** واخراب البديل  
 بالامالة المراد بالامالة ليس ما يقابل التبعية **قوله** ويوجب

مقتضى اختيار المنقطع المستثنى  
 وانه لا يكون الا بديل  
 ومما يقتضيه العجب ان قيل توجيه الشرح الصريح لان المقصود بيان حال



على حسب العوازل اي على قدر العوازل فان قلت قائل الرفع والنصب والجر  
 قالا وارب على قدر ما كانت عليه الاعراب بالرفع والنصب والجر وهذا الدفع ان  
 المراد ان كان عامل المستثنى من يشكك بقولنا فامرث الابرز فان تعرب  
 بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله  
 على انه يمكن اختيار الشق الاول ايته ويقال لبار في بزيه عامل المستثنى من  
 انقل الى المستثنى بعد ذلك وهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله  
 الفعل بواسطة الا وتمر قال وعامله الفعل بواسطة ابياء فقد يسمى  
 قوله فاعلموا بالرفع المفعول له يعني المفعول مما حذف فيه لبار واوصل  
 الضمير الجواب ولكن ان تستثني عن هذا التكلف بان تجعل المفعول وصف  
 المستثنى لخال متعلقة فيكون المثال المفعول عاملا وان جعل المستثنى مفعولا  
 عن اعرابه ليعمل المستثنى مفعولا واسما لمفعول قال **قوله** وهو ان  
 المثال يعمل الورد والمحال ولكن ان جعله للعطف وجعل هو مطلق على المستثنى  
 منه وفي غير موجب عطف على غير المذكور وعلى ان تفيد به يمكن جعل الضمير  
 عائدا الى المستثنى من بل ما هو غير موجب صيغة هو المستثنى من دون المستثنى  
 والاول وان جعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه وجعل قوله وهو في خبر  
 اسويب جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في خبر موجب ليعيد  
 الكلام الا ان يستقيم المعنى في صحيح عدم الذكر في موجب في فتح الاستثناء  
 قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فلهو  
 مستثنى من نحو الكلام اي لا يعرب على حسب العوازل في موجب وقت  
 من الاوليات الا ان يستقيم المعنى **قوله** بغير زيادة صحيحة يعني بغير  
 الكلام فائدة صحيحة ولكن ان نقول بغير المستثنى ما هو ثابت من

ان المستثنى

من جعل الكلام صادقا او بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام  
 صادقا بخلاف المستثنى على ما يستحق **قوله** ضربني الازد بجملة ان يكون  
 فاعل بغيره **قوله** نحو توكل كل حيوان مثال ما يقع فيه حكم على سبيل العموم  
 لا ما يقع فيه **قوله** الا ان يستقيم المعنى قبل لا يثبت للجنون عن الاستقامة  
 المعنى بل انما وفيلسفة بيان الكيفيات الترتيبية فلهذا البحث من قبيل  
 وضع الشيء في غير محله قلت مال ثمة هذا ان الاعراب على حسب العوازل  
 في كلام غير موجب بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه  
 اذا اقرب **قوله** المستثنى كذلك وانما كانت من كثرة الاستعمال وقلة وطبقة  
 المعنى **قوله** او معنى ما زال ثبت الثبات بغيره الدوام كما يظهر من كتب  
 اللغة على التماثل في بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا  
 ان يقال المراد ان نفي النفي بغيره دوام الثبات وفي احدى بحث فيه  
 ان الثبات جعل الشيء ثابتا والثبات بغيره الدوام وان اى دة  
 الدوام بنفي النفي لان نفي النفي بغيره عموم النفي لان الشيء في حيزه النفي  
 عاقر لمعنى زالا ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي بغيره دوام  
 الثبات **قوله** لان النفي اثبات اى بحسب العرف لان لا يؤرخ بنفي  
 النفي الا لاثبات ثم قال معنى قولنا نفي النفي اثبات انه استلزم  
 للاثبات لانه حينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتفصيل النفي وتعقل  
 ان ثبات لا يتوقف عليه فقد عقل **قوله** فيكون المعنى كان زيد داما  
 ليس المعنى الدوام المطلق بل في المعنى من قبيل **قوله** او جعل ذلك  
 على المبالغة في نفي صفة العلم وارتى مبالغة فوق ان يقال ان  
 فيه جميع الصفات المتعاقبة لا العلم فجعل العلم الحق بالاشياء من جهة

انما

كل نفي نفي اثبات



متفلا بلات **قوله** واذا تعذر البديل لا يخفى ان هذه المسئلة من ثمة اختيار  
 البديل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاداب على حسب العوازل وكان  
 السكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوازل يرتدك  
 اليه قوله ومن ثمة جاز ليس زيد الا قايما وامتنع ما زيد الا قايما وما يجب  
 ان يثبت عليه انه اذا تعذر البديل على محل القريب فعلى محل البعيد كونه  
 عشرة درهمي لكن الا ودهم فان ثمة عشرة لم يحل قريب هو النصب وامتنع  
 ثمة عليه على محل البعيد وهو الرفع **قوله** فعلى الموضع محل الارتفاع البديل  
 على الموضع اختيارا فوق الاختيار في المحل على اللفظ فيما لم يتعذر  
 في كثير من الموضع فان النصب على الاستثناء اساكثيرا كما يكون ضويفا  
 لا يراه البديل على اللفظ كولا لا زيد في الازيد وما زيد شيئا الا شيئا  
 ثم لا يرام فيما جاز من احد الازيد او قد يفيض خوف الارتفاع الى امتناع  
 النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان الارتفاع البديل هناك على اللفظ  
 الارتفاع الكفر وبينه وبين فقد التضرع بالتوصيد تناف **قوله** انا وصف به  
 لما يلزم الاستثناء البتة من ثمة لوقال لما يلزم ثمة استثناء البتة  
 من ثمة لا يدفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لفتح ايضا محل النشوي  
 على التحقير **قوله** لان من الاستفراقة لا تزداد اتفاق بعد الاثبات فيد من  
 ليكون المثال اتفاقا اذ من يزداد في الاثبات عند الاتفاق كمن  
 الاستفراقة لا تزداد اتفاقا في ولا امتناع زيادة من الاستفراقة  
 بعد الا وجه آخر في هذا المثال وهو ان من الاستفراقة لا يزداد على  
 اسم الشخص ولا ظهر ان المص جعل الاستدلال بنيا على مذهب الجمهور  
 ولذا لم يبق كلمة لهم من **قوله** لا لا يبدل المستثنى على اللفظ وقيل

في محله

الارتفاع  
تدريج  
الارتفاع  
تدريج

من الاستفراقة

لا اله في الا حرم ثم اذ لو ابدل عن لفظ احد لا يمكن نصب غيره بل لا بد من  
 الرفع والشكر بر لانه معرفة كما سيجي **قوله** وما لا لا تعذر ان الرفع ذهب  
 بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبديل مقدرون في سائر التواضع  
 العامل في المبتوع حكم الاستيعاب وسراية حكم المبتوع اليه وبعضهم  
 الى ان البديل والمعطوف كسائر التواضع فان الارتفاع اليه والارتفاع  
 توجيه لا يقدر ان على ايها يثبت ذات الارتفاع ان العبارة اقرب الى  
 المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول المص عالمتبي بل يوجه  
 جواز الاستفراقة بر غير عالمتبي **قوله** فمرد مرفوح آه التواضع اذا دخلت  
 على المبتدأ والخبر غلبت على المبتدأ لكن ينبغي تفدي بر لانه اذا كان العامل  
 حرفا لصفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اختيار ذلك المقدر  
 بلا ضرورة كقوله زيد قائم ومرد وآن غير المعنى فلا يجزى المقدر  
 الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر **قوله** لا يثبت الاسم البني الاول المفرد  
 المتصل به كقوله زيد رجل طويل جاز ان في المعطوف على محل الاسم لا جاز في  
 لا اية ورتب **قوله** وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه  
**قوله** فيقول حاشا في حاشا في بلا نون الوقاية ولدم دخول حاشا في  
 حاشا الا على الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله في الاكثر خلافا  
 ما نقل من سيبويه ان النصب بعد حاشا في واخاذا بعد في قوله بعد حاشا  
 المنفرد باقتضاض قوله في الاكثر **قوله** ومعناه بئرية المستثنى آه  
 فلا يستثنى بها الا ما نسب اليه بسوء **قوله** برة الله يمنع فاعل حاشا  
 ضمير الله عا اخر من غير سبق ذكر لشيء ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق  
 بالفعل المذكور وافقانه الى زيد على وجه التبرية من غير ملازمة

سبيل

فيه

كيفية تقديره

حاشا على اسم لا جاز



تبرية الله آية فالظاهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المقدم ان برآء الجي  
زيد اخبر عنه جعل انتاج الجي وانتهائه بمنزلة تبرية آية **انتقل**  
اخره اليه قاله اعراب صوفية لا الضيف اليه ولما جاز العطف عنه  
على حله فيقال ما جاز غير زيد وعمر بالرفع لان المعنى ما جاز الا زيد  
فيل ما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاصل ان يقول  
واعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى  
بغير الا آية كما اعراب المستثنى بالا فاخبر **فقد** مثل ما جاز رجلا ان  
الا زيد قال الشيخ الرضوي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان الحكم عليه كل  
اشي وليس زيد اشئي **فقد** منكر لا يعرف باللام يشعر كلامه  
ان المنكر اعرابا عن المعروف باللام ولا وجه لتخصيص الاحترار به اذ هو  
احترار عن كل معروف مضافا كان في جاز انوة زيد الاخر فانه لا يقع  
فيه لكل على الصفة او اسم رتبة نحو ما جاز هو ولا والا زيدا او اسم موصوف  
نحو ان الناس الا الذي انما على خبره والاولى انه يجب جعله تابعا لمنكر المصنف  
جعله صفة لان غير الا يقع وصف يعرف فكذلك الا المحول عليه فندبر **فقد**  
نحو ما جاز رجال انا واولادنا في رتبة في الاستثناء لانه ما يعلم ان ما بقي بعد  
المستثنى منه الا ان يرد به رجال اقل مراتب الجمع في يكون منكر اخصوا معنى  
**فقد** ولكن لا كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه المصنف في بيان هذه القاعدة  
اذا كان مراد المصنف قوله كما حملت الا عليها لكل غالبا فقد التفت اليه المصنف  
حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره على اكثره يا انا ان يقال مراده  
ان لم يلتفت اليه المصنف التفات اهتم وترك قيد غالب واستأخ في هذه  
فان قلت قد التفت المصنف الى الجي الا صفة في غير جمع خصوص حيث

انتهى

قال وضعف اه قلت لا تضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وخرق بين  
الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في الحدود جعل استثناء صفة  
فيه ضعيفا والحق في وصف الحدود التعذر الاستثناء من الوصف بغيره ولو لا  
ذلك لكان قوله وضعف في خبره سقي الا ان يجعل خبره في خبره الاستثناء  
**فقد** وينعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الترتيب بيقين فان قلت ما ذكره  
لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في لكل على الصفة بل تعذر  
الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم روجه هنا بيقين قلت نفي القول  
بيقين افاذا القول بشك فاذا وبادكيره المصنف وتوجد فيه نظر لان عدم  
الدخول بيقين يحتمل القول بطريق الظن وهو لا يكفي في الاستثناء وحمل  
البيقين على نفي بل الشك بعينه فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب لكل  
على الصفة فليحمل على البديل قلت ردة المصنف بانه لا يكون الا في خبر الموجب  
وليس انتهى الضمني المستفاد من كلمة لو كان لغيره والنفى الضمني الذي  
هو كالنفي عما هو قلة وقل وآبي ومصرفا في واقعة الرضوي وروا ايضا  
بانه لا يجوز البديل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البديل  
عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء **فقد** لان التعذر يستلزم المغيرة  
لان التعذر غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما الترتيب الا الله  
لو كان فيهما الترتيب غير الله باختيار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر  
من وصف الجميع بالمعبرة لشيئي ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فنقولنا  
رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غير زيد لان الجميع من حيث يجمع خبره  
وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغيرة الواحد فالاولى ان وصف  
الترتيب بغير الله بمعنى انه اذا وجد الترتيب يكون لكل منها غير الله لان وجود



و بعد از آنکه از تمام اعضا  
التهبت استساریم خبر کل  
ایضا لان فرض وجه  
خاص التأمل فی  
به وجهی فرقه ان و

معنى سورة

مرد خاندان



ما كان يحل عليه ان الخلفه خبر المبتدأ لا يخلص ذلك بل بتقديم مكرره مخصوصه  
ايضا تخلص اشراج لدفعه بقوله صفيه او كذا **قوله** وان كان  
ان اعراب خبرها اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي فلا بد  
من تفنيده ويكنى دفعه بان المص لا جعله حكم خبر المبتدأ استثنى عنه  
كون تعريفه بانها من تقديمه فان ليس له هذا الحكم من احوال خبر المبتدأ  
واقا امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب خبرها والقربينة فليس من  
احكام الخبر بل من احكام العاقل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا  
كان الاعراب خبرها او في احدى هي لفظيا او كان هناك قربة بينه وبين  
الخبر يترتب عليه قوله فيما بعد وكذا اذا انتفى الاعراب **قوله** ويجذف  
عامله اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى خبر كان والسابق  
خبر كان واخواتها بعيدا وقد سبق ضمها لرجوع كل منها الى خبر كان واخواتها  
وتن ان جعل الضمير ارجاعا الى خبر كان واخواتها وجعل قوله في مثل الناس قبلا  
بخصه **قوله** في مثل الناس مجزبون بافعالهم ان خبر خبره اي بعد ان  
اذا لم يشبهه اسم بحيث يشبه المقصود وكذا قيل ولا بد ان قيد خبر وهو  
ان لا يكون الخذف مفسرا كذا ان خبره يمكن محذوف فان يجب الخذف في وقت  
اطليم العلم ولو بالحيي اي ولو كان اسما او لو كسبتم بالحيي والخبر  
اول مستفيض واشتراج ما يخلص **قوله** ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة  
جعل ضمير مثلها الما هذه الصورة والظاهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص  
في مثلها ولم يقل خبره بارجع الضمير الى المثل المضاف المذكورة لانه لم يرد  
بشرا ثانيا بارادة او لا بل هو اخص منه وهو ما اشار اليه التفسير السارح  
في حفظ هذه السكتة الجلية ولا تغفل في مثلها **قوله** وهو ان يلى بعد

مختص

الى بيان

المراد

سرمه حذف

الى الجملة

وهو ان يلى بعد

ان

ان اسم ثم فاد بعد اسم قبل هذا منقوض بقوله اسير كما سير ان راكب فر اركب  
وان راكبا فزاجل ويكنى ان يدفع بان المراد جواز الوجه الاربعون  
في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التراكيب مفتوح لا يفتن به كيف والحق  
فيه ان راكبا فزاجل ان التبادر فيه تقدير سير السير لا كان والمفعول المتبادر  
ان سير راكبا في سير راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان يلى بعد ان اسم  
وفاد بعد اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان **قوله** اربعة اوجه اي  
الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخلص بعض موافق  
خامس وهو خبر ما بعد ان مع ما بعد فانها وذلك اذ ان رجوع ضمير كان  
المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الخبر كذا المراد مقتول بالقتل به ان سيف  
فسيق نفس عليه الرضى وحكى من يوشى مرت برجل صالح ان لصاح فطاح  
ان ان لا يكن المرور بصاح فامرود بطاح هذا ويرتقى عدو الوجود  
في مثلها الى كثرة التمكن على فطاح في استخراج خبرها **قوله** اي ان  
كان في حله خبر خبرا ذه خبره ينفى ان جعل ضمير خبرا ذه ح الى المظروف لا الى  
الظرف اي خبرا ذلك الخبر خبر فانه دفع به ما قال الشيخ الرضى انه ليس مراد  
التكلم ان كان في حله خبر بل ان كان مثله خبر الالة لا يفوت مقصود  
التكلم وما هو المقصود ح لوجعل مراده ذلك فلا بد بل على غيره وان  
يفوت مقصوده لوجعل الضمير الى الظرف فتدبر **قوله** فكان خبرا ذه خبرا  
اي فقد كان لانه لابد له من قد في الماصح وقيل اذا حذف فعل  
الجزا لابد له من الفاء والشرط المذكورة في خبر الخذف وانما ان ليس  
مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التراكيب  
فقط بل كغير موارد حذف كان فليس بيان احتمالات خروجها عن البحث

مخر كبح

مواضعه

ان كان قد قيل في مثلها

المراد



وكلاما تقريبا كاشع في نظر الناظرين **قوله** اي لان كنت منطلقا انطلقت  
 او على الكوفيين حيث قالوا والمعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان الفتوة  
 جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس بهذا اختلاف في جود توجيه  
 التركيب بل اختلاف في معناه لانه ان كان ان يبع الشرط كان الكسوة  
 كان التركيب استقبا لاولو كان كما ذكره الصواب للبهري فان التركيب  
 ماضوي والفاضل بما هو خلق الاستقبال في حال الشيخ الرضي لا يرى قولهم  
 اي قول الكوفيين بعيد عنهم الصواب بمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى  
 فلا استقامة التعليق واما اللفظ فليقول ان ابا خراشة اما انت  
 فانظر فان قومي لا ياكلهم القطع لمجيء في الشرط فلا يصح تعلق لان كنت  
 بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اي تغتفر وانكوتين مستغنون  
 عن ذلك فغير نظر لان مساعدة المعنى لا تثبت لمجيء واستقامة التعليق  
 بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله زيدت لفظ ما  
 بعد ان في الجمع ضع خوفا منها يد على ان لفظ ما زائدة وفيه بحث  
 لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما قال الرضي  
 ما في حيثي ليست بزيادة لانه لفظ حيث على الاضافة ويعلم من قوله  
 هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به عرض في الكلام وجعله خوضا على كانه كان  
 وموجباً في موضع يمنع زيادة **قوله** واقتصر الص على الاول انكر  
 الشيخ مجيء ان بالكره في هذا المقام حيث قال ان هذه في شرط ان يقع كان  
 وجوباً بلا تفسير وجب تفسير صورته فلا قيل اما انت منطلقا انطلقت  
 بانفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكره ما يات  
 منه هذا القول **قوله** اسم ان واخواتها واستغفرنا من احوالنا

اي تفتحه

مطلوب  
اسم ان واخواتها

وهو ظاهر

وهو ظاهر او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف الایجاب ولا اسم  
 لا فلا بد من بيان ان هذه فتركب بياناً في قسم لوف **قوله** المنصوب  
 يريد المنصوب لفظاً او تقدير او الاكم يكن التعريف جامعاً وما في **قوله**  
 اي انني صفة للجنس وحكمه لا يخفى انه يمكن تقدير الصفة ولا حاجة الى  
 تقدير معطوف بنسب اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشتر بفعله  
 وحكمه الى تقديره بل ان راعى بيان معنى غني صفة للجنس من انه ليس  
 بمعنى نفي وجود الصفة بل لنفي حكمه وهو بثبوت للجنس ولكن ان بقي صفة  
 للجنس على ظاهره فان المقصود في الكلام رجل فغير نفي جنس فخرافه  
 الرجل فكذلك قلت لا خرافه رجل فتدبر **قوله** لكن اكثره منه في  
 كون المفعول به وفيه ذلك نظر لان الجور بواسطة حرف الجر والواقع  
 كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا يخصه ما باسم في  
 بينهم وكان المنصوب انهم بالبيان قد مجي ذلك لا بيان هذا الاسم  
 وتعريره من موهمة بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخلص  
 باسم ولا بعد ان يقال تيريف لما سبق من ان المنصوب منها **قوله**  
 خرج به ابوه في الكلام رجل ابوه فاني لم اعرف من معنى البعدية او  
 او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله بليها لانه لما تعارف في الكلام وتكرر  
 الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجها بقوله  
 بليها خروج خارج فانه قد جعل لا حاجة اليه في هذا التوفيق لخروج  
 بقوله بليها وكانه تكلف ليصح قول وهذا التقدير **قوله** او شربا به  
 هذا مما اختلف فيه اللغات فني بعضنا لم يلحق بالاضافه ومنه لا شربا  
 عليك اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيه ما على النفس



المشهور ان الظرف الاول خبر والاشارة في الاول متعلقين بالاول وفي  
 الاشارة بفعل مدلول عليه الكلام الى لا يحسم من امر الله ولا يجوز كون من  
 امر الله خبر لان الجور على هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان  
 المبتدأ مصدر كما في الاول **قوله** لعمرك على الشيخ المشهورة من  
 ستمة الثاني هذا بعيد جدا اذا لا يقال لا كلام رجل لك بل لا كلام  
 لك فالاولى انه قصد في الثاني حذف خبر لا ذكره على طبق ما سبق  
 انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف **قوله** والكسر في جمع المؤنث  
 الاسم بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تبيين  
 ما ينصب به خبر مستحق وقيل يتون لانه ليس بتنوين التثنية المعنا في  
 التثنية وقيل جمع المؤنث ينصب على التثنية **قوله** والياء المفتوح ما قبلها  
 في المعنى وقيل المعنى والجمع مستوفان لانها في المعنى المعطوف والمعطوف  
 عليه فيض رعان المضاف والناصب ان يكون الا حارب المحلى للموجب بالحروف  
 الحرف الذي ينصب عليه لانه لو وضع موضع لا كلام من لا كلامي رجل لكان منصوبا  
 بالياء فتدبر **قوله** لان الاضافة ترجع جانب الاسمية الى الضاف  
 الى المفرد **قوله** والتكثير وكذا وجب التكثير في التسمية المتصلة بلام  
 اذا القيت عليها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه  
 وقد استغنى فلا بد من التكثير للتثنية عليها ولا يتوقف به تعريف المذهب  
 بل لانه يدخل فيه مع انه ليس المذهب بلام لانه خرج بقوله بعد دخولها  
 كما دلت من معناه **قوله** هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان  
 معرفة وعلى التعريف ايضا بانه خبر جامع **قوله** بتقبل على وزن حيدر  
 وهو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفصيل من قبل رجل مدل

**قوله** اياد حسن مجذوف اللام يقال حذف اللام من العلم القائم  
 مقام المثال والمأقول بالصفة المستبرها مستمرا واجب الا ان  
 تنوينه فيما اذا قول روقع في مكانه من التثنية فلهذا جعل حذف اللام  
 مقويا له **قوله** اي فيما كبرت فيه الخ لا يقال يصدق على مثل لا رجل  
 في الدار ولا امرأة خارجا مع انه لا يجوز فيه نصب الاشارة فيجب  
 ان يقال فيما كبرت فيه لا على سبيل العطف ولم تذكر الا خبر او اضافة  
 وكان عقيب كل منى نكرة بلا فصل لا تا نقول في المثال المذكور  
 يجوز نصب الاشارة على كون لا الثانية مزيد او كون العاطف لعطف  
 الاسم على الاسم والخبر على الخبر **قوله** فانما يجب التوجيه بزيد ك  
 في اشارة تفصيل الوجوه مستفيدة **قوله** على ان يكون لا في كل منى  
 نفي للجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة لانه جاز البناء مع الزائدة  
 نظرا الى لفظ **قوله** عطف مفرد على مفرد وخبر ما محذوف ولم يقل  
 وخبرها محذوف لان المحذوف خبر واحد لهما لانها بحكم المماثلة  
 في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول  
 لا حول ولا قوة في حكم واحد واحدة او قال الشيخ من الامر من الآيات  
 ولذا قال ان لا حول ولا قوة موجود ولم يقل يمكن موجودان فمن  
 اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر **قوله**  
 تحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستغناء عنه  
 ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فيسمى تناهرا فالاول  
 ان يقول وخبرها بالية **قوله** محلا على لفظ ثبوتية حركة الحركة الاحزاب  
 او محلا على محله القريب فان الاسم لا محلي قريب وهو المذهب

حذف اللام



ونعبد وهو الرفع بالابتداء **قوله** فلان لا زائدة جواز الشئ الرضى كون  
 لا نفى بالنسبة فيكون ملغاة لجواز الغاء ما بشرط التكثير والتكثير لا يجب الغاء  
 في كثير من بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال **قوله** وضيق وجه  
 ضعف رفع الاول به جواز بانه يجوز ان يكون رفعه لا على كل لا وله وجه  
 ضعف اظهر مما ذكر وهو ان يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون عاملة  
 اذ ليس هنا ما يدل على ثبوتها من نصب الخبر والضعيف ظاهرا لا استثنى كما وانما  
 قال وضيق وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى  
 ان الظاهر ان المعنى ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف  
 توجب الضعف ان تضع الضعيف في الاستعمال فان مداره على كثرة المعنى  
 وقلة **قوله** واذا ادخلت الهمزة لم تغير العمل وانما قصد لا بيان  
 ان الهمزة لا تغير علما لان لا لا انشدها في المال مع العرفى والتمنى  
 فانه ليس المعنى في الاما انشده على ثنى اما في الاثني والاعشار على  
 ثنى النور و قد مر انه اذا بطل النفى في كل كلمة لا بطل ثلثا وفيه لا ينبغي  
 ان يتغير معنى له في الشبهي بل ليس ربيعه الا ان يقال ان المعنى في المقابلة  
 اولان فيه خلاف الاستعمال في المعنى فانه يوجب دفولا في الفعل  
 وخلاف السيرة في حيث كون منها للاستفهام وخلاف سبب في جواز  
 حمل التاج على المحل في صورة التمنى اذ التمنى يعنيها من الخبر فيصير السمع مفعولا  
 لمفعول الا خلاصه اني الغلام اولان لما كان تغير ثلثا في قول بل فيقال كنت  
 بلا حال صارت مفعولة تواتم التفسير بدفع الهمزة ايضا وقد في بلا حال بالبناء  
 على التمتع نظرا الى الغلط كما ينبغي مع لا الزائدة نظرا الى الغلط **قوله** ان الاستفهام  
 حقيقة الظاهر انه شبه الشارح على ان مفسد المعنى في الثلاثة

ومنع

ومنع كونها للمعار. الا في الترخي لهما حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ  
 والتمديد وغير ذلك وقبل تحصيل الثلاثة بالذكر لكان الاختلاف فيها  
 دون ما خداجا فانه لا اختلاف فيما **قوله** فيجب انتصاب الاسم بعد ما  
 نحو لا زيد انكره في وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة  
 المعترض فعل لازم نحو لا زيد ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب  
 انتصاب الاسم بعد ما في باب الاضمر على شريطة التفسير **قوله** الاربعون  
 الله خبر آخره بدل على محله بتبينة المحصلة المرادة الترخي في  
 ترتيب العودان والتقدير تنبئت تفعل كذا **قوله** ونعت اسم لا البني يعني  
 ابني اشارة الى محدود وهو البني من اقام لا وصرح صريح منه الاما  
 ما وبارك دا فان بارك ليس بنعت اسم لا البني فانه نعت لا تابع  
 اسم لا فقول البني في قوله ونعت ابني اليها اشارة الى ما بين على العنق  
 بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا **قوله** موزد حال من ضمير بني اي بالتكثير  
 لا وجه يذوقوا الى جعل قيود لكم اوصافا للوصوح وبوصف احوالا والا  
 ظهر ونعت بني اول مفرد بلبه ولكن ان جعل مفردا حال لا من ضمير في  
 اول ولبه حال من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل بلبه ويكون  
 التقييد ان ثلثا للوصوح **قوله** ان حكمه الاخراب لا خير الا ان  
 بقدر فيجب الاخراب **قوله** ان كان المعطوف تكررة بلا تكرير لا زائد  
 في كلام التثنية فيدين والاصواب ما ذكره المتى مطلق اذا الكلام في  
 المعطوف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتبع المعطوف على الابتداء  
 ولا يتصور المعطوف على اسم لا واذا كان المعطوف بتكرير لا ايضا يجوز  
 المعطوف على اللفظ والمحل وقول حكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد

بعضه

ونعت اسم لا البني  
 ونعت اسم لا البني



فصل في معرفة الضافه  
فصل في معرفة الضافه  
فصل في معرفة الضافه

لا خلاف لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام **قوله** ولم يجعل في حكم المنفصل  
لمنظرة الفصل لانه لا يضاف اليه الا جعل نظرت الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل  
بالعاطف وكان لم ينفذ الفصل بالعاطف قلنا اذ هو على حرف واحد  
وهو ضعيف اذ لم يكن وحده فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان  
**قوله** حكما حكم نوابغ النادر قبل الغنوم من كلام الشيخ الرضوي جواز  
البناء في البديل دون وجوب **قوله** من رتبات الالف في كتاب الردية الاسماء  
الستة الاذ وفانه لا يقع من الضافه لهذا هذا المص واما عند الرضوي  
فلا يبي وز هذا الحكم من الاسماء الستة الا في الالف **قوله** وحذف  
النون في نحو فلان من الالف بنحوه المشنع في الجموع **قوله** معنى ان الاصل  
في مثل هذين التركيبين طوى بالاشتمال عليه الشرح في هذا المقام مما انه  
جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا مفرد النكرة مبني ومثل  
لا باله ولا خلاص له مع افرادهم وتكثيرهما معا لان لا يحصل  
اذ لا دليل على ازاها حتى ينتقض بها الحكم فالق ان يجعل تحقيق كذا  
التركيب من غير تقدير سؤال **قوله** ان مشاركة اسم لا حتى يضاف ولا  
فرق بين السويحي في الامثال واما انفرقة في كل تركيب المص بارجاع  
ضمير ركنه تارة الى اسم لا المضاف بالظن باللام وارجاع ضميره الى  
المضاف في اصل معنى الضافه وهو اللفظ المضاف والتوحيق مستوفى عليه  
لخصوص المواد وارجاع ضمير ركنه تارة الى مثل هذين التركيبين  
وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الضافه في اصل معناه ان معنى  
تركيب يشتمل على الضافه وهو اللفظ المضاف في قوله في اصل معناه  
اشارة الى ان التوحيق في الضافه زائد على اصل المعنى ولا يكون

قوله الا ان بين اللفظ المضاف وبين تضافه ما يشق من كلام المص بل زائدا  
عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل اللفظ ويكون فائدة ارجاع  
الاصل انه لا يشارك في خصوص معنى الضافه لان بين اللفظ وبين تضافه  
فيكون قول الشرح الا ان بين اللفظ وبين تضافه ما يشق من كلام  
وهو ارجح بالقبول ونحن نقول به تقييد المعنى بالاصل ان لا يشارك  
في خصوص معنى الضافه لانه انما يشارك في اللفظ المستفاد من هذا  
التركيب خبري وهذا الظاهر كما لا يخفى على من فهم الظاهر **قوله** لم يجز تركيب  
لا بامها فيه ان قدم جواز تركيب لا بامها لانه خارج عن قيد النصب  
لان لا ليس فيه ما يشق المضاف حتى لو كان النصب اذ لا يجوز لا ضري في  
اليوم مع ما يشق للمضاف والضمير في اليوم في اصل المعنى لان الا  
ضافه في امثال بمعنى في **قوله** لف والمعنى قال المص لانه لو كان  
مضافا لزم الرفع والتكثير وكان لم يذكره في المتن لانه معارض بانه  
لو كان مفرد لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعقد  
عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعقد عن عدم التكثير  
والرفع بانه كما غير صورة المضاف في المفرد التكثير رفع ولم  
يتكبر **قوله** واما خص سبويه بهذا الخلاف لانه العدة فيما بينهم فيه  
فت لان حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف ان الخليل في  
كعبانه وقال صاحب ارباب الفاختة لم يسبق الخليل فيما بين علماء  
الحنابلة من لم يخلو فيما بينهم مثالا **قوله** اولان المقصود بيان  
الخلاف لا تعيين الحق القبي ولا يخفى بعد ما العبارة **قوله** ولا ينفذ  
الاتع وجود الخبر كما لا يخفى الخبر الاتع وجود الاسم يعني هذه العلة

ينبغي



وذلك ان تجمل النقطة في الانقصار

الحمد لله الذي هدانا لهذا

علم

على سبيل التوهم بطلان كل ما ولا قبل لموجب من بطلان بعده **قوله** أي الاسم  
المتشابه جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مسبوفا عند سواد فاحتاج لاخراج  
الحروف والآواخر الى نفس ما يريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر  
متعلقا به مذكورا فعادة معنى فيه لم يتجأ اليه والآحاد ليس له مجرد  
اخراج الحروف والآواخر المذكورة بل لكل مجموع من الحروف والآواخر  
آخر لا شتمال على الخبر كاشتمال الاسم **قوله** بمعنى لغير اراد بالخبر الكسرة  
وما يقوم مقامها لا بمعنى المصدرى بوضوح قوله سواد كان بالكسرة آه  
فلما يتوهم الدور وقول لفظا او تقدير متعلق بالكسرة والفتحة والياء  
ايضا نحو غلام اخی القوم ولم يقل وحملانه خير مشترك بين الجميع **قوله**  
واما قلنا من حيث هو مضاف اليه لوجعل المضاف مصدرا ميميا لم يتجأ  
الى قيد لينبت لكن احتج الى جعل ضمير اليه للشيخ الغير المذكور وعلى هذا  
ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمرة واما على توجيه  
لنوم وضع الظاهر موضع المضمرة لمزيد التوضيح المظن مقام التعريف  
**قوله** والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفت لكن الاشتمال على علامته  
اعظم منه وما هو شبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفت الى احتمال  
ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفت به بان يراد باسبب اليه شيخ اعظم من  
سبب الكيفية او صورة وقوله لكن الاشتمال على اعظم منه وما هو  
شبه به مبنى على ان يراد به الاشتمال على ذات العلامة لا على العلامة مع  
حيث ان العلامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه لينقضى تعريف  
المجذور لا ينشئ غلاما غير مجرور ويكس ان يدفع بان المراد بالعلامة  
المضاف اليه ما كان حاصله حرف الخبر حقيقة او حكما وان اليه ما اشتمل

۱۱۹۹  
 ۱۲۰۰  
 ۱۲۰۱  
 ۱۲۰۲  
 ۱۲۰۳

مطل  
المجروح دار

توهم الدور في التفسير  
وحوادث الواقع  
وان كان الدور  
فانفس اليه كلف  
لا يميزان جوار المضائق  
التي



لا يخفى ان ما تقدم من ان لا يخلص المضاف اليه باخره بكذا يقتضيه  
علم المضاف اليه بانه مضاف اليه علم المضاف اليه  
المضافة او المضافة اليه بغير ما ذكره في هذا من

على علم المضاف اليه ليس من ان لا يخلص المضاف اليه باخره بكذا يقتضيه  
كلمة الوصل **قوله** وذهب في ذلك مذهب سيبويه كان اختياره ليصح قوله لم يلزم  
علم المضاف اليه بقدر الامكان بل لا تكلف **قوله** فالتقدير ان التقدير المخصوص  
وهو تقدير الحرف مراداً والآفاق تقدير غيره بشرط وهذا الشرط هو صحت  
يوم الجمعة وضربته تأنيباً والآفاق ان يقول والارادة شرطاً **قوله**  
اي نسبي يعني اريد بالتجريد الاستدلال الذي لازم من قوله فلما يزد ان الواجب  
ان يقول مجرداً عن تنوينه والآفاق ان يجعل من قبل نفس معنى الاستدلال في  
**قوله** تنوينه او ما يقوم مقامه هذا اكثر فلا يتحقق بالحسن الوجود لان  
الحق في الاضافة فيه جند متعلق بالمضاف اليه ولا يتحقق بكم رجل وواجب  
بيت الله لان المراد جند في التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب تنوينها  
لاجل لو كان في تنوين ولا يكتم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام  
ليس بحيث لو كان فيه تنوين لست بمتعلق بـ **قوله** لانه لو كان في تنوين  
لست بمتعلق لاجل اللام **قوله** التعريف او التحقير كانه رويها كمنع  
لعله او التحقير لازم في الكل **قوله** ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر  
لانه يمكن تأويل التعريف بان المراد بوسطه حرف الجر لفظاً او تقديره اعم  
من التقدير حقيقة او كمال **قوله** لانه لا يبعد معنى في المضاف تبادر منه  
ان نسبة المضافة الى مضاف الاضافة فانما ان ذلك معنى للمضاف ويصح  
عليه ان اللفظية ايضا ان ذلك معنى للمضاف وهو لفظه فالاول ان يقال  
نسبة المعنوية الى المضاف وكذا اللفظية فان الاضافة في اللفظية تقدير  
تجيب او تخفيها معنى المضاف وانما نسبة لا تقيد الا تخفيف للفظ المضاف  
فتجب الاول الى معنى المضاف وانما نسبة اللفظية **قوله** علامتها ان يكون

قد

قد علامتها ليصح لكل والمشتور السام في مثل تقدير ذو لكن تقدير العلامة  
اجد ومعنى كما لا يخفى **قوله** كاسم الفاعل آة والنسبة **قوله** في جنس المضاف  
الصاقي عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا لا حاجة الى ذكر  
هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة  
يصدق على غير المضاف اليه لا متناع اضافة الاضطر مطلق **قوله**  
والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام **قوله** وانما ما والكلية اسد  
ان اريد الموات التي هي قسم من اقسام النسب هو ان لا يصح التمثيل  
بالاسد والكلية مترادفان وان اريد الموات في الاستعمال بان يصح  
استعمال الاسد في جميع استعمال الاسد لا يلزم المقابلة بالعلم والاش  
والمباين الا اذا كانت على ما يلزمها فيلزم سكتات كثيرة **قوله** فان كان  
المضاف اليه اصلاً للمضاف استادة الى ان ينبغي ان يقتضيه عبارة المص  
فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلاً للمضاف وكذا قوله في جنس  
المضاف بوصف كونه اصلاً وفيه نظر لان الاضافة باللامية لا يحسن  
في ثلث رجال وليس المضاف اليه اصلاً للمضاف وبشكل باقة رجل في  
مطلق لانه لا يصح جعل اضافة لامية ولا بيانته لانه لا يصح ما منه  
اي رجل بل يجب ان يقال الا ان يقال المراد به رجل الجنس والتنوين  
للموعدة الجنسية انما مائة هي هذا الجنس **قوله** فتوكل يوم الاحد وعلم  
الغف وشجر الاراك الانسب لمعنى المص ان هذه الاضافات بيانته  
وانظر ما فيها خال على الشكاف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية  
ولا يكثر ما دأبهم اليه وكذا كل رجل فالظاهر فيه ان يكون الاضافة  
معنى من ان كل هو رجل ومعنى كل المفرد على كل مع انه متعدد لانه

عدم الحاجة اليه في مقام البيان ثم كما لا يخفى  
لا يخفى ان المراد ببيان الشرط بيان امتناع  
اضافة الاضطر مطلقاً ضمنياً اذ لم يمتنع امتناعها  
مردداً

ليس من انهم اختلفوا في اضافة المضاف  
المعروف فيقول لامية وقيل في نسبة واخبار  
اي ما ان الثاني قد مر

طير ان كان بوجه في الاصل معنى المشوطة  
وان لم يوجه الاضافة الى المضاف في اللفظية  
كانه ففقه خاتمة كلفه

قد لا يكثر في الاضافة بيانته بمجرد معنى البيان  
وتحتمل من غير ان يكون المضاف اليه اعم من كافي  
لما ز اضافة امته الى نفسه وانه لا يبعد الاحتمال  
المفوتة بقولها ولا تخفيها وذلك بطولها  
شرطوا اعمية المضاف اليه في البيان ولما  
لم يوجه الاممية في الاضافة المذكورة جعلها  
بمعنى اللام لانه انما كانت لبيانها ومقتضى  
به وهذا هو الدام لما قلناه فتدبر  
ولا يخفى ان غير ما فافهم

هـ



ارشاد

يكون ان يقال يجوز ان يكون توفيق وصف الاول  
فيما لم ان المقصود الاشارة الى المعين  
فولم يعلم ان المقصود عدم الاشارة  
الى المعين



ان المفعول على هو المركب والمعرفة جزء فلم يلزم جعل المعرفة على لا يلقى  
 انه غير وارد اذ تقيس المراد بالركب من غير جعله على فحصل المجموع على التحصيل بعينه  
 تحصيل حاصل فلا فرق في تحصيل بعينه وبين اضافة المعرفة ثم يكن للركب  
 بانه جعل على في الامثلة المذكورة يجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضعيف  
 جعل على ولا تحصيل على اصل وانما ما اجاب به ان راجع نتيجة عليه انه وان ليس  
 فيه تحصيل حاصل لكن فيه تضعيف العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام  
 الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر **قوله** وانما استقال  
 فلان ثبت في النصي دس ترك اللام ابدا والاضافة الاولى فلان ما ثبت  
 من النصي **قوله** قال ذو النون كتب في الحاشية قال ذو النون انما استقال  
 سلمى سلام عليكما هل الا زعم اللام في نصي رواجع وهل يرجع تسليم  
 لو يكتشف اسمي **قوله** ثلاث الاثنا في والد باد اسبقا **قوله** وجوب السلام  
 ويكتشف اسمي عن المستخرج الذي هو في نصي حال سلمى والاثنا في جمع اشياء  
 وهي واحد من الابحار الثلاثة التي ينصب القدر عليها واسبقا جمع بلقع  
 الى الثاني وقيل ان الاثنا في تميز الثلاثة فكيف يصح تعريفه والتميز واجب  
 التمييز الا ان يقال اشياء في الاصل صفة الاثنا في وكان اصل التركيب  
**قوله** الاثنا في اشياء فيكون التركيب من قبيل جر وقطعة وكان من  
 استعمال اشياء الاثنا في اراد التعريف على انه ليس من الاضافة الى المميز  
 دفعا لتوهم تعريف التمييز **قوله** نحو مصارع البطل وكريم العصر  
 فان قلت اسبقا مفعول فيه لا مصارع وكذا العصر مفعول فيه فكيف  
 قلت لا جعل اسم الفاعل بدون الاضافة **قوله** فليكن المراد مصارع  
 البطل وكريم العصر فيما لم يعتد وايضا شرط وجوب حمل اسم الفاعل

ان يكون

الركب هو المركب

ان يجمع لئال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فله جاز فليكن  
 المثالان بمعنى الماضى او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المفعول  
 دائرة على رتبة التكلم فان قصد تعلق العامل بالمفعول واهضا في  
 حافظته وان قصد تقدير رتبة في رتبة معبرة في الاضافة فينبغي  
 قيل اسم الفاعل والمفعول يعلان في المرفوع والمنصوب بالظرفية  
 او المصدرية مما خيرا شرط زمان وانما اشترط الزمان للعلل المفعول  
 وغيره عالم يذكر سابقا وهذا خلاف ما يشاء في المتى وقيل اضافة  
 اسم الفاعل واسم المفعول انما هي الى المرفوع السببي لا خبر فيقال  
 زيد مرفوعا بطنه ومودب خذمه لا الى خبره كما في زيد ضارب في داره  
**قوله** لا تخفيفا لا تخفيفا ولا تعريفيا الحكم انه يجوز انما تفيد  
 تخفيفا لا تعريفيا ولا تخفيفا ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفيا ولا  
 تخفيفا فالاول ان **قوله** ان يفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفيا ولا  
 تخفيفا **قوله** في اللفظ لا في المعنى اه اشارة الى فائدة لذكر قوله  
 في اللفظ وقيل انهما ان المعنى لا يوصف بالتحقق والتفصيل  
 وتمايزهما انه يجعل للغير بظاهره مضافا الى فقه المعنى الى لا يفيد الا تخفيفا  
 في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفيا ولا تخفيفا في يقال  
 ان ذكر في اللفظ ثلاث رة او ثمة النسبة اقرب منه ورن كان  
 بعيدا فليقل الاقرب ان يقال لو قال لا يفيد الا تخفيفا لتبادر الشارح  
 اليه ان تخفيفا في المضاف على قياس افاضة الاضافة المعنوية  
 التعريف او التخفيف قصر **قوله** يقول في اللفظ الى في لفظ التكلم سواء  
 كان مضافا او مضافا اليه للتمييز **قوله** كان اهله القاي فلام

ذكره لانه يفرق بين التعريف والتخفيف



ولا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القيام فلا بد  
 لا يتم على مذهب السواء وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبدل حرف متحرك  
 بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حرف ياء الضمير  
 واضيف اليه قبل بعد شيئا بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة  
 الى موصوفها اذ الرفع في الصفات تحت الرفع في المضاف اليه مع المنصوب  
 فترادف الاضافة الملقبة مثل ما روي في 2 <sup>الاضافة المعنوية</sup> <sup>الاضافة</sup> <sup>المعنوية</sup>  
 من استباح اضافة الصفة الى موصوفها لان الملقبة فرع المعنوية قلنا  
 ولذا التزم الاشارة في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها باللام فخرج  
 وبترفع هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع <sup>والمراد</sup>  
 ان اشارة اليه بنتم اه قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لبيان  
 لائق على سابق وابيات سابق بلا فرق ولا يثبت الجواز ههنا بما ذكره  
 اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف  
 يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واي في الاضافة هو بوب التعريف  
 والتخصيص وانما تفاوت الارباع بنبات المضاف اليه في التعريف  
 والتمسك به فلهذا لا بد من ذلك الاستلزام لا نشاء التخصيص  
 قد حرفت وفوقها هو الاق بالاختيار <sup>قوله</sup> ومع بره انما تعيد تخفيفا  
 الاول ان يقال من بره انما لا تعيد تعريفا وتعيد تخفيفا افتقر الضاربا  
 زيدوا ضاربا زيدا في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف تساويا  
 في الامتناع ولو لم تعد التخصيص تساويا في الجواز <sup>قوله</sup> وعلى هذا قيل  
 بان الامتناع تقدم هذا قيل في اية التخصيص المذكور صريحا بخلاف  
 اشتداد افادة التعريف والتخصيص وتقدم التفرع على المصريح

جعل

بوجه له محل نصب شيئا بالمفعول

اولا من تقديم التفرع على المذكور من انما رخصه ان التفرع مقدم على  
 ان ثبات ما تشرىب الذكرى في الاستدلال مرفوعا فيما فعله النص  
 واما لما وقع في شعره لا يستمر اسم كنهه شيئا لم يشر قبائل وتخصيله  
 في القاموس <sup>قوله</sup> وضعف الاول ان يكون من التخصيص على ضعفه  
 العفوي فلم يكن موثوقا به يستدل به وح لا يجه مصادرة <sup>قوله</sup> لما عرفت من امتناع شعر الضارب زيدا  
 يعني امتناع الضارب زيد مستقر تحت بني ان يرد به ما خالفه وان  
 كان قول الاشعري فلا يمكن ان يرد بقول الاشعري وح لا شوب للمصادرة  
<sup>قوله</sup> اللهم الا ان يقال انما وضعف الواضع لوضوح كمال بعده  
 من العبارة والتمسك وضعف الواجب الى انما هو انما لا يكون  
 من استمعة الاستدلال على قول ولا تعيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا  
 نظائره فلهذا بنا مثل <sup>قوله</sup> فانه جمل انصب جمل على المحل قبله  
 ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموصوف به لغيره كونه في المانة  
 اسمي ان انصب على المفعولية فلا يحتاج الى دخول نصب العبد محلا على  
 المحل <sup>قوله</sup> او من قيل انما لا شوب وح يكون وجوب اثر لضعف البيت  
<sup>قوله</sup> وجب ما راجع في اضافة العبد الى اماره ههنا مدح للممدوح  
 في انه يوجب جودا يستلزم فانه من الابل للحيات الشدج مع اطلاقها  
 وهذا اخر من المانة اذ المانة كثر ايا يوجد بخلاف مثل هذا العبد  
<sup>قوله</sup> يستلزم الجمع والوارد قيل ان هو مشترك بينهما كما في النكاح <sup>قوله</sup>  
 واما لانه قاله على قول اقال لانه توهم عند شح قوله فذا في  
 للفرق <sup>قوله</sup> لا نشاء التخصيص لئلا يؤول التوهم الى ان لا يمكن  
 في اشياء اشتداد التخصيص بل لابد من ضميمة اشتداد على حذف

لما عرفت من امتناع شعر الضارب زيدا

اشعر



من المضاف اليه المضافة كما في لسان الوجود **قوله** مثلا على الوجود المختار في  
 ليس الوجود اما قال على الوجود المختار ثم وجب لكل والوجود المختار فيه المضافة  
 لانه لو قيل بالرفع كان قبلي ولو نصب ورن كان مع النصب احسن ايضا كما  
 انه مع الجر اس كان مستلما على تكون التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل  
 وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان المضافة للصفة ايضا الى  
 انما على بعد تشبيهه بالمفعول مثلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف  
 فالواجب المختار في لسان الوجود وبيان الالافه محل ما هنا على ما هو متعين  
 فلذا اطلق المص العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجود المختار في لسان الوجود  
 من **قوله** ليس **قوله** يعني سبويه وابتداء هكذا في بعض الشروح والمفسر  
 انه لم يقل الا بالمفعول في وجه الرمي ان القائل بالمضافة الترمي في البر  
 في اوجه قوليه والنحو **قوله** في من قال ان في قول من قال جعله  
 بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون ظرفه الاقوال ويكون  
 بين الاقوال لا بين القائلين والاظهر ان في بعض عند من  
 من قال **قوله** فانه لا يحتاج جواره لما قلنا ان في قوله  
 فيمن قال والاظهر ان في قوله قياس البر على الضاربين من  
 وجه آخر وهو منع كونه مضافا **قوله** ان كونه على الضاربين فاحتمل  
 فاعل المفعول به كانه فعل من قوله مثلا على المختار فاقترنا ويل  
 الى هنا فيحق كما قيل الانسان مشتق من السبان ويحتمل هنا ان يكون  
 مفعولا له قال انما جازئ منه من قال كذا **قوله** مثلا من غير اعتبار  
 حرف تنوين متعلق بقوله ثم قل لا بقوله مضافا يظهر بالتأمل  
 الصادق **قوله** ولم يخلو الضارب زيد عليه ان قيل يتجه عليه

فانما  
 في  
 وجه

فانما  
 في  
 وجه

انه لم

انه لم يخلو الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب  
 زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربين وضاربين وكان منشا هذا  
 الاشتباه عدم التعامل المورث للاشبهاء والافقية يشبه مثلا على  
 المضاف **قوله** المختار بين فاضافة ضاربين يحصل بالتحقيق في المضاف  
 والمضاف اليه والضاربين وان لم يشركه في تحقيق المضاف شاركة  
 في تحقيق المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وينقدح  
 من هذا انه يمكن حل الضاربين على المختار في لسان الوجود لما اشبهما  
 في تحقيق المضاف اليه بالمضافة وبقي انه لما حصل في الضاربين تحقيق  
 لا حاجة الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التحقيق كذا في شيء بل بتدليل  
 المنفصل بالمفصل فالحق بالتحقيق بالجدف **قوله** لان لكل من  
 يعني التركيب الوصفى والاضافى معن آخر لا يقوم الا بهي مقام  
 الاخر وفيه بحث لان لكل من يعني الاضافة وتركيب الصفة مع  
 معهما معن آخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام  
 هيئة تركيب اسما مع المفعول **قوله** وانما ان يكون الوقت قد وانا  
 وبقا مع قايما مقامه تنظريا عليه فيكون بمنزلة الصفات العالية  
 في ان اكراد منه الوقت بل مع خرج الذات المعبر في الجا مع من كمال  
 يعرّب **قوله** الامام الى نوع يعنى فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين وتما يفضي  
 منه العجب ويوفر نقضان البنية وان كان المختار باكتنه في هذا المقام  
 من هو جامع بين العلم والادب وقاصله ان اضافة السج الى الجا مع  
 من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون  
 تلك الاضافة كاضافة طور سيناء واصله الوتر وبقائه الكثرة برة

ويحصل

عن  
 المختار

لقد  
 في  
 وجه



وجانب الغرض في قوله بصلوة السادة الاولين سادة بعد زوال الشمس  
 او اول سادة فرقت بينا الصلوة **قوله** وبقله لجهة القاء في الصحاح  
 للجهة واحدة حبت للخطوة ونحوها والجهة بالكسرة بوزن الصواب ما ليس يكون  
 بهذا وانما وصفوا ما بالحق لا انما نسبت في جاري التسيول ومواظي الاقدام  
**قوله** جرد قطيعة كتب في الحاشية جرد خرد ريشه اركشك وفه سودا  
 صح صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات  
 لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر ووجه صيرورته اسما انه تصد به  
 ذات لم يرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا **قوله** ولبث في  
 الصحاح والقاموس لبثه شخض الانسان فهو اقصر من الاحيان  
**قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والمخصوص اراد بالثلاثة  
 في العموم ان يكون مدلولها ما يلي متحد افرادها سواء كانا مترادفين  
 او متساويين وبالمثل ثلثة في المخصوص ان يكون مدلولها ما شخضا واحدا  
 والآخر الا واضح لا يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الآخر  
 وينبغي ان لا يفتقر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاقصر الى الاكبر  
 وكانه اقصر على ما ذكرناه وقع في اللغة ما يؤهم وقوته من كل الدوام  
 وفي الشئ وسعيد كرز فاراد **قوله** فيكون ذكر المسد والاضافة  
 اللبث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف اليه لاضافة  
 المعظية ولا في الاضافة لانه لا يخفف بها اذ حذف المضاف اليه ابقى  
 بخلاف اضافة اشياء الى اشياء من جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم  
 انما فائدة وتتم ان يتعلق بها فائدة اي الاسم مماثل كلبث واسد  
 بخلاف كل الدوام وفي الشئ فان الكل ليس **قوله** مماثل الدوام

والعين

وفي الشئ فان الكل ليس **قوله** مماثل الدوام والعين ليس مماثل الشئ  
 بل يختص بالاضافة **قوله** فانه ايضا فيهما يختص بالاضافة القوية  
 او غير واليد ان يقول سوادا **قوله** واما اذا كانت للجنس فغيرها  
 حقا وبذلك للقاء صحة عين التائش ونفس التائش والقاء انما جاء من  
 جعل التائش ملا غير الموجود في الخارج كما هو في اللغة فان التائش  
 في اللغة ما يصح ان يغير عنه نفس قال الشئ بهما بمعنى الموجود في الخارج  
 كما هو عند الحاجة فالعين اتم بلا شبهة وقد بعد وتفصيل ما يرد  
 لقاؤه ان اللام للجنس اذا اراد به ان الشئ الى الطبيعة من حيث  
 هي فالعين اتم منه لصدق على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الشئ  
 فانه لا يصدق الا على نفسا وان اراد به الطبيعة في ضمن الفرد  
 فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي **قوله** ويرد على  
 فان سعيد كرز ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والمخصوص فلو لم  
 سعيد كرز وكرز اسمان مستويان في الارتفاع ولا يختص هذا الحكم بل كان  
 متوجها على قوله بشرطه غير المضاف من التعريف وكانه فخر المص  
 عن وروده ثم فاقه الى هنا **قوله** فاجاب عنه بانه متناول لكل منهما  
 على المدلول والافتر على اللفظ فلما كان اذا قلت جاد في سعيد كرز  
 قلت جاد في مدلول هذا اللفظ متبادر منه انه اراد به سعيد مطلق  
 المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المستبين  
 لا مطلق المدلول فجاد سعيد كرز مستبين سعيد هو المستبين بكونه  
 ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ وبما قول سعيد كرز مستبين  
 من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاد

بخلات الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها



ولم يقولوا كسر سيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللفظ  
 اوضح من جعل اللفظ كونه اوضح الحق يجعله موصيا لانه يجب ان يكون  
 الموصي اوضح اذ الموصي يكف عن ان يجعل المدلول باجماعه مع كونه اوضح  
 سواء كان اوضح او ساء او دون فلا مانع من قبل التوضيح ان يقال  
 كسر سيد الا ان لم يرد الاستعمال الا على ما هو الا حق ولا مانع من  
 حيث القياس وتكون اللفظ اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن  
 الكسر مشترك في التقابل كسر اللثيم والاذق وارس علقه وارس  
 ونبذة وارس جابر واخر غير منسوب صحابييون هذا ولا يظهر ان الكسر  
 صار لهما كسر لاء من معنى الاذق لاس من معنى اللثيم **قوله** وهو في ذوق  
 السجدة احتزبه عن عرف الصريفي وكذلك لم يقيد ببيان **قوله** الحق المحقق  
 برأيه اذ ليس بغيرهم فيه **قوله** واختلفت ان رتبة الاصل ورجح  
 تقديم مفتوحة الشار باختيار الا الاصل المفتوح كسر قول ونحت  
 لك كينين ظاهر في ان المسكون هو الاصل فتأمل **قوله** او حكما  
 لانا لا نستدلنا في حكم الابداء **قوله** لك كلمة باد المسك لان  
 مثلكة بركة الكسرة على اخذ التزم ربا والتميز اختار **قوله**  
 مثل مسلم اذا اضيف اليه المسك لو كان موضع تعليل التمثيل كان  
 الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف وتوكان تقييده لا يطلب اذا جوبا  
 فينبغي ان يقول وصار مسك على عطف ولا يجعل جزاء لاذن وكذا قول  
 مثل مسلم اذا اضيف اليه المسك فليت وادوه باد **قوله** وكر ما حكما  
 لانا لو انقلب باد ساكنة يوجب بناء الضمة قبلها فغير كما قال الشيخ  
 الرضوي ذلك لا يجاب فيها لم يلزمه لا لاسباس اقايمي يلزمه فيبقى الضمة

سما في لحي جمع انوي على فعل السفة ربي الفنة لئلا يلبس فعل بفعل  
**قوله** ونحت الياء في باد المسك في الصور اثلث للسكنى قال الشيخ  
 الرضوي وقراءة نحاي واما بسكون الباء عند نحو بسن ضبوط  
**قوله** واختر الفتحة كحفنا الظاهر ان اخيرا الفتحة لانا لكرمة التي كانت  
 للياء **قوله** واما الاسماء الستة التي مر بها فتراها بهذا المنزلة ان كانت  
 من قول فان كان اوجه الفانثت بوزان كان واو اقبلت ياء  
 وادخت فانه كان في كثر هذه الحروف اثلثة في الاحوال اثلث اذا  
 اضيف الياء المسك في الاضافة اليه ياء يجب ان يكون على الاطلاق  
 المذكورة في كثر اثلث فاستثنا ببيان حكما او بمنزلة الاشياء  
 من اضافة الاسم الصحيح لانا يضاف الجاز كما نسب اسماء النحوي  
 مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في ويني واتي على ما جازها  
 المبرد ويخرج انه ينبغي ان يتعرض لجزء واتي واتي والتعرض بالفتح  
 عارضا الفائدة **قوله** فاتي واتي قدم اللاح لانا بعد عن خلاف  
 المبرد وارجح في هذا الحكم كيف ولم يستعمل ربي بالشد وبانما جاز  
 المبرد جدا على ما ورد من ابي كاصح به الشارح ومنهم من قال  
 قدم اللاح لتقدمه في قول تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامة وابيه  
 وصاحبه الامة وانا اقص من السج واره العجب من كل العجب  
**قوله** يرد لام الفعل فيها وهي الواو في حال الرفع وفي حال النصب  
 الياء فقياس قول المبرد ان يقول في حال النصب انا في **قوله**  
 قوله واتي ما ليك ذو الجاز به اذ قيل خطاب للمؤمنين كسب في الحاشية  
 قوله قد اهلك ذا الجاز وقد ارسى قدره في قضاء وذا الجاز

مطل  
 واما الاسماء الستة

وان كان ياء ادخمت

صها

لكذا في الجاز به منقول لاري وقوله واتي  
 قسم معترض بينهما يخاطب نفسه  
 فتقول قدر الله وقضاؤه انزلت هذا  
 الموضع وقد اعلم ليس لك هذا الموضع  
 بمنزلة افسناني ونزل عنه عن قريب  
 ثم ايست مفضل



اسم سون ينادى مع اول اظنه و ارى بصيغة المذكر **قوله** و اجاب الص  
 بان ذلك خلاف السقياس اه على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة  
**قوله** و يقول ان امرأه قالت جعلت خبيثا فائبة مع ان المتبادر من امثاله  
 في عبارة المصنفين صيغة **الخطاب** و قد لما يتجلى ان الصواب رر  
 و تقولين و احترزا من بعد ما قيل ان في حذف مضاف الى جم  
 زوجتي ولو قال المص و يقال للكان اوضح **قوله** و قد بالحركان التثنية  
 لكن يتبادر للحركان الاعدادية و ضمير افع منها ما يد الى غير المذكور لتبقى  
 الممره جمع في مقام ترجيح **قوله** و اذا قطعت قبل ان تهذا جئت من غير  
 المضاف و ذكر تعريف **قوله** و يقال ترتيب اللغات في الفصاحة  
 هكذا ولو وحشا و يد و خبا و ليفة او من منها هم كسواء **قوله** و قد اصل  
 عند الضرر و قول كفايس و عند غيره كترس **قوله** و كان قص المصنف بالذكر  
 كان ما ذكره مقتضيا لاقتضاض باد التكميل بالذكر في مقام التثنية لان  
 ثبوت بعض الاكلام ان كان بالاضافة اليه قلنا افاد التثنية كان  
 المناسب اذ هو حق الشمول **قوله** كالسائل كتب في الثانية السائل  
 ما بين الكنتين انتهى وهو اسم حسب الاصل خلاف التابع فانه اسم  
 بانفرد و لم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا جمع  
 على فاعل و يصح تانيث الاسم التابع لاننا كلمة تابعة لاننا لو كانت  
 جمع تابعة لقال كل ثانية باو اب ساجا و يجعل جنس الاقسام التابعة  
 دون التابع **قوله** و المراد بها توابع المرفوعات والمنطوقات والجوريات  
 التي هي اسم ان حقيقة او حكما فلا يشك بانها الوصفية رر  
 و يملك التوابع موطون في علم بالادب **قوله** فلا يتحقق حد ما

ما قيل في

كذلك

خروج

خروج ان ان و حصر يعنى في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فانهم  
 و الاختصاص الى تخصيص الموقوف بجعل ان و ضرب من التوابع والاكمل عليه قول  
 المصنفين فيها بعد ويجري معنى التاكيد اللغظ في الالفاظ كلها و ارى  
 ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التوابع ايهون مما جعل التابع  
 اعم **قوله** كل ثمان ان متاخر اذ وقع ما يورد عليه التفسير من اثبات  
 فاعدا و قد فو طريقان جعل التابع بمعنى المتأخر او اعتبارا ثانيا  
 في المرتبة بالاضافة الى التبع لاف الذكر والصفة الثانية في المرتبة  
 الثانية من الموصوف و ان كانا في التبع في الذكر و اول كلامه ناظر  
 الى الدفع الاول و اخره الى الثاني و بعد فصرح بان المراد الثانية  
 في المرتبة لا يتوهم الاشكال بالتابع المتقدم فن قال يشك بئس عليك  
 و روى الله السلام الا ان يرد السبق او التأخر بحسب المرتبة فقد  
 خفى ولا يدرب عليك ان المصنف بقوله ان ما يورد سابق ان  
 المراد بالثبات المسبق حيث لم يقل باو اب اول و نحن نقول المراد الثاني  
 في ادب سابق و الباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر  
 لان كل ثمان في ادب **قوله** بحسب ادب سابق ضرورة ان الادب  
 الواحد بالانفراد لا يمكن ان يجري على كل معنى **قوله** تانيث كلامه من جهة  
 واحدة شخصية مثل جاد زيد العالم اه لا يمكن ان ما ذكره لا يظهر  
 في الصفة المادوية والذاتية والحق للترقيم والتاكيد فان المقصد  
 ليس نسبة الفعل الى التبع و تابعة بل الى المتبوع و ذكر التابع للذكر  
 و التاكيد و كذا لا يصح في التاكيد و عطف البيان و بعض المعطوفات  
 و اورد عليه مخوفات الكتاب جزاء فان لزيد الثاني باو اب

المتأخر الاسم من جهة واحدة و الحقيقة

مظهر التوابع



سابقه من بونه واحدة شخصه هي لالتية القايه بالجموع وليس بوار دلالة  
 ليس ثانيا في المرتبة بل كل جزء يستعير الاخر من غير تاخر عن الآخر  
 في المرتبة ومنه قال با وارب سابقه بجمع الجنس اواب سابقه بضمه لان  
 بعين اواب سابقه لا بجنسه لان اوابها واحد بالشخص في قلند المتكلم  
 ظهر في محكيه فقد اتي بنظام لايتي وانه في كل قول با وارب سابقه على معنى  
 يجعله اعم مما هو بعين اواب سابقه ولا يجعله مقابله **قوله** يشمل  
 التوابع اة مؤخرات كانت هذه الامور او مقدحات لان المراد  
 الثابوتية في المرتبة على ما ذكرت **قوله** احكم ان الاواب المعبر في هذا  
 التعريف الاصل ان التعريف هنا للتابع في الاواب ولم يكن ثابوتا للتابع  
 حركة السناد وتابع حركة اسم لا تعبر عن لهما في كلتا ولم ير من با والتمها  
 الى هذا الباب **قوله** ثم ان لفظه كل ههنا ليست في موضوعها لان التوابع  
 اما يكون للجنس وبالجنس للافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على  
 تابع انه كل ثابوت فيذكر كل منع صحة الحمل فاصف فانه من سواخ الزمان  
**قوله** فالحدود بالحققة التابع لافراده ولم يقل ان لفظ التوابع  
 ليس في موضوعه لانه ليس موقفا بل على واذان المفروقات ونظايرة بتقدير  
 هذا باب التوابع والموقوف هو الحد ولما هو كل ثابوت في السند  
 على ان ارج بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد اتي بالمسند  
**قوله** كس لا يدخل عليه كل منع لفظه كل منضم ذاتية اشبه بربادته  
 ان يكون التعريف مانعا **قوله** والظاهر ان هذا الحد قد قهر هذا لفظ  
 مستغن عنه كما لا يخفى على من لم يخط اذ في بالسلب وقايق التركيب  
 بل كما يلحق بالحق في هذا الصنف الى الساجل من الايجاب  
 والاطراف بيانهما

ربيعي وورد في...

قوله

مطل النقص

**قوله** النقص قديم يكون الشد متابعه واكثر استمالا وادفر فائدة  
**قوله** بدل على معنى في مبنوه اور عليه الوصف حال المتعلق كونه مرت  
 برجل من خلافة فانه لا يدل على معنى في مبنوه بل على معنى في متعلق مبنوه  
 واث ارج ان ارج فيما بعد الى مبنوه الوصف حال المتعلق مبنوه  
 الوصف حاله اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق لانه بوصف حاله  
 قائمه بالمتعلق صريحا في دلالة على معنى في المبنوه وهذا بعيد عن العبارة  
 وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو من وهو يدل  
 على حاله قائمه بالمتعلق لا على حاله اعتبارية قائمه بالمبنوه والحق  
 ان يقال حين وآن يدل باعتبار السناد الى فاعله على حال قائم  
 بالمتعلق وهذا الاعتبار يقال له الوصف حال المتعلق لكنه يدل  
 باعتبار تركيبة مع المبنوه على معنى في المبنوه وهو كونه بحيث  
 خلافة **قوله** اي يدل بربيه تركيبة مع مبنوه على حصول معنى في مبنوه  
 لا يذهب عليك ان ارجي زيد علمه وبادخ القوم كلهم خرجت بهذا  
 التقيد عن التعريف لان دلالة على حصول صفة في زيد ليست بربيه  
 بربيه مع زيد بل لاجتماعه الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول  
 في القوم ليست بربيه تركيبية بل لاجتماع الكل الى ضميره فلا فائدة  
 لقوله مطلق ولا يتم ما ذكره في بيان فائدة **قوله** في دلالة مطلق  
 بعد مطلق صفة اللالة ولا بسببه العبارة لانه يجب ان ثابوت  
 مطلقا الا ان يقال لم يعتد بثنائيت المصدر او بثنائيت جال بديه  
 في الدلالة على معنى من التا **قوله** فان دلالة التوابع في هذه  
 الامثلة على حصول معنى في المبنوه اما هي مخصوص مواد فاذكر



في الجبني القوم كهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير  
 الشمول فلو لا دلالة على حصول الشمول في مقبولة لم يتقرر به الشمول الذي  
 يدل عليه المتبوع **قوله** وقائده اراد الفرق بين النعت والخبر فان كل  
 مني بدل على معنى في شئ بمعنى ليس الغرض من الوصف الا اعلام حصول  
 المعنى بل يخص المتبوع بالخبر وكل هذه وظيفة كونه لبيان كونه  
 وانما يكون وظيفة بيان كونه لو كان الغرض بيان التميز بالشيء يجب ان يقصد  
 التميز بالتركيب ذاته على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والشمول  
 بجزء اصطلاح كوني فان الاول تفصيل الاشتراك في التكرار والثاني  
 رفع الاشتغال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد من  
 تقييد ما يقع عليها بالقله كما يستفاد من وف التفصيل **قوله** ولا كان  
 غالب مواد الصفة هذا حاصل كلام المصنف في شدة قال الرضي اعلم  
 ان ظهور النسخة شرط في الوصف الاشتقاق فلذلك استصوف  
 سبويه مرتب به جل سيد دون جلال زيد اسداً حالاً واختصر على الفرق  
 وهو من دفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احد النسخ دون  
 الآخر **قوله** ولم يكن هذا امر متبوعاً على كل ما ان لم يكن له دفع  
 محنة نظر الاظهر ان ترك قوله لم يكن من سبويه النسخ **قوله**  
 رده بناء الترتيب على ان لا داعي الى اشتراط الاستقلال ولا موجب للتأويل  
 بالمشق لا قلداً ولا تقلداً وليس بناء الرد على الاصله التمهيد كونه خارج  
 بوجه ما قيل ان لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح راداً لان كونه نعتاً بافتار  
 انه في قوة المشتق **قوله** ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقاً  
 او غير الاصح الاظهر ولا فرق بين المشتق وغيره **قوله** في صحة وقوفه

نقص

خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوف لانه لا يصح عدم الفرق مطلقاً  
 لان المشتق بطلته راجع على غيره **قوله** اذا كان وضو لغرض المعنى  
 اي من وضع خبر المشتق يعني في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال  
 سواء كان مجازياً او حقيقياً والغرض من المعنى من قبيل خاتم فقهه  
 والغرض بالترتيب وجوده على شئ ويقصد به هذا الترتيب سواء  
 كان وجوده العقلي او اللفظي وترتيب وجود المعنى في الفعل  
 ورض من وضع النعت في التركيب والتبعية على ان الغرض باختبار  
 الوجود العقلي قال الشرح لغرض الدلالة على المعنى لا التقدير  
 الدلالة حينئذ لا حاجة الى التقدير الذي لا يسا حده قاعدة  
 التقدير وبرزت شيئا ان جعل الغرض تقييماً من باب الاتي م في الكلام  
 اما قوله في التبع فالاولي تبدل شئ لان الوضع لغرض المعنى لا يجب  
 ان يكون للمتبع فان يصح ما يوضع لغرض المعنى فهو ما يقع مستنداً  
 او ذي حال او موصوف الى غير ذلك **قوله** مثل مرتب برجل اي رجل  
 من كامل في السجول بفتح السراء او ضمها على ما في القاموس اي  
 اذا خيف اللفظ موصوف بعينه يكون مجازاً عن الكمال في حقيقة  
 دل عليها لفظ موصوف فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك قوله وفي مثل  
 ان رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعت  
 به وعليه ان ليس في هذا التركيب شئ يمكن ان يجعل موصوفاً صح  
 يظهر ان عدم الصحة من جانب الرجل فالاولي ان يقال وفي مثل  
 مرتب بضارب الرجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعت  
**قوله** وفي المواضع الاخرى لا يدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة

بطلته  
ضعيفاً

او ما هو بعينه  
 بالمشق  
 بالمشق



**قول** ويوصف النكرة ابن النكرة وما في حكمها من ذي لام يقصد به المفرد  
 بهم كقولهم **قول** على التيمم يسنى واث واللام تخص النكرة بالجملة  
 هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة كقولهم لافاة نسبة  
 بجملة كالمركبة التي هي لافاة مفرد بجملة واذا جعلت صفة يجب  
 ان يكون متعلقا للمخاطب حتى يتبين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من  
 النسبة ولذا قيل الاختيار بعد العلم بما اوصاف لان يستغنى في حكم النكرة  
 بانها موصوفة لافاة نسبة بجملة واستغنى كما في النسبة المعلومه طار على  
 وضوحه وقول لا الموصوفه اشارة الى ان قول النكرة اختصارا من الموصوفه كقول  
 يسنى ان يعلم انه لم يجز زعمنا لانه لا يوصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف  
 بالجملة اصلا فباردة المصغرة والحق **قول** لان الانثى ثبت لا يقع صفة  
 الا بتأويل بعيد قيد التاويل بالبعد لان التأويل مشترك بينا وبين الجملة  
 الخبرية اذ الجملة التي لها محل من الاغراب في تأويل مفرد مسبوكة هناك هو  
 المشهور وتحمل ما ذكره ان التقيد بالخبرية اشارة الى الخطا الوصف  
 بالجل الانثى ثبت من درجة الاختيار لا حيا بها الى تأويل بعيد لا لعدم قولها  
 والاول ان يقال التقيد لان الانثى ثبت لا يقع صفة وكل ما هو في صورة  
 الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومفعول **قول** ان مقول في حق  
 اضربه فان قلت على هناك تأويل يقرب من تأويل الجمل الخبرية بان  
 يقال رجل اضربه في تأويل رجل مطلوب ضربه معنى من الخذف فهو الحق  
 بالاعتبار وما قال درجة الاختيار قلت لانهم لم يلتفتوا اليه لاخص  
 الوصف بالانثى في الجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضره  
 ولو كان المعنى على التأويل الذي ذكره لجاء الاستغناء في مقام الامر

مستلزام

ان الانثى ثبت

الضرب

بضم

بضمه وقد مر بعض الموارش بتفصيله بالطلبية المحكية **قول** اي مستوف لان  
 يؤخر بضمه ظاهر ان تأويل للمعول المذوف بانه عبارة عن استحقاق القول في حق  
 لانه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه كما خص بالمل المحكية فتقدير القول على حقيقة صحته  
 بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المذوف ليس على حقيقة بل اراد التبيين على انه لا  
 يوصف بذلك المل المحكية الا في مقام اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان  
 يفعل لا جملته **قول** واذا لم يكن فيه الضمير الرابطة يكون  
 اجنبية اي في باء النظر في التزام الضمير اختصارا من ان يظهر الى طيب  
 اجنبية خبرها بانه كقولها صفة ولم يجز من ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما  
 يقوم مقام الضمير لانه توجه الى طيب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة  
 فليس بينهما منقطع الغفلة كما لا يظهر الا بزيادة توجهه ولذا بالغوا في رابطة  
 الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة الخبر وبما حققنا انه دفع ما قيل  
 من ان في الملازمة مناقشة بكون حصول الرابطة بغير الضمير كما في خبر  
 المبتدأ **قول** ويوصف حال الموصوف سواء كان مفردا او جملة  
 وكذا عدله ولذا اضر البحث عن بيان كونه جملة في قول يتبعه في التنكير  
 بجملة الى تأويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حاله وتوكلوا  
 فزيد ليس الوجود من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس ليس  
 الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حاله لغير الموصوف  
 بحسب دلالة التركيب وان كان في ثابته بزيادة ليس نفسه او ذاته  
 فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان ليس قائم بزيادة في حق  
 حال قول ان بحال قائمه به **قول** يعني بصفة اجنبية رتبة يحصل له  
 اية كما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق بالثبوت تابع يدل على معنى



في المتنوع وليس حال المتعلق معنى في المتنوع اول قوله حال متعلق بما  
 ذكره ويكنز به ان لا يكون النسبة في جاد من رجل صيا غلامه لانه بل ما  
 هو ما اول به اي كاشي حيث تحس غلامه لا يخفى ان هذا الوصف تابع  
 للموصوف في الامور العشرة كالوصف حال الموصوف بل يلزم ان  
 يكون جاد من رجل كاشي حيث تحس غلامه وصف حال المتعلق لانه وصف  
 بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق فلا وجه ان يقال معنى قوله وهو  
 حال المتعلق انه يوصف بل فقط بدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه  
 اعراب التابع ويجعل نون وتشتك في صدق التعريف عليه بانه بدل بجملة  
 وصف على معنى اعتباري حاصل بالقياس اليه في متوقفي **قوله** التذكير  
 جود الكو فيون وصف النكرة مطلقا بالوجود والاضغث وصف النكرة  
 المخصوصة **قوله** والافراد والتشبيه والجمع والتذكير والنادية الا  
 اذا كان مصدر الاستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل رجل عدل وامرأة عدل  
 او فعل التفضيل من فان مفرد مذكر او الفعل المضارع للزيادة  
 على الضيف اليه او فعولا لا يعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور  
 او فعلا بمعنى مفعول كرجل مزاج وامرأة مزاج وما في الشرح  
 في هذا المقام سر سويي وضع من مفعولة الالف **قوله** فان قلت اذا ظهرت  
 حق النظر اه فيه تحت لان الالف التي يلحق التشبيه في الفعل نفس الفاعل  
 والفعل مفرد كما كان والالف التي يلحق الصفة علامة تشبيهية والضمير فيه  
 مستكن واما ان تشبها باختيار تشبيه فاعلمادون موصوفها فلم يل  
 الا حق ان الموصوف كسيف ولا يوجب تشبيه الفاعل تشبيه المسند  
 بلا تشبيه في موضع ويوجب تشبيه الموصوف بلا تشبيه نحو جاد هذا

ما كان مفعولا  
 ما كان مفعولا

الرجلان ثم نية على كون الوصف حال الموصوف مطلقا بما للموصوف  
 في المتنوع البواغ ايضا انه يظهر في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان  
 يضربان لا يتبع رجلي بل للحق به ضمير الفاعل فيحصل صفة التشبيه  
 الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال بالجملة البتة  
 وقعت صفة مائة بفرد مطابق **قوله** حسن قام رجل فاعلم  
 فلان وكولم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل  
 فاعلم فلان وان منع قاعدة على **قوله** وضعف قام رجل فاعلم  
 فلان وكولم يكن كالفعل لا يمنع **قوله** ولحق الخ الخ الخ كالحق  
 بفتح اللام **قوله** ويجوز من غير حسن ولا ضعف فتود على انه لان  
 لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم الخ الخ الخ التشبيه والجمع  
 في مقام الاستناد الى الظاهر باخره وكولم يكن كالفعل لا يمنع  
 مررت به رجل فتود على انه لوجب متابعة لموصوف **قوله**  
 اجتمع فيه فاعلمان في الظاهر الا ان يخرج الاول تركه الظاهر  
 الاستثناء بلا كلفة ولذا يتجه ان جعل المظن بعد الضمير بدلا ليس  
 خلاف الظاهر فيكون الظاهر اجتماع في علي **قوله** او يجعل الفعل  
 خبرا مقدا على المبتدأ او لا او يجعل الجملة مفعولا مذكورة العلامة  
 التفاضلية في السطول في آخر احوال المسند انه كثير اما يطلق  
 بالفعل على الفعل مع ضميره المتصل **قوله** فلا حاجة لهما  
 الى التوضيح فيه ان اعراف المعارف الذي فوق الجميع ضمير  
 الميكلم الواحد ومن البين ان ضمير التكم مع الغير والمخاطب  
 ليس في مرتبة فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح لبرز في الوضوح

ما ذكره



قوله بالموصل لا يفيد ان الموصل ليس بذي اللام وقد علمنا انه مخالف لما سبق في صدر الكتاب في محقق فوائد الاسم  
من ان الموصل من قبيل ذي اللام حيث قالوا في كسر الشدة قد حقق في موضعهم ان الذي اصفه لذي زيد عليه ذوة  
التعريف انتهى فانما ان يقال ان ما ذكره هنا مما يشاهد من الاشياء او يقال انه من مذهب من قال ان اللام منه ليس بحرف فهو قول  
مستأثر له كما بينا في صدر الكتاب في المجلد المذكور فاعلم ان هذا هو الحق في حقيقته في حاشية المطور

فلا نسلم عدم حاجته المتكلم مع الغير والمخاطب ليلبغا مرتبة المتكلم الواحد  
فلا يقال ان يقال لا حاجة للمواصلة المتكلم الى التوضيح وتدل عليه باقي  
الضمائر وحمل عليها ~~في غير الغائب~~ واجاز الكافي وصفه متمسكا  
بقوله لا آله الا هو العزيز الحكيم وتدل على ان لا يكون عليه البدل ويمكن  
ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو في مع اسم ظاهر كما لو جعل الضمير  
على فاعل **قوله** لانه ليس في الضمير معنى الوصفية اورد عليه ان  
الضمير المراجع الى من يوصف فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب  
بانه تادو بالنسبة الى ما ليس معنى الوصفية فتل عليه وما قيل  
الاول في التعليق ان الوصف يجب ان يكون اخر اوصافه وما ياد الضمير  
اخر فلا يصح وصف غيره به فجهل ان الشرح لم يترك هذا الاول بل  
عمره من نقل ما في الرضائي الاشارة الى هذا الوجه وتبين نقول وضع  
الضمير الغائب للدلالة على ما يتبع مع المراجع ووضع الصفة للدلالة  
على ما يتبع بالموصوف فلم يثبت **قوله** ثم الموصوف باللام والموصولات  
تبقى المضاف الى الموصوف ولم يعمد لانه في بعض احوال القياس  
ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل  
على انه انقص منه **قوله** لم يوصف ذو اللام بانه ان ذي اللام المقام  
الاخر او الموصول اما ان يبراد بانه مثل في كونه التعريف فيشبه  
المضاف الى مثل فلا حاجة الى قول او بالمضاف الى مثل الا ان  
يقال لرا عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من  
المضاف اليه ايضا واما ان يبراد الى كونه في كونه ذي اللام وحيث  
ان يقال الاخر الا وضح لم يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام

قوله  
والذي عليه ادجار بعض العلماء  
حرف اللام مثل ما يوصف

ويرد

ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصل فيكلف بان المراد بمثل  
مثله ولو صورة **قوله** بل بالاسطة هو جازا الرجل صاحب العرس  
او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو نشر المماثلة في الدرجة لانه  
ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بل بالاسطة على مذهب سيبويه **قوله**  
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه ما قال  
انه انقص منه تسكن بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وتلعب  
بهذا الشكل وانه لا يوصف الموصوف باللام الا بانه او بالمضاف  
الى مثله بجواز ان يوصف بالمضاف الى الاخر منه الا ان يقال  
المضاف الى الاخر منه وان كان انقص من الاعرف لكنه الاخر  
من الموصوف باللام **قوله** اي باب اسم الاشارة يجب ان يبراد بذي  
اللام ما يشتمل الذي واخراته قال الرضائي ان يوصف اسم الاشارة  
اي بذي اللام والموصوف ل نحو هذا الرجل وهذا الذي قال كذا  
وهذا الذي قال كذا على اللغاة الطائفة بهذا الكلام والظاهر ان يبراد  
بهذا في قول باب هذا الموصوف ويقول باب هذا اسم الاشارة لان  
يراد بهذا اسم الاشارة فمثل **قوله** مع ان القياس يقتضيه  
وبنه من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله **قوله** بل رجل تصف  
بالعلم **قوله** اي قصد سببه المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقيدية  
ليشبه علم زيد وعمر جاري فيشكل التوضيح بجاري زيد الفاضل  
والفاضل وهو لا وجد الفاضل وصف لا معطوف كما سيجي ويشكل  
بالعطف في قول واخره رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة  
المقصودة في هذا المقام نسبة الوصفية لان فعل الجموع خبرا

بأنه كذا

مطلب العطف



















الافزار

Handwritten signature: *Wm. Lloyd Garrison*

[illegible]

لقد تم اتمام المعنوي لان الغلامين غنير  
لقد تم اتمام المعنوي لان الغلامين غنير  
لقد تم اتمام المعنوي لان الغلامين غنير

اعلم انك اذا روت الشائع بين الفلاسفة  
المعقود قدمت النفس غير اعني في النفس  
غير اجمع ثم اخذوا من التسع الى تسع اما تقديم  
اجمع فلكونه اول على معنى الموعود المرادة من  
جميعها واما تقديم تسع في النفس فكله فلو  
فلكونه اظهر في افادة معنى اجمع منها  
لانه يجمع التسام وان لم يقصود اجمع  
هذه الالفاظ فكل الاختصار على  
ايتماشت ومن النفس اجمع  
لا يلزم ان يكون الا غير تسام بالمقدم بل  
لك ان تذكر اعني من دون النفس  
واجمع وستم فانه واخواته من دون

فان لم يكن من طبعه ما يوجب



مطالع البدل

انما كيد بكل في المشرق من بدون الا فتراق الحكم لانه يكون دون بان الا فتراق  
ت بوجههم الا فتراق الحكم في بادى الرى فحين التاكيد بكل هذا القدر  
خلاف جازم زيد كنه وقيل هو خلاف القياس والسماع في لغة القياس  
الزبد من حكمي وقيل هو كنه وقيل هو خلاف القياس والسماع في لغة القياس  
نظر لان الا فتراق من حسن ذكر التاكيد لرفع ما به الامتناع من  
الا فتراق الحكم في الحكم الكوكل الضمير او لا كانه دل عليه المحس  
بالشال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس السعي كالا  
وجه للفصل بين قول ولا يؤكده بكل واجمع وقوله واكتع واقتواه رتاج واجمع مع شدة  
اقبال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل كتع واقتويه  
ولم يرد اقتصر فيه على ذلك راجع واكتع واقتواه رتاج واجمع وطريق الجمع بين النقط  
التاكيد وكيف ترتب ان يقول فتأمل فادفقه البدل تابع مقصود  
نسب الى المبتوع يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو فيضني زيد اخوك  
والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون مبنود اي بقصد النسبة  
اي بالنسبة ما نسب الى المبتوع ما كان من اليتى ان ليس البدل مقصودا بانه  
نسب الى المبتوع اذ ليس المقصود من جازم زيد اخوك انك تكتلف لتفهم  
التعريف بان جعل يعنى قصد نسبة بالنسبة ما نسب الى المبتوع وبعد في نظر لان نسبة  
المجى الى الاخر ليس مقصودة بنسبة الى الاخر مقصودة من فهم المسند الى زيد بنسبة  
الى الاخر مقصودة من فهم المسند الى زيد بنسبة من فهم المسند الى زيد بنسبة  
الى المبتوع النسبة اليه كاي بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المبتوع النسبة  
الى رتاج والتلفظ بالمبتوع كمنه او حال نسبت من تقميره وتكنيه في النهى كى  
في البوداقى دونه ان دون المبتوع الى لا يكون النسبة الى المبتوع مقصودة  
تفهم

التصال التبع واقتواه رتاج واجمع

ما بالنسبة الى زيد

تفهم دونه راجع الى المبتوع وهو حال من المستتر في المقصود الى متجاوزا من المبتوع  
فيكون مقصودا تقيد بفعل ثابته الشارح عليه من قال دونه ظرف لنسب او  
حال من المستتر في المتجاوزا من المبتوع فانه يكون المعنى انه جاوز ما نسب الى  
المبتوع في انه نسب اليه وانما اصله نسبة الى المبتوع ولم ينسب المبتوع الى المبتوع ولا  
محصول كى ترى بل يكون النسبة اليه توطئة وتكميل للنسبة الى رتاج اي حقيقة  
او حكمي كى في بدل الغلط فانه وان يجعل توطئة بل كان سبق لسان كنه في حكم  
التوطئة فانه في حكم قطر وموجب التعريف والمكس في حق البدل وليس نسبة ما نسب  
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فيقال لظان يقول طبع طبق ما ذكره الشارح  
في شرح التعريف اذ ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبة الى احد في الكلام  
قلب وليس كذلك والقلب في افعال هذا المقام بمبدع القلب والمعنى ليس نسبة  
ما نسب اليه الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى سبب النسبة الى زيد  
بان يكون المقصود اليه بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون  
مقصودا باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يرفع الاشكال من تعريفه  
البدل بلشك ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دون  
ان يكون ذكر المبتوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التميز على طريق آخر في الدفع  
اي بدل هو كل البدل من لا يخفى ان المكتبات الاضافية الاربعة صارت اشياء للام  
فم الاربعة كعبه الدلائل وان عطف العطف على الكل من قبيل العطف على جزاء الاسم  
ليس هذا من اسم القسم الشان وهكذا في اخويه وهذه مساجحة شاذة في الكلام  
المصنفين ولا يكاد يجترؤن على بيان المصنفين ان الاضافة في الاولين بيانية  
وفي الاخيرين لامية لادخ ملابسة بيان ما هو اصل في معنى الاضافة لاصحاه  
امراد في المقام فلا يشك ان كيف يعطى المضاف اليه بالاضافة اللامية



على المضاف اليه بالاضافة البسيطة واما اجيب به عنه من ان الاضافة في الاول  
 ايضا لا تسمى بغيره بل هي اذ المقام ليس مقام الاضافة اللاتمية وكذا ما اجيب به  
 من ان بين حرف المقدر والمذكور حرفا فليس عطف الجور باللام المقدرة على الجور  
 بحرف المقدرة وانما يجوز العطف على الجور ليجزى المذكور اذ لا يحصل **قوله** اما  
 اشتمال على المتبدل منه كخروج منه نحو جاد زيد حماره فانه لا اشتمال لاح  
 بهما على الآخر فلكانه جعل في النسبة اكثر يا غير مطرد في جميع الافراد والاشتهار  
 اشتمال المتبدل على المتبدل باقية وتنشيطه الى المتبدل وكونه والاعليهما بالاول  
 بحيث ينبغي سماع المتبدل من منظر الذم المتبدل وهذا وجه تحقيق مطرد بخلاف ما ذكره  
 الشارح فانه كلام ظاهر في غير مطرد ومن قال ينبغي ان يتبدل كلام الشارح على هذا  
 فقد ضمن ان لا يتبدل **قوله** وبدل الغلط ان بدل مسبب من الغلط جعل الغلط مصدرا  
 والاول جعله بمعنى غير مستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المتبدل منه فيكون الملازمة  
 قوية اذ هو الشارح في اضافة المتبدل وبكس جعل الاضافة في الافاق المتكثرة  
 ايضا من هذا القبيل بدو في نظر حنا بالمتبدل هو اهلها فليست من المنوع كل منته في  
 واما فتقول بدل الكل معناه بدل من الكل المتبدل منه حيث من به جميع المتبدل منه  
 فهو بالبيان الشارح بدل منه بالبيان الاول فترك جميع الباقين بالبيان الاول  
 وحيث يتبين بالبيان الشارح فلم يبق شي من المتروك بل بدل من جميع المتبدل بدل  
 من جميع ما ترك من المتبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل من بعض  
 ما قصد بالمتبدل منه لا فانه اذا قيل قطع زيد قصد به بدو في نسبة القطع  
 اليه لا يقبل بدو اذ لا يمتد اليه بل لا باليد اليه تفصيلا وتفصيلا  
 اي بدو لا من بدو بل هو بدل البعض اذ غير المتبدل من المتبدل منه ترك بل لا بد من  
 ولا يحد من شئ من المتبدل منه سوى المتبدل لا وبدل الاشتمال بدل على اشتمال

عليه

والمجاور المتبدل منه  
 بل هو الجاد المتبدل منه  
 عليه المتروك

عليه المتبدل منه وقصد به ذكر المتبدل منه لا شئ له عليه فهو بدل على اشتمال  
 عليه المتروك فانه راجع الى متبدل من متبدل كليات جزم فغيره فانه ثمة الالبسة  
 ولا متبدل للكلت التت ولايت كذا في كل من سواه **قوله** فالاول مدلول  
 مدلول الاول بل لم يقل مدلول لانه اريد بالاول الشارح غير الاول وفي مثل  
 هذه المقام يوضح بالظ اظمارا بغيره **قوله** يعني كذا ان ذاتا لان يتحد مفهومها  
 لهما لانه لا يلزم ان يتحد مفهوميهما بل قد يكون مجزئ فثمة اياه وكثيرا ما لا يكون  
 وقوله وان اختلفا معنويا بشرا الى انهما قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف  
 مفهومين زيد واخوك انتهى ذكره على وجه التمثيل **قوله** والشارح جزؤه اى جزؤ  
 المتبدل منه لم يرد ان الشارح راجع الى المتبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الى  
 الاول في قوله مدلول الاول بل اريد بتعيين الاول وقوله والشارح جزؤه  
 بتقدير والشارح مدلوله جزؤه وليس من عطف الشارح على الاول ومطرد جزؤه  
 على مدلول الاول كما هو الظاهر والالكان عطف على عاملين مختلفين بدون ما  
 هو شرط جواز هذه الصلة **قوله** بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى المتلبيس  
 راجع الى زيادة قيد في عبارة المتبوع لا فانه لا يخرج بدل الغلط كما ان راجع قوله  
 بخلاف ضربت زيد اختلفا **قوله** بغيرهما الاول والاخر يخرج ترك باء الملازمة والفعول  
 بان يبرهما ملازمة غيرهما **قوله** نحو نظرت الى انتم فلكم بمن فيه ان النسبة الى المتبدل  
 منه لا يوجب النسبة الى المتبدل فكيف يكون مثلا لا بدل الاشتمال وكذا المثال  
 الا غير قلت اذ انكم يكن في الفلكي ثم وعلم اني لخب فلكي يكون الاسناد  
 الى انهم موجب الاسناد الى الفلكي لانه لا يمتد الى انهم من المتكلم بهذا التركيب  
 بل رأيت بروج الاسناد فتعال نعم رأيت درجته الاسناد كان اني طمطر  
 ذكر المتبدل **قوله** والراجح ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره وفيه نظر لان القصد







مقتضى الاخراب والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على رفع الرفع شرفا وفي المبني  
المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق  
بالقديم او يقول فقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام  
به اهم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام  
فيه بالمناسبة اكثر تأملا **من حيث حركات او اخره** لا حيث انتهى فان  
لا يقال للمبني الضم والفتح والاعراب بل المضموم والمفتوح والحكم ولا مطلقا  
لان يازيد ان مبني على الالف ويازيدون مبني على الواو ولا وجه على الياء  
ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر **والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر**  
**عنها** به بل على ان المراد باللقب ما يتوهم من الرفع جريا على اللغة لا قسم العلم  
كما هو مصطلح الصائغ وان التعبير باعضا لا بخصوصا لا يشترط ان يكون الحركات **الاحرارية**  
والبنائية وغيرهما **وحكمه** ان يوفق من تعميم المبني الا انه قد مر لان غيره  
جعل تعميلا للمبني فلهذا **حكمه** الذي لا يعرف الا بعد معرفة تعريفه يقول  
وحكمه تنبها على وجه العدو ان وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس وحكمه بل حكم  
ما سبب مبني الاصل منه واما الذي بناوه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف آخره  
بأخلاف المعمول **وبعض الظروف** انما قال بعض الظروف ولم يقل  
بعض الموصولات مع ان اى معرفة وحدها فلهذا **ولما** بنواهم ان على مناهج  
من جعل اللذان واللتان معربين كمن ينبغي ان يقول وبعض المركبات  
لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو في عشر وقسم معرب وهو على كقول  
وينبغي ان يقول وبعض الكتابات ايضا يخرج فلان وفلان **وهذه**  
**تسمية** ابواب في بيان الاسماء المبنية **يعني** لا يسكن حصر المبني في هذه التسمية  
بما والشرطية والاستفهامية والصفة والتمامة ومن باق ما يشي الموصولة

لان المراد

لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة  
من الاسماء المبنية موصولات كانت او غير ما ولا يسكن ايضا  
بفعول التي ليست بمعنى الامر لان المراد بالاسماء والافعال ليست مجرد  
اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يسكن  
ايضا بحث في حرف عشر وجعل في بعض فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام  
المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر  
على بيان المركبات ولا ينشئ وغير ما وان وان لا فلهذا **هكذا** في  
بعض الظروف **والضم** ما وضع كسلك المشهور عند النحاة وضع  
هذه الضمير المفهوم المسكوم والمخاطب والغائب والتحقيق وضوء  
بحرئيات معينة لهذه المفردات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق  
وهذا الاستغنى عما تكلف الشرح لآخر اجزا فلهذا ما ارتبك وكس من  
التكثير من وتلك طريقة النحاة ينبغي ان يحل التعريف على ان المراد  
ما وضع يستعمل في مسكوم يعني او مخاطب او غائب كذلك **وهذا** ايضا  
ان دفع لفظ المسكوم والمخاطب هذا المبني شكرتم لازيدنكم **وتلك** التو  
جيد من لا بد من حمل المسكوم واخوه على الاستغراق والعموم والتكثرة قد  
تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا يتنقض التعريف بحرف  
المخاطب **ويخرج** بهذا القيد لفظه ان يقيده اوضع يكون له احد الاحوال  
الاشكالية **وسمى** افراد القيد وكثيره **وان** الغرض من هذا اجزا  
فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به  
الغائب بل انما يخرج جان غداير والنقص سببا **وقوله** فان الاسماء والظواهر  
هذه آية بيان **للمحذ** خروجه مع انهما داخلان في الغائب ووجه







بالحكمة حالاً بتقديره من خصوصاً كما يحذف في آخر الكلمة المشبهة بالهزة يدل على  
 ان الفعل على المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الا ان النجاة لا  
 يطلقون المحذوف على المستتر كما به كذا في الفعل وهذا الكلام ظاهر في التحقيق والتحقيق  
 ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بطلان من الترتيبات التحقيقية فلا تغفل عنه ان كنت  
 من اهمل **ادام** بكنس السند الى الظاهر لا جازية الى هذا القيد ان الكلام  
 في بيان استتار المرفوع المتصل حيث ما كان ولا يكون في السند الى الظاهر لا في بيان  
 وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى التقييد بالماضي الغائب بهذا القيد وقس عليه  
 نظائره **مطلق** سواء كان متصلاً او مجزئاً او مذكراً او مؤنثاً وكان  
 من قلم السامع وفي السندى واحد او مشئى او مجزئاً مذكراً كان او مؤنثاً وكان  
 اشارة غير الى الواو او فوق الواو لانه اخر واوضح لانه لا يطلق في العرف  
 المشئى على الاثنى بل على اللفظ المخصوص والمجوز على ما فوق الاثنى بل على اللفظ  
 المخصوص فالصحيح ان ليس في الشرح متنى او مجزئاً والا وفق بالشعر تفسير  
 بوجه او مع الغيبة وهذا يرشد الى ان مطلق حال من المسكن لا ظرف الزمان  
 اى زمان مطلق ولا منصوب بيقول يستمر مصدر اكان او حال او ظرفي وج الصفة  
 مطلق ليس حال من الصفة كما يشعر به قول سواد كان اسم الفاعل والواجب ان

التوفيق

بوجه

قوله مصدر بكذا في النسخ والعلو لا منصوب

يقال مطلق وان من الضمير المرفوع كما يشعر به قول سواد كان الضمير مفرد اى لا سواد  
 كانت الصفة والواجب ان يقال سواد كانت مفردة او مشئة او مجزئاً  
 مذكراً او مؤنثاً لانه لا يخرج قول سواد كانت اسم الفاعل بل ظرفاً اى  
 زمان مطلق سواء كان زمان كون الصفة اسم الفاعل او غيره وسواء كان  
 زمان كون المرفوع المتصل مفرداً او غيره فتقول سواد كانت اى بيان المطلق  
 بمعنى زمان مطلق حسب المعنى فلو كانت لا تتغير والصور لا تتغير في الاختلاف

لا يجوز ان يكون  
 لا يجوز ان يكون  
 لا يجوز ان يكون

وكما زعموه من السامع **فما** الى الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع  
 الظاهر حرف التثنية والجمع **لا** جمل شئ بنه على ان اللام في قول الاستاذ  
 المنفصل للتفصيل **للموقت** لانه علم في التفصيل فمضى امكن لا بعدل منه  
 وفيه تعرض لمن جوزهما **هنا** على السواء **وذلك** ان تحذف المتصل  
 بالتقديم قبل تفصيله فاصراً لانه لم يشك في اقامته انتم وفي كل المصدر اقول  
 رقايم انتم داخل في الفصل لغرض وهو دفع الالتباس وذلكوا استمر اعلم  
 انه الخاطب او الغائب او المتكلم وقد فصل المفعول الثاني اذا البنس  
 بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يكنس فالانصال في باب الخطب  
 والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس  
 وعند عدم الالتباس لا يجب بشئ به شرح **المفتاح** واما تيمم الثاني لوجود  
 فاعل المصدر الضمير مضاف اليه **او** بفصل الواو مع عرض لا جازية  
 الى تفصيله على كل طرف ولا يدعى الى العرض بل على خلقه كما يقع مقلده  
 بما قد روي من غير فصل **اى** حذف عما سبق ان يرد حذفاً عاماً دون  
 اذ لو حذفه فاما لم يخرج من الاتصال فتقول زيد اضربته فانه في تقدير ضربت  
 زيداً افعلاً يخرج الضمير كحذف عامل من الاتصال **او** حرفاً والضمير مرفوع لا  
 يقال الا في غير خبره او منصوب لئلا يتحقق خبره اذ فانه مرفوع الخبر كذا في المنصوب  
 لا في قول المراد بالمرفوع ما هو **الخبر** مرفوع في اصطلاح باب المصنوع او يكون  
 اى يكون الضمير سداً اليه اى الى ذلك الضمير صفة خبره على المراد بالجر بان ان  
 يكون تحت او حال او صلة او خبر او توكيد او يكون صفة لم خبر على اى  
 لا بعد قول او بفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس فكل يجب  
 الفصل فيما لا يلبس به وبهذا ظهر وجه قوى لا خیار التمييز كما لا يلبس

اعطيت زيداً اياه  
 اعطيت زيداً اياه  
 اعطيت زيداً اياه

بالفصل

لا يجوز ان يكون  
 لا يجوز ان يكون  
 لا يجوز ان يكون



فيه والى قال صفة لان الفعل الجاوى عليه غير من اولى لا يجب فيه الضمير المنفصل  
 بالاتفاق على ما في الرضى لانه ان فصل الضمير على خلاف الظاهر الاول انه جعل  
 انفصال الضمير علامة لمرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر في المناسبة لجعل الانفصال  
 علامة ان خلاف الظاهر لانه هو خلاف الظاهر والا حسن ان المقام يقتضى  
 الاتيان بالظاهر في مقام الانسبا فالضمير فيه محل الظاهر فكما لا ينفصل الظ  
 لا ينفصل الضمير لا يخفى عليك ان مقتضى ما جعل جوابه ما حينا **انما قال من اى**  
 له لا ما هي لا خفاء في ان الاول بل الصواب ما هي فما ذكر من التكنة لا يسمن لا  
 يغنى من جوع مع ان يكون العقلا واصلا في جريان الضمير عليهم ممنوع اذ  
 الاصل ما هو الا **كثير** احسن اى اذ استلزم اطلاقا على كل سبويه ان  
 كانا غائبين جاز الانفصال وهو غير ممكن لان الانفصال اكثر وان لم يكونا  
 غائبين لم يكن خلافا للكم وقياسا على الغائب **لكن** من تقدم احد الكس  
 وسين من غير مرجع الاول في نحو ضرب اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي الخطية  
 اياه لا يكون فاعلا في المعنى قلت الاحراز من التقدم بلام مرجع جادى التثنية والسر  
 جميع كما ذكره مجوز الى ضرب من التثنية **وحكى** سبويه بخبر الانفصال كم  
 يخل حكم الانفصال ليعلم انه طكاة من النجاة لامن العرب وطكاة لسبويه من النجاة  
 دون العرب مع كمال تنبيهه ليل يشوف كما صرح به فقال انما هو شيخ قاسوه  
 ولم ينكح به عرب فهو ضومط وف غير موضح واستجى والمبرد من هب النجاة  
**قوله** وان شئت اوردته تفصيلا قال الرضى الاول في ثنائ مفعول باب  
 اعطيت الانفصال في ثنائ مفعول باب اعطيت على الانفصال  
 ورجاء الاول من رجاى التثنية لم يقبل مع اى رضى اشارة الى  
 تبيين اولونه اى اشارة بذكر الاصل الى التخرج بالافعال فانها

في التثنية

بذكر

بذكر التثنية بالافعال الى التخرج الى التثنية لان التثنية حقيقة والمفعول التثنية  
 والاكثر لولا انت اى لم يقبل لولا انت وحيت الى آخرها فيكون الضم  
 متساوية بهم انه يجب استعمالها معا ولما دفع هذا الوهم جميعا في قوله لولاك  
 وحكى الى آخرها لعدم خوف التباس المقصود بغيره **لكن** غير الاستسباب  
 تنبيه على انه ليس بغير وادى ولو غيره الى هو متعارف في التصريف للكان  
 اورد في تغييره مع خوات كمال الموافقة اى تمام خروج ضمير المتكلم عن الحكم  
 الى ان لولا في هذا المقام حرف جر كان جعله في حكم حرف الجر وهو لا عليه فانه في معنى  
 اللام انعكسية كان قوله لولاك للكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجوده في فمنا  
 ايضا لا يخفى تعرف في الضمير **لكن** فيكون مفعولا او لا لان للمفعول محل  
 التصريف وكذا لكونه متاخر لان التأويل في التأخر نادى عند الحاجة **ونون**  
 الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتدأ ومع الياء خبره لازمة حال من ضمير ظرف  
 قوله وانت مع النون آية توجب في بيت آية قوله كذا لعل محل معطوفات على الحال  
 او قوله ونجا مستثنى من النجاة وكذا كذا لعل وقاية على ان المراد باضوات  
 ان ما عد البيت ولعل **لكن** في راجع الى الكسرة الخفيفة باللام التثنية  
 لجر وهي كسرة يكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يثنى عن كسرة نون  
 الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يثنى عن رقت الكسرة لانه لا يكونا على حرف  
 واحد ليس كسرة تارفت لجر ومن ههنا ظهر انه لوقول **لكن** في راجع الى  
 الكسرة آية لنم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه **ولم** اسميت نون الوقاية  
 الى نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية **قوله** بخلاف كسرة ر  
 تخرج من لانا في الوسط حكم المشددة امشراج باء الضمير في على خلاف باء المتكلم  
 لانه مفعول وكونه علامة الاخراب بعد الياء المتأخرة عنه **قوله** وبخلاف كسرة

لانه ص



لم يكن الذين كفروا اقل ليل سحر وضحا لا يخفى ان العرض مشترك بين ما  
قبل السواد وان يقوى ما قلناه لا يخرج الا عن ارضه والتمسك بالثابت كالسكون حيث  
لم يوجد من الخدوف لا التقاء الكين **قوله** وليست لا يخرج في ليل ولعل لانه عبارة  
عن مساواة الامر بين بخلاف الاختيار فالاول اختيار ان ليل ولعل شيطان  
عنه **قوله** يخرج من رجا جميع السنوات ولو كان له على الخلق فضل لصوت  
ويستوسط بين المبتدأ والخبر فيه خبر بدو تاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع  
بينهما فصل **قوله** قبل العواجل الى اللقطة لان المبتدأ ولا حاجة اليه الا انه ذكر  
توطئة لقوله او بعد ما دهم وان لم يكونا بعد العواجل مبتدأ وخبر الكين في التعبير  
عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والتبني مستقيم فيجب التوافق في مقصدهما  
لفهميهما حتى يعلق الحكم بالتركيب من قبل رايته في سبابة  
وصحبه لانه تعليل بالمشق وضع بين الحقيقة والخيال في نفس ذلك في كون ما نحن فيه  
حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة فقد قلنا والقول بان ما يقع بين الحقيقة  
والخيال او من قبل نوم الخيال بعد من الصحة والجزء مطابق للمبتدأ ولا يخرج  
ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الخبر فلا يخرج كون خبره نوعا هو ما اشتمل  
على تقدير كون المرئيات مبتدأ في نفس ذلك في كون ما نحن فيه  
سهي **قوله** لم يقل خبر المرفوع لكان الاختلاف قاررا وبيان الفصل على وجه  
لا يكون فيه **قوله** لا ينفذ لكونه على صفة خبر مرفوع **قوله** منفصل متفق وان  
اختلف في كون خبر او بعد كون خبره في كون خبره نوعا كما استغرق وفيه ان يقول  
صيغة خبر مرفوع تبادر منه انه ليس بخبر مرفوع فليس مشترك بينهما بل هو امر متفق  
ان فتارة التنبية على وجه **قوله** لا ينفذ لكونه نوعا **قوله** لا ينفذ لكونه نوعا  
هذا المرفوع منفصلا وكان الشارح متراجعا لظهور الامر **قوله** وذلك التوسط

لا يخفى

ليفصل

ليفصل ان قال لي فصل متعلق بقوله بنو سبط لا يقول بسمي فضلا وذلك  
لان الكلام المقدره بعد ما ان الامر في معناه بسببية ما قبلها لا بعد ما والسبب  
لفصله بين كون المبتدأ وعنا وفي التوسط لا التسمية لان الفصل لا يحتاج  
اليه فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف وتلك المخرج الى الفصل في هو  
الاصل من المبتدأ والخبر المتكررة حمل عليه ما اجتمع اليه من المبتدأ المتكررة فلم يتوسط  
بين وبين خبره ضمير الفصل **قوله** او فعل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج  
نفسا بقوله تعالى ومكر او ليكن هو بيور ورد بان جعل كون مبتدأ او تاكيدا كما  
في انه هو اضحك وابكي وزيف بان تاكيد الظاهر لم يجرى به ولا يخفى انه كلام  
على السند الاقصر **قوله** انظر على مثال افعال من اقوال انظر لان القول فيه مع  
الاستغناء عن الفصل كل الاستغناء فيكون فيه ايضا غير بطريق الا ويا  
وبعض العرب يجعل مبتدأ او كى يستعمل حيث يكلمه النحاة بكونه مبتدأ لو كان  
معنى الجعل مبتدأ او كى بكونه مبتدأ احتاج الى هذا التوجيه وان لو كان معناه  
كما هو الظاهر في جعله في الاستعمال من رفراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه  
لان جعل شيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء **قوله** و  
الرفع متعين كتر الرفع متعين بالخبر في لغة فيما سبق **قوله** وينفرد قبل المبتدأ الى  
هو الخبر في الاستمارة او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدأ او نحو فانها  
لا تسمى الا بصار **قوله** ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق  
مرجع مقنن التقديم ان يكون هناك متأخر فهو اخر في هذا التوجيه  
عن مقتضاه وجوابه وان لا يسبق عليه الجمع وهذا خروج عن مقتضى التقديم  
وجعل الكلمة غير معناه اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب  
ايضا عن مقتضاه ولا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجرا

لا يخفى



















قياسا لا يقتضيه ان يكون من لفظ في كلام العرب بل يقتضيه ان لا يكون التوقف في قوله  
على السماع فلو ان تأخذ فعال من فعل وان لم يسمع السمع فلو كان فعال قياسا  
يقضي ان يصح كل ان تأخذ فوام من فاعل وان لم يسمع فاعل فلا ينافي كونه قياسا عدم  
سماع فوام بمعنى فاعل ان يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكون  
بناءه على كسر قياسا ان غير متوقف على السماع فانهم **قالوا** الانا درا وهو  
قمر فارسي صوت وقمر فارسي تداءوا اربا الصبيان بالمرحلة وهو لعبت  
لهم قال الكبر وقمر فارسي صوت الرعد وقمر فارسي صوت الصبيان قيل  
فيه ان الحكاية لا تغير فلو كان صوتا في لفظ فارسي لكان صوتا في لفظ  
امر بلكاية صوت الرعد والحكاية صوت الصبيان في مقام اللقب هذه اللعبة  
واعلم ان قوله فانتقوا على انه لم يأت الانا درا معناه ان السمع الفاعل  
بمعنى الامر لم يرد من الراد باقى الانا درا لان فعال بمعنى الامر لم يأت  
الانا درا لان فعال بمعنى الامر لم يأت مع الراد باقى وعاذكم من قمار وعذار  
بمعنى فعال كما لا يخفى **وقم** نعم الى الان دليل قاطع على تعريفه وقال  
ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امر او وصف او مصدر او فعل  
مؤنث فواستعمل كما ذكره وجب عدم انفرادها ويجوز عند الحاجة جعلها منفردة  
ومنه هم دليل على نرددهم في كونها مؤنث **وقال** كونه مؤنث  
فمن فعال وصف في الذكر فيقولون من دون موصوف وهن اقالامة  
للبنات اسماء نحو يا فتاة واما غير لازمة له وهن على ضربين احداهما مصاد  
علم جنس بالعلمية كقوله لعمري وهن في اصل لكل ما يجدر ان يفتق  
بالعلمية جنس الناب والآخر بانشاء ما يفتق على وصفها فلو قاطع ان قاطعة  
كافية **سيف** ولا يصلح في معنوا من ينشئ ان لا يخرج من النوع الذي

وراد ان يشرع في التسمية جارية  
للتشابه

ذلك **سيف** منه يرد عليه ان ثلث عدل عن ثلث ثلث ثلث ثلث  
بتمامها ليست اسماء بل لفظا مركبا من اسمين ووجه الترتيب الى الاسماء  
الان يقال امر او ان الاصل ان لا يخرج من نوع اصله او نوع ما انتم  
منه اصله **على** للامكان حال من ضمير بني وقوله معرب مستف من  
الترتيب **بمعنى** ضمير في فعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل في اصل  
فيه ما يستف من قوله معرب ومنه اي في قوله وفيه واللا لا يمنع على محمول  
واحدها ملان او اجمع الى حذف احدهما كما عرف في باب النشاز  
**وقوله** مؤنثا وصف على وذكره للثبوت في قاتات الاظهر انه احراز  
عن قطام اذا استعمل في ذكر فانه ليس على مؤنثا قلت هو علم مؤنث  
لان الزايد على التثنية لا يخرج بتسمية ذكر به عن التثنية يعني ان  
الاظهر انه احراز عن ذهاب اذا جعل على لذكر ولا يخفى ان بناء  
فعال مؤنثا للامكان يستف من ذهاب اذا جعل على مؤنثا فانه  
لا يبنى انشا في الان يقال المراد بكونه على كونه على في اصل وضو  
من فعل من اجله ووجه تسميته كلام اشراف ايضا ان قيد مؤنثا ليس  
لما احراز فاعلم **قطام** وخطاب هما علم امر اذ **فانكر** انهم  
يوزعون الى ريتين في بناءه وافعالهم لا يعرفون بين ذوات المراد  
غير ما بين يكمون باذواب الكل فمعنى قول المصنوع معرب في تسميته كلام  
الاصح في قوله فانه ليس معرب في تسميته كلام بل عند افعالهم **وجه**  
الان كثر من ان المراد به هذا وجه بدع ذكره الفاضل السبكي وادخله  
ان راجع الى التثنية في تسميته وجه آخر وهو ان الاعانة في زوات الترادف  
مستحقة والمصحح له كسر في التثنية **وقال** اعلم ان الاصوات

انهم من حيث هو  
وان وحدها والكثرة هو ان  
الزينة كغيره في الاسم بناء على كلامه

في تسميته معرب م



الاجازية على لفظ الانسان بل لفظ العرب اما ان يجر او دعاء او خبر  
 ذلك من تركيب البرهانية او حمله على الشرب وانا خضعة كما اذا قلت في  
 لانا خضعة البعير **لانا** لانا خضعة التركيب فيما فني داخل في قوله او وقع  
 غير مركب والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها  
 من غير نقلها على سبيل الكتابة قال الفاضل الهندى لانا في الاسم لاصوت  
 وبغيره قوله وبهذا الاعتبار ليست بالاسماء وكذا في ثمان ذكره ايضا  
 وهو انه لا تفاوت بين القسيمي فيقال قال زيد في قوله زيد فيقال  
 فيصير القسمان قسما واحدا وفي التوابع الاول نظر لان المقصود من  
 الصوت اقصاه بهذاته اما الحكم على الحظير او يطلب منه ما هو الغرض  
 من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس اسم  
 لا يقال براد اسم حكم وفي احكام الاسماء يتغير الاسم حقيقة او حكمي لانا  
 نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية وكذا عند قسمي من الاسم المبني وكذا  
 في الثاني لا يلزم من عدم اتفاق القسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون  
 الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار ويكون اتفاق  
 بنوع هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام  
 المبني ما يستعمل المراد به غير المستعمل كما هو الغرض منه والالكان بيان المبنيات  
 في الكتب النحوية قاصدا وتعريف الاصوات يشمل كل ما باعتبار الكتابة بها  
 لانه يصدق على جميع حكمي صوت **او** اصوات به للبرهاني عني مثلا الاول ان  
 لا يجعل ذكر البرهاني التمثيل في شمل الطيور وغيره بل يجعل التعليل للتمثيل  
 يشمل دواعي الحركة للتصويت به مقتضاها وتجب او تسكين توجب ولا يخفى  
 ثم يشمل الاول ايضا بتكلف واحد لا بد له من غير دخول في القسم

يمكن ان يكون العبارة  
 قول بانه الموصوفه بغير  
 قبله فيقول بالغير  
 تارة

واما ما ذكره في شرحه من انشراح به افتقار اللفظ لفضل الهندى فهو على ما ترى قدح ما كذا  
 وخذ ما صنفنا **او** قبل ذلك لانه لما كان هذا ان القسمان قابله اللفظ لفضل  
 الهندى رحمه الله لانه اذا كان المتعلق بالغير كما في تصويت البرهاني فان  
 الصوت يلقى الى البرهانية وكما في مكانة الصوت فانه لا يسمح بالغير في كل الصوت  
 اقرب من المركب مع الغير فيغير اللفظ لا محالة وما لم يتعلق بالغير كقول المحقق فانه  
 يتلفظ به بمقتضى الطبيعة من غير ان ينظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير  
 فادام كين ما هو اقرب الى الغير مع باقي هو بعد عنه بطريق الاول ان لا  
 يكون وفيه ان يجره عن الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالجنس لجواز  
 سقوطها عن درجة الاختيار بحيث لا يكون ملحقه بالاسماء المبينة ايضا  
**المركبات** اي المركبات المعدودة من المبنيات بشعر عبارة بهذه  
 بانه جعل اللام للعود في كل اسم اه عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف  
 لتوقفها على صحة الحكم وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم  
 تعريفيا لمخروف اي المركب كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخواته للمخروف  
 رات على هو كلام المص وبيان ان شرح وجعل اللام للجنس مبطلة  
 للجمعية لا يلائم جعل نظائرها موصوفة ذات لهذه العبارة من المص والحق  
 الى جعل المذكورات على الاجناس لا الموصوفات **قوله** كل اسم صرح  
 بجنس المركب ولم يعبر عنه كما هو اعم اعتما داع على تعينه بالتعريف كما في  
 اخواته لان التعريف لا يخصه بالاسم الجنس والمركب المحدود ههنا اعم  
 من الاسم الجنس الا ترى ان جعله معرب وبهذا سقط ما ذكره الرضى مع  
 انه سقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه في سائر الحدود ودرر  
 المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ابراهم قولنا كل ما هو من كمين

بحسب المركبات



عدم صحة جعلها سماً من الاسم بدعوى الى التفرع بقوله كل اسم فاعل بقى انه لا يخرج  
 ح وصف المركبات بالعدد و دة من المبنيات الا ان يرا بالعدد و دة من المبنيات  
 اعلم من العدد و دة بقى او يخرج فافهم **قوله** من كمالين حقيقة او كمال اسمين  
 او مطلقين ا ه ما وجد من هذه الاقلام التركيب من اسمين حقيقة نحو  
 بعلبك او كمال ثوب لسيب و دة من الاسم و فعل نحو كنت نقر فانه مركب من كمالين  
 مقرب بوقت بمعنى الاصل و وجد عند صنم اسم نقر فثبت البدخرب بيت المقدس  
 على حافي القاموس و تفرع من التثنية **قوله** ليس بينهما نسبة اطلاق الحال  
 ولا قيل التركيب او كيان الرض حيث قال اي ليس بينهما نسبة قبل العلية و دة  
 الراد ان عدول عن ثبوت العبارة بلا داع كنه ليس بذلك لان الاسم مستغن  
 عن الوصف والتقدير بالتثنية والنسبة قبل التسمية فكل على العلوم بوجوب اعتبار  
 ما لا يخرج اليه التثنية ثم قول قيل التركيب احسن من قول قيل العلية لثبوت  
 حرف **قوله** ولا يخفى ان يخرج بهذا القيد نحو **قوله** يخرج حرف **قوله** يخرج حرف **قوله** يخرج حرف  
 بيت مما ينضم الشاع من معنى حرف حرف العطف كان او حرف الجر كان بيت  
 بيت فالاول ان يقول في التعليل لان يابى جزية قبل التركيب مثل نسبة العطف  
 و بهذا اذفع ما يمكن ان يقال فيجب النسبة على و دة يخرج حرف **قوله** يخرج حرف  
 يستعذر ولا مستعذر على **قوله** يستعذر من كلامه لا مكان تعيينه نسبة غير العطف لكن  
 بر دة ذكره بقوله والاصل ان النسبة على و دة يخرج منها هذه النسبة فلم يكن  
 من المستغنى **قوله** ثم تعيينه ما ذكره الفاضل الهندس حيث قال ان النسبة  
 است و الاضافة والامثال والا فادة معنى يخرج نحو تأبط شراً و عبد الله بن عمر  
 ويزيد ليس على و دة يخرج حرف **قوله** والاحسن ان يقال المراد بالنسبة  
 نسبة مفهومة ا ه يد على انه لو كان ههنا حرف **قوله** يخرج حرف **قوله** يخرج حرف

كسب على فاعله منبذ باتباعه  
 كسب على فاعله منبذ باتباعه

و قد مر في كتابنا  
 و قد مر في كتابنا

و قد مر في كتابنا  
 و قد مر في كتابنا

العطف

العطف فافهم من مفهومة من فاعله منبذ باتباعه  
 السهولة و لا من باطنها فاعله منبذ باتباعه  
 وجه وجوب الجواب ان ههنا حرف **قوله** يخرج حرف **قوله** يخرج حرف  
 عشر و ما نسب حرف **قوله** يخرج حرف **قوله** يخرج حرف  
 حرف **قوله** يخرج حرف **قوله** يخرج حرف  
 ان حرف **قوله** يخرج حرف **قوله** يخرج حرف  
 و جعل منبذ بهذه المناسبة بالحرف بخلاف ما كان هذا هو التحقيق الفل انما التوفيق  
 و قد مر في كتابنا  
 المشهور بين **قوله** يخرج حرف **قوله** يخرج حرف  
 كان ثانيا على صفات السنين والمشيور **قوله** و انما اورد مثالين ليعلم ان  
 البناء كمن جعل مدار البناء كونه الجزاءين عدد من تحت بيت على ان صيغة الفا  
 المستثنى من العدد في حكم كل على تضييق معنى الحرف وان لم يكن شئ من  
 جزئية عدد اخو بيت بيت فالاول ان يقال اورد مثالين احدهما تضييق  
 الحرف في نفس التركيب والآخر تضييق في اصله **قوله** وجوابه ان المراد بصيغة  
 ا ه حاصل الجواب ان المراد بتضييق الشاع حرف الاسم من نفس الشاع في الحال او  
 في الاصل في حرف **قوله** يخرج حرف **قوله** يخرج حرف  
 و ان لم يوجد في المعبر اليه كنهه موجود في المعبر عنه والاول ان معنى العطف  
 موجود في حادي شئ كس العطف على و دة تضييق الحادي لا على الحادي  
 اذا المعنى على ذات له الواحد والواحدة و دة كلام الرضى الذي هو اصل الجواب  
 الذي ذكره في راجع بعد تنقيح واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال

و قد مر في كتابنا  
 و قد مر في كتابنا



لا مستعدو على تدور ولا عدد صم

وغيره من النصارى قبل التركيب مبنيا على

بسم الله الرحمن الرحيم

منہج

والنخبه

بدین سبب



بما في المتن من  
الاستفهامية  
الاستفهامية  
الاستفهامية

الاستفهامية تجعل كالمو لا تميز او لم يميز لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون  
الاستفهامية مفعول خبر فجاءت كالظرف لان الطرف مقدم على الوسط لكن يجوز  
الاحتشاش ان يكون كم هذا رد لقول الرضي ولا دل عليه جواز كتابه من كتب النحويين  
بانه **ول** عليه كلام النحويين في تفسيره وما يرد به ما ذكره في قبل هذا الكلام  
انه يجوز **ف** تميز كم الاستفهامية بالجوقة حرف الجر فلو علم كم جند ع بني بئس وبكم جل  
مرت والجوز قصد تطابق كم ومميزه جرد الجوز عند الزجاج بسبب انفاذ كم لا مميزه  
كما في الخبرية وعند النحاة هو جرد من مقدرة ويجوز انما قصد التطابق هذا وهذا  
عرفت وجوه صحة قوله **وكم** الاستفهامية لم يميز ما منصوب مفرد من غير اشتراك بكم جل  
مرت لانه داخل في قوله **ويدخل من بينهما** والخبرية ايضا بدل على استلزام الخبرية  
هذا او كما ذكره الفاضل السدي ان الخبرية تقتضي ان الرفع لانت والتفصيل  
لانه تطويل المسألة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان يكون كم لانت والتفصيل يكون  
ان لانت والتفصيل لا يجوز ان كلاهما في احد من الخبرية لان الارتفاع راجع  
الى الاستفهامية المسئلة والاستفهامية متعلقة بالخبرية **لو قال** وكنتا هي كم ما فعل  
او في ذكر كبر كلاً هي تذكير لان ثابت كم كانت في السنة النحاة تاويلية لنا ولها  
بالكلية **ف** قوله كم الاستفهامية في تاويل كانه كم الاستفهامية والظن فيه التذكير  
فقوله فهو على تاويل كلاً هذين النوعين كما ترى ولو قيل بالتاويل فالظن كلاً  
**هذين** اللفظين او الاسمين **ان** كلاً او منى ان رايه وافراده  
لغير من وجوبه ان كلاً مفرد اللفظ ومنها ورجحان في اللطف وهو انه بناء  
على ان كلاً هي داو بالذات والسعد اعتباري وذكر كلاً هي بتكليف اعتبار  
السعد وثلاً بنوعهم فيحصل اعتبار الادب باو اعتباري كم **فكل** ما بعده  
فعل او بناء على ان المراد بالفعل ما يجره وشبهه ليشمل نحو كم يوحى ان كانت سائر

قوله وما يرد من الرض وكلامه هذه المسألة  
منه ان لا يرد ما يرد بين جمل النحاة مميزة  
مجوزاً من المقدرة وبين عدم الاطلاق علم جرد  
بما في المتن من

بما في المتن من  
الاستفهامية  
الاستفهامية  
الاستفهامية

وكم راجلاً

بما في المتن من  
الاستفهامية  
الاستفهامية  
الاستفهامية

وكم راجلاً انت صواب **او** متعلق ضمير النسخة الصحيح غير مشتغل  
عنه فهو يعم المشتغل بالضمير المتعلق **وقد** جازاً غير مشتغل عنه بضميره  
قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه **واعلم** ان المشتغل عن الشيء  
يتبادر عنه الصالح للاستغفال به العرض عنه بالاستغفال بغيره  
فليس جازك في كم جازك مشتغلاً عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي  
على قوله **فان** كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه مشتغل بتعوك  
كم جازك ولا يفتي ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا الصالح  
للاستغفال به فلما انتفاض نظر الى المعنى المتبادر من الاو ضح الاضطر  
فان كان ما بعده فعل مشتغل به **ويجوز** لا يكون الا بحسب الخبرات  
به الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم بوجاهة لانه ليس منصوباً  
على كتب اقتضاه فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصداً  
على الظرفية فاجاب ان راجح بان اقتضاه بكم بوجاهة ليس الا بالظرفية  
ويمكن اقتضاه المميز **ف** نحو كم رجلاً ضربت في المفعول به قال الرضي  
وليس معروف انضماها الى المفعول لايها او ظرفاً او مصدر او خبر كان  
نحو كم كان ماكن رد مفعولاً ثانياً لباب ظن نحو كم طشت ماكن  
واما جعل المفعول المشبه اعم من ان يكون مفعولاً او مصدر او خبر فحل  
في قاعدة النصب مثل قوله كم رجلاً ضربت **او** جاز الاستفهامية السدي  
بعده ارجحاً ولا فرق نوع اى يجوز رضى **فل** قوله منصوباً على وجوب  
النصب ويترده ما ذكره الرضي ان كم رجلاً ضربت يجوز رضى لكنه ضيق  
وكل ما قبله لم يقل وكل ما له مضاف او حرف جتمع انه ضم  
واو ضح ليند على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها مصدر

عدم كونه صالحاً للاستغفال به  
المشتغل به وان كان بحسب المضموم  
اعم منه ومن غير صر

ملاك الادراك كسر وقد يقع ما يملك به

في قوله



ويكون ان يقال ان ما ذكره مصنوع  
والشأن الوارد في استعمال العرب  
كم صاحب لك

النظام نحو ان يكون نظير لثان وبتنقص فكل القاعدة بكم جعل فذلك فان  
يتعين كم هناك للتحريك لان التكرار لا يكون بهذا المعنى باتفاق فيما قد مر من  
ابوك ومرت برجل افضل منه ابوه **فكم** ههنا منصوب المحل اولاً بهذا  
ذكره الرقعي وهو غير مرجح لان امر قوفاً على ان لا يكون في تلك الظرفية وهي الثانية من الخبر  
الذي قبل كم في تايح الوجوه الاربعه الا ان جعلت جعلت ان البكر في قول  
فكل ما بعده وكل ان جعلت ان البكر في قولها صدر الكلام الى هنا وما تم بغير  
الوجوه الاربعه في كل الاستثناء بشرط اوله ان بان المراد انه يتاخر تلك  
الوجوه في جميع الاسماء وجعل شرطه ان يتاخر في التثنية فقول معنى قوله وكذلك ان  
مثل كم في بعض تلك الوجوه او بغيرها سواء شرط والاستثناء ما ولا يخفى ان  
في قوله وكذلك استثناء من الشرط في زيادة طائفة لا بد ان يراى في جميع  
اسماء الشرط وبقا استثناء من **واذا كانا شرطاً** في جميع  
فذلك يتاخر في جميع تلك الوجوه الثلاثة **واذا كان** اسم شرط مبداء وفعول اربعة  
مذاهب في هذا الشرط اوله او الشرط ففهم ان ظاهر بيان المصنف انهم  
اوله او فقط او اسم الشرط مبداء لا جزم له **و** في بعضها وفي مثل تميز كم **و**  
ويؤيده قوله وقد حذف باضمار التمييز والاول ذكر التمييز هناك لان الظروف  
يحدث التمييز **اي** ما هو تمييزاً بغير بعض الوجوه والظاهر ان المراد ما هو  
يتميز بغير الظرف فان قلت فليكن الادوية التثنية في تميز هذا التمييز فيكون التمييز  
فيما هو قوله فقد حاشا الى ان التمييز عليه بغير بعض الادوية قلت  
ليتم كم يكون الادوية اربعة ذكره في ما هو قوله كذلك فلما لم يصرح  
بالتثنية **فكان** الا سبق ما خبر هذا من قوله وقد حذف في مثل  
ما لم يكن ضربت بيانه ما خبر الفرض من ان حصل **هذا** التمييز في المحل

في التمييز

هذا بعيد

هذا هو التمييز في جميع  
الوجوه الاربعه

ان

في التمييز المحل على التمييز في بعض الوجوه ثلث من الترتيب فلا وان يقال المراد  
بالادوية التثنية نصبت وجها مع الاخر او وجه مع الجميع والمراد بقوله وقد حذف  
انه قد حذف في مثل **فكم** تميز كم في كل ما هو شرطه فانه الذي سبق انما يكون  
استثارة التثنية او وجه اخر باعتبار التمييز المحذوف ويكون بكم ما لم  
وكم ضربت او المقدر كما في كم ما لم ففان **فكم** فلا حاجة الى ذكر السطر  
ههنا يعني حذف لان اللام يمنع فناء **فكم** فيكون ذكره في كماله لا حاجة الى  
وكن ان نقول حذف ازالة لانها لم كون بعض الظروف اسما كاسماء  
الاستثارة **اي** ما هي ظرف جعل ما يمنع الظرف بغيره في قوله الظرف  
ولكن ان يتبعه على عموم الاستثارة ان من الظروف في باب ما قطع  
عن الاضافة من كل وجه كم يبق اثر من الاضافة كما في قوله  
عن الاضافة اليه **فكان** لا قطع فيه في الظروف ما لم يكن كجاء قوله  
لان غاية الكلام كانت ما تصف هي اليه لان غاية الكلام في كل امر متبني  
يجب ان يكون التمييز اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافة بحيث يكون  
الاضافة اليه **فكان** حذف من غايات اي لما حذف بلا عوض من  
غايات واما ما عرفت من ان الاضافة اليه لكل وبعض واذا فالغاية هو  
الاضافة اليه بعد ان لا يوجد **فكان** العوض كان مذكور او الغاية العوض  
**فكان** في الاضافة الى الاضافة اليه من غير مانع اعتبار  
الشيء ما ظهر الاضافة المرحية **فكان** لا يوجب الاضافة حال الاضافة  
فان لا يحتاج فيه معارضة وليس في الاضافة الى الجملة ظهور الاضافة  
لعدم ظهور اثرها في الاضافة اليه بل لعدم ظهور الاضافة اليه  
الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما لم يكن **فكان** من الظروف

المحذوف  
تنظر المحذوف هذا التمييز وتبيننا لاصح  
بان يكون المحذوف المصدر كما في كم ضربت  
فكان اسم لما سبق

محذوف



فقط ما من الاضافة وهو على ما ضبط الرضى مع ما ذكرنا من ما في السفل دون واول  
 ومن على وزن من على وزن من قبل دون ما هو في **الاول** ولا  
 يقال عليها ما ينفى ما يربطه فليكن معناها **الاول** ان  
 مدخله في الفاعل **الاول** كما في الفاعل باب علم او فتح على في الفاعل  
**قوله** لتبينها غير كثيرة الاستعمال وعدم معرفتها بالاضافة الا ان  
 يقال لان حسب معنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جادح زيد حسب  
 وبين ان يقال جادح زيد لا غير **والثاني** ان يكون الوجود على وجه  
 شعري ان لم يكن جعل حسب سببها للغياب في الامام لانه لا ينفى لا  
 ينصرف كغيره **وقد** اذا لم يكن بناء اذ لا يستلزم من غير هذا الاستعمال  
 في تاس في الحكم ببناء على ما يشاهد بنا في ما ثبت ان في موجب البناء  
 بخلاف من وامن واتح وكيف فانه عدم الشئ في بناء هذا البناء والفاعل  
 في الظروف المنقضية مع الشرط سوى اذ هو الشرط عند الاكثر من دفع  
 اذ الجواب عند الاكثر من الرضى **الاج** قولهم فيما سوى اذ واختار التخصيص  
 في اذ بانه اذ قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد معنى الظرفية  
 فالقول ما هو في موضع الجواب **وقد** فيما في اذ في معنى الشرط وهو  
 ترتيب مضمون جملة على اخرى كمن فرق بين مضمون اذ او سائر اسما  
 الشرط من منع ونظائرها فان اذ غير السجدة في معنى الشرط ولا غير اذ  
 لها فيه ولذا جاء خبرنا الاسمية بغير فاء **قوله** تعالى واذا ما خصواهم  
 يغفرون وقوله الذين اذا اصابهم السغي هم يتصرفون **وقد** في جملة ما  
 السجدة على سبيل الشذوذ **قوله** اذ انظر ان يرى ما نزل الراس انك  
 ولا يعمل في المضارع الواقع بعد ما وانما ان الراس في معنى الشرط

في قوله  
 لا ينفى  
 لا ينفى  
 لا ينفى

في قوله  
 لا ينفى  
 لا ينفى

في قوله  
 لا ينفى  
 لا ينفى  
 لا ينفى

في قوله **وقد** ان يرد بقوله **والله** كمن يكون **الاول** في قوله **وقد**  
 معنى الشرط **الاول** بعد ما في الفعل **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
 الرضى ان يرد **الاول** بعد ما في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
 يعني من قد سمع ومنع وانما قيد الفاعل **الاول** بالضم والفتح لان الفاعل كالمضرب  
 مصدر في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
 وقوعه بعد ما يرد **وقد** كمن في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
**الاول** زمان وفتح البع او مكانه مفعول في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
 لم يبق اذ في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
 الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم ان اراد ان عدم بقاها في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
 لانها **وقد** من الظروف المبنيه فلا بد من الظرفية لان مذمومة قد عرفت  
 مع انهما مبتدآن عند **وقد** كمن في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
 اذ لا خلاف في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
 من اخبار من هذه المستفيدة كمن في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
 في الآية يجوز ان يكون مطلق الوقت كانه قبل سوف يعلمون زمان **الاول**  
 غدا في انما لم يبق كونه مستقبلا بغيره **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
**الاول** جادح نحو خبرت فاذا زيد قائم في الرضى والاعراب في اذ في قوله  
 بنينا **وقد** كمن في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
**الاول** كمن في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
 اذ جادح نحو خبرت **وقد** كمن في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن  
 ويختص **الاول** بالفعلية والثانية بالاسمية **الاول** كمن في قوله **وقد** ومن  
 وبين الزمانية **الاول** كمن في قوله **وقد** كمن في قوله **وقد** ومن

في قوله  
 لا ينفى  
 لا ينفى

واذا جادح







نقول يجوز ان يرد زمان حدوث السفر فهو الاول المدة  
وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو معنى جميع المدة ايا جميع مدة  
عدم زوينة جميع زمان سفره او الفعل المادى او الجمله ليعلم ان الزمان  
المقدر مضاف الى الجمله لا الى مجرد الفعل كما توهم عبارة **او ان** اى ما كتب  
على هذه الصورة **او ان** جميع عبارة ان متفردة وتخفيفه فاول الكتابة  
بالتسليم في لازم معناها اى ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى ان يوجب  
ان يقرأ او ما كتب على هذه الصورة ولا يثبت على ان عبارة الكتاب  
كذلك فالحق ما قيل ان المتفرد من تكرار الكتابة بتفسيرها بالتشديد والتخفيف في  
كثيرا ما يفعل المتسفلون فيقدر زمان هو زمان ادساى او وقت  
او يوم او ليلة لو ساعدت هذه القرينة قلنا انكر الزمان ولم يقبل فيقدر الزمان  
المضاف **قوله** ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبدأ في مثل قولك قد  
يوما نكسرة والحكمة معرفة ولكن دفع الف والياء يجعله بمعنى جميع  
مدة زمان لا مازا منه يوم الجمله ويندفع با ذكر الجواز وانكر ان  
بالصواب **قوله** لا يلائم المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه لما بناه  
بجود موافقة في بعض المذاهب مع عدم الموافقة في المعنى اذ لو كان بمعنى  
من عند فهو متضمن لمعنى من فلا يرد منى ولا يرد عدم الجهة لبناء من لدن  
ح لانه يكفي في الجوه البناء كون لدن في من لدن على لفظ حاسوبى على انه  
لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه معناه لجواز ان يكون القول للبناء كبد  
ولكن يلزم اللام فيها ثمان لغات لا يجهل بيان الكتاب الاسف  
وتنا منها ما يغنى من بيان انشراح من لدن كجسم الدال الا ان يقال كان  
المتفرد مشرعا لبيان بتفسير الدال بالفتح والكر معا ولم يكتب في بيان

ان ص

ما رتب فيه ورد عليه ايضا انه يلزم تأخير  
المبتدأ فيما كانا موقفين في ضم

لدن

لدن ايضا بنظم الدال بالتفسير بان الدال بحر كات ثلثه من اللغات  
التبني على اصله كثر بنظم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن  
بنظم الدال وجمع لدن بنظم اللام ولكن بفتح في لغة سفر في انشراح الكتاب  
وكما لمعنى عند كثر بنظم لغاتنا لمعنى من عند وليس معنى عند على ما في الرضى وغيره  
ولا يقال ان الدال ليس زيدا او لدن زيدا ثم يفتقر في كلامهم على هذا لدن  
وانما ذكره في لدن عند **قوله** ولكن تحذف عنها ونثبت هذا اذا كان  
نصف حذوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبل فيقال شبه نونا بنون التنوين  
لانها تثبت تارة وتحذف تارة **قوله** من سحرة بنظم السين وسكون كاه  
السحر الا على **قوله** والسحر قبيل السح كذا في القاموس **قوله** السحرة مقلو  
عن الاضافة هذا يقتضيه السند ان ذكره بعد ذكر الغايات **قوله** بل دليل اواب  
مع المضاف اليه الدليل غير الحكيم لجواز ان يكون حاسرى منصوبا مفتوحا بالبناء  
لان عوض جاد مفتوحا ونحو مكسورا مفتوحا **قوله** من سكون مقلو  
الاضافة لان نظائره لا يكون الا مقلو **قوله** المعروفة والشكره هذا  
باب بيان المعروفة والشكره رتب بها معرفتي بالشكره ذكرها فيما سبق وكما  
معهودتان وكان كثره احتياج المباحث المتقدمة اليها واجبة الى  
تقديمها على بيان المنصرف وخبر المنصرف الا انه اقر بها لتوقف معرفة بعض  
اقسام المعرفة على جواز المبني الى هذا المقام **قوله** بوضع جزئي الوضع  
الجزئي ما لم يوصف فيه الموصوف له الجزئي بعينه ويسمى وضع خاصا ايضا  
والوضع الكلي ما لم يوصف فيه الموصوف له الكلي بنف أو الموصوف له بعنوان  
اعم كما يقال موصوف كذا من رايه بعنوان المترايب ودفع له بعينه اسم  
الاتشابه ويسمى وضع عام ايضا فالاول وضع عام لموصوف له والثاني

يقصد به

المعرفة والشكره

عام



ما رأينا من نسخ الشرح ولم نذكره المتقدمون



من النحويين مكنونه فرع المضمرات لان تعرفه موقوفه كقول الخليل ولا  
 يستلزم صحة الاضافة الى الابد كما لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر من الاضافة  
 الى كل من لا يضاف له لانه جعل المصنف الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا عن اللفظ  
 لكنه خارج عن التكلف في المعنى وكان عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء  
 ولم يسبق عليه كلامهم هذا الا الاربعة فلم يوافقوا المصنف وادرك هذه العبارة  
 بعده اختل الضمير ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ  
 ففكر في المثال او الغير او الشبه فلو استنتج من هذا الحكم قوله مستثنى من هذا الحكم  
 جزاء اذا والشروطية خبر ان ولو قال المصنف وما عدا باللام او النداء او  
 الاضافة لكان اخصر وان لم يبعد ان يجعل المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة  
 معطوف على اللام فيكون في معنى وما عدا باللام في معنى **الاسماء** كان هذا  
 موضع ثالث للحكم اخصر من العلم فله معان ثلثة مرتبة في العموم وقد عرفت ان هذا  
 لانه ان صدر بالاب واللام او هكذا في كتب النحويين قال صاحب القاموس  
 ابو العتاهية كسر ايمته لقب الى السحاق اسمعيل بن اسود لا يثبت فيهم الجواهر  
 هذا فاصطفا فانه يقع **واشترى** من المعارف كلها كقول ما وضع بوضع  
 واحد لشي واحد بعينه لكان اخصر ووضح **سلا** يخرج الاعلام المشتركة  
 لا تقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فتولد بوضع واحد في  
 لا سلا يخرج لاننا نقول ليس المذكور في ذلك عدم التناول المطلق بل المقيد  
 فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم **اراد** التنبية على ترتيب اضافتها  
 فيما يكون فيه هذا الترتيب يشوبه لانه لا ترتيب فيما بين اضافات المبررات وسيمر  
 وقد عرفت ان الحكم الاشارة الى من الموصول وباد لا ترتيب فيما بين  
 اضافات المضاف الى واحد جامع وتعرف المضاف بحسب تعريف المضاف واليد

لا يستغنى عن استنباط ما اذا كان المضاف  
 المنزه والغير المكنون لانه موقوف على

اللفظ والظاهر ان يكون الاسم متبعا  
 للفظ والظاهر ان يكون الاسم متبعا

كي

كما سيجري به قالوا وان يقول اراد التنبية على ترتيب اضافتها فيكون فيه  
 هذا الترتيب ويخرج الى التنبية **ثم** المصنف الى طب ليس وكون المصنف  
 الى طب اعرف من الله او ظاهر الا ان يجعل تعريفه مكنونه في الاصل معروفا باللام  
 ككلمة احواد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجموعة **اشارة**  
 الى جواب ذكره المصنف من اشكال الرضى حيث قال يخرج منه الواو والاشارة  
 لانها وان وضعت لكلمة لكن لم يوضع لكلمة الا حاد بل لكلمة الواو والا  
 اثنين وتخلص الجواب ان واو او وضع لكلمة احواد الاشياء منفردة لا مجموعة  
 ونحن نقول قد حقق الرضى في حيث التعريف باللام ان الجمع الى باللام يشمل  
 كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح اشتداد  
 ارباعا حيث من فتقول جاد العلماء الا واحد او اثنين او جماعة فان المعنى  
 جاد في كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق  
 كالحكم باللام فاحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل  
 جماعة منها فلا اشكال وما حقق الرضى ان الكلمة كلمة نسبت الى الصفة  
 المنسوبة اليكم وهو اسود والمعنى الذي يجاب به من كم فان كم للمستعمل  
 عن معنى فخرج الجموع عن تعريف العدد حتى الالف والمائت ودخل رجل  
 ورجلان على تقدير قول واحد واثنين فخرج رجلا ورجلين بارادة  
 ما وضع لكلمة اثنين في رجل ورجلان وصف للمركبة وكثيرا كما ذكره  
 السامع هذا وقد كون كم لسؤال عن العدد المعين بحيث **كيفية** ولا  
 بشكر صحة الجواب من كم رجلا عندك بقولك الوفاء او ما انت الا ان يقال  
 هذا ليس جوابا عن السؤال بل اعتراف بعدم العلم بالسؤال منه وبيان  
 ما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالنسب لان ما عبارة عن الاسم

بالحسن اسم العدد















في القوم يصدق على تاديعات والف  
فتح وكما في ازا قيس علامات  
للتأنيث كذا  
الذي هو في قوله  
التي هي في قوله  
بجانبه كسيرة التي هي  
في قوله في قوله  
في قوله في قوله  
في قوله في قوله

از دستار خندان  
لا آتتم و حله  
از دستار خندان

کتاب  
ادب  
نظم

[illegible]

يمكن ان تدار الشؤون بالنسبة الى غير  
حار الاضاعة



ويجوز ان المراد بالحق اخر الف او ما دون  
منه ما قبلها من لواحقها

لعدم صدق على شئ من افراده ولا ما في الصدق على المفرد ولو انني بظهر  
المراد ان استغنى عن هذه السكينة لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة  
ما في آخره الف او ما دونها من لواحقها فافهم **لانه على تقدير تسليم هذا منع**  
ما يجوز عليه ان يكون علامة التثنية الالف والياء وكون النون في فواصل الكلمة  
او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير تسليم في غاية السخافة وكيف لا يكون  
الوقوف من الخافى الالف والياء والنون الالف بل من غير الخافى الالف  
او الياء **وقد** اراد مع مفردة هذا ان يرد تقديم المفرد في التوفيق **فان** تحت جنس  
الموضوع له شكل مثل الجنس بمعنى شئ عاين فانما لم يدخل في الموضوع  
له الالف بل تحت جنس المراد بالالف وكذلك الالف ان على ما بينه فان التثنية  
باجتناد ارادة التسمي بالالف وهو ليس موضوعا له للاب فينبغي ان يقال ان جنس  
دخول تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة  
او على المعنى المجازي في حكمه ويجعل ما ذكره في التفسير والابوس كما استلحقه  
**ولو** اراد بغيره ان يرد على ما بينه في الوحدة والجنس لا يستغنى عن قول من  
جنسه هذا الكلام الهندى ويتناول شراح الهندى بذلك لان هذه الادارة جيدة  
بالنظر الى ما ذكره في تعريفه حيث قال يدل على ان مراد اكثر منه من جنس فان  
الناظر في تعريفه من قولهم لا ما يتعادل الاكثر وهذا اظهر ضعف احتمال كماله في توفيق الجمع  
في اللفظ كما ذكره الهندى **وهو** ما في آخره الف مفردة او اقترانها  
مفردة عن المفردة بهيمة فانها محدودة وتقول لانه من الف زبوا في  
الوقوف فانما لا يصير زيدا معصورا لعدم لزوم كماله في حال الوقوف  
ويسمى معصورا لانه صدق المدد في غير الف من الوقف معنى خلاف المد والتوجيه  
الاخر بالنظر الى آخره من الوقف المعنى ليس ولكن ان جعل من الوقف كمنع

خلاف

خلاف الطول فان المدود يطول بالنسبة الى القصود يقال قصر السكرم  
في وقفة وقصره كقصر جعد فغير الكل في كل من التاموس **او** على بان كان  
يجوز الاصل ولم يزل كاللؤلؤ في التسمي بالالف في الاسماء العربية البناء  
كمنى وطلع والوجه واذا اعلما ما عديم الاصل ويجوز الاصل ما هو اسم محقق  
لم يعرف اصلا كذا حقيقة اخرى فجعل الالف على ما في الاصل على نظر ونبين  
ان يقال ولم يزل اميل وكان لا مالة سبب غير انقلاب الالف في البناء  
فان اخرى شرط في فاب عديم الاصل في قوله يا و ان يكون مما سمع فيه  
الامانة ولم يكن هناك سبب للامانة غير انقلاب الالف مع البناء  
بان كان يجوز الاصل او عديمه وقدم اميل لا بد من فبدل ان لا يكون للامانة  
سبب سوى كون الالف منفصلة عن البناء كما عرفت **كقرا** بضم القاف  
وتثنية ياء السراو بحذف القاء او التثنية من قرا او اذا شئت هذا السراو  
في التاموس القرا وكنتان للسن القراءاة بجموع قراون ولا يكره قرايان  
الناكس المتعبد كالقار والمنتقم بجموع قراون وقراون كقراين بجمع كسر  
**لكن** قد تصح في كتب النحاة كالمفصل والمفتاح والمباب انه  
كتب في الالفية عبارة المفصل بهذا وما في آخره هامة اما **السبق** الف  
اولا فان السبق الالف على اربعة اقرب اصلية كقرا ومنفصلة عن حرف  
اصلية كقرا وبناء وزائدة في حكم الاصلية كقرا ومنفصلة عن الف  
ثانيتها كقرا وبناء الاخرة تغلب واولا في كقرا وان القياس في البواقي  
تغلب من ان لا يتصلح وقد اجيز التغلب بعبارة المفتاح هكذا واما المدودة  
فاذا كانت للثانيتها قلبت بهمزة واولا في كقرا واولا في كقرا واولا في كقرا  
سقطت او منفصلة عن حرف **اصل** كقرا او من جازم في كقرا

الاصلي

وزن فيمكن الاصل كقرا وبناء



وهو ان يكون للاختصاص كعلماء وقد رخص في القاموس في الباب بواني  
 ما في المتن بهذا الكلام والعلماء، **عصب العنق** كذا في الصحيح **في** خبر ما وقع في  
 شرح الرضى من انه قد قيل المبداء من العلم به وقد قال ولا يناس عليه  
 خلاف ذلك في خلاصة في بيان القاعدة لهذا القلب بل يكون من الشواذ  
 لما روي عن القاعدة **قوله** ان لا ينفذ من آخر المتن ان آخر مقوله المتن  
 فلما بنا في قوله **وتأنيث** لا يقع في مشق الاول ان يقول ان لا ينفذ  
 من المتن **قوله** المجموع ما دل على اسم دل لا ينفذ ان لم يكن اسم لانه  
 ليس بكنية بل هو كاسم كسب فاعلم بالاسم انهم صنفوا في هذه القعدة  
 الامتناع **قوله** على كنهه **قوله** واحد **قوله** بالحد **قوله** لئلا يتوهم ان استعماله في  
 هذا التوريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اسم من الاحاد جملة او  
 متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين **قوله** واحد **قوله** واحد **قوله** واحد  
 ما دل على احاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجري الاحاد جراه في تعريف اسم  
 العدد يخرج المفرد بنحو مفرده كسب يعني التشبيه **قوله** مفرده  
 الحروف هي مادة مفرده **قوله** واحدة **قوله** ايضا فالقصد او الدلالة  
 الحروف المفردة لا الاستقلال او الابدان ايضا كما قد في الدلالة كى لا ينفذ في المراء  
 بحروف مفرده اسم من حروف مفرده كذا في رجال ومن حروف مفرده  
 المقدر كذا في نسبة فانه يقدر له مفرده لم يوجد في الاستعمال وهو شاذ على  
 وزن غلام فان فعلته من الاوزان المشهورة للمفرد على فعال واما  
 ما في المتن من انه قد روي ان المراد بالاحاد العلم من الاحاد حقيقة كرجال  
 او اعتبار النسبة في جمع امراة فليس اذما من جمع الا وبقصد احاد  
 حقيقة واما التفاوت بين المجموع في عتق المفرد وتقدره ثم لا ينفذ

او كذا وهو مركب عند لغة آتيا بهين  
 اجزاء لها واحدا واحدا بامراب واحد  
 ص

مع المذلية لحروف المفرد ص

ان المراد

ان المراد بالمراد بها ما ليس مشي ولا مجموعا في التعريف به **قوله** ما دل  
 على واحد **قوله** من شمل المجموع واسماء الاجناس او المتبادر من الدلالة  
 المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس **قوله** كسب **قوله** ونفرد سبق  
 تفهيم السبب والتفريق بين الناس او ما دون العنق كذا في القاموس **قوله**  
 فمما تر من الفارق بينه وبين واحد **قوله** نفس نحو تر باسم جنس واحد  
 من لفظ ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد من لفظ فليس  
 بجمع بالاتفاق كما سلكه ولا ينفذ ان يجب ان ينفذ كوكب بال واحد  
 من لفظ فان الاسم جمع لا واحد من لفظ فلو ابل وكنم ليس بجمع بالاتفاق  
 كما سلكه ايضا ولكن ان تميز نحو تر مطلق اسم الجنس ويذكر مطلق  
 اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السبب لا ينفذ في بعض نحو تر وكسب جمع  
 عند البعض كذا في التوجيه اصفى واغذب ولكن ان جعل تقييده نحو  
 نحو تر **قوله** كسب **قوله** انما التوجيه الى التوجيهين ولا يذهب عليك ان لا بد من  
 تقييد تعريف المجموع بنحو ما على الاصح بغير جمع قوله فمما تر وكسب ليس  
 بجمع على الاصح عليه **قوله** كما من جمع اصل واما اسم جمع بغير جمع ما في القاموس  
 فانه اراد بقوله جمع قبل اسم الجمع او كسب في الموضوعات على الكهين **قوله** فاجمع  
 ان كسرا ان ظهر ان قوله المذكور يتقيد بمضاف الى الجمع المذكور كسب اليه قوله  
 فالصحيح ان كسرا لم يقل فالصحيح ان كسرا لا ينفذ قوله فاما كسرا بقوله  
 فجمع المذكور الصحيح **قوله** او مفرده فانه لا يصدق على رجلين وسلمات  
**قوله** ما دل على كسب **قوله** او مفرده كذا في رجال كيف يصدر في  
 شأنه المقدره قوله فمما تر فمما تر ان ينفذ بالبيان المذكور في كسب تعود اليها  
 المحذوفة كذا في التنوين لا ينفذ في الجمع او يانه ثم ينفذ في التنوين والسكنين

الكلمة ص

هكذا في النسخ التي منه ما هو سهو صاحب  
 المصنف بدل رجلين كسب







او معذرة انه اجاب بما ذكره الرضي انه كان عليه يقول بدل قوله فذكر  
 فذكر من التاء يخرج الخطا ويدخل في قول ورد في علمي رجلين ولا يخفى ان  
 الجواب حقيقته في اوصاف الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم في الشرط  
 الاول كونه مذكرا بعقل جعل التذكير والعقل شرط واحد مع التام شرطان  
 حقيقته لما ذكره الرندي ان هذا لا الفائدة الوصف دون قوله مذكرا لاستغنى  
 عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت حافيه ولا يخفى ان المراد بالذكر هنا البنية  
 بحيث يكون مما اريد بالذكر سابقا والا لكان الكلام مغلق مع انه لو استغنى  
 من التذكير هنا بالجمع ومن التاء لزم صحة جميع حركاته بالواو والنون  
 والستاد ان قوله ولا يكون بناء ثانيا **قوله** ان هذا كغيره مستوفى صيغة الصفه  
 ان راعى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في  
 الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بجزء التاء بل يكون  
 بالصيغة فلفظ الاصل لم يمتد بها بالاسم في ان التاء في الفرق بين المذكر  
 والمؤنث بنفس اللفظ والاشتراك بينهما كالغير والاثان والناقدة والجل  
 والانس والشمس كما ذكره الرضي فالاولى ان يبين عدم جمع اسم وسماته  
 بالواو والنون بانها كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة  
 وجمع الفعل المنفصل بالواو والنون بانها بغير نقصان علم حيث لم يمتد في  
 المظهر للفرق بينه وبين قولهم ان يمتد من جواز جمع افعال ندما  
 بالواو والنون وكما يرص به الرضي وقال من قال به فقد فاس من غير  
 مساعدة السماع **قوله** الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مستويا  
 فيه في هذه الصيغة بناء على الوصف قال الرضي هذه العبارة ررد  
 لستغنى من العبارة السابقة لانها لا يكون عايدة الى الوصف المذكور

فيكون

فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذكر الوصف المذكور  
 ولا معنى لهذا الكلام فكيف سنوئ الشئ في غير غيره ولو قال ولا مستويا  
 فيه المذكر والمؤنث لكان ثانيا واجبا به الرندي بان ضمير وان لا يكون  
 عايدة الى المذكر لا الى الوصف فلما يلزم ما ذكره من وجوب السخا في التام  
 في العبارة على ما اجاب به الرندي ولم ينفذ في الشرط **قوله** الشرط  
 الخامس ان لا يكون الاسم ملتبسا بتاء التانيث يقع عند الشرط التذكير  
 وعدم المسوات فان العلامات يستوي فيها المذكر والمؤنث **قوله** ويجذف  
 نونه ان نون الجمع بالاضافة الى يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف  
 نونه كنون الخش لتقصير الصلة كما في قوله لا تظفوا عذرة العشرة وقبل  
 لام سكتة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذا تقفوا العذاب بنصب العذاب  
 فليس بواجب **قوله** فقد شذ طوسين من اجسامهما ان قد لا يحذف  
 نونه بالاضافة نحو دجاج من بطة فان لينة وتانيها ظاهر وبهذا علم  
**قوله** لا يمتد ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه  
 لا يتعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا يتعلق له بحذف النون **قوله** فان  
 لم يكن مذكرا يقع بالواو والنون لا وجه لتقصير كلام المتن بما فيه بل  
 المراد انه ان لم يكن مذكرا مذكرا اصلا لان ما يكون مذكرا لم يجمع بالواو  
 والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكرا يقع بالواو والنون **قوله**  
 فان لا يكون مجردا من تاء التانيث الملقظة فالاضطر فان يكون  
 بارئا **قوله** تغيب بناء واحدة من حيث تغيب اموره الداخلة فيه كما هو  
 المتبادر فيه ان التغيب في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا  
 لم ينشأ ولخو فلكس اذ التغيب لا يختص خارج عن المتبادر الا ان

وهذا  
 المعنى  
 صفة  
 وهو  
 ان  
 الماد  
 التانيث  
 لا  
 يمتد  
 من  
 تاج  
 من  
 تاج  
 من  
 تاج  
 من  
 تاج

اذ لا يمتد من وراهم نظف  
 اليمين او تارة

قوله في المذكر والمؤنث  
 في كلامه  
 في كلامه  
 في كلامه



له  
 ۱۵  
 ۵۰  
 ۱۰۰  
 ۱۵۰  
 ۲۰۰  
 ۲۵۰  
 ۳۰۰  
 ۳۵۰  
 ۴۰۰  
 ۴۵۰  
 ۵۰۰  
 ۵۵۰  
 ۶۰۰  
 ۶۵۰  
 ۷۰۰  
 ۷۵۰  
 ۸۰۰  
 ۸۵۰  
 ۹۰۰  
 ۹۵۰  
 ۱۰۰۰

تغیر ۷

نیزم د مطلق حدی  
مطابق معنی المعنی القایم

جلالین  
خطیبی

قوله  
الفرقة في مقام الدلالة على

اوالمعهد  
المفتوح  
وقت

فلا تلام لا انجز الفقل وقيد  
اقول اننا ذكر كون المطلق الاخيرين  
مفعولا مطلقا دون الاولين لو اردنا  
مفعولا مطلقا في كلام العرب دون  
الاولين

مطلع شهر جمادی الثانی  
خروجی از آستان قدس  
و الله اعلم بالصواب  
المطلع الى مجاز اندر  
من بعد از از طحا  
نه از طحا هر کس است

انقول الاوجه ان المصنف  
 فيه صالح للاضافه فيه  
 كما ذكر صاحب المتعرج انه يعلم  
 من قولهم يومه اضافة الى القاموس  
 ان محل قولهم اوله ودليل ما ذكره النور  
 نفع

والظن من كلام النحاة ان المصدر المطلق المحذوف  
او ان كان المحذوف او جاز فيه خلاف هل هو العامل  
او الفعل هو العامل والا فلا ان قيل الفعل المنفصل عن كل ما  
اذا المصدر ليس بياكم مقام حقيقة بل هو كالتام مقامه  
مخلص جواز جعل تابع  
معمول المصدر المضاف اليه  
تابعاً للفعل او محله



من عبادك و امر

فن ہندو

[illegible]



وبذلك لا يقول فاعل بأنه لم يجعل المشي والجموع من اسم الفاعل وإنما بينهما انه قال ما  
وضع منه فخرج باذراج لفظه ان يصح المبالغة من افراد اسم الفاعل على وجه ان لا يخرج  
اشياء فستكون في تطبيقه على ما ذكره بها باخره يخرج التعسف كما يستلزم **قوله** على زنة  
فاعل قال المصوب يسمى كثره اشلاخ فلم يقولوا اسم المفعول ولا المستعمل فاعل اسم  
الفاعل معنى اسم له مزيدا فخصاص منه الى جهة وفي نظر لانه وان كان وجره معقولا  
كس لسانه على ان قصد بهم ليس الى ذلك بل قصد بهم باسم الفاعل الى اسم موضوع  
لذات قام به الفعل وليس للمفعول والمستعمل وغيرهما بهذا المعنى وانما سهر انهم  
سموا احوال اسم الفاعل باسم المضاف الى المفعول الى الوزن كاسم الآلة واسم  
الزمان واسم المكان واسم الشخص فليس وقيل كون اسم الفاعل من اشلاخ الجرد  
على زنة الفاعل هو القياس وقد بان على وزن المفعول كقولهم وكان وعده  
ما تيا وقال الرضي والاولى ان الخاتمة في الآية بمعنى المفعول مع انيت الامر  
فلا ينبغي ان قوله في الآية الاخرى وكان وعده معقولا ونحن نقول يتكلم ان يكون اذ  
وكان اهل وعده ما تيا بوجه عده فجعل الهمزة كونه في ما تيا للوعد بمنزلة الوعد  
المتنع المخارفة من غير فاعله الخاتمة الى الوجود قبل بيان الصيغة من والما ينف  
المعروف وقع في نحو السطر اذا قول بيان الصيغة كما تعرف تصويبه وتعيين لموضوع  
والا فاعل المفعول **قوله** بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي ظاهر كلام النحاة  
ان بشرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستقبال **قوله** والاولى  
ان لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب اللفظي كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل  
اللام بهذا الكلام اقوالنا قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم  
او الهمزة او على صيغة ويحتمل ان يجعل عطف على معنى الحال ان بشرط معنى الحال  
والاستقبال والاعتناء على صيغة او بشرط الهمزة او ما **قوله** فان دخلت

**قوله** اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة المستند الى اسم اللام التعريف فانه اذا  
دخل اسم الفاعل لا يغيره من شرط من شرط العمل صرح به الرضي ولا ينبغي ان  
قوله فان دخلت اللام المستند الى المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال  
والاعتناء على صيغة فان اللام الموصولة داخل في الصاحب وقد دل على سبق  
على انه لا يكفي الاعتناء على الصاحب فالشئ من اللام لانه يكفي الاعتناء عليه  
ومن لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر التعديين الى المفعول  
بأنفسهما قد يعقوبان باللام ويسمى لام التقوية في غير نحو علم وطرف قدوتي وقيل  
وجه اسم الفاعل على هذه الافعال يكون التقوي بابا لجوار زيادتها مع افعالها  
ايضا فتقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى اسفعل باللام الا اذا قدم مفعوله  
فيقال سربد ضربت كذا في الرضي **قوله** كقرب وحروب ومضرب وهذه الالوان  
المتشعبة على الاشياء من السجويين البحر بين وان علمت وفيه فاعلها  
مذهب سيبويه لا غير ومنه على صيغة المبالغة من قال لا يشترط في عمل زمان  
الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة **قوله** وما فيه من معنى المبالغة  
كتاب مناب ما فات من التسمية اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيل  
بجعل الاسم بعيدا عن ثباته الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة  
المفصلة **قوله** لعدم تحليل الى صيغة المفردة آه لا ينف ما ذكره بوجه على قول  
المكسر لان يعبر عنه فاعله اطراد الباب قال الرضي اما المشي وجمع  
الاسماء فظاهر لبقا وصيغة الواو التي بالكان اسم الفاعل على بناء الفعل واما  
جمع الكسرة فلكونه فخرج الواو **قوله** مع العمل في قوله بضم على المفعول يعني اطلاق العمل  
غير مستقيم لا بد من تعيينه بالنصب على المفعول او لا يحد في قوله رافع الفاعل  
لان حذفه في السطحة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل محل قوله

مطلب لام تقوية

ولكن ان يضاف الى اصله في المصدر التفضيل الزيادة  
في القيمة فاعلم ان هذا هو الذي بعده من الاشياء  
واما مورد الزيادة او المبالغة في الحدث فمقتضى  
تكونه بمنزلة التجدد  
كقوله



















بأنه لا يخلو من اشتباه مع بقا العمل على كونه معنى لا يعمل اصلاحه مظهر  
 الآخر مظهر كذا غاية ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية **قوله** وانما قص  
 المظهر لانه يعمل في المظهر بلا شرط اطلاق المظهر والرحى قيده بالاستمر فلا يجوز ههنا زيدا  
 افضل من منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر وفي الاما عدم ظهور اثر العمل  
 في المظهر لانه يظهر وجود المظهر مع عرف ان العمل فيه خلا لا ان لا يظهر في لفظه ان  
 العمل والى الجازم في سائر الميقات **قوله** وانما قص بالفاعل لان لا يثبت المفعول  
 سواء كان مظهرا او مفعولا باقية مناه لكن ظهر كذا انه ينبغي ان يراد بانظر المفعول  
 مظهر كان او مفعولا بارزا او نظيره قوله رافعة لظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد  
 بالظاهر فيه المفعول ظاهر كان او مفعولا بارزا فلما جاز ان لا يخصص بالفاعل لانه  
 يصح ان لا يعمل في مفعول الرفع بالفاعلية والنصب يكون مفعولا لا اذا كان  
 لشيء اذ فانه جاز عمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا نصب المفعول به ولم يقل لا يعمل  
 في المفعول به لانه يعمل فيه ظرف التفوي فيقال انما اضرب مثلا لزيد وانما عرف من زيد  
**قوله** وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من الدليل لا يخص في عمل الرفع بالفاعلية  
 بل يجري في نفي كل نصب يكون مفعولا لا بغيره فلا وجه لتخصيص المفعول وقوله لانه لما كان  
 رافعا لا وجه ترك رافعة الكلام لانه مع ان يكون رافعا لا ينفصل عن الرفع وليس وجه استعلاء  
 كانه رافعة الكلام **قوله** الا اذا كان اسم التفضيل مفعولا او مفعولا بغيره وهو  
 المفعول لشيء وان يقال اذا كان اسم التفضيل مفعولا بغيره لشيء او وصف سببا  
 لشيء ولا معنى لتقدير المفعول وغشيه بالوصف قال الرحمن هذه شروط رفع الفعل لفاعله  
 انما هي قياس مستمرة بل ضعف حتى لا شرط الفصل فلهذا لا يعمل بدون هذه الشروط  
 لان يونس من الناس من العوب رفته لفق على بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت  
 به رجل فبر منه **قوله** وهو ان المعنى مفعول لشيء قال الرحمن في الاستمرارية

بأنه لا يخلو من اشتباه مع بقا العمل على كونه معنى لا يعمل اصلاحه مظهر  
 الآخر مظهر كذا غاية ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية

ولكن ان يقال ان المصطلح مشترك مع الرفع  
 بالفاعلية وبين ان الرفع بالفاعلية  
 في اول المثالين بالسلام على احد المتكلمين  
 في الثاني

في نسخة اخرى وفي النسخ والجمع  
 لفظ المفعول في المتن لا فاعله

نسبة

بأنه لا يخلو من اشتباه مع بقا العمل على كونه معنى لا يعمل اصلاحه مظهر  
 الآخر مظهر كذا غاية ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية **قوله** وانما قص  
 المظهر لانه يعمل في المظهر بلا شرط اطلاق المظهر والرحى قيده بالاستمر فلا يجوز ههنا زيدا  
 افضل من منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر وفي الاما عدم ظهور اثر العمل  
 في المظهر لانه يظهر وجود المظهر مع عرف ان العمل فيه خلا لا ان لا يظهر في لفظه ان  
 العمل والى الجازم في سائر الميقات **قوله** وانما قص بالفاعل لان لا يثبت المفعول  
 سواء كان مظهرا او مفعولا باقية مناه لكن ظهر كذا انه ينبغي ان يراد بانظر المفعول  
 مظهر كان او مفعولا بارزا او نظيره قوله رافعة لظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد  
 بالظاهر فيه المفعول ظاهر كان او مفعولا بارزا فلما جاز ان لا يخصص بالفاعل لانه  
 يصح ان لا يعمل في مفعول الرفع بالفاعلية والنصب يكون مفعولا لا اذا كان  
 لشيء اذ فانه جاز عمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا نصب المفعول به ولم يقل لا يعمل  
 في المفعول به لانه يعمل فيه ظرف التفوي فيقال انما اضرب مثلا لزيد وانما عرف من زيد  
**قوله** وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من الدليل لا يخص في عمل الرفع بالفاعلية  
 بل يجري في نفي كل نصب يكون مفعولا لا بغيره فلا وجه لتخصيص المفعول وقوله لانه لما كان  
 رافعا لا وجه ترك رافعة الكلام لانه مع ان يكون رافعا لا ينفصل عن الرفع وليس وجه استعلاء  
 كانه رافعة الكلام **قوله** الا اذا كان اسم التفضيل مفعولا او مفعولا بغيره وهو  
 المفعول لشيء وان يقال اذا كان اسم التفضيل مفعولا بغيره لشيء او وصف سببا  
 لشيء ولا معنى لتقدير المفعول وغشيه بالوصف قال الرحمن هذه شروط رفع الفعل لفاعله  
 انما هي قياس مستمرة بل ضعف حتى لا شرط الفصل فلهذا لا يعمل بدون هذه الشروط  
 لان يونس من الناس من العوب رفته لفق على بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت  
 به رجل فبر منه **قوله** وهو ان المعنى مفعول لشيء قال الرحمن في الاستمرارية

لان الشئين المشتركين في السبب في هذا المثال  
 ليس بمقتضى من بل مقتضى فينتفى عن مطلق السبب  
 وانما مقتضى في قوله باعتبار غيره  
 كما في المثالين من هذا المثال ويمكن ان  
 يقال ان هذا المثال مضمون فلا يجرى

اقول هذا انما يتم اذا جاز كلام العرب على ان  
 التفضيل المذكور في غير مقام المدح والافهام  
 كلام بمجرد الظن فلا تعدل عليه

الظن في المثالين  
 في المثالين

في المثالين



فما قلت ببول عبارة الشاهد ان قول هذا التاويل هو ان الظاهر ان كل سلامة العقل  
 وصدق التوحيد بانه الشاهد لم يرد بل اراد بالباء السببية واللام كونه الموضوع  
 والموضوع تخصيص السؤال بزيادة التفضيل بالنظر في هذه الظاهر من العبارة المذكورة  
 في شرح الكتاب للقطب الثاني واما التوجه الثاني فليس بظاهر هو جردا ختمه  
 مع قل كان التوجه هذا الاول

التفضيل بالشيء في قولك هذا السؤال لا يخص والزيادة التفضيلية بالنظر  
 بل يتوجه على الزيادة التفضيلية لكان برزوع النفي في الزيادة او بوجه آخر كانه التوجيه  
 قلت نعم كقول عبارة ان في قولك بالنظر في معنى مع لا السببية  
 يتم التوجيه بين السببيين **قوله** بين الحسن ومعمول باجتنبي لم يقل بفضله  
 بين العامل ومعمول باجتنبي لان الفصل بين العامل والمعمل باجتنبي لا يمنع  
 بين الفعل ومعمول بفضله فبحر زبد اكان عمده حذره بان نص عليه الرضى **قوله**  
 ولو قدم قوله منه في حين زيد على الكل ان رة الى بنية نقلت عن المعنى من ان  
 على قدم منه على الكل حتى لا يلزم الفصل بين المعنى العامل والمعمل ولم يلتفت  
 الى جواب نقل منه وهو انه لو قدم لزم يعود الضمير الى عالم بذكر لانه رده السندى  
 بانه لاف في رجع الضمير الى عالم بذكر لفظ وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان  
 الكل المؤخر كونه متبدا مقدم رتبة واجاب عنه بانه يلزم عقيدة ركب في راجع  
 العمل مع ضوئه عليه ولكن ان يجعل ما ذكره المعنى راجع الى ما ذكره معني يلزم  
 رجع الضمير الى عالم بذكر لفظ فيكون فيه عقيدة ولكن ان يجعل جوابه خبرية لما ذكره  
 المعنى فانظر اطراف الكلام مثلا يكون بالتفسير الكلام على قوت **قوله** مع  
 انما ليس من قبيل العبارة المستبورة الواردة الى هكذا ذكره السندى  
 ووافقت راجع وهو ما يفهم من العجب لانه كيف جاب به القدر فيما ذكره من وجه  
 اجمال العرب لم التفضيل الضعيف في المعنى فان حصل الوجود ان العرب كان مخطرا  
 في احواله وحاصل القدر منع الاصل ان بانه كان يمكنهم تقديمه فدا توجيه لفظه  
 بانه لو قدم لم يبق الترتيب على ما هو المشهور وادور الرضى ايضا بان هذا  
 الوجود يجري في الاثبات ايضا كان يقال رايته رجلا حسن في حينه الكل  
 في حين زيد واجاب السندى بانه لم يسمع وهو كالم يبق منه فلا يلتفت اليه

زوال ص

انما تقدم منه في حين زيد مع التوجيه  
 انما يكون انما في التوجيه

والله اعلم بالصواب  
 والحمد لله رب العالمين  
 وارجيب  
 فيكون الرغف موهبا

واجب ان في ضعف المعنى التفضيل في كل الفعل مع الاصل من اختلاف ما اذا كان  
 معنى التفضيل هو بان لا يعمل مع الاصل من ايضا **قوله** وعلى كل تقدير فالمعنى  
 عليه ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كل حين زيدا او على تقدير  
 ذكره الرضى وتبعه السندى متمسكين بان المقصود تفضيل الكل على الكل  
 لا تفضيل الكل على العيين ووجه الرد ان عمل التفضيل مختص بما اذا كان الفصل  
 والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وحيث يتغيران بالذات واما ان  
 المقصود تفضيل الكل على الكل فلما يوجب تقدير من كل حين زيدا فليكن  
 التغير من منه في حين زيد حذف مجرد من وجار العيين لظهور المعنى مع ذلك  
 حذف وتجه عليه انه يوجب ارجح الترتيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو  
 حذف الجرد وابقا الجار وحذف كانه في وابقا مدحوله على الجرد وتوقف  
 العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم لم يكن  
 سونه كذا لكن حسب امثال والصورة بان يكون مربع المعنى الى ذلك ولا  
 يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايرين بالذات بل لا يتم التفضيل  
 والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى العمل المفضل عليه  
 ايضا من ذكر العمل المفضل فتأمل **قوله** ولا راع لفظ العيين رة لم يلتفت  
 اليه المعنى بناء على عدم خفف في كلام العرب وان لا مانع منه قياس **قوله**  
 وتقدمه ما رايته حينما كانت عين زيدا في اصل التكميل ليس فيها الكل من  
 حين زيدا استر هذا الكلام الى تعريف ما ذكره الرضى بوجوهين وما ذكره  
 هو ان قوله عين زيدا مفعول رايته وانس فيها الكل بدل منه بدل الكل  
 من الكل لان معنى ما رايته عين زيدا ما رايته عين زيدا ولا زيادة فيه  
 عليه ومعنى انس فيها الكل انس فيها الكل ولا شيئا حذف المعطوف  
 بوجوهين تمام المدح

حذف  
 اقول هذا غير وارد واذ لم يرد في نظم الكلام  
 وتقدرا ابرار ادان الفخ عليه

حذف  
 بوجوهين تمام المدح







۵۲



ولكن جعل خبره مصدر اجنبيا لان جعلها حالاً انصب بخاسر كما ولو قال المصلح غابته  
 والغائبين مكان انفسه **واظهر** **قوله** ولما كان هذا الكلام في قوة قوله لساوا ما عرب  
 المضارع صح ان يتعلق به آية وقع لما يتجلى على عبارة المتن انه يفيد ان عدم الطراب غير  
 مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المثنى به وهو باطل لانه لا يعرب غيره  
 مطلقاً وانه لا يفيد انه غير معرب اذا اتصل بنون التاكيد او نون جمع مثنى مع انه  
 مقصود بالبيان في الالبيان انه انما يعرب اذا لم يتصل بنون تاكيد او نون جمع مثنى  
 وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب المضارع  
 فيكون اتصال النون بغيره كالمضارع فيكون الشبهة غائبة لا محذور وقت اذ  
 في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بوجه العبارة  
 وقيد لما اى لا يعرب مفعله في وقت عدم الاتصال فالتقدير ان نون الجمع حيث يشمل  
 المضارع المتصل بنون النون **قوله** واذا رجع لا معنى علمه الفاعلية بل معنى فنية  
 او نون واقتضاها العامل لا بمعنى ما يتقوم به المعنى المتقضى للطراب بل معنى ما اوجب  
 كون رجز الحكمة على هيئة مخصوصة فان رجز الفعل ليس معنى قوله ونصب معنى فنية  
 او حذف نونها او جها العامل وقوله وجزم معنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه  
 العامل **قوله** فاصح منه ان من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل بنون تاكيد  
 ولا نون جمع مثنى **قوله** وهو عند النحاة اقترانها هو عند اهل التصريف وهو مستغن  
 عن التصريف وانما قال حرفه **قوله** ولم يقل لانه يشمل قوله بلا شبهة **قوله** ومن  
 غيره ما رزى بغير زيد وزيد بغير مرفوع في تقرب وتفرق **قوله** متعلق بغير  
 وما يعرب انه هو فانه وان لم يجر ومن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل  
 وانما شبهه **قوله** انما قال متعلق فان معنى التجرى من الضمير ان لا يتصل به  
 يدل عليه قوله والمتصل ذلك فتأمل **قوله** للتنبيه انه لا يجره الا ذكر هذه العترة

لا يجره  
 الضمير  
 البارز

لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل بالتنبيه والجمع والمخاطبة **قوله** والمثنى فيه ان  
 الضمير البارز في الضمير المعرب لا يكون مع المثنى فاجمع المطلق في هذا المقام  
 ينصرف الى الذكر ولذا صح قوله فيما بعد والمتصل بذكر المثنى وفردا اذ لو  
 كان المثنى راجعاً اليه بذلك شاعلاً بغير جمع المثنى لانتقض لكن مع المثنى **قوله**  
 والسكون في حال الجزم ثم يفيد بقوله وفقاً كما يفيد ان السكون لا يكون  
 الا لفظاً بخلاف الحركة وهناك نظران الرفع قد يكون بالضمية تقديره وكذلك النصب  
 اذا وقع على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديره اذا حرك الجزم للسكينة  
 نحو يعرب رقوم مثل يعرب فقال للضمير الجزم ضمير بارز مرفوع لا لامر به حتى  
 يكون قاصراً واكتفى من كلام الشيخ **قوله** انما جعل مثالا للادواب قائلة بما  
 الحق به **قوله** والمضارع المتصل لا يخفى ان الظاهر من سباق كلام المتصل  
 ان قوله والمتصل معطوف على الجزم وهو مع ما يقابل تفصيل للضمير كمال الصريح  
 عطوف على الصريح الجزم ولا على مجرد الجزم فبذلك ارجح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو  
 فصل المتصل بقوله مثل يدعون ويدعون آية بدل بغيره وبغيره كان  
 ورضي **قوله** والمضارع المتصل لا يجر المتصل عندهم ما يقابل الصريح وهو ما كان  
 آخره حرف علة كمن اكتب من كلام الشيخ ان المتصل عام اريد به الخاص  
**قوله** سقط حرف للناسب **قوله** ان حرف العلة مناسب للجر في كونه قابلاً  
 للسقوط **قوله** هذا الجرد لم يفيد التجرى في المضارع وقيدوه في المبتداء حيث  
 قالوا هو الجرد لا سناداً لهم من الاسناد اليه كما في القسم المسند اليه من  
 المبتداء او اسناده الى شيء كما في قسم المسند اليه المبتداء لانه يحتاج  
 الى التقييد في المبتداء دون المضارع لان الكلام يفيد معناه بدون  
 الترتيب مع الضمير فيوجد منه ما يجره عن العامل وليس معرب بخلاف المضارع



تیسرا

بعد خبر ہوا کہ

اتفاق السبب للاحترار عن كى المصدرية  
وقية

والظا ائقتل الخفة

کتابخانه

عبدالرحمن بن عبدالمطلب

قال صاحب القاموس وان المصنف يقع في  
موضعين في المبدأ فيكون في موضع

رفع الحزن وان تقصوا مواضعكم  
وتغفروا غفلة والعلل

معظم السبقين

فیکونہ مو

وضع رفع و

نصف  
او خمر

نشست

اسم







وهو ان يجعل شرطه والحق في معنى الامر ان لا يترك ولا يخلق فاسترجعنا واولا  
 ان لا يترك هنا بتقديم متعلق الظرف ولم يقدر المبدأ اوله ولقد اصرح ان بشرط  
 ان يكون بعينه الى اوله لا يخلق انه جيب والاول ان يراد ان ينصب بعد ما بتقديم  
 ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الى ان يقدر ان يتم اللفظ الدال على معنى الى  
 ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالشرط يخرج كذا يعني  
 ان تضرب زيد اقتسم فان لا يقدر ان يجوز عطفه على مدلول ان ونصبه  
 بل ان السابق في نظر لانه يشكك بالجنس انك انسان وتعلم فان لا يجب فيه تقدير  
 ان فالاول ان لا يقيد الاسم بالشرط ويقتض كون المعطوف عليه في الجنس ان تضرب  
 زيد اقتسم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متأخر عن المعطوف  
 ويرد عليه ان كان المناسب في ذكره مبررين ولكن ان ياب عنه بان المعطوف  
 في تقديره ان على ثوبين احداهما امتياز بعض من بعض في الشرط والنتيجة انشراك  
 بالشرط فلو اولا المحضات بشرط لينضبط وفصل حقيقة ان شرطها ثم اتم بعد  
 بذكرها لاجتماع المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل  
 ومع العاطفة الى مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعد ما بالشرط المشترك بين  
 السكت خلاف العاطفة المقدر ان بعد ما بشرط مخصوص كالفصل في حرج وافوا انما  
 وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه لا يوفق ذكرت بهذه العبارة حتى  
 بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل قوله ويجزم الى المضارع بله وما ولام  
 الامر ولا المستعمل في معنى النفي اضافة الامر لانها تكملة قابلة للاضافة ولم  
 يصف لان علم نفسه فلا يقبل الاضافة ويجوز ان رج قوله في النفي سفة لا  
 فاصحاح التقديم المعروفة والشهور تقدير الظرف بالتمكينة فالعواطف  
 بالمشهور ان يكون التقديم والاستعمل في النفي جعل قوله في النفي حالا لان

هذا هو المعنى الذي  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يخلق  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يخلق  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يخلق

الانصب

الانصب بالمعنى تقدير المعروفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من  
 رعاية جانب اللفظ **قوله** احذر زغا السكت في معنى النفي وفي كل عمل في نفي كذا  
 لا القسم وهذه السكتات جزم فاعلا واد ان بالاصالة فعلا واد الا  
 فقد يتعد مجزومه بالمعطوف فتقول لا تضرب وتقتل وكلهم الجاز ان بعضها  
 فان كيفية واذا اها ايضا من كل الجازة **قوله** والجزم بمفعول ان قد يكون  
 كذلك كما استوفى **قوله** وان وهو ايضا مجزوم المضارع مطلق سواء كانت  
 مع ما هو قوله مع اياها او بدونه **قوله** مع كيفية واذا فاستاذ في كسب كذا واذ ان اذ  
 كونا من كل الجازات كالجزم بمفعول في ذلك من كل الجازات ولا  
 ينبغي ان يستثنى ذلك من تأكيد لم جاء النافية فيكون تركيبها من كلمة لم  
**قوله** وكان ذلك لكونها في صلة قوية بين السكت والجملة او في صلة  
 ان ان لم تضرب ليس مفعولا في رطب لانه مدلول لم ومفعول واد ان مدلول  
 ان مضرب **قوله** ولا النفي لا يرفع اضافة اسم لم وكان نكرة ما وجعل المعنى ان  
 صفة صفة لا النافية **قوله** سببية الفعل الاول لا يخلق ان البسبية بمعنى  
 سكون النفي سبب لا معنى جعل سببا في السابق ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول  
 في سببية اشياء فكان المعنى اذ جعل سبب جعل سببا في نظر المعنى طلب وذلك ليس  
 الا بالافادة في ان الامر الافادة سببية الاول وكان ان رجع ايضا اراد  
 هذا المعنى لان بعد عن التسليم من حيث انه يبتني على الاول انما واد  
 بجزم المعنى الفعل ان قد يبتني ذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان  
 نحو انما **قوله** من خبر سببية فليس الامر كذلك والا فليكن ان المراد ان يسمي المفعولان مع ما  
 معلق بهما شرطه وجزا لان الشرط هو الجملة الاولى والجزا الجملة الثانية  
 فانهم يتحققان بشرط الشرط في قلبه ان يتحقق النفي مع وان لم يتحقق

هذا هو المعنى الذي  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يخلق  
 في قوله لا يترك  
 في قوله لا يخلق

قوله لا يترك  
 قوله لا يخلق  
 قوله لا يترك  
 قوله لا يخلق



لفظا احاط ان ضربت ضربت فظاها وان ضربت لم اخرج لان الجزم لم يلبس  
 لغز لم وسبقه لان ان دخل على لم اخرج لان لم اخرج حتى يكون سابقا في الطلب  
 وينصرون فيه التنازع وان كان مضارعا مثبتا يتبقى ان يعيد غير الجزم بللام  
 الامم بخوان ككرم زيدا فليكن مك لانه يلزمه الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى  
 كونه مستقبلا بللام الامم وبعيد الداء والتمنى فاننى مستقبلا ان تحقيقا قبل دخول ان  
 فلا تأثير له فليكن معنى وكذا الاستفهام على ما سبق او بلين حيث يجب فيه  
 الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بلين والاول اصله لئلا  
 يتوهم انه يلزم لان النسب بلين متعين بقربه وسبقه كما مر او استفهام  
 غنوان كرم يضر بك زيدا فليكن او مضارع منفى بما نحو ان لم يضر بك في تعذر وقوع  
 عدم تأثير حرف الشرط فيها ان الاستفهام يبقى على احتمال ولا يعلق  
 المستقبل والمنفى يكون للمل من غير انقلاب موضع الفاء سببه بد  
 على ان الفاء واذا لا يجمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع ان  
 انصر لاقتضاها بها اس بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ان فليكن اسمية  
 بجملة فتدبر وان التبع يتجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت  
 مقدرة اه عبارة مشفرة بانه جعل مقدرة في قول المصداق ان مقدرة بعد الام  
 منصوبة على الحالية فليكن صفة ان وجعل قوله بعد الام منصوبا بالمقدرة خبرا  
 لانها كانت ولا ضرورة بدخول الباء والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان  
 اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء لانه صاكا اه لا حاجته في تقديم  
 ان ان الشرط الصلاوية بل يكفي قصد السببية فان فحق السببية كان  
 الكلام صادق والا كان كاذبا ولا حاجة لثبوتها فتدبر فانهم يظنون  
 رتبة المانع وامثلة المضارع اه لقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم  
 يقولون

الاستفهام والمنفى  
 17  
 في الاستفهام والمنفى  
 في الاستفهام والمنفى  
 في الاستفهام والمنفى

تتم محلا ص

صادق قاصم

لانه اشتمل على الملام

يقولون لانه الامم ان مر بالصفة فتولد مثال الامر لتزلة قولهم ثم الامر  
 بالصفة وفتح بعض الشروح اما قال مثال الامر الامر المعروف بالصفة لا يخل  
 ان يكون بمعنى المصدر فتزادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعد  
 على ان لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة  
 الامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال الامر في الصيغة الصغرى فيتمثل  
 الامر باللام وهو الاصطلاح المستعمل فيما بين المحققين فخاف ان  
 يحمل الامر عليه فتزاد المثال يكون في قوة التوجيه باللام بالصفة **قوله**  
 صيغة يطلب ما تامل قوله يطلب بها اخرج انتهى والاستفهام والامر  
 باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام واداة النهي لا  
 بالصفة كما حكم بان قوله يطلب بها الفعل مل لكل امر لا يتم ولا يخل  
 ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فكم يوخل اسماء الافعال  
 في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله تحذف حرف المضارعة وقوله صيغة  
 يطلب بها الفعل مل شر بانه جعل المنزلة الجنس والقيود بعد فصولا  
 والظاهر ان صيغة بمنزلة الجنس وطلبها يخرج الماض والمضارع  
 وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفعل مل حذرت قوله من فانه  
 وكذا قوله الى طلب احتراز من الغائب والمسلوك وقوله تحذف حرف  
 المضارعة احتراز من مثل قوله تعالى فلتفرحوا ومن امثلته وقد عرفت  
 ما فيه والحق انه ليس من انحة التعريف والتعريف قد مر بدون ان يشرع  
 في كيفية اشتقاق الامر والتقدير هو تحذف حرف المضارعة او  
 تحذف مضارع **قوله** في الصورة حكم الجزم ان حكم اخر الجزم **قوله**  
 في السكنا الصحيح اه لا فقاء في ان السكنا الصحيح وسبقوا حرف

في الاستفهام والمنفى  
 في الاستفهام والمنفى  
 في الاستفهام والمنفى  
 في الاستفهام والمنفى

لا ولا ولا حكم  
 الجزم دوم

الاستفهام والمنفى  
 في الاستفهام والمنفى  
 في الاستفهام والمنفى



السبعة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليس اخر الامة  
 الا ان يقال لشدته الامتزاج بين التثنية والفاعل والنون تزلزل منزل  
 كونه والدة فتزل النون منزل الاخر **قوله** فان كان بعده اس بعد حرف المضارعة  
 اذ يعين المعنى بعد كون آخره في حكم الحزوم ان كان آه ولهذا اكتفى ببيان السهمزة  
 ولم يبين مثل الآخر **قوله** اسكن رقرة مما لا حاجة اليه ومع ذلك فاحذر ان يفسر  
 في رقرة نون او حرف علة اسكان الآخر بل قد يفسر ان يقول اسكن رقرة او قد  
**قوله** والمراد بالرباعي هو ما في علم النحو ما في علم الصرف فهو ما كان الحروف  
 الاصول فيه اربعة وفي قوله من المريد فيه نظر لان الرباعي لا يختص بالمريد فيه وقوله  
 انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لا تنفق في فاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان  
 ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعة ساكن وكذا  
**قوله** هنا سبع في مضارع رباعي بعد حرف مضارعة ساكن **قوله** وفي اللابتاس سبع  
 من السهمزة وجعلت كالعين وفي اللابتاس بالمضارع على تقدير الفتح اس فتح  
 السهمزة **قوله** فانه اذا قيل في اقل الحزوم من قلم اسكن لان الكلام في ابطال  
 فتح السهمزة وكسر العين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح السهمزة وكسر ما على انه  
 لا يابط ابدا لم لم يفتح اس او لم يكسر حتى يكون لبيان فائدة والفتوح ابدا  
 اذا قيل في اقل فتح السهمزة البس جوده المسكن المعروف في حالة الوقوف واذا  
 قيل اقل يكسر السهمزة نزل الخروج من الكسرة الى الفتحة وهو تفصيل **قوله** فيما سوى  
 ساكن بعده فتحة ليس كسر السهمزة فيما سوى ساكن بعده فتحة بل فيما سوى امر  
 من مضارع بعده ساكن منه بعد حرف المضارعة فتحة فتحة سواء الى صيغة الامر  
 الذي من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده فتحة او كذا ما عبارة عن  
 الوقت الساكن وقت يكون بعد اس كس **قوله** مثال لما يكون حرف المضارعة

فتحة القسواب مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة فتحة **قوله** او على حرف  
 مضارع اي فاعل فعل لا يفتي ايضا فتحة الفعل الى المفعول ايضا لا يفتي  
 فتقدير الفعل لم يترك في الكلام الان تقدير او علم ما ذكرنا ان فتحة الفعل ايضا  
 الى ما لا يجره ولا يفتي له وقوله ولا يبعد ان يرد بالوصول الفعل الذي  
 لم يذكر فاعله الا في الامر الذي لم يذكر فاعله فتشمل اسم المفعول فيتم كون  
 الاضافة بيانية وكان اردو بالفعل الفعل ونسبه على السامية الشاذية **قوله**  
 ولم يذكر هذا التفسير هنا الشاذية ولم يذكره فيما سبق في تعريف مفعول عالم رسم  
 فاعله وكذا ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتراكه لا يجوز حذف الفاعل  
 بدون اقامة المفعول مقامه **قوله** ويقيم الثالث الى قوله خوف اللبس الاضطر  
 ان يقول فان كان ما ضا كسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس  
 فيستثنى من قوله ويقيم الثالث مع السهمزة الوصول والبيان مع التاء **قوله** لا يفتي  
 بفتحة في الدارج بالامر في تشبه الغائب وهو مطلق في داره وقوله والاول  
 ترك التعليل وتفسير قوله خوف اللبس **قوله** هذا علة لقوله ويقيم الثالث والتاء  
 ويجوز تعليل ضم الاول ايضا فانه لو اكتفى في ضرب بكسر قبل الامر لتوهم  
 انه صيغة معلوم من باب علم والبس في باب علم بلاشبهة فالاول ان يقول المعنى  
 فان كان ما ضا كسر ما قبل آخره وضم راول مطلقا والثالث مع السهمزة الوصول  
 والتاء مع التاء خوف اللبس **قوله** ان ما يكون بينه فقط مفعولا ويجوز ان يقال  
 اردو ما بعثت عنه وعلى اللقيظ لا بعثت وهذا الصوب لانه يندفع به الاضطر  
**قوله** واما خص مفعول معين بالتركيز لم يذكره في موضع واختلف في الجنبى  
 لتعلقه من كذا ذكره ويغيبه ذكر المفعول معين في الجنبى للمفعول وان لم  
 يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو كسوى السامية وقوله واما ما خص

وهذا هو الوجه الذي لا يفتي في المفعول بالامر  
 عالم رسم فاعله اسم من الفعل كما ان الفعل اسم  
 في تقدير كون الاضافة بيانية

معناه او فقط الامكان لا يفتي في  
 شاع اطلاقه في الاضطر مطلقا



مقتضى العين بالذكر كمن يذكر في اختلاف في الالف في ذكر وينسب ذكر مفادته و  
ان لم يكن فيه ما ذكرنا **قوله** المتعدي وغير المتعدي هذان قيدان لنفس الفعل  
لا تمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلق  
لا يمكن تعريفاً يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شئ فضلاً  
عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله **قوله** في ذلك ان النسبة الى الفاعل على التعلق  
بالمفعول به خبر ان معنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فتقول المصدر المتعدي  
ما يشق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف  
فهمه ما يشق هو منه عليه وكان لذلك قال المتعدي من الفعل **قوله** فان التعلق  
بشيء الفعل لا غير الفاعل قد دل عليه عبارة سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم  
فاعل هو الفعل والمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال فواقع في  
التعريف اسم مفعول الا ان يقال ان المتعلق من الجائزين فكما ان الفعل متعلق  
بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به فواقع بيان تعلق الفعل بمعنى المتعلق الذي  
هو المفعول **قوله** وهيهنا الفاعل او المفعول به بمعنى الحال **قوله** وهيهنا  
الفاعل قد تحقق ان المفعول الذي بين الحال هيهنا اعم من المفعول به فلا وجه  
لترك هيهنا المفعول في هذا المقام فان اللازم كما للمتعدى له تعلق بهيئة  
او فاعل او مفعول **قوله** وغير المتعدي بغير متعدي او المتعدي ايضا بغير لازم  
بنون الانفعال نحو انقطع وبتا والتفعل نحو قد خرج **قوله** او بالحق المفعول  
على نحو ما بينه وبين الاستفصال نحو استخرجت لهذا ان غير متعدي ان في باب  
استعدية وانما المشهور في الكتب هو التثنية والآخر وانما هي تركها لانها  
لا يجدان جوهر لروف ولا يفرقان في معناه بل يجعلانها للمفعول بل  
يعدان في الكلمة مع هو مستعمل طلب المفعول **قوله** في التثنية الآخر فان

فيصير اعتبار كل منهما متعلقاً بالآخر والفتح  
الا انه صرح الرضايان العبارة المتعلق  
بفتح اللام وهو ايضا اقرب لان الفعل  
يصدر من الفاعل ويتعلق بالمفعول  
وهذا يعرف ان المتعلق لا يشبه الفاعل  
بل يشبه المفعول اليه **قوله** ع

ما يشق معناه صاحبه في المشتق فلم يتغير فيه معنى المشتق حيث يطلب مفعولا بل  
اخذت في الكلمة معناه الصاحبة المستقلة في طلب المفعول وانما جنة معناه  
صيرته خارجا فاحد السبب مع التفسير المستقل في التعدية مع بقا **قوله**  
الزوج على ما كان فتأمل **قوله** انما بينهما خبر الاول كاعطى وهي سماجته  
كثيرة جمعها الى السنين وارجوان انما يظن بها والحق رسالة يتوقع بها  
الطالبيون **قوله** كالمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه اه و  
عدم جواز كونه مع الفاعل ضمن من لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك  
**قوله** اول ان واثبات من مفعولها من بيانية لا تبعيضة ولذا لم يقل من  
مفاعيلها **قوله** كالمفعول علمت في وجوب ذكر اوجهها عند ذكر الآخر لا وجه  
لتخصيص بيان المصنوعين بها مثلاً في فضاء نفس اخر لباب علمت ايضا  
فانه يجوز تعلق علمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول علمت زيدا  
لعمرو قائم او غير قائم او مائتة او قائم وايضا يجوز كون المفعول الثاني  
مع الفاعل ضمير من لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني فاعدا **قوله** كما  
نعم ارادوا بانك الظن اه هذا من خط اللغوي باصطلاح المنيرين  
والاصح اللغوي الشك خلاف البغيان على ما في النفاوس **قوله** استاذي  
الطرفين اي وقوع الجرم وعدم وقوعه **قوله** بيان ما هي الا تملك ثلثة  
من حيث الاجزاء بانها سبب عنه الاظهر ان الامر اولى ببيان ما هي اي  
الجملة المذكورة عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلاً  
عبارة عن معلوم يقيني وممكنه او هذا الكلام سواء كان بمعنى ذكره  
الاشراج او بمعنى ذكرناه يختص ان يكون هذه الافعال لبيان الكيفية  
بالجملة الاسمية وليس لانه ان الداخل على الجملة لبيان انه امر محقق فلا



فلا يفيد مع فواتها فائدة تامة ولا يلج السكت عليها مع انه خلاف ما عليه  
 الاستعمال فالأوجه ان يقال مع الكلام بيان ما هي منه الالفاظ عبارة  
 عنه والمقصود من ذلك التنبه على اننا ليست من تواجج الجملة بل مذكرة لبيان  
 موافقها وهي من افعال الفاعلة لا الجملة المدونة وليست كسائر ادواخل الجمل  
 فانهم **قول** فنصبت للشيء على انما مفعول لها لفظ مفعول لا كما اذا ارد  
 ان كلامها مفعولها **قول** ومن خصايتها انه اذا ذكر احداهما ذكر الاخرى  
 بهذا هو الشايع وخلافه قليل على ما فصلنا في قول هذا يقتضي ان لا  
 يقع علمت ضرب زيدا قائما وعلمت كل رجل وضعت على حسب المتن ليس  
 ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فلكانه اذا ذكر احداهما ذكر  
 الاخر او ما ينوب عنه **قول** لا تخلت في الاشارة الى لا تخلت في عاين  
 على ذاك الملك بنا اذ قد وصى بنا قبل ذلك الوثقة بهذا اذ في العباب  
 ان لا تخلت اذ لا على ذاك الملك بنا وبالجمل جعل العذر او لمعنى الاخر  
 ونحن لم نجد في الصفة **قول** فلا نقول علمت وظننت لعدم الفائدة بهذا  
 لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين شيئا لعدم توقف افعالنا على ذكر  
 المفعولين لان هناك افعال افادة اخرى كان نقول فلا يظن كثيرا او يعلم  
 قليلا ان يقع الظن منه كثيرا او يقع اليقين قليلا او نقول لا يعلم زيدا الا  
 بغير ايهين ولا يظن الا بالاحار اذ نقول ما ظننت اليوم او ما علمت  
 اليوم **قول** الاستعمال الجريئ الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبر او مفعول  
 في الظاهر الواحد لا يظهر فائدة في وصف الجريئين وكذلك لا فائدة  
 في تقييد الكلام بانهم وكلامه غير مقيدة **قول** التقدير الاول لانه كلام  
 على تقدير مفعولين لان ان يجعل الكلام قصصا بليلة على خلاف

عند الملك فلم يعرفنا

ظاهر

ظاهر كلام المصنف **قول** فلهذا قيد جوارحه الجبني والاحترار من صورة التقديم  
 فانه لا يجوز وبطلان العمل فيه **قول** بلاد السلطة كمن قال او بوالسلطة  
 نحو علمت كلام من انت فيه كنت لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا  
 السلطة لان المضاف اليها مفعول الاستفهام وحرف الجر الداخلة عليه تميز  
 معه المتزاجا ما كانت يشرق الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويظهر  
 معبر قبلها ولذا جاز تقديمها على كلامه **قول** فتمت للاستفهام **قول** و  
 الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز  
 والتعليق محظور واجب فبه تحت لانه لو كان الالغاء جائزا لكان قول  
 ومنها جوار الالغاء السند راك واما صحيح ما تقدم من ان الالغاء واجب  
 في الصور المفصلة وقاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين  
 تلوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين نصيب الالغاء والتعليق  
 في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا  
 لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فبه تحت بقيد الوجوب فتدبر **قول** راي  
 في راي **قول** لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين شيئا لعدم توقف افعالنا على ذكر  
 المفعولين لان هناك افعال افادة اخرى كان نقول فلا يظن كثيرا او يعلم  
 قليلا ان يقع الظن منه كثيرا او يقع اليقين قليلا او نقول لا يعلم زيدا الا  
 بغير ايهين ولا يظن الا بالاحار اذ نقول ما ظننت اليوم او ما علمت  
 اليوم **قول** الاستعمال الجريئ الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبر او مفعول  
 في الظاهر الواحد لا يظهر فائدة في وصف الجريئين وكذلك لا فائدة  
 في تقييد الكلام بانهم وكلامه غير مقيدة **قول** التقدير الاول لانه كلام  
 على تقدير مفعولين لان ان يجعل الكلام قصصا بليلة على خلاف

بيان المعنى **قول** و هي اما العلم او الظن فاما اذ بالمعنى فافوق الواحد  
**قول** واما قيد بلكن للتأني في الالفاظ لا لوجبه كتحسين بعض والتأني في الالفاظ  
 لتحسين بيان هذا البعض من المعاني الاخر فان لكل منها معنى اخر



وحيث صرحت وحيث هو الذي في شجرة شجرة كذا في العباب **قول** فخطبتين اي  
 منهم فخطبتين بمعنى المفعول **قول** وانما سميت ناقصة لانها لا يتم بغير قولها كما لا  
 فعال الغير الناقصة وقيل لنفسها مدلولها من قول الناقصة بالحدث الدخول في الناقصة  
 دونها وقيل لا يتم لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها من غير  
 بالزمان وكذا ان تقول سميت بالنقصان لعدمها بالنسبة الى الافعال التي يتم  
 بغير قولها وقيل في **قول** اي العدة فيما وصلت له هذه الافعال هو تقدير الفاعل  
 اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى الفاعل والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة  
 للفاعل وقرئ بغيرها وبين التفسير الذي هو صفة المسمى ان كان مصدر ابيض  
 للفاعل كما هو الظاهر وبين التفسير الذي هو صفة الفاعل ان كان مفعلا كقول  
 فارادة ثبوت الصفة للفاعل مسمى لا يليق بمقام التفسير **قول** لانها  
 موضوع لصفة وتفسير الفاعل عليها فكل من الصفة والتفسير علة لكونها  
 مجرد الدخول في الموضوع المستند على علة فيما وضع لكان الزمان  
 ايضا علة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه علة آخر لا بد من بيان  
 حث تشكك عليه على ان يكون كل من الصفة والتفسير علة في الناقصة يمنع خبرها  
 بقوله ما وضع لتفسير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العلة  
 فيها وضع لتفسير الفاعل على صفة فقط فيخرج ان العبارة لا تسامح  
**قول** ولو جعل الموضوع له انه انما يصحح له بالتصرف في معاني الا  
 فعال الناقصة وجعلها مجرد التفسير بدو قول خروج ما زاد على التفسير  
 عن معناه وكونها قيد والاول لا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام  
 الموضوع لتفسير بل التفسير والتقدير على ان جعل الزمان خارجا عن  
 هذه الافعال واخذ في الافعال الناقصة تكلف وحكم **قول** ولا يبعد

ممثل  
افعال الناقصة

يجب ان يشترط من الاختلاف ان لا يفيد وجه تسمية كل واحد  
 منها بان لا يقتضيه ان المقصود بالبيان بل يبيد تسمية  
 المجموع من حيث هو مجموع

بأنه ان تعارض مجرد الدخول في الموضوع  
 مستند لثبوت علة في الموضوع لا يكون احلا  
 فيه في بيان التفسير هو الاصول وضعت  
 في الاشارة لثبوت الزمان

ان جعل اللام في قوله تفسير الفاعل للموضوع لاصلة الموضوع ولا شك ان جعل التفسير  
 بمعنى النسبة فيخرج التفسير الافيادة لان الغرض من وضع اللفظ افاودة  
 المعنى لا لغرض والاوجه عند ان المراد بالتفسير ما اشترط في بيان فائدة التأكيد  
 والافعال الناقصة موضوعات لغرض تفسير الفاعل على صفة وتأكيد الصفة  
 بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفيتها لزمان وعينه والتفسير في قولها  
 على الجمل لا يسمي الدال على النسبة المدلول بها فتأكد النسبة المدلول بها  
 بدو قولها عليها ولا ريب ان الغرض افاودة الزمان ايضا فانه ان العلة افاودة  
 التفسير فعلى جعل اللام للموضوع ايضا لا بد من قول ما وضع لتفسير الفاعل  
 على ان العلة تفسير الفاعل **قول** فخطبتين اي العدة فيما وصلت له هذه الافعال هو تقدير الفاعل  
 رتبة كانه ان رتبة الفاعل ذكره المحققين في ان المراد صفة فاعله من مدلولها  
 ترك ذكره لثبوت درة من العبارة **قول** وقد تضمن كثير التفسير ملاحظة مع  
 فعل لازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعمال عليه بهذه الملاحظة والبراه في  
 مقام التفسير ببيان جعل الاصل بناء والتفسير حاله فيقول في تفسير التفسير بهذا  
 حشرة يتم بهذا صفة حشرة وتبينها ككس هذا **قول** ذكره الشارح  
 بقوله نامة وكما على حالان لاصفان كما تولى العبارة **قول** وحيث لمعنى  
 كانت في المفصل بمعنى صارت **قول** من الغرارة وهو الغفلة فان التركيب  
 حدث من الخواص حين ارسل على ابن عباس رضي الله عنهما اليهم الى حاجات  
 غفلتنا عما جئناكم بخبرنا فليس كما تريدنا **قول** اذهب شجرة بالضم  
 السكين العظيم على ما في القاموس **قول** لا ينبغي وزجاء وقود الموضوع الذي استعمله  
 العرب ولما جاء الحصر بالتركيب اللذين وقيل فيهما لكنه قال في بعض تصا  
 نيفه الحق في جاء الاطراف فانه يقال جاء البر فغير من وقيل في ضبط موضع

ويحتمل ان يكون اشارة الى انه لا يروى صاحب الموطوع  
 ان المراد ان يورد فاعله على صفة غير صفة مصدره  
 وقلة التفسير في الطول غير مصدر ولا الفعل

واللائق بالخارج يكون ما استعمله في هذا الا  
 اس يمكن ان يكون له في التفسير فخطبتين  
 في هذا من الغرارة وانما انما من قبل على اشارة  
 ليكشف شبهتهم ويجوز انما الحق







الأوجه به يقال وجه الدفع انه على هذا القول لا يكون ما في ادراكنا من القسم المختلف فيه بوقوع اختلاف فيه من كبره  
 لان الاختلاف انما يستعمل فيما اذا كان المخالف من وجهين معناه اذا كان القولان متساويين بحيث لا يكون احدهما  
 كالاصل والاخر بخلافه وليس قول ابن كبره مع قول الجمهور كقول فان قول الجمهور كالاصل

الانتماء بقاء الكلام ان هي راجعة الى الاضمار لا انه حرف الى الافعال لاقتضاها  
 على قولهم وهو من كان الراح واخواته ذلك **قوله** ويريد ان دفع ما قبل كان  
 وجه الدفع ان المراد بالاختلاف عدم اجتماع الخلفين وقام الخلف والمراد بالاختلاف  
 كون الخلفين معا صريحا من وجهين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف  
 ورفق على امر من جازبه الامس جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم  
 وحاصل الكلام ضعف جانب الخلف في الخلاف فانه كفى لفظة الاجماع وعدم  
 ضعف جانب الخلف لانه ليس فيه خلاف ما تقدم ذكره ويكفي وجها اخر ان  
 يتميز ليس من الافعال المنفية القديمة ان المراد بالاختلاف فيه ما اختلف فيه  
 الصفات كما اختلفت في النجاة فيحصل المصنف اختلاف النجاة في ليس من قبيل اختلاف  
 الصفات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف الخلفين ليس ان فانه للخلاف في  
 النجاة وتبين ان لم يتبين الخلفون عند المصنف في ليس بخلاف الافعال  
 المنفية **قوله** ما في قول ابن كبره ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف  
 لما به دون الاخر اذ قول الفعل المقاربة بتقديم هذا باب افعال المقاربة  
 وما وضع ضمير للمقاربة الى فعل المقاربة اس هو ما وضع **قوله** اس طمع و  
 اشتقاق يخرج من تعريف افعال المقاربة مع الاشتقاق فينبغي ان يقول  
 رجا او اشتقاق لا تقول مع الاشتقاق فانه موضوعا له في قوله رجا لان  
 قيد المشتق هو اد وكيف لا ولا افعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون  
 باعتبار ما في **قوله** لتعريف اشتداء الطمع والرجاء او الاشتقاق في **قوله** والاشتهاءات  
 في الاغلب من قواعده الحروف وانما قيل في الاغلب لان افعال ضرب  
 اشتداء وكذا مع كثرته في الحروف الاشتقاقية **قوله** بتقديم مضان  
 افعال جانب الاسم فيزيد ما جاء في كلامهم من قولهم حيث صاعا ويزج

وهذا الوجه  
 في قوله  
 خصوصاً في  
 قوله

له  
 من قوله  
 من قوله  
 من قوله  
 من قوله  
 من قوله

ارادوا المقاربة ما وضع له في الخبر رجا  
 من حيث انه وضع له

تاويل

تاويل الخبر باسم الفعل المضارع مع ان وان لم ينقل على المفعول بوجه صورة  
 الاستدلال الاول ان يجعل منصوبا على المفعول بوجه الاستدلال الاول ويرده ايضا  
 نحو حيث صاعا **قوله** والندى ارسى ان هذا وجه قريب يرد على حيث  
 صاعا **قوله** وسهوا احتمال اخر وهو ان يكون زيدا مفعولا باسم  
 مع وجع يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بخلاف  
 الخبر كما في زيد قام لان كون مع طابا للاسم مع امتناع الاختيار  
 قبل الذكر بوجه كون زيد اسم فلا ياتسب بالخلاف زيد قام  
 نعم يتوقف **قوله** هذا التوجيه على ثبوت مع ان يخرج الزيد ان ويزيد  
 ايضا انه لو كان كذلك ينبغي ان يجوز مع يخرج زيد بخلاف ان فاعل  
**قوله** واخر وهو ان يجعل ذلك من اشتداد بنو قف **قوله** هذا التوجيه  
 على ان ثبت في الاستعمال سيما ان يخرج الزيد ان ولو كان الاستعمال  
 مع ان يخرج الزيد ان فلا يسمى على مذهب البصريين من اختيار افعال  
 اشتداد **قوله** وقد حذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول  
 الاول ان يقول المصنف قول مع زيد ان يخرج وقد حذف ان ومع  
 ان يخرج زيد **قوله** لعدم ثبوت قول مع ان يخرج يقول كما دريد  
 يخرج هذا الوجه على تقدير ان يكون زيد في عمل يخرج افعالها كان اسم  
 مع وان يخرج خبره او يكون اسم مع ضمير زيد كما جوزه في مثل اربعة  
 متخلفة كما كانت في الاستعمال الاول فيخرج من قوله لعل ان شاء الله  
 على المصنف لعل في الحال لا يظهر ذلك في قوله تعالى واما كادوا يفعلون  
 وقول لم يكذب من جرته بخرج **قوله** ان يصح مع ذهب وانقطع  
**قوله** ان كسائر الافعال ان كسائر الافعال **قوله** فيغيره ان غير لم يكذب

الجمهور ان ما ذكره انما يكونه الاستدلال  
 دون الاستدلال لا يخفى  
 في قوله

رئيس الهمداني







من تقدم الس على كلمة ما فمفط **قوله** من باب نشر اهر ذاناب من معنى حمل  
المعنى نشر عظيم اهر ذاناب لا نشر صغير فالمعنى شئ شئ اهر ذاناب الامر خفي  
واما من جعل المعنى نشر اهر ذاناب لا نشر فلما يجب ان يكون ما اهر ذاناب من  
قبيل لانه يكون المعنى ما اهر ذاناب لا نشر الا شئ فيعلم ان الشئ على غير  
ولا يفهم ان يقال ما يفهم ان يكون المعنى ما اهر ذاناب لا نشر الا شئ فيعلم ان الشئ على غير  
مناسب للمقام **قوله** قال ان اهر ذاناب هو قول وانما لم  
يكتفى اليه المعنى لانه لم يكن في المعنى فعل السج بل يكون السج من فوائده  
الاستفهام فاقول يكون فعل السج لا يجتمع هذا التوجيه **قوله** وانه  
مجروره وانما لم يكتفى به لان الباء في قوله كالمعنى مع ذكره كانه لم يذكر  
اولا لانه للمعنى كالمعنى من الفاعل **قوله** ومفعول فعله الاضطرار ويؤيد  
جواز حذفه كما جاء في اسمهم **قوله** وقال الفراء بنو النخعي  
انه ويمكن ان يقال للخطاب كذا في الباء بسبب ان خبر يا شئ شئ  
يتردد هذا القلب اذ بالقلب انشر لا العلم المخصوص كما هو المتبادر  
في اطلاق النحوي والظاهر ان المراد باله فعال المدح والذم افعال  
وضع لانت و مدح او ذم كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة المشر  
بهذا القلب في هذا المقام خاصة **قوله** او ميم بكرة منصوبة  
وصف المنصوب بجر التوجيه اذ التوجيه انما منصوب او مجرور وانه لا  
يجوز ان يكون المراد الاستدراك من الجواب كما في قوله انك من شئ  
وكن ان تريد به المنصوبة لا محالة فاحترز به من ما يحس السقايل  
بين السكره وبينها في التفصيل للتوجيه فانهم وانما كان بالتفصيل  
رأى المذهب انما على **قوله** فيقام كلام التوكيد المعنى الى المراد

الذهبي

الذهبي لعلهم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيدا مبتدأ او بعد ان يكون اللام  
المعنى لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير  
في ضمير جمل زيدا مبني على الظاهر انه راجع الى زيد ووجهه غير من النسبة  
الا انهم حكموا بانه ضمير مبني للمزوم افراده فالعائد في ضمير جمل زيدا  
ليس ضمير بل الضمير مع تميزه وانه يميز له ضمير الرجل وصار الخبر متبنا بالمبتدأ  
سواء ان اعتبره وتكون ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الا  
نسب حوله مطلق بيان وهذا هو الوجه لكونه مبتدأ لانه لا يحسن تقديم  
انفس على الارباع **قوله** مطابقة الفاعل الى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل الى  
يعني يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وطمس ان المتبني  
بالفاعل يتعين مفعول كما اذا التمس فاعل الفعل بالمفعول  
يتعين ان المتقدم للفاعل **قوله** حقيقة او ناولا لا يفسر التميم  
بالمطابقة في الجنس بل تجري في المطابقة في غيره ايضا فالانسب  
ناخره **قوله** من شئ شئ او فاعل او فاعل او فاعل او فاعل  
لثان حبت بنج كما انما هو القياس فحبت بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء  
ثم الادغام اذ الصلة حبت على وزن فاعل او فاعل او فاعل او فاعل  
صاحب القاموس ص الحاء بمعنى حب وذا فاعله ان هو حب  
**قوله** وانما على التمييز او لئلا يخال ما في هذا من العقلية الاولى من  
الفعل لان الس على هو قوب لانه فعل وعلى هذا القياس الس على على  
في التمييز في ضمير جمل ان الس على ان الس على في التمييز من الذات المذكورة  
المبني في رطل زينا فاعل على على كلمة ذاناب او ضمير المبني كما في رطل زيدا **قوله**  
فان المراد بحال من الفاعل لانه المخصوص فيه مصداق لانه

ص



المدعى ان ذاد والى حال لازيد وهو بمنزلة ان المركب حال من الفاعل على  
 عن المخصوص فالجزم فالركب حال من الفاعل لا عن المخصوص كما في  
 بعض النسخ **الاشارة** الى ان جزم الراكب هو المخصوص على وزن كرم وعلم  
 ومعناه الاشارة كذا في القاموس **قوله** في جزم من حروف الجزم  
 ولزم الجزم في الراكب كما جمع بالجمع الباءات في قايين المعه ولساني  
 والمعهد وحققت والا فلهذا انما رتب اليه الكوفيتين ولم يجمع واد  
 ان لم يفرق بين جازة منه وكذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب يجمع على  
 ايضا ولا يجمع دون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر ايضا **الاشارة**  
 غير اما جملون العاية فبما ان يجمع من الابدانية بالافعال الا  
 ختارية التي لا خرف ولا يجمع على التثنية من اول النهار الى آخره والاقس  
 ان المراد بالغاية التثنية ان لا يند الى غاية ولا يستعمل في ابدان التثنية  
 له كالمورد الابدانية واما تفسير العاية لجمع الماسة فيوجب ان يكون  
 استعمال في الزمان مجازا لان يرد بالصفة الماسة الحقيقية او التثنية  
**قوله** وحدثت في موضع الموصول في موضع لا يقال لا يجمع وضع الموصول  
 موضع من في كان من مطلق من الموضع ان يجمع الماسة لانه يجمع من  
 الماسة بالجمع ولا يجمع على مطلق من الماسة لانه لا يجمع على  
 الموصول موضع مع ايراد مقتضيات الموصول **قوله** او هو ارد على الحكاية  
 فانه يكون في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل **قوله** في هذا  
 الموضع مقتضى من ان في الحاية لان من اما لبدء ادم الزمان او لبدء  
 من المكان والى قد يكون لانه في غيرهما **قوله** خلايخال منه كيقال  
 به وهو ليس بنفسه في جزم كونه يجمع الى **قوله** ولا يجمع في جزم

الاشارة الى ان جزم الراكب هو المخصوص على وزن كرم وعلم  
 ومعناه الاشارة كذا في القاموس  
 قوله في جزم من حروف الجزم  
 ولزم الجزم في الراكب كما جمع بالجمع الباءات في قايين المعه ولساني  
 والمعهد وحققت والا فلهذا انما رتب اليه الكوفيتين ولم يجمع واد  
 ان لم يفرق بين جازة منه وكذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب يجمع على  
 ايضا ولا يجمع دون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر ايضا

اي غير صر

النخذ

التي جزم في اشارة **قوله** والمصاحبة قد غفلت في التبعين المصاحبة تارة  
 بجمع مع وتارة بالمصاحبة **قوله** فالاصاق يستلزم المصاحبة فبذلك يجوز  
 ان يكون اشتراد النفس في مكان يقرب من السرج ولا يصح السرج النفس  
 في الاشتراد **قوله** فالشعيرة بهذا المعنى مختلفة بابا وما وقع في عبارة  
 الصرفتين ون تعدت اللزوم حرف الجر في الشكل الى في الاشلاشي الجرد وغيره فخص  
 بابا **قوله** في غير الاشلاشي في الاشلاشي اسمان هما ابدال على ان  
 مائة كرمه في غير تقييد بالسماع قياسي فاستعمال الباء للاستعانة او الا  
 حصاد لا يتوقف على سماع والاشارة به وقيل التعدية موقوفة على سماع  
**قوله** واللام للاختصاص ظاهرة انه للاشبات لشيء والنفي عن غيره وجري  
 عليه النفي وفي غير بعض النسخ من ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا لغير  
 اذ لا يصح في زيادة كرمه اذا كان اخصا بغيره ايضا وفيه انه لا ينفي الاختصاص  
 الاضاحي في مورد استعمال كذا فلا دلي الى حرف الاختصاص من الظاهر  
 وجمع الواو في القسم لم يقبل ليعني ابناء في القسم ان الباء اصل تبيينا عليه انه  
 كواو القسم لا كبا **قوله** مختلفة بكرة لعدم جزمها الى المعرف لا فرق  
 بين رب وسائر حروف الجر في منع من المعرفة لعدم حاجتها ولا يجمع خبرها  
 فالوجه ما بينه الرضي انه لا يخفى التقليل في المعرفة لانه اما لكثرة ر  
 فينا فيه واما لكثرة المعين فلا جرم فيه التقليل لانه اما جرم فينا فيه  
 مظنة الكثرة فكذلك ان تقول ان جرم رب في موضع التثنية فانه لا يفتقر  
 كما ان كم للتثنية فبذلك ثبته العدد الطالب للجزء وهذا وجه  
 وان فلا عنه بيا **قوله** ثم يستعمل في مع التثنية وبني له اشارة  
 وهو موقوف لادان اشارة موقوفة من التقليل **قوله** ربما قرينة بسيف

اي غير صر

قوله الاختصاص

وهو الاختصاص بالشيء  
 لا بمعنى ما هذا الاختصاص

واو رب عليه ان يجمع  
 التثنية والتثنية انما يكون في اشارة  
 الموقوفة على ان يجمع

قوله في هذا



صيقل من جملته وادوا في احوالها حكمها كما كانت راما ان الاول ان يقول  
 وادوا في حكمها ولا يخفى ان حكمها بالاول على نكرة موصوفة وكان المقصود  
 لم يقل وادوا في حكمها بل يلزم من كونها الكافة بالاول ودخولها على غير  
 وقال تدخل على نكرة موصوفة تبيها على التباين بينهما في فردا فخصا بالاول  
 بالنكرة الموصوفة دون الضم دون الجمل لعدم كونها الكافة بالاول فلا يصح  
 دخولها على الجمل **قوله** وبلدة السبعة كل جزء من الارض مستخرج عام او خاص  
 انما ينسب اليها بغير قيد وبلد السبعة بلون التراب او في كل موضع  
 اربابا والحيث والعين بالكلية الابل السبعة في الطبايا مشفرة كل ذلك  
 من الغاموس **قوله** فلا بد من ان يكون له مطلقا عليه لان ذلك يفسد وجوب  
 انسابه لثبوت دليل يستلزم ذلك ويخرج عن كونه مفسدا **قوله** مختصة باسم الله  
 من اضافة اسم الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله كان او **قوله**  
 انما يكون اذ قوله عند حذف الفعل خبر يكون قوله لغیر السؤال خبر ثان ان  
 لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغیر السؤال وليس احد من متعلق  
 سيكون والاخر غير الف والمفعول فانهم قد قالوا في كثره استعمال في التسمي  
 في اكثر استي لامر اصلا يجمع حذف فعل التسمي ظهور الواو في التسمي  
 بخلاف ابدال الواو اكثر استي لا وفي نظر لان ابدال يستلزم في السؤال  
 وخبره ومع الظاهر والمضمون فوجه الظهور ان ابدال متعلق بكثرة شايعة خبر  
 التسمي بخلاف الواو **قوله** فلا بد ان لا يجمع ان يقال ابدال يوجد  
 مع الاقتصار من كسب يرد ان لوقا ابدال وضم من الواو كشي **قوله** ويتلحق  
 اي جباب يقال تلحق كذا ان التليق ايكل فعل ان رج قوله ويتلحق  
 التسمي على انه يلحق التسمي الجواب باللام اذ جعل التسمي ملحقا بالجواب  
 بخورا

اختص بالكرة ولد الظبي كسك

الوجه

قوله في السؤال في قوله لا يكون الا عند حذف الفعل خبر ثان ان  
 والا لكان اخر الكلام وخبر عليه انما يقتصر التسمي  
 لا يكون عند حذف الفعل الا في السؤال وهو قوله

يمكن ان يقال لا يلزم من ذلك ان يكون  
 التسمي اشارة الى الواو كسك

بخورا فصار حاله ويحجب التسمي والظاهر ان المعنى ان يلحق التسمي باللام  
 في جوابه وان او حرف التثنية **قوله** اي تولد التسمي بين اربعة اجملة اه **قوله** تنازع  
 في عرض وتقدم فيما يدل عليه فاحمل مقدم وحذف محمول الغرض واليه اشار  
 الشارح **قوله** او التقدير ليس مثله بالنسب وقوله على بعض الوجوه ان زيادة  
 الى ان سبب التسمي ووجهه وليس زيادة الكافي الا في وجهه واما الباقي فله مالا  
 زيادة فيه ليس وهو ان في مثل التسمي كناية عن نفي التمثل اذ لو وجد التمثل  
 لكان في التمثل مثل غيره لان التماثل من الجانبيين وهذا وجه تلقاه القول  
 بالقبول ووجهه بان الكناية بالمعنى الغرض وعدم الزيادة احق بان يترجم وقيل  
 بحت وهو ان نفي مثل التمثل لا يستلزم نفي التمثل لان التمثيل ليس مثله بل التمثل  
 التمثيل ليس في صفة مع كون التمثيل اقوى منه فيما ولينزل الاصل والتثل ينزل  
 الملحق به المتعارف وانه مالا زيادة فيه للكاف بل الزيادة هو التمثل وكان  
 وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة قبل الجواب بخلاف الحكم بزيادة  
 مثل يجمع الاول بان الحكم بزيادة اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان  
 الحرف من واحد او يترجم ايضا ان الحكم بزيادة التمثل يوجب دخول الكاف  
 على التسمي في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا انعكس في حرف جبر يتوهم فيه  
 على اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادة ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو  
 له ويضمن فعله المستعمل به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاول بل  
 هو الواجب فله نقول ان على معنى ما في قوله تعالى اذا اكثلو على الناس  
 بل يفهم انما لو معنى حكمه في الاكثال ونسبوا **قوله** يحكم في كالبه  
 التسمي البه من الضم والالتزام الذي بان شبه شمر هو اللازم  
 تعلموا ان الرقيق نجات التسمي للذبيات **قوله** لمعرف الشبهة بالفعل

بالحرف والشيء







۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

وختاروا هذه الحالة لاجرم قال الله تعالى ان لهم النار بالفتح و قال لب امره  
الفتح فلما رد الكلام التيق عند الخليل او زيادة الحكي في الاسم عند الرضي  
لان في جرم معنى القسم و جرم فعل من فعل عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه  
بمعنى حقا او هو مصدر بمعنى القطع كما الرشد عند الغراء وروى فيه عن  
العرب لاجرم على وزن الرشد بمعنى لاجرم ان لهم النار لا قطع من ان  
لهم النار من هو كمن يوعى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم كما كبر الذي  
فيه حتى ياب اليجاب به القسم فيقال لاجرم لا ينفعك ولا جرم انك قائم  
بالكسر فانفتح بمجره نظر الى اصله و انكس نظر الى فارض القسم و حكى  
الكونيون فيه تغييرات اسقاط العيم و زيادة ذابعد لاخ الى التين و  
زيادة و اذا قبل جرم و تبدل اسمه ان بالعين فيا ينحس به لامن ذا  
جرم ان زيدا قائم فاقطع ومن جملة ما يتوهم انه من ما شابه به  
فقلت انك قائم وليس من الشبه به تعيين الفتح لان ما زادته  
غير كافة الشئ مما زائدة مع الكاف للزيادة لان الشبه بجان قول  
جاء العطف على اسم ان الظاهر في زله ان يربط بجا قبله و كان مفضل كتابة  
المتن و اعرض عن الربط و اختلف عبارة النحاة جعل بعضهم المعطوف  
اسم ان و بعضهم مجموع الاسم و كذا ان و ربح المعص الاول و شبه اخرى  
و اوضحني قول حيث يكون ما حلت بنا و قيل بالجملة لانه ثابت مناب  
مفعولين و رد بان مفعول الحلت في تاويل مفرد فكيف يوجب كون المفعول  
مع ما يتعلق بجان ثابتا من مفعول لما كونه في تاويل الجملة و لم تجوز السرا في  
العطف على اسم المفعول و هذا قول دون المفعولة خلافا لبعض  
النحاة حيث تجوز و العطف في المفعولة مطلق و اما في التوابع



محاسن بدل كالمعطوف عند الحرف والواجب والفراد وسكت غيرهم عنها  
 والكل من البدل ايضا والجواز هو القياس **قول** ولا يشترط لكون الالف اسم  
 ان يبنى في جواز الخ قال الشيخ الرضوي والكل من مع باقي الكوفيين والفراد  
 حاكم بين السريين فقال ان كان الاسم ان غير موب لغوي جاز المعطف  
 على محله لان كون الشئ واحدا خبر الاسمين متغايير الا حاربا تغاير الظاهر  
 مستلزم لخلاف كونه خبر اسمين غير متغايير في الا حاربا فانه ليس مثل ذلك  
 ان يبنى مع الاستنكار وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمر وقائمان  
 عند من ان يبنى مع عاملين على محمول واحد في انهما واحد لان العامل  
 في خبر ان عند قبل في قوله واحد في قوله المسند اليه المبرور والكل في لا يوافق  
 سبب الخ وهذا لا يذهب عليك ان عبارة المصنوع بهم خلاف المقصود  
 حيث قال خلاف المبرور والكل في الخ فمثل ذلك وزيد ذاهبان لانه  
 بنوعهما لا يوافق في انتفاء الخبر البناء مطلقا بل في قسم البناء  
 بان يكون البني هو ضمير في مواضع ترك في المنصرف خلاف في المثال كلاهما  
 الى الحكم **قول** ولكن في جواز المعطف على محل اسم كذلك خلاف في بعضهم  
**قول** وهو لا ينافي المعنى الاصل لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده ولا يجوز  
 في سائر الحروف المشبهة بالفعل المعطف على محل اسم خلاف للفراد **قول**  
 اذا فصل بين الاسم او وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان  
 كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيد اقليم ولا بد من  
 على الخبر في المنصرف اذا لم يكن مع قد ولا بد من على حرف النفي ولا  
 حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو العصبية المعينة من  
 الخبر فلا يقال ان كل رجل لو صنعت وقد تنكر السلام في الخبر والمتعلق

ان زيدا

ان زيد اليك لم اغب وهو قليل ويدخل على ان اذا قلت همزة ما قبل الالف  
 قائم كذا في الرضوي **قول** واذا روي تقديم ان دون اللام آه الى نحو العامل  
 لشرف العامل على ما ليس بمعامل لان العامل متى تحقق تقديم على محموله في الرضوي  
 بانها وليكن ان يقال انما روي التقديم ان لانهم لو روي اللام لا واهم على الفاء  
 ان **قول** لغوات بعض وجوبها مع الفعل لعدم لزومها واقتضاها بالاسم  
 وليكن في فوات بعض وجوبها مع الفعل **قول** وليس لازم بذكره في  
 ان يكون انساب الالف لم يترك الالف صريحا ولم يفتقر الى الالف بل انما يترك  
 في محله جواز الالف والكوفيين الالف **قول** لان كثير من الاسماء لا يظهر فيه  
 الحاربا لفظي هذا لا يفتقر الى اعتبار ظرف والباب في هو ظاهر العبارة فلا يفتقر  
 متا بلة بظرف والباب **قول** اي من الافعال التي من دواخل البداء والظرف لاخير  
 بغيره **قول** خلاف كوفيين في التميمي دفع لما اظهر من على المصنوع حيث قال قول المصنوع  
 ولا بد من ذلك على فعل من افعال البداء ليس بوجوب والاول ان يقول واذا دخلت  
 على الفعل وجوبه من التمام البداء فتأمل لا تقول قول لاخير وان افي وجوب  
 دخولها على فعل من افعال البداء لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانه  
 نقول ما امر ولاخير من الافعال اذ جواز دخولها على اسم ثم ما بيان جواز الالف  
 والالف في انه لا يكون الا اذ دخل على الاسم وان قال من دواخل البداء والظرف  
 ولم يكتف بقوله من البداء لتساويهم في ذلك فقولنا مثل ان كان زيد فلما  
 دون ان كان قائما لزيد **قول** بالعبارة ان قلت مثل ويقولون ان  
 بغيره ليس كذلك وان يشترط كونه ويلمزم دخول اللام على الخبر من افعال  
 التمام لان تمام البداء لا يدخل مع الافعال التمام الا على الخبر لا غير خلافها  
 مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذ فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس

يعني ان لا يفتقر ما قوله فلا فاقه



انما قوله لام الابداء واللام يرفع في المثالين المذكورين واجيب بان قول  
 اللام في المثالين انما يعلم ان الكونيين انكره وان الخفيفه وقالوا اننا نأبى  
 مطلق واللام الملازمه يرفع الاوردته البهره بان اللام لم يرفع الا بالجمع  
 لجازي في القوم لزيد ونعمه الرضى بانه يجوز اقتصاص بعض الاشياء ببعض الموضع  
 كما اقتصاص ما بالاستثناء بعد النفي رومع ونحن نقول بطلان ان الخفيفه  
 اعم من قولنا وان كلاما يرفعهم كما يبطل انكارهم اعم من قولنا **قوله** ويجوز  
 المقتضيه كالمسكوره **قوله** المقتضيه بالمسكوره في الكثرة او في كونه مقتضيه  
 كثره الاستعمال **قوله** وان كلاما يرفعهم لام جواب القسم ولاي اللام  
 انما قوله زيدت ما بعد ما وقع كراهته فتصح الملازمه كذا في الرضى **قوله** وحده  
 مشرف اللون كان ثدياه حقان الشرفي لمع الرضاء والشدي وبكسر خاص بالمراده  
 او عام وثبوت اللافه بالعلم وعاء من شرب ولجميع متى كل ذلك في القاموس والظا  
 حقتن وتبرأ من ان مثل فحيتن ولا يصح ان يكون شبيهة متى نقم اذ جمع المسكر  
 سوى ما على صفة شبيهة لكونه شبيهة بنا ويل فحيتن لانه لا يناسب معن اذ  
 لا يوجد لجمع الحقة في شبيهة شدي اي ليس حس الشدي في كونه عظيمه غاية العظم **قوله**  
 واذا لم يعمل لفظا فغيره صيرت ن مقدر عند اسم كما في ان الخفيفه فان قلت لا بد  
 تقدير الضم لان كان الخفيفه كالمسكوره في انما تلفظ وتعمل فلا يلزم ترجيح شبيهة  
 بالمال حتى يرفع بتقدير المثال انما في ضمير ن مقدر كما في ان المقتضيه الخفيفه  
 فمت ان قد عمل وقد لا يعمل كان لا يعمل في اللغه انقصيه وهو المراده بالاستعمال  
 الا في حق من في تلك اللغه كالمقتضيه المقتضيه في ان لا يعمل اصلا ويجوز ان يقال  
 غير مقدر بعد الضم لعدم الداعي اليه كما في ان الخفيفه وهو الموافق لعبارة  
 المتن ههنا حيث قال ههنا وخفف فيعمل في ضمير ن مقدر وههنا وخفف فيلحق

على الاصح

المقتضيه في

على الاصح ولعبارة في فحيتن فحيتن ان حيث قال ووجه منسوب بالامع ان اذا  
 خفف في ذلك **قوله** فنقلت حركة الساهرة الى الكاف قال الرضى في نقل  
 الحركة الى المحركة **قوله** وكلية ان تخفف مضمون ما بعد ما والمقام مقام التاكيد  
 والتحقيق لان التيق او هم خلاف مضمون الجملة في السامع اخفف خلافه او  
 ندد في **قوله** ومعنى الاستدراك سره السامع يطلب ذلك السامع بدفع ما  
 عسى ان يتوهم فجعل السبيل للطلب كنهه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال الاستدراك  
 كنت عاقبات وتداركته لمع فكون ككون لكن للاستدراك انه تدارك ما فات  
 المتكلم بمرام كلامه ما ليس بواقع بابراد كلام واقع للتوهم **قوله** واللفظ قد  
 يكون نحو جاد زبد لكن كنهه لم يجرى هذا المثال مما شبه الرضى واذا انظر ان  
 حيث وقع فيه وان ركب لزد فضل على بن الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون  
 ففان ما في القاموس لصحة حيث قال ولكن وخفف حرف تليق به بعد النفي  
 للاستدراك والتحقيق مما لا ينفك البراءة وينبغي ان يعلم ان الملازمين المتقربين  
 لا يجب ان ينفذوا انضادا صفي بل يكفي توافقه في الجملة كما في الآية المذكورة  
 فان عدم الشكر لا ينافي الافضل بل لا يناسب اذ اللاتيق ان يشكره **قوله**  
 فاجزأ ان منصوبان على المفعولية لا بد على هذا التحصيل اذ لست زبدر  
 قائما بالقرآن لان ابي ربه متيق عليه كمن توجيهه مخافة فعند الفراء منصوبان  
 بمعنى لست ولقد انكرا في نصيب انما كان المقدر ولقد الخفيفين بالحالية فلا  
 وجه ان الفراء يعمل لست بشيء بنجبت ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان  
 عند انكرا وهو موقع حذف عامل الحال وجوبا عند الخفيفين **قوله** ولشد للبر  
 بشاري بكنهه لعل كما جاء في اللغه العقلية على صفة التصغير في القاموس عليل  
 كتره بوقبيلة **قوله** ارفع الصوت وقوة مراده العرضي **قوله** ابي



لعل الى الغوار منكم في القاموس رجل من ارباب النور بك هي اكثر الغارات في الاوقات  
اشهر ذلك الرجل الى الغوار بانيا فيجب ان يحكى بالاقوال الثلث بالبناء فيه ما وقع  
في كتابه على رصده كنه على بن ابي طالب **قوله** والافلاك في التاويل بل بعد ما جزم  
بوجود الجواب وحكمه في ذلك لوجوب دليل بعد هذا التاويل والى جهة التاويل دليل  
يحال في حاله لا شك في مع انه لا سند له الا هذا البت الواقع من عقلي **قوله**  
المعطف في اللغة الاحالة ولا كانت هذه الحروف في مثل المعطوف الى المعطوف عليه  
اي في قبيل اسما الى المعطوف **قوله** كما ذهب بعض اهل العلم الى ان بل التاويل بعد ما هو  
المثبت من في الكتب ان بعض النسخة ذهب اليها انهم بعض اهل العلم في غير ذلك **قوله**  
فالاربعة الاول يلزم ان يكون مطلقا في فاعله لا فاعلة يلزم ان يكون موصوفا  
يلزم ان لا ليس الامور الواو و من موصوفات البواع **قوله** وليس المراد افعال  
المعطوف او ولا اجتمعا في كونها موصوفين بالنسبة لا مستويا يلزم في ذلك  
وقوله في الفعل الاول فيه في الحكم ليس زيد و ان **قوله** فتوكل جاء في  
زيد وعمر او ثم عمرو او ثم و ان حصل الفعل من كليهما قوله فتوكل مبتدأ لا خبر له  
لان قوله ان حصل تفسير جاء زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع خبر  
لفعل كلام الرضي غير تام فانه قال فتوكل جاء زيد وعمر او ثم و ان حصل الفعل  
من كليهما بخلاف جاء زيد او ثم و ان حصل الفعل من الهم دون الاخر فالجزم  
قوله بخلاف انه ففعل الراجح وظن ما قيل قوله بخلاف تاما واقتر عليه **قوله**  
والحق في الترتيب ان يلزم مع الترتيب غير لائق فان قلت مع الترتيب الترتيب  
اي في المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا في الترتيب يشتمل على مع الجمع فلا حاجة  
الى قول الترتيب على مع الجمع مع الترتيب مع انه بعد من العبارة قلت الترتيب  
قد يكون ترتيب نسبة المسك وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع والتمسك  
الافضل

منه في الغار  
منه في الغار  
منه في الغار

منه في الغار  
منه في الغار  
منه في الغار

الى فضل عبارة المصنف بقول غير ذلك وبنه على انه فات منه في ذلك لا يقول  
غيره من مقابلة مع قول و ثم قبلها بملء لانا تقول فليكن من مقابلة لانا  
بالعام **قوله** مقرونة بملء الخ اعلم ان الفاء و ثم قد يصلح ان تكون كسب و اورد  
بان يكون المعطوف امر المحمدا كان رتبة فاء و ثم هي من المعطوف عليه  
وابتداء و عقيد بملء فليكن المعطوف بلفظ نظر الى اتصال ابتداء المعطوف  
عليه وان تعطف ثم نظر الى بعد رتبة و ثم رتبة **قوله** والفرق بين ثم و مع  
بعد رتبة ان في الترتيب مع الملة من وجوب بل من ثلثة اورد ثلثها ما تقدم  
من ان الملة في حجة اقل **قوله** على رتبة ثم على وزن العلامة جمع ما قبل ليس  
له فخر بكونه كذا في الف موصوف **قوله** هكذا في بعض النسخ ذكر الرضي في حجة  
بجاءه انه لا يجوز في العطف كون المعطوف غير الخبر والاخر من الملاقاة له و كان  
لم يتركه اشارة في هذا المقام فتشكك في بعض النسخ **قوله** ومن هذا ظهر  
ان ردا على الجواب السامد في محل نظر لانه وان لم يجمع على تحقيق الرضي في حجة  
حكم بقوله فت رتبة من الصباح فانه لا يلزم دخول في العطف على الملاقاة  
للمجوز اذ ليس الملاقاة في حكم الخبر كمن لا فعل في جعل الخبر ثم من الخبر و حقيقة  
او حكم ولا استغنى عنه لانه قال الرضي في حجة حجة الجاء ان السوا صفة يجب  
ان يكون ما بعد ما جز ما قبلها كخوضت القوم حجة زيد او كجزه بلا ضلطة كخوض  
خوضي السادات حجة طيبه اهم على انه يمكن ان يقال لا يلزم دخول حجة على  
الصباح عطف على الملة باعتبار انه يلاقى الخبر والاخر كما في الرضي و يجمع باعتبار  
انه صادر عن رتبة خبر البليل كخوضه خلطه بالليل في النوم كما في رتبة السامد فلا  
منافاة بين نفي الرضي و تصحيح السامد في حجة ثم ما ذكره و ان لعدم دخول  
حجة على الملاقاة للكمف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حجة على الخبر الاضعف

كما اذا كان مرضي ثم وعقيب مرضي  
زيد ليس تراخي الشفاء مرضي ثم و  
عن الشفاء مرضي زيد فليكن ان  
تقول مرضي زيد و باعتبار  
اتصال ابتداء مرضي ثم و  
و ثم مرضي زيد وان تقول  
مرضي زيد ثم عمرو  
نظر الى ما بعد  
الشفاء و تراخي  
حجة  
استغنى



او لا تكون ليفيد عطف الجزاء على الكل القسطنطينية قوة او ضعف بحيث  
 صار مغاير السائر الاجزاء خارجا خارجا لا يصلح ان يدخل تحت الجزاء لان كل  
 غير الجزاء لا يصدق على الكل لا يفيد القوة والضعف **قوله** لاحد الامر من التثنية  
 في هذا المقام باقل جاللة منه فلم يقل او الامور في نظيره في الكتاب قال الكلام ما  
 تضمن كمنين واذا تنازع الفعلان **قوله** اي من معاني عند المتكلم هذا في اول التشكك  
 اعادوا للتفصيل كما في التفسيرات واو لا يرام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال  
 انه اراد بيان المعنى المشترك بين التثنية ومع التفصيل والابرام لا يجري في ام  
 وبهذا انفع انما لا نطق منهم اني او كفور الكل من الامر من لان لو سلم فالكلام  
 في المعنى المشترك بين التثنية وهذا غير جار في ام واقامها جاب به فلا يرفع  
 الاشتباه لانه وان كان اوفيه لاحد الامر من مبرها والعموم لزم من دخول التثنية  
 على احد الامر من مبرها لكنه ليس لاحد الامر من مبرها عند المتكلم **قوله** لازمة ظاهرة  
 الاستفهام اي غير مستعمل بدونه لزم بل مع القوة لم يفارقه فاللزم بل مع غير المقارن  
 ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جابز المقارن انما هو في  
 اللازم الجبر ان **قوله** بعد ثبوت احدى الامور المستويين عند المتكلم بقوله عند  
 المتكلم على ان امراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم ربما يتوهم ان الاقرب  
 ان يبراد الاستواء في الاضرب او الاستواء ولا يتفهم لان كيتفرض مثل اقام زيد  
 ام قام عمر **قوله** لطلب التعيين لا بشرط هذا في ام المنفصلة لانه ينتقض بقوله  
 تعالى سودا عليهم انذارهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب  
 الا ان يقال الامر اذ في اصل وضو كذلك وقد يستعمل للتسوية ولا يخفى انه تكلف  
 يفضي الى تكلف آخر في قوله وكان جوابا بالتعيين الخ والتكلف في تعيين تركيب  
 التسوية فعند النسخة اكثرهم ان سودا غير مبتدأ هو مضمون انذارهم ام لم تنذرهم

هذا هو  
 الاستفهام

اي سودا

اي سودا انذارك وخدم انذارك وبعض حمل سودا مبتدأ لان المضمون وان كان  
 معرفة لكن مستور في صورة الفعل والاسم المقترح او لا يجمل مبتدأ من اسم هو  
 في صورة الفعل ويحي ان ام لا يفيد معنى الواو واجب بان السهنة وام لم  
 يتقيا على حقيقة بل التفسير الاستواء ولما لم يجر سودا على اتمت او قوت  
 قال الرض سودا غير مبتدأ مخذوف اي الامر ان سودا في التثنية وبلغ فيه  
 مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اتمت او قوت في معنى الشرط ان  
 ان اتمت او قوت فالامر ان بيان واستدل على اعتبار معنى الشرط والاستواء  
 حرف الشرط في التركيب الخ السهنة ودم للشرط الذي هو التشكك يكون المانع فيه  
 بمعنى الاستفهام كما ان ام كذلك بعد ان وانه ليس مستعمل في الجملة الاسمية  
 بعد السهنة ويلزم المانع لان المانع بل مع المستقبل اول على اعتبار معنى  
 الشرط فتبين به بالمضارع تقويت للمقابلة لان ما كان سنا فليس لا يوصف  
 لا كلام في عدم عدة ضعيفا مطلقا اما في عدم عدة بالانفاة الى الاضطرار  
**قوله** وقد تجب بنفي كليهما اما اعتراض على المص بانه لا يتصور الجواب في  
 التعيين او ثبته على ان مراده بالضم لضم بالاضافة للجواب بنعم او لا والامر  
 بنفيه او قد تجب بنفيهما ويحي تقول الاجابة انعام المسؤل لا رد ليسا بل  
 فاجواب ما يطلبه ونفيهما في اعتقاده لا اجابة سؤاله له فاجواب  
 بالتعيين دون نفي كليهما وحي ان الاول ان يكتفى بقوله كان الجواب رد  
 بالتعيين ولا يخص ثم ولا بالنفي الا ان يقال لا سائل لنفي كليهما فتأمل  
 والمنقطة كبيل في الاضرب من الاضرب آل ومن السهنة كذلك في النسخ  
 بهذا هو الاكثر وقد يبي بحد الاضرب اذا كان ما بعد ما مقطوعا بانه قول  
 تعالى ام افا غير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعد ما مشددا على حرف

الاستفهام

مطلب سكون ام المقطوعة  
 بجري الاضرب اذا كان  
 ما بعد ما مقطوعا  
 عابه اه



الاستفهام نحو قولهم هل يستوى الظلمات والنور والخير في علي عليه السلام  
 لا بل امثله من عطف الالف على الفاء وهو مما يجوز على عدم صحة  
 وارجاب الهندى في الاستفهام مستأنف وفيه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة  
 من حروف العطف بل يكون حرف استئناف والكلام على تقدير هذه من الحروف العا  
 طفة وارجاب تانيا بان التقديم ليس كذلك كغيره امثله وقال بنحو  
 انه يؤخذ المنقطعة في الفصل وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام  
 سواء كان بالترديد كما قال في التنبيه على معنى ام المنقطعة او بدون كان يقتصر  
 على الالف وعلى التقديم بينه وبين ام المنقطعة لكون بعيدا عن قول يجوز  
 عطف فقه على فقه سبب في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤخذ بل الالف  
 بتوابعها بل انكلا وانترده فيكون الضربا من الالف رخص الشيء بالالفاء رخص  
 الشكل والترديد فيه **قول** ومن الشا ان الواو والفاء على ان الثانية  
 لعطفها على الاولى هذا من غير ان الالف رخصه من قول الالف لسي  
 حيث قال العاطفة كتابها والواو لعطفها على الفاء لا على الفاء ليجعلها  
 كحرف واحد يعطف به ما بعده الثانية على ما هو الاول ويتبع على ان رخصه انما لم يكن  
 اما الاول للعطف حكم وكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة العطف  
 مع المعطوف عليه في حكم التوكيد والاشارة ان الواو والفاء لهما كيد العطف  
 ودفع الالف ليس بغير العاطفة فتح قيل التزامها فيها دون كس لغيرها مصابة  
 بغير طرفة بخلاف كس فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف  
 نغيا على خلاف كس العاطفة على المنفى فان لم يكن ثابت لما قيل لا ثابت  
 له بذكره لا وجه يكون لا للمعطوف عليه بل بذكره لا يثبت لما قيل لا يكون لا لما  
 بعد **قول** حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف المعاني

بل

بل اصوات وصوت المنفرد التنبيه في اللابق ان يجعل من قبيل حروف  
 التنبيه **قول** جدرها كالمثل كالمثل ولا يكون الا في صدر الكلام سورا  
 المنفصلة بالالفاء فانما تقع حيث يقع اسم الالف وانما اذا انفصلت عنها  
 وبين اسم الالف في صدر الكلام نحو قوله تعالى ما اسم اولاد ولا  
 حصل اسمها اولاد وقيل الفصل بينها وبين اسم الالف بغير حكم المرفوع  
 المنفصل كما سبق وغيره من غير ما اذا تعلمت بالعلم وذا قسمه وفتح الصالح  
 بين اما والافعال اما تحقق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيد عاقل بمعنى انه  
 عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا فيفتح بها الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا  
 قيم كقوله اعلم ان زيدا خارج هذا الكلام ومنه علم ان العلم يستعمل في التنبيه  
 وحيث سبب ان يجعل ان بعد ما كسرة فتأمل **قول** حروف النداء والالف  
 استعملت لانهما يعملان للتقريب والتباعد والالف للتباعد والالف او آي  
 وفتح الصالح ايا من حروف النداء بناء على قربها من التقريب والتباعد ولم يثبت في  
 كلامه النسخة اعلم ان بابا ان الالف المعينة على حسب ما ورد الاستعمال فيكون  
 محذوفة ومن كسرة ولا يحدف من حروف النداء سواء كان ولا بناء على اسم  
 واحد والاسم المستغنى وارجاب وانها الاربعة ولا يندب الاربعة وجوز كذا في  
 التقاموس **قول** من ثم فيه اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية  
 كالعين وهي كناية عن النون والعين والاربعة هي النون  
 وقلب العين المفتوحة كذا في الرض **قول** فلو قال احدا زيدا ليس  
 عليك قال الفاضل السندى ومنه ما ورد في حديث الشجرة من ثم بعد قوله  
 لو كان على اسبكي دين فقيته اما كان يجعل منك فقلت ثم فقال اني ثم  
 قد بين الله الحق فانه ايجاب للقبول لا للتصديق المنفى **قول** وان اثبات

حروف النداء  
 الفاء والواو

حكم كون نعم لا يجاب  
 المنفى في حديث الشجرة







على زيد لولا كلمة ما بل يتا بقدر لا اسم يكلمه بزيد قائم وفيه ضرب من كرم لا  
يعلم مع الكلام بدون ما هو بسببه الاول لئلا يفتقد حيث بدون ما ملك  
السبب في كلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المباني التي لو حذف لا فتل  
دلالة اللفظ في تفسير كل من قال من ما ملك الغالب فيه ان يكون تفسير  
الغير ما مع القول **قوله** ان بفعل يتقرر في معنى القول الخ اثر الى ان يوضح فيه  
المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستلزم اداء الظرف ثم احب اللفظ  
ظرفا للمعنى هو السابع حيث قال السامعي انه على القلب كمن جعل القلب في النظر  
الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى  
ايضا اعتبارية **قوله** معقول مقدر اللفظ غير صريح القول فتقوله تحققة في  
معنى القول معناه بمفعول ما مع القول الغير المصريح حيث جعل القول المقدر من  
مقوله ما مع القول وهو بعيد عن العبارة **قوله** ان العبد والذكر تفسير  
في به ان الوجود في لا تفسير في الاكثر لا مفعولا مقدر اذ من ان قوله في  
الاكثر لا تفسير مفعولا مذكورا والى رد من تمسك بالاية في انه غير مقول القول  
المصرح في قوله ان قوله ان العبد والذكر تفسير لما امرتني لكن قال الرضي تقدير  
امر تني به امر تني بقوله اذا لما موربه لا يكون تفسير العبد والذكر بل قوله لعدم  
فالضمير مفعول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كاللفظ الخ قول  
بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليست  
من صلة ما قبل بل تتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جازى في التفسير لمبهم  
المقدر فتقول في اخر دعوىكم ان الله لا يدرب العالمين يستدلون فيه بحسنة  
لان قوله لا يدرب العالمين في المبدء اعقد من هذا وينبغي ان يجعل من حروف  
استغفار في قوله النزاهة والنزاهة فابله واكل واد الالة على فذهب

سببها

لما  
في قوله  
ان العبد والذكر  
تفسير  
في به ان الوجود  
في لا تفسير في  
الاكثر لا مفعولا  
مذكورا والى رد من  
تمسك بالاية في  
انه غير مقول  
القول المصرح في  
قوله ان قوله ان  
العبد والذكر  
تفسير لما امرتني  
لكن قال الرضي  
تقدير امر تني به  
امر تني بقوله اذا  
لما موربه لا يكون  
تفسير العبد والذكر  
بل قوله لعدم  
فالضمير مفعول  
صريح مقدر لكن  
قال ان صريح  
القول المقدر  
كاللفظ الخ قول  
بالقول في عدم  
الظهور قال  
الرضي وينبغي  
ان يعلم ان ما  
بعد ان المفسرة  
ليست من صلة  
ما قبل بل تتم  
الكلام بدونه  
ولا يحتاج اليه  
الا من جازى في  
التفسير لمبهم  
المقدر فتقول  
في اخر دعوىكم  
ان الله لا يدرب  
العالمين يستدلون  
فيه بحسنة لان  
قوله لا يدرب  
العالمين في  
المبدء اعقد من  
هذا وينبغي  
ان يجعل من  
حروف استغفار  
في قوله  
النزاهة والنزاهة  
فابله واكل واد  
الالة على فذهب

سببها

سببها **قوله** او تقدير الخ هذا زيد اضربه قال الرضي اذا وقع الظرف  
بعد ما هو منصوب بفعل جده لا بفعل مقدر بعده كما توسم في الظرف  
في هذا يوم الجمعة رزني يوم الجمعة فيمنصب بزيد رزني **قوله** قال السامعي  
اعلم تصرفا ان التصرف فيما آتاه جعل تصرفا غير احسن نسبة الهم الى فاعله  
ان اعم تصرفه وجعل اضافته التصرف الى الضمير لا وحي ملائمة لانه  
من به التصرف فيه ولكن ان جعل التصرف فعل المفعول الى المفعول تصرفا  
اعلم من تصرف هل لا بد من وقوع لا بد فعل فيما هل وكلما يد فعل تصرف  
في الكلام بتفعله من الى الانشاء فاذا كان استعماله اكثر كان تصرفا  
اعلم وينبغي ان يرد بالاعلم من وده لان لكل تصرفات ليست للمفعول  
قال الرضي ويختص هل بالحكام دون المفعول وهي كونها للتقدير في  
الاشياء فتقول في هل ثوب الكفار ان لم ثوب وافي دنها فائدة  
انما في حجة جاز ان يجزى بعد ما لا قصد للايجاب كقولنا هل جاز ان الانسان  
الا الانسان وان يدخل ابياد المذكرة لئلا يفتي في خبر المبدء الذي  
بعد ما نحو هل زيد بقاء **قوله** باد قال السامعي على ثم والفاء ر  
والواو بخلاف هل يعني المفعول ليعرفها في التصرف لا يد فعل عليها العاطفة  
بل هي تد فعل عليها وتد فعل على هل قال الله تعالى هل انتم مسلمون  
وقال ان لا و هل ان الامم غرته ان وان ترشدته غرته  
ارشدته ويقرب منه انك تقول ان اكثر منك فقل تكلم من ولا تقول فاكلم من  
وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى والهمزة لا يجزى بعد ما ويجوز  
في هل وسائر كرم الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذه الشواهد ايضا  
من موجبات كون هل اعم **قوله** اعلم ان المشهور ان لولا لا تشق

سببها

قال الخ في شرح الكافية فتقول هذا ضرب  
من هذا زيد اضربه ولا تقول هذا زيد  
ضربت الا بتقدير الفعل كما تقول هذا  
يوم الجمعة رزني في قوله تقدير الفعل  
للاستغفار في الظرف في قوله الفصل  
بين الحرف وفعله مع قدم جوده  
بغيره انتهى اقول لكن  
ان يكون هذا جوابا  
قلنا لكن يتوهم  
ان في الية فائدة  
الاضمار على  
شبهه ر  
توهم  
اسم



الثاني لا انتفاء الاول وهذا لازم معناه ذهب المحقق التفتازاني ان  
 لو موضوعه لذلك وكان خالفه ليكون اداة الشرط على نحو واحد في الوضع **قوله**  
 وما كان حصوله مقدر في الماضي كان منتفيا فيه ان التقديم لا ينافي الوجود  
 بل نعم الوجود والمعدوم كما حقق في محله **قوله** فيلزم لا قبل انتفاءه زور  
 انتفاءه ما خلق به هذا ايضا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاءه اللازم  
 او يكون سببا وكلاهما متعينا **قوله** ويكون انتفاءه الاكراه مسببا  
 لانتفاء الجلي في ذلكم الكلام فثبت **قوله** ومن هذا الاستعمال توهم المص  
 ان لا لا انتفاء الاول لانتفاء الثاني قد صرح المص سبب خلفهم فقال  
 الشرط سبب للجزء سبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من  
 انتفاء السبب انتفاءه ووافقه الرافعي في الاول وزيق الدليل بان  
 الشرط لا يخفى في السبب والستدل على صحه بان الشرط ملزوم للجزء لازم  
 واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاءه **قوله** موضع  
 منطلق ان في موضع يثبت ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجوبه بعد  
 ان يكون الواجب له انك انطلقت كيف يصح ان يقال وقع موضع منطلق  
 فوجه بان الموضوع موضع منطلق نظرا الى احواله افراد الجزر ويكفي توجيده  
 بان جعل الجزر ماضيا لغيره لانه لو علم ما ضوته وبان المراد موضع منطلق  
 على قول لو كان قولنا انك منطلق اذ علم به لو وجب وضع انطلقت  
 موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير ام منطلق ووجه اول ما جاء  
 في كلامهم من امثال واعلم ان جواب لو افاض منق بل هو افعال ماض  
 دخل عليه لام مفتوحة وحذف اللام فكيف اذا وقعت تلك الشرطية حصة  
 وحالا شرطها بدو له فانه يكثر حذف اللام لا ولا يكون جملة اسمية

خلاف

خلافا للتحقيق **قوله** اذا تقدم القسم اولي الكلام اسم اي في اول  
 زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في اوه دفع لاخره من السندى انه لا يصح ترك  
 في عدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع اول ظرف زمان زور  
 فيصح الى الكلام ساحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان  
 اعتبار جعل اول الكلام مكانا فانه باب الى الزمان فكيف يسمى اذا كان  
 ما يوجب التسامح والرائد في محض تقديم التقديم معنى الدخول اي اذا تقدم القسم  
 واولا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكانا تنزهت لا فقي في زور  
 كما كبرهم لعدم ظهور كونه مكانا ان المكان المسمى غير ما نسبت تقديم  
 في بلاغته **قوله** واكثر زيدا عن توسط التقي بتقديم غير الشرط قال الرافعي  
 بتقديم ما يطلب خبرا من المبتدأ ولم يرد فعل عليه ناسخ او دخل وانما قال  
 بتقديم غير الشرط لان الاكثر زيدا عن توسط بتقديم الشرط بقوله على الشرط  
 وفتحت لان الاكثر زيدا عن توسط حصوله فيقول اول الكلام  
 لا محالة فيقول على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره **قوله** اي لزوم  
 القسم جعل ضمير القسم مع بعده دون الشرط مع قرينه لان الكلام في  
 القسم كمن قوله وكان القسم دون ان يقول وكان الجواب له بدل على  
 انه جعل ضمير القسم غير القسم فلم يبق القسم في قوله وكان الجواب لئلا  
 يتوهم عود الضمير الى ما عدا اية ضمير **قوله** لانه يلزم ان يكون  
 مجزوما وغير مجزوم وهو محتمل وفيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب  
 حزم الجزر او فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلم في  
 ويغال اراد محتمل كونه مجزوما ووجه كونه غير مجزوم **قوله** والشرط  
 ايضا لكونه مشروطا بالشرط فثبت ان الجواب بمجوع القسم



وجوابه لا مجرد الجواب على كل ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم  
معنى مجموع الشرط والجواب **قوله** فيكون باعتبار التقديم والجواب كليهما مشتركا  
على ترتيب اللفظ لان تقديم الغير مقدم على جواز الفاء القسم في الذكر وفي قول  
انا والله اني اتيتي انك تقدم الغير كما انه مقدم على جواز الفاء القسم  
كس في قوله وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط  
فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللفظ وباعتبار اعتبار الشرط  
على ترتيبه نظر لان تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الفاء القسم على المعنى الاول  
مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون اللفظ باعتبار  
التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللفظ الذي باعتبار  
مثال انا والله اني اتيتي اني اتيتي او هو على المعنيين باحتمال التقديم  
على غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللفظ باعتبار  
الفاء القسم واعتباره وعلى المعنى الاول الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار  
الشرط والفاء فكلما مما يجزئ عند الناظر ويجعل نظره عن الاطراف لمقصده  
القاص وقد يلحق في نسخة لا يوجب عليه شيء وكان الصواب على بعض من اصح كتابه  
سكونه تجازيا ما عنده هذا والاولى والاسباب لسباق الكلام جعل ضمير  
ان يعود الى التوسعة في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدمه اول  
الكلام **قوله** وان اتيتي والله يحتمل العطف على قوله انا والله ان  
فيكون مثال لتقديم الشرط ويجتمل العطف على قوله على قوله والله ان  
ياتي فيكون في غير انا ويكون مثالا لما افاده منع التوكيد المستفاد من  
قوله بتقديم الشرط او غيره مما تقدم الشرط والغير **قوله**  
وانما اورد في هذا المثال الشرط بصفة الماضيه انه نفق على ابيه

التسهيل

التسهيل لما كلف في اختلاف بين اعتبار اللفظ والشرط او معذرة  
لكم فلو لم يرد في تخصيص البيان بالمقدرا قول الكلام **قوله** فانه لو كان جزءا  
الشرط لكان الجزء من حذف النون او لا به قال الرضي في بحث الاحكام فترسي  
الشرط بالجزء من ان شرطه في ما كلفه قوله فانه لو كان جزءا الشرط  
بجزء الايمان بالفاء لان حذف الفاء لا يجوز الا في الضرورة ولهذا اذ ينفى قول  
من الاستغنى عن تقديم القسم بتقديم الفاء كس في لزوم الايمان بالفاء نظر  
على اللزوم اما الفاء او اذا الا ان او يستغنى في قوله الايمان بالفاء فافهم واعلم  
انه قد يقع الشرطية في مقام جزء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل  
مجموع الشرطية والجواب ويدخل الفاء على اداة الشرطية بجزء اية وان ينفى  
ويجعل الجواب للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد تقدم الجواب على الشرط فيقدر قوله  
جزءا ويجعل المقدم والاعا به عند البصر ويجعل مع ما تقدم جزءا عند الكوفا ويظهر  
معنى الشرط كذا في التسهيل **قوله** وانما للتفصيل قال الرضي وقد حذف اما  
لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امر او نهيا وما قبله في  
منصوب او افسه فلا يقال زيد افطربت ولا زيدا فطرته بتقديم اما بهذا  
في وقوع في توصيفه او ابل الكتب منه فوله وبعد فان امة من الانبياء افاض  
عدم تقديم التقديم كما ينبغي **قوله** والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في  
جوابها والسبب الاول الثاني ولم يحكم يكون اذا وحسب للشرط مع انه يقال  
زيد حين لقيت فانما اكرمه واذا لقيت فانما اكرمه ولا يشعر اهد كثره في  
القرآن لعدم لزوم ابل جعل حين الايمان بالفاء ظرفين جاريين بحري  
الشرط وانما جاز افعال المستقبل في ظرف الماضي وان امتنع وقوع  
المستقبل في الماضي لان العرف في لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية

منصوبه

الظاهر ان المراد بالاعتبارين  
اعتبار التقديم والجواب  
كما لا يخفى على ذوق  
السليم والاعلم من  
شأنه في اسباق  
الشرط

ملا واما التفصيل



فتح كان هذه الافعال المستقلة وقتها في الازمنة الماضية وصارت لازمة  
 لها كل ذلك لفحصه المباني **قوله** مما في غير ما ان في غير ما ان هذه الوجود دون الآخر  
 لا يفي الشواطين في غير ما في غير ما مطلقا ما لم يكن في غير ما في غير ما في غير  
 اما محمول لا في ما ان ثبت المذهب الآخر في قوله في غير ما مطلقا المطلق اذ  
 لا يجوز في ان لا ينفصل اما مطلق في غير ما في غير ما مطلقا اما ان في مطلق  
 يوم الجمعة **قوله** وهذا مذهب سيوري في الرفض وهو الهندى هذا مذهب الجرد  
 واختاره المفسر **قوله** مثلا مطلقا جعل مطلقا صفة مفعولا مطلقا وقد علمنا معنى  
 معموله وتفسيره نظرا او وضع محج و ايجد من التكلف **قوله** واما تقديره على  
 تقدير الرفع فلهما في كبر زيد آه و هذا المذهب بان لو كان محمول المحذوف مطلقا  
 لجاز اما يوم الجمعة في مطلق مرفوع على وجه الافتراض بتقدير مفعول رافع الى ما  
 به كمر على صفة الجرحول مع انه لا يجوز الا على تأويل وجود تقدير العائذ الى مطلق فيه  
 ولجاء النصيب في ان لا ينفصل بتقدير ما صبح مع انه لا يجوز وان افتراض تقدير  
 يكون وجعل هذا الابرار والتقدير المذكور ولا يلحق انه به على تقدير الكون ايضا انه  
 لو جاز رفع زيد في ان لا ينفصل بالكون المقدار لجاز الرفع في ان يوم الجمعة في مطلق  
 بالكون المذكور الى ما يكس يوم الجمعة مطلقا سلم ان ما يكون بمعنى لا مفعول  
 مسون الزمان مرفوع بالمعنى في ما يكس يوم الجمعة في مطلقا في مطلقا في مطلقا  
 الى ما لا بد من مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع  
 زيد ما وكذا تقديره ما في مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع  
 وتفسيره ايضا في وقت يكون زيد في مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع  
 فتبين ان ان لا ينفصل في تقديره ما يكس زيد في مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع  
 الوقت ان في مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع

المرتب كمن اثبت ابن مالك ووافقه الرضى وتفقوا المفسر بانه ليس في المرفوع  
 به ابن مالك شيئا وانه يكون محذورا بالجملة تبين ان الظاهر في ما هو مذهب  
 الاول **قوله** وجوز ما يوم الجمعة في مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع  
 وجوز به خلاف عدم الجواز بتقديره ان لا بد من مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع  
 بتقديره ان لا بد من مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع لا يفي تقديره ان لا بد من مرفوع  
 للمنفرد ونفى كونه وقد يكون بيانا لكون خبر الخ بـ المتكلم منكرا كقولهم و  
 اتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا **قوله** وقد جاء الى كذا  
 بمعنى فتاوح يجوز ان تجاب بحجوب القسم نحو كذا ان الانسان لم يطق ورن  
 لا يجاب به نحو قوله تعالى كل بل تخبون العاجلة **قوله** لاننا نخشع بالاسم فلو  
 لم ينفذ لم يفي قوله على الفعل الماخض وهذا نعم ما قال السهدي احسن از  
 عن المحرك لاننا لا نحقق التانيث السند البديل لتانيث نفس الاسم  
 لانه ما يصرق اليه المنع وانما قد تانيث التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة  
 التثنية والجمع في الاسماء لاننا جعلت مع ما حقت بغيره كلمة واحدة  
 واما عدم علامة التثنية والجمع في الفعل فلانما اسماء واثار  
 الى علامتها حروف في لغة ضعيفة تبين بيان حكمه تانيث التانيث فافهم **قوله**  
 تانيث السند اليه حقيقة او نشتر بلا كما في المرفوع المنزلة منزلة المرفوع  
 بابتداء **قوله** فان كان اسم السند اليه او المرفوع فان كان تانيث السند اليه  
 ظاهر اخر ففى او المرفوع فان كان السند اليه للمرفوع ظاهر ففى ففى  
**قوله** ان فان تانيث المرفوع تانيث وبيان عدمه او في مرفوع الى الحاق  
 تانيث التانيث مخير فيه على حذف والا ايضا والاول جعل اسم مكان **قوله**  
 وهذه المسئلة قد نفذت الا اننا ذكرنا آه بهر لا يندفع كون ذكرها



مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قول بلجي الوجوب في استغنى هذا الظاهر  
 الغير الحقيقي **قوله** اي جمع المذكر والمؤنث في قتل قاتل الزيد ان آية بفتح الضوف  
 حين الاستناد الى الظاهر لا مطلقا كما افاده عبارة ولو جعل مرادها بقوله  
 فان كان ظاهرا غير حقيقي في هذا المقيد الكس بكسر الميم ينبغي ان يفهم لانه  
 مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الماخض **قوله** اي ادخلت ثوبا  
 اطلاق النون ليس على ما ينبغي لانه ادخل النون الذي يسمى تنوينا قال  
 في الصيغ يقال نونت الاسم تنوينا والتنون لا يكون الا في الاسماء **قوله**  
 قسم ما بينون الشيء لا يقال لزيد الميراث بانه ما ضرب زيد ليس التنون ما به  
 ينون الشيء اي ادخل النون على الشيء بل هو النون الداخلة **قوله** نون  
 ساكنة اي بذاتها ان اراد بالسكن بذاتها ما يكون ساكنا اذ لم يكن موحيا  
 التحريك فكل نون في آخر المعرب نحو محس وصالح كذلك وان اراد معنى آخر فليبين  
 صح تبيك عليه **قوله** فلا يضر كالحركة العارضة النظم فلا يضره يرجع اليه في التوضيح  
 التنوين وكأنه اراد بملك الضم كجارية التعريف **قوله** وهي شاملة لنون  
 من رده هكذا ذكره الرضوي وبنوا الشارح وظهر ان المراد نون هي كل  
 لان الكلام في قسم الحروف يمنع ذلك التعميم **قوله** تتبع حركة الآخر اي آخر  
 الكلمة حقيقة او كما قيل في تنوين قاتل وبعث واخ بل المراد بالآخر  
 ما ينتهي اليه التكليم في تنوين قاتل فان الصاد ليس آخر الكلمة لا حقيقة  
 ولا كما بل آخره منوون لكنه ينتهي به التكليم **قوله** لان المتبادر من متابعها  
 الاخر آية فيه بحث بل المتبادر منه حقوق من غير تحليل حرف فالوجه ان اراد الحركة  
 للتنبيه على ان يسهل في الوقف باستقطة الحركة **قوله** لالتأكيد للفعل  
 فخرج نون التأكيد الحقيقية لوقال بدل قوله لالتأكيد للفعل للتأكيد

او التأكيد للاستغنى عنه **قوله** فلا يتوقف التعريف بالنون في بارجل النطق قد  
 عرفت ما في الاستغنى ودفعنا ذكره بوجوب اخراج تتبع حركة الآخر نون  
 التأكيد ايضا **قوله** فهو الدال على ان مدحوا غير معين في حال امره قبل  
 محضته بالصوت واسم الفعل في سببه وهذا وقال في السجح نون صا للفرق  
 بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين الموقوفة والتكسرة  
 فتضمن كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف  
**قوله** اس سكنت السكون الآن لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا لكان  
 طلبا لا يمنع اقتضاه اذ لم يفرغ الامر من امره ولا يفرغ الخاطب لا يمكن  
 الا قد ارم به فتقول لهم سكنت السكون الآن مسكنا معناه سكنت سكنتا  
 متصلا بالان **قوله** لمرات السكون والتأنيث قال الزحري ما سلمت  
 ليست تخفى للتأنيث ووجه ذلك يمنع عن تقدير التأنيث ايضا فلا مجال  
 لمسلمت على ما يعرف **قوله** وذلك التردد من اسباب حسن التثنية  
 تنوين التثنية صرح لذلك لان التثنية حسن التثنية ومن لم يتنبه على ذكره  
 قال سمي به لان فيه ترك التثنية **قوله** وعوض عن الالف عند التنوين  
 لتأكيد التنوين ولا وجه لتحصيل الحدة بالاشباع ثم ابدله بالتنوين بل الاظهر  
 ان الحاق التنوين مع عوض عن تحصيله بالاشباع **قوله** كما في قولك هو  
 روية على ما في الناموس وخر بك عين الخفق منه لضرورة التثنية والفتح  
 حركة التثنية والفتحة والقائمة العوار المرفوعة والالف في جمع تثنى بالفتح  
 وقد يفرغ اطراف المفارقة والفاوى الخ والفتح في مرتبة التثنية والاشباع  
 الا علام التباس علامات تعرف بها الطرف والنوا في قوله وقائمة واو  
 رب يريد رب مفارقة مغيرة الاطراف مشبهة الاعلام سلكت **قوله**

وظاهر قوله ان التنوين محصل للتثنية  
 وقد صرح بذلك ابن جني في كتابه  
 والذي صرح به سبويه وبنوه مع  
 المحققين ان جوب لفظ التثنية وان  
 التثنية وهو التنوين في فعل حرف  
 الاطلاق ليقولوا لمدح الصوت  
 فيما فاذا استندوا ولم  
 يترعوا واو بالنون  
 في مكانا مفتوح  
 السبب



واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضوح في بعضها ابهنا تامل اذا الظاهر  
 ان التنوين العوض لغرض التوضيح وتنوين المقابلة لغرض المقابلة  
 وجعل التنوين والا على حذف المضاف اليه ودالا على التوضيح كالنون بعد  
 فتح قول المص وهو للمعنى والشك في العوض والمقابلة والشرط ايضا في  
 حيث ابرز العوض والمقابلة والشرط في موضع الموضوح له وظفا كذف  
 النون وما في ما بين ارباب الحديث انه كذف من العلم الموصوف  
 بالمضاف الى الالب دون الجذوق بينهما كالفلة قاعدة وصنعوا على خلاف  
 قاعدة العربية **قول** وكذا قوله فلان ابن فلان آه في الرضى وظاهره  
 ظاهره وبرهين على ذلك من قبله لا يعم به نفس لا يعرف اجماله في العلم  
 وان كان يدخل فيه كل من يسموه الصفة هذه كلمة وفي القاموس ظاهره  
 ظاهره ليس لا يعرف هو ابوه وظل من قبله كسرهما وصنفا لا يعرف ابوه وهى  
 برهين على كلهما على وزن اسم ولد وام ذهب في الارض لما تعرف سائر  
 ولده فلم تحسن منه اشر **قول** الا في حذف همنها فانها لا يذف حيثما كانت  
 لئلا يثبت بنت في مثل هذه همن ابنته عاصم فانه لا يناسب لانها  
 بنت مطولة بخلاف ما اشتهر قالوا ان ابنته قال كذا في الف ابنته لان طالب  
 التخفيف يكتفي بوجوب بنت فاذا استعمل ابنته لم يحواله حذف الالف للتخفيف  
 لانه لو كان طالب التخفيف لا يستعمل بنتا **قول** نون التاكيد ضعيفة قدم  
 الخفيفة لكونها بعضها من الثقيلة ودمها لولا بعض من مدلولها **قول** لانها جنة  
 والاصل في البناء السكون وكفى ان تقول انه فرع المشقة كذف نونها  
 اثبات لان الالف اولها يذف فانما بعد الكذف هو الالف كفى هذا  
 انما يتم على مذهب الكوفيين من ان الخفيفة فرع المشقة وانما على مذهب

الالف واللام والسين والهمزة  
 والواو والياء والظاء والذال  
 والظاء والذال والسين والهمزة  
 والواو والياء والظاء والذال

سبويه

سبويه من ان كلامهما حرف به الالف فانقلبه من قبل **قول** والالف للجمع والالف  
 النعام اصل الاول الاكتفاء بالفتح **قول** تخفى ال نون التاكيد الظاهر ان يفتقر  
 نون التاكيد فتعبر الضمة او من جوارحه الى القسمين بناء على كل  
 واحد منهما فقد جرد كل البعد وبناف الاضطرار لما ذكرته في مثل اما تفتعل  
 فلا ولا ان يجعل في سكون ما يفتقر به وزاد الرضى التخصيص في اخرجين بالتخفيف واخرجين  
 بالتشديد يعني من هذا التفصيل **قول** اخرجين بالتخفيف والتشديد في جميع هذه  
 الالف **قول** فلا يقال زيد ما يقوم الا قليلا في غيرهما مع النون كما نظر اذ ربما دخلت  
 النون بلائ اربعة السنين حتى قبل ثبوتها في النون بلائ المتصل قياسا من حيث خلاف  
 المتصلة وان جاءت قبلها لولا في الدار بغير نون زيد والامراد بالنون ما يثبت  
 بل حتى قال سبويه يدخل من عدم تشبها بالالف النون في الجرم **قول** ولزم  
 ان نون التاكيد في مثبت الف مثبت هو الجواب في موضع قبيل اضافة الجواب  
 الى القسم كما افاده الشرح في ذكره السندى من ان الاضافة من قبيل  
 جرد قطيعة كحل نظره ونقص اللزوم بقول تعالى وليس متم او متمم لا الله  
 تحسرون فوجب تعقيب المثبت بان لا يتعلق به طرف او جاز متقدم عليه  
**قول** ان الشرط المتوكله صرفه بما سوى كان التاكيد لازما كما في حيثما واذا  
 او جاز في مكانه مسمى وانما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا **قول** ليدل  
 على الورود المحذوفة في نحو لا تخشون ليطرد وكذا قول ليدل على البناء المحذوف  
**قول** ان الشرط التفاء السكتين على صفة ان يكون السكتان في كلمة ررة  
 واحدة وح لا بد من بيان جهة عدم الكذف في اخر باء واخر تان وسيعلم للفق  
 انه لا تردح اشرط ان يكون السكتين كسكتان في كلمة واحدة والمنشودة  
 في النسبة والجمع الموقوف نزلت منزلة المتصلة **قول** وهو الواحد المذكور



غايها كايها وحيثما كان **قول** المنزلة الاستثناء ان من لم يكن مقبلا  
 ذلك ان تقول ما قبلها مفتوح فيها ايضا لان الالف ليس حاجزا حقيقيا فكان  
 واخوة بعد العلة بدلا فاصلة ويجوز ان يراد بقوله في التنشئة والجمع المثنون اضمبان  
 وضمربان بيان انك ثبت الالف في ثنائيهما بانون المنددة في لا يكون ادر  
 المفتوح الاستثناء **قول** فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده اولاد نزل ادر  
 الخفيفة منزلة المنددة كغيرها من غير الجوزين ذلك الالحاق من بك السون  
 وعليه قل قوله لا لا يتبعان بالتخفيف ولم يجوز السمع من الالحاق مطلقا للمزوم  
 التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا يفرق بين الالحاق نون الوقاية  
 واهربان نمان بادغام نون الخفيفة في نون المفتوح لان المنددة ليست  
 مع المدة في كلمة واحدة ولا منسلا منزلة ما يكون في كلمة واحدة في المنددة  
 والفت التنشئة **قول** وخرجه من هذا الكلام بيان الافعال المستكنة الا انه هكذا  
 قال ان يكون كلهم على غير هذه لا يقتضيه بل من هذه الفرق بين التنشئة  
 وحيثما كان والواحدة المثنونة حيث يجوز التقاء الساكنين في التنشئة  
 واولها بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المد والمدغم من كلمة واحدة  
 ويكون المنددة متصلا بالمد او كما لمفصل لا منفصلا والسنون المنددة مع  
 الضمة البارز سوى الفت التنشئة كما لمفصل واداد بالتصل نحو بادعج اب والفت  
 بجاء فانه لا يمنع من الالاق بالوجهي فادكره الرمن ان نستعمل الضمة المتصل لا يفتح  
 مطلقا لان واولها وبادعج الحاطبة ايضا ضمير ان متصلا بل سمي ان يشبه بالفت  
 التنشئة لا يفتح اهدا ولا يحتاج في دفو الى ان المراد بالتصل الفت التنشئة  
 في شمع به بيان ان راجع فيها بعد والعرض من التنشئة بيان حال الاله مع التوء  
 بشبهه فاعرف حاله من الاخر مع الفصل الفت التنشئة كان روجبه لا لا يفتح

على

على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرمن ان ثبوت حرف العلة مع الفت التنشئة لا  
 يستغنى عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يفتح عليها بان  
 بل هما سميان في وجوه التعليل **قول** اجماع ضمير بارز لا يخفى ان لا يفتح في التعليل  
 لانه قد يكون فاعيا من الضمير نحو ليطرب زيد **قول** وهذه الالف وقعت  
 على ترتيب الخ بفتح مدركات ترتيب تفرعها فانت مرات ترتيب المثل كما فيها  
**قول** خطا مرتبة حاد فحل الخ ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى  
 بالحفظ وايضا انك مما لا يلائم الفعل فاد فانه على الاصح  
 الهم او **قول** فيرد ما حذف متفرع على الحذف  
 في حال الوقوف اذ لا مجال للرد في الحذف  
 لك كنبس الا ان يجعل الرد اعم  
 من الرد في الكتابة ايضا **قول**  
 والمفتوح ما قبلها تغلب رفا  
 بناء الكتابة في الآخر على الوقف

بغير نون زيد تدبر  
 استقام

ثم الكتاب بكون الالف كانه مفتوح لانه في الالف  
 الضمير في الالف كانه مفتوح لانه في الالف  
 الضمير في الالف كانه مفتوح لانه في الالف

في الالف كانه مفتوح لانه في الالف  
 في الالف كانه مفتوح لانه في الالف  
 في الالف كانه مفتوح لانه في الالف







